نسخة محدثة

نيقولاوس فان دام

تدمير وطن

الحرب الأهليّة في سوريا

تصوير

أحمد ياسين

جنى تامر
للدراسات والنشر

Copyrighted material

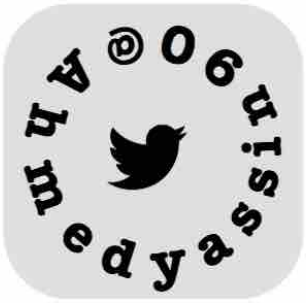

تصوير
احمد ياسين

تدمير وطن
الحرب الأهليّة في سوريا

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

نيقولاوس فان دام

تدمير وطن
الحرب الأهليّة في سوريا

ترجمة
احمد ياسين

جنى تامر
للدراسات والنشر

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

العنوان الأصلي:

Destroying a Nation
The Civil War in Syria

Published in 2017 by
I.B.Tauris & Co. Ltd
Reprinted twice in 2017
London • New York
Copyright © 2017 Nikolaos van Dam
The right of Nikolaos van Dam to be identified as the author of this work has been asserted by the author in accordance with the Copyright, Designs and Patents Act 1988.

تصوير
احمد باسيلين

ترجمة: لمى بوادي، أحمد بشارة، أنطوان باسيل وكمال ديب
تنقيح وتدقيق: مارلين سعادة
تصميم الغلاف: رنا أبورجيلي
أشرف على الطباعة: سهيل ناصر
الماكيت: علي كمال الدين

الطبعة الأولى نيسان/أبريل 2018
حقوق الطبع محفوظة
دار جنى تامر للدراسات والنشر،

بيروت، لبنان
janatamer.editions@gmail.com

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

إلى مارينكا

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

المحتويات

بعض الآراء في الكتاب 11

تمهيد 15

مقدّمة الطبعة العربيّة 21

توطئة 57

الفصل الأوّل: مختصر تاريخ البعث قبل الثورة السوريّة (2011) 89

الفصل الثاني: هل كان ممكناً تجنّب الحرب في سوريا؟ 143

الفصل الثالث: المواجهة ما بين جيش النظام والمعارضة 193

الفصل الرابع: النهج الغربي المتناقض في التعامل مع الأزمة السوريّة 229

الفصل الخامس: محادثات سوريّة – سوريّة لكن لا مفاوضات 255

خلاصات: عناصر الصراع السوري الأساسية منذ ثورة 2011 295

المراجع العربيّة 315

المراجع الأجنبية 319

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

بعض الآراء في الكتاب

«هذا الكتاب هو ضروري لفهم أعمق للأزمة السوريّة. يغوص في التاريخ ويفكّك البُعد الطائفي للمجتمع والسلطة في سوريا. كلّ من أراد أن ينظر إلى مستقبل سوريا، وخاصّة إذا كان في طور اتّخاذ قرارات جديدة، عليه أن يقرأ كتاب نيقولاوس فان دام، وإلا جرّت قراراته إلى مزيد من الفوضى».

فابريس بالانش،

بروفسور ومدير أبحاث في جامعة ليون 2

تصوير احمد ياسين

«بدون شك، هذا أفضل كتاب عن الحرب الأهليّة السوريّة. لقد تعمّق نيقولاوس فان دام في تاريخ سوريا السياسيّ لعدّة عقود كدبلوماسي وكمؤرّخ. وقرأ كلّ شيء عن سوريا بعدّة لغات. هو حكيم ومتّزن. وسواء أراد القارئ عملاً سهل التناول عن أزمة المنطقة أو سعى لتعميق فهمه عن سوريا، فمطالعة كتاب تدمير وطن واجب كلّ باحث جدّي».

جوشوا لانديس،

مدير مركز دراسات الشرق الأوسط،

جامعة أوكلاهوما

«نيقولاوس فان دام هو بكلّ بساطة واحد من أهمّ الخبراء في الشؤون السوريّة. فهو يضع معضلة سوريا ضمن سياقها التاريخيّ والمعاصر، مستخدماً مزيجاً فريداً من التميّز الأكاديمي والتجربة الدبلوماسيّة. والنتيجة هي هذا الكتاب المتفوّق بأسلوبه السهل الممتنع والواضح بتحليله لوضع شديد التعقيد. هو يساعدنا في تحديث وتطوير فهمنا للحرب السوريّة وتداعياتها المتواصلة».

دافيد لش،

بروفسور مميّز في التاريخ، كرسي إوينغ هالسِل،

جامعة ترينيتي، سان أنطونيو، تكساس،

مؤلّف كتاب: «سوريا - سقوط آل الأسد»

«تدمير وطن: الحرب الأهليّة في سوريا» هو ربّما الكتاب الوحيد الذي نُشر عن المعضلة السوريّة، محاولاً - وبعقل هادئ - شرح أخطاء المعارضة وحكومة الأسد على السواء».

روبرت فيسك

«نيقولاوس فان دام هو واحد من أرقى المختصّين في الشؤون السوريّة منذ زمن بعيد. كتابه المرجعيّ، الصراع على السلطة في سوريا، ضروريّ لكلّ من أراد أن يفهم تاريخ سورية الحديث منذ الانقلاب البعثي سنة 1963. وكتابه الجديد والذي أصبح بسرعة مرجعاً كلاسيكيّاً، يحلّل المعضلة الحاليّة في سوريا، ليس في سبر غور الصراع العربيّ الاسرائيليّ والعلاقات السوريّة الأميركيّة والسوريّة الروسيّة فحسب، بل أيضاً

من منظور السياسة الداخليّة في سوريا. ويستكشف مواضيع عادة ما يتجاهلها الباحثون في الشأن السوريّ، كالتركيز على الطوائف والطبقات والتاريخ والجغرافيا لشرح أحداث اليوم واستشراف الغد».

سامي مبيّض، مؤلّف كتاب «تحت العلم الأسود:

نظرة حصريّة لأعمال تنظيم داعش من الداخل»[1]

«نيقولاوس فان دام هو من طينة نادرة: محلّل أكاديميّ ودبلوماسي ممتاز. رافق وشارك في رسم تاريخ سوريا من الناحيتين: النظريّة والتطبيقيّة. وهو قاسٍ في صراحته، يتحدّث بجرأة عن فشل السياسات الغربيّة، ومن الصعب تصنيفه ضمن معسكر سياسيّ بعينه بين طرفي الأزمة السوريّة. مستنداً الى دراسة عميقة لنظام البعث، يشرح فان دام أنّ تدهور سوريا نحو الكارثة كان حتمياً في نطاق أحداث «الربيع العربي»، ومنطق صارم لنظام سياسيّ متقوقع، ومصالح مبيّتة للقوى الأجنبيّة. ولذلك فبصيرة فان دام المؤسّسة على ماضي وحاضر سوريا تجعل هذا الكتاب دليلاً قيّماً لولوج الأحاجي المعقّدة لأسوأ معضلة في القرن الحالي. هو يقدّم لنا عيّنة عن البحث الصعب لعقد اجتماعيّ جديد، وعن حل سياسيّ في سوريا – إن كان هذا ممكناً - قبل فشل الدولة».

كارستن ويلاند،

مؤلّف كتاب «سوريا: عقد الفرص الضائعة»[2]

1 Sami Moubayed, *Under the Black Flag: An Exclusive Insight into the Inner Workings of ISIS* (I.B.Tauris, 2015).

2 Carsten Wieland, *Syria: A Decade of Lost Chances*.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

تمهيد

عندما زرت سوريا للمرّة الأولى في سنة 1964، منذ أكثر من نصف قرن، كنت حرّاً في السفر إلى أيّ مكان أريده في البلاد. كنت، وأنا في أسواق حلب الساحرة، قد التقيت صدفة طالباً سوريّاً من قرية ريفيّة جميلة قريبة، وقد دعاني إلى قضاء تلك الليلة في ضيافته تحت سماء الصيف المكشوفة، على مقربة من منزله التقليديّ المشيّد بالطوب اللبني الشبيه بقفير النحل. كان الجوّ داخلَ قبّة الطوب اللبني حارّاً جدّاً، بما لا يسمح بالراحة في النوم، لكنّني تعوّدت نوعاً مختلفاً من الراحة؛ ففي هذه القرية الريفيّة الصغيرة، تنعّمتُ للمرّة الأولى بكرم ضيافة عائلة سوريّة.

أكثر ما استوقفني في خلال زياراتي المتكرّرة لسوريا، على مرّ السنين، هو لطف الشعب السوري وكرم ضيافته في أيّ مكان ذهبت إليه. صرت أعرف السوريّين بوصفهم ودودين وساحرين، منفتحي الذهن وسموحين، حاملي إرث مشرِّف لحضارات غنيّة. استمتعتُ بمدينتَي حلب ودمشق التاريخيّتين الساحرتين بسكّانهما المجتهدين، بروائح التوابل الشرقيّة، بأصوات حياة السوق المزدحمة؛ وبالروعة الهندسيّة المبدعة للقصور والمنازل التقليديّة ذات الزخرفة الجميلة، وقد أُخفيت كنوزُها، في شكل مُستغرَب، خلف أسوار مُغفَلة؛ ويتجاور ذلك كلّه مع الضجيج

الكوزموبوليتي للأحياء المدينيّة الحديثة حيث بقي الناس متعلّقين بتقاليدهم القيّمة. بدا وقع اللهجة العربيّة السوريّة اللطيفة على أذنيّ أشبه بالموسيقى المتناغمة. زرتُ الجبال العلويّة الخصبة على مقربة من ساحل المتوسّط، وقلاع الصليبيّين و«الحشّاشين» ذات المواقع الاستراتيجيّة؛ ومدينة حماة وفيها قصر العظم ذو الرونق، ودواليب نواعيرها الكبيرة الصارّة التي كان الأولاد يقفزون من أعلاها غاطسين ببهجة في نهر العاصي؛ ومختلف المتاحف بفسيفسائها الرائعة التي صنعها السوريّون في الأزمنة الرومانيّة. سافرت عبر صحارٍ كانت تُزهر من حين لآخر بقصورها الأمويّة القديمة المثيرة للإعجاب، وبمدن مثل تدمر، وقد دُعِيَت عن حق «لؤلؤة الصحراء». يكاد لا يوجد مكان في سوريا إلا وزرته.

الصورة الجميلة التي كانت موجودة فيما مضى قد دُمّرت الآن، إلى حد أنّه لا يمكن لسوريا أن تعود من جديد إلى ما كانت عليه. كانت سوريا في سنة 2010، أي مباشرة قبل اندلاع الثورة فيها، لا تزال تبدو بلداً هادئاً وساكناً. وما لم يكن ظاهراً للعيان عندها - بالرغم من أنّه لم يكن يخفى على أحد - هو أنّ سوريا كانت، خلال ما يناهز النصف قرن، تحت حكم الديكتاتوريّة البعثيّة نفسها التي قمعت بقسوة جميع من لم يقبلوا وجهات نظرها أو عارضوها.

بات الكثير من الأماكن الجميلة التي زرتها في الماضي يستحضر صور المعارك الشرسة والحرب الدامية؛ بلادٌ دُفنت إلى حدّ كبير تحت كومة من الركام المتزايد. حلب، بأسواقها المحروقة وقد دُمّرت جوامعها ومنازلها المرموقة الغنيّة بالزخارف؛ حماة، بحمّام الدم الذي تعرّضت له في

سنة 1982، والدمار الكبير المتكرّر خلالَ الثورة السوريّة؛ حمص، بحيّ الوعر الذي مزّقته الحرب؛ تدمر، بهدم معابدها القديمة والإعدامات العلنيّة التي نفّذتها الدولة الإسلاميّة البربريّة (داعش). وكانت ما تُسمّى «القرى المنسيّة» في شمال سوريا بأديارها البيزنطيّة العظيمة، حيث يتمّ إنتاج واحد من أفضل أنواع زيت الزيتون، قد مزّقتها المعارك الشرسة في أماكن مثل كفرنبل. وصارت بُصرى، بمسرحها الروماني الرائع القريب من درعا، حيث بدأت الثورة السوريّة سنة 2011، جزءاً من الجبهة الجنوبيّة. وكانت الدولة الإسلاميّة قد محت، إبّان الحرب السوريّة، الحدود التي كنتُ قد عبرتُها بالقطار من سوريا إلى العراق في سنة 1965، وكان عناصرها قد احتلّوا الرقّة ودير الزور، بمناظرهما الجميلة المطلّة على نهر الفرات المهيب، وأرعبوا سكّانهما.

عندما زرت دمشق لآخر مرّة في أيلول/سبتمبر 2010، صعب عليّ - كما صعب على كثيرين آخرين - تصوّر أنه بعد ذلك بعدّة أشهر ستندلع ثورة في كلّ أنحاء البلاد، وتؤدّي إلى حرب دامية مدمّرة. وأخيراً أدّت الديكتاتوريّة السوريّة، وعدم استعدادها للإصلاح، وعدم قدرتها عليه، إلى تفجّر الحياة السوريّة الآمنة في الظاهر، وأدّى ما تلاها من حرب إلى دمار جزء كبير من البلاد، مع عواقب اجتماعيّة عميقة وهائلة. وبحلول 2017، كان أكثر من أربعمئة ألف سوري قد قُتلوا، فيما حاول عدّة ملايين من الأشخاص الهروب من النزاع، وتحوّلوا إلى لاجئين أو مهجّرين داخليّين. تَرافقَ ذلك كلّه مع قدر هائل من الدمار في النسيج الاجتماعي الدقيق الذي كان يشكّل الوطن السوري.

يتناول هذا الكتاب الأوجه المختلفة للثورة السوريّة التي اندلعت في آذار/ مارس 2011. ويشرح لماذا كانت الحرب السوريّة، التي تلت الثورة، حتميّة. آخذاً في الاعتبار السلوك (وسوء السلوك) السابق للنظام السوري، كما تمّ شرحه بالتفصيل في كتابي السابق «**الصراع على السلطة في سوريا**».[3]

تصوّر نظام الرئيس بشّار الأسد أنّه يستطيع سحق الثورة السوريّة في سنة 2011 بالقوة الغاشمة، تماماً كما كان قد نجح في ذلك في مناسبات سابقة. لكنّ الوضع كان، في هذه المرّة، مختلفاً تماماً. فقد انكسر جدار الخوف والصمت في سوريا، واستوحى كثير من المتظاهرين السوريّين المسالمين من تطوّرات الربيع العربي في أمكنة أخرى في المنطقة، وهي تطوّرات كانت لا تزال تبدو واعدة في البداية. وأخذ كلّ من النظام السوري ومجموعات المعارضة السورية في تلقّي الدعم السياسي والعسكري والمالي من عدد من البلدان الأجنبيّة، التي كانت بذلك قد شرعت في التدخّل في الشؤون السوريّة الداخليّة. أدّى ذلك كلّه إلى بروز تركيبة من الحرب الدامية بين السوريّين أنفسهم، ومن الحرب بالوكالة بين دول أخرى على حساب الشعب السوري.

تحتّم على الصدام العنيف بين النظام والمعارضة أن يأخذ بعداً طائفيّاً، نظراً إلى العدد البارز جدّاً وغير المتكافئ لعناصر طائفة الأقلّيّة العلويّة في وحدات النخبة في الجيش، إضافة إلى المؤسّسات القمعيّة الأخرى التي

3 Nikolaos van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Assad and the Ba'th Party*, 4th edn (London, 2011).

كانت قد عُبّئت لإخماد الثورة. وعَزّز هذا العامل انطباعٌ لدى الكثيرين بأنّ الحرب اتّخذت أيضاً طابعاً ذا صبغة طائفيّة لنزاع علوي - سنّي، أقلّي وأكثري. وخطفت الجماعاتُ الراديكاليّةُ الإسلاميّةُ السنّيّةُ المسلّحةُ الثورةَ التي كانت سلميّة في البداية، وساهمت في دفع سوريا بشكل مطّرد إلى مستنقع العنف.

كان مختلف الأطراف الغربيّين والإقليميّين، الذين قصدوا في البداية دعم المعارضة السوريّة ضدَّ النظام، قد ولّدوا أحياناً توقّعات زائفة أدّت إلى تأجيج الحرب السوريّة، أكثر ممّا ساهمت في إيجاد حلّ لها، كما كانوا يدّعون ظاهرياً.

لا يُقصد بهذا الكتاب أن يكون تكراراً لمختلف الكتب التي كانت قد نُشرت بالفعل عن الثورة السوريّة منذ سنة 2011 (والتي يمكن إيجادها في قائمة المراجع)، بل الهدف منه أن يكون تحليلاً يتوخّى شرح بعضِ الخلفيّات الأكثر عمقاً، لما كان يحدث في سوريا منذ بداية الثورة في سنة 2011. ويعالج كذلك آفاق حلّ النزاع.

كنت، على مدى العامين الماضيين، قد شغلت منصب المبعوث الهولّندي الخاصّ لسوريا، عاملاً من إسطنبول، يدعمني فريق من الخبراء في الشؤون السوريّة. وكانت لي اتّصالات مكثّفة مع معظم الأطراف الضالعين في النزاع السوري: في موسكو، طهران، الرياض، أنقرة، القاهرة، جنيف، فيينا، بيروت، عمّان، إسطنبول، إنطاكية، غازي عينتاب، والكثير من الأماكن الأخرى. عقدتُ اجتماعات مع معظم ممثّلي المعارضة والحركات المرتبطة بها. كذلك كانت لي لقاءات مع الممثّلين

الدوليّين الخاصّين في سوريا: كوفي عنان، الأخضر الإبراهيمي، وستافان دي ميستورا، إضافة إلى معظم المبعوثين الخاصّين إلى سوريا التابعين لدول أخرى. زوّدني الأشخاص المقرّبون من النظام بتصوّرات دمشق. ومنحني ذلك فرصاً كثيرة لأكون شاهداً من مسافة قريبة جدّاً على النزاع السوري، ومحاولات إيجاد حلّ له، بما في ذلك إبّان مختلف المحادثات بين السوريّين في جنيف وغيرها.

هذا الكتاب هو انعكاس لاختباراتي.

أريد، من دون الإشارة إلى أسماء محدّدة لأسباب تتعلّق بالخصوصيّة، أن أشكر بصدق جميع أولئك السوريّين وغيرهم، الذين لم يكن لي، من دونهم، أن أتبادل وجهات النظر المتعلّقة بالنزاع، والذين ساعدوني للغاية في كسب فهم أكثر عمقاً لما حصل من تطوّرات في السنوات التي أعقبت سنة 2011.

آمل في أن يساهم هذا الكتاب في مزيد من الفهم للنزاع في سوريا، وفي أن يتمكّن من تقديم بعض من المساعدة في التوصّل إلى حلّ.

مقدّمة الطبعة العربيّة

بعد المطالبة اللجوجة بإصدار ترجمة عربيّة لكتابي **تدمير وطن: الحرب الأهليّة في سوريا** *Destroying a Nation: The Civil War in Syria*، الذي كان قد نُشر قبل أقلّ من عام، فإنّه يسعدني الآن أنّه يُنشر للمرّة الأولى بنسخة مُحدَثة وموسّعة باللغة العربيّة.

إنّ توقيت صدور هذا الكتاب بعد نحو سبعة أعوام على بدء الثورة والحرب في سوريا، من شأنه أن يوفّر فرصة لاستعراض التطوّرات في تلك البلاد، مع مزيد من المعرفة والنظر بتعمّق في ما حصل بالفعل. فمنذ بداية آذار/مارس 2011 بالذات، كانت الثورة السوريّة موضوعاً مثيراً جدّا للجدل، بسبب وجهات النظر المتعارضة كلّياً والمتضاربة لدى الأطراف المتحاربة المعنيّة. وهدفي هو النظر في التطوّرات من مسافة بعيدة بعض الشيء، بدلاً من الانحياز إلى طرف من الأطراف، متّبعاً في ذلك شعار ألبرت أينشتين بأنّه «لا يمكنك أبداً حلّ مشكلة على المستوى نفسه الذي كانت قد نشأت عليه».

لم تأتِ الثورة السوريّة التي بدأت في 2011 من فراغ، بل كانت نتيجة عقود من التطوّرات في ظلّ الحكم البعثي منذ 1963. كانت سنة 2011 قد أمست نقطة تحوّل على جانب كبير من الأهمّيّة في التاريخ

السوري، لأنّ شرائح كبرى من السكّان السوريّين كانت قد حطّمت للمرّة الأولى جدار الصمت والخوف وهي تثور بأعداد هائلة على النظام السوري. ومع أنّه يمكن بنتيجة ذلك تقسيم التاريخ السوري إلى حقبة ما قبل 2011 وما بعدها، فمن الأفضل القول إنّ التاريخ السوري الحديث قد اتّسم بنقاط تحوّل مهمّة مختلفة، ليست ثورة 2011 إلّا واحدة منها، ولو أنّها واحدة مهمّة جدّاً، وهو ما سيبيّنه هذا الكتاب في شكل موسّع.

كان هناك، بالطبع، المزيد من نقاط التحوّل منذ استقلال سوريا في 1946، أي بعد مغادرة الفرنسيّين البلاد إثر انتهاء سلطتهم الانتدابيّة؛ وسأشير هنا إلى ثلاثٍ منها فقط: 1963، 1970، 1976-1982، إلى جانب الرابعة في 2011.

أولى نقاط التحوّل هذه كانت عندما استولى العساكر البعثيّون على السلطة سنة 1963. وأهمّيّة نقطة التحوّل هذه تقع في الخلفيّات المحدّدة لهؤلاء العساكر الذين سيطروا على سوريا منذ ذلك الوقت، أكثر ممّا هي في كون حكم حزب البعث نفسه حاسماً للغاية. ذلك أن معظم الحكّام العسكريّين ومؤيّديهم كانوا، منذ 1963، يتحدّرون بالأكثر من الريف السوري ومن الأقلّيّات الإسلاميّة من مختلف المِلل، المتركّزة في المناطق الريفيّة السوريّة، وبنوع خاصّ العلويّين، الدروز، والإسماعيليّين. فقبل الثورة البعثيّة سنة 1963، كان سنّة المدن يسيطرون على المشهد السياسي السوري، فيما انقلبت البنية السياسيّة بعد ذلك إلى حدٍّ ما رأساً على عقب، إذ سيطر أشخاص من الأقلّيّات الريفيّة الناطقة بالعربيّة، على الأغلبيّة

السنيّة الحضريّة. واستتبعت ذلك ثورة اجتماعيّة جذريّة، إلاّ أنّها ما لبثت أن تباطأت بعدما احتلّ أبناء هؤلاء الأقلّيّات مناصبَ أعلى مع فوائد مادّيّة شرعوا في الدفاع عنها، تماماً كما فعل ذلك في الماضي أبناء الطبقة الراقية من سنّة المدينة.

أما بالنسبة إلى الديكتاتوريّة، فمن غير الصحيح تقسيم التاريخ السوري إلى حقبة ما قبل البعث السابقة للسنة 1963، وحقبة أخرى هي حقبة ما بعد 1963، لأنّ سوريا تكاد لا تعرف شيئاً سوى الديكتاتوريّات أو أنظمة الحكم الاستبداديّة طيلة فترة وجودها منذ آلاف السنين. وربما كانت الانتخابات البرلمانيّة السوريّة الحرّة في 1954 استثنائيّة، لكنّها وفّرت قياساً قيّماً للرأي العام في لحظة حاسمة قدّمت فيها مؤشّراً إلى مَواطن القوّة النسبيّة للقوى المتنافسة على الساحة السياسيّة السوريّة،[4] أكثر من كونها ديمقراطيّة فعليّة في سوريا. في تلك الحقبة، التي توصف أحياناً بأنّها «سنوات الديمقراطيّة»، كان الجيش والمخابرات حاضرين أيضاً في شكل ملفت من وراء الكواليس.[5]

يمكن اعتبار الانقلاب العسكري الذي قام به اللواء العلوي حافظ الأسد في 1970 بمثابة نقطة التحوّل الثانية، ومردّ ذلك أساساً إلى أنّ سوريا لم تعد بعده تعاني من وباء الانقلابات العسكريّة والمزاحمة كما من قبل. ومنذ ذلك التاريخ وما بعده كانت الفئة العسكريّة الوحيدة

4 Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics (1945-1958)*, London, 1965, p. 164.

5 العقيد عبد الحميد السرّاج، الذي كان يومها يرئس المخابرات السورية، اسمٌ مشهور جدّاً في هذا المجال.

ذات الجبروت التي يتحكّم فيها علويّون، هي التي سيطرت على المشهد السوري على مدى نحو نصف قرن، حتّى اليوم.

أدّت نقطة التحوّل الثالثة إلى أن ترتدي مسألة الطائفيّة أهمّيّة أكثر من أيّ وقت مضى. ففي سنوات 1976-1982 قام فرع متطرّف من الإخوان المسلمين السوريّين، يُدعى **الطلائع المقاتلة**، بسلسلة من الاغتيالات التي استهدفت العلويّين، البعثيّين منهم وغير البعثيّين، في محاولة لخلق استقطاب طائفيّ بين الأقلّيّة العلويّة والغالبيّة السنّيّة، من شأنه أن يزعزع استقرار النظام الذي يسيطر عليه علويّون، ويمكن أن يؤدّي في النهاية إلى سقوطه. بيد أنّ حظوظ الراديكاليّين الإسلاميّين في مواجهة النظام الجيّد التسليح والتنظيم، كانت معدومة، وانتهى تحرّكهم بحمّام الدم الشهير في حماة في 1982، حيث لم يتمَّ اجتثاث تنظيم الإخوان المسلمين بطريقة وحشيّة فحسب، بل أيضاً الكثيرين من أهالي حماة الذين لم يكن لهم أيّة علاقة به. كانت نقطة تحوّل لا رجعة عنها في التاريخ السوري في ما يتعلّق بمسألة الطائفيّة، وشكّلت مجازر حماة نموذجاً وحشيّاً للقمع الذي سيتكرّر في خلال الثورة السوريّة التي بدأت سنة 2011، إنّما هذه المرّة ليس في مدينة واحدة بل في كافّة أنحاء البلاد. كان للأحداث الدامية السابقة تأثير سلبي عميق على العلاقات العلويّة - السنّيّة، وهو تأثير تضاعف بعد بداية الثورة السوريّة في السنة 2011.

أحد الأسئلة الرئيسة المطروحة في هذا الكتاب هو: هل كان يمكن، تفادي الحرب الدامية في سوريا أم لا، وهل كان يمكن توقّعها؟ والجواب

هو أنّه ما كان يمكن تفاديها وكان يمكن توقّعها. إلّا أنّه ما كان يمكن توقّع تأثيرات ما يُسمّى الربيع العربي والتدخّل الخارجي في الحرب السوريّة التي بدأت في 2011.

حصل بعض الخلاف حول إمكانيّة تصنيف الحرب السوريّة بأنّها «حرب أهليّة» أم لا. يتوقّف ذلك، بالتأكيد، على التحديد الذي يرغب المرء في إعطائه لمفهوم الحرب الأهليّة. وتتفاوت الآراء كثيراً في هذا الشأن. إلّا أنّه، وبحسب المؤلّفات الأكاديميّة، يمكن اعتبار الحرب السوريّة حرباً أهليّة، مع أنه على المرء أن يلاحظ أنّها اكتسبت، بفعل التدخّل الخارجي، البُعد الإضافي المتمثّل بكونها حرباً بالوكالة.[6]

كنّا قد رأينا قبل 2011 بكثير، كيف أنّ نظام البعث تعامل، في مناسبات عديدة، بوحشيّة مع أيّ تهديدات طالته، أكانت وهميّة أم حقيقيّة: سُجن معارضو النظام وعُذّبوا، وقُتلوا أو اغتيلوا أو «انتحروا بأكثر من رصاصة واحدة»، أو تمّ التعامل معهم بوسائل قمعيّة أخرى.

لم يكن ممكناً واقعيّاً توقّع أنّ ديكتاتوريّة غاشمة، لها هذه الصفات والسلوك التي للنظام البعثي السوري، ستتخلّى عن السلطة طوعاً نتيجة مظاهرات سلميّة، كتلك التي بدأت مع الثورة السوريّة سنة 2011. كما أنّه لم يكن في الحقيقة من الممكن توقّع أن يتخلّى النظام طوعاً عن

6 Nicholas Sambanis, 'What Is Civil War? Conceptual and Empirical Complexities of an Operational Definition', *The Journal of Conflict Resolution*, Vol. 48, No. 6 (Dec., 2004), pp. 814-858.

درس سامبانيس أكثر من 100 نزاع من أجل الوصول إلى هذا التعريف العملاني للحرب الأهلية، وتتناسب الحرب السورية التي بدأت في 2011 مع معاييره.

سلطته نتيجة الحرب الضارية الدائرة بالوكالة على الأراضي السوريّة، والتي كان قد شجّعها ودعمها عسكريّاً وماليّاً وكلاء إقليميّون مثل تركيا والسعوديّة وقطر، وبلدان غربيّة مثل الولايات المتّحدة وبريطانيا وفرنسا. توقّعتُ منذ أكثر من عقدين، في كتابي السابق **الصراع على السلطة في سوريا** *The Struggle for Power in Syria* - ولم يكن التوقّع على هذا القدر من الصعوبة - أنّه كان (ولا يزال) من المحتّم على أيّ تحرّك لإحداث تغيير في النظام أن يؤدّي إلى سفك دماء هائل. وهذا ما قد رأيناه خلالَ السنوات التي أعقبت بدء الثورة الأهليّة، ولا نزال نشهده اليوم. والذين لم يتوقّعوا مثل هذا السفك الهائل للدم، فإنّهم إمّا لم يعرفوا ما يكفي عن التاريخ السوري، وإمّا عانوا من جرعة مفرطة من التمنّي، أو الاثنين معاً.

وكما كان متوقَّعاً، استخدم النظام السوري كلّ الوسائل للبقاء في السلطة. وكانت استراتيجيّته القاضية بعقد تحالفات مؤقّتة بهدف احتكار السلطة، قد تكرّرت في مناسبات مختلفة منذ 1963 حتّى اليوم، وكذلك إبّان الحرب السوريّة التي بدأت في 2011. وكان لا بأس للحكّام البعثيّين أن يعقدوا تحالفات مع أحزاب أخرى ليست على الإطلاق قريبة منهم أيديولوجيّاً، أو مع أحزاب هي في الواقع عدوّة لهم، طالما أنّه يمكنهم تحقيق هدفهم الأساس، وهو البقاء في السلطة واحتكارها. إنّها الغاية التي تبرّر الوسيلة مهما كانت.

كيف أمكن هذا العدد الكبير جدّاً من السياسيّين الأجانب أن يتوقّعوا بسذاجة أن يتنحّى الرئيس بشّار الأسد طوعاً عن منصبه كرئيس

لسوريا، بعد كلّ الفظاعات التي قيل إنّ النظام السوري ارتكبها ضدّ المتظاهرين المسالمين المزعومين، ولاحقاً ضدّ جماعات المعارضة المسلّحة؟ أرادوا للأسد أن يوقّع طوعاً على قرار إعدامه، لأنّ الرئيس الشرعي لسوريا فَقَدَ، في نظرهم، شرعيّته. لكنّ ذلك افتقر كلّيّاً إلى الواقعيّة، بمعنى أنّ ما أرادوا له أن يحصل - حتّى ولو وُجد له تبريرٌ على أساس نظرتهم إلى العدالة والحق - ما كان بالتأكيد ليحصل في الواقع.

تمثّل البديل في هزم النظام السوري عسكريّاً، الأمر الذي لن يعود بعده من حاجة إلى المحادثات. لكنّ الديمقراطيّات الغربيّة المعنيّة رفضت هي الأخرى التدخّل العسكري المباشر.

غير أنّه، ومن باب البديل، اختارت حكومات غربيّة وعربيّة مختلفة التدخّل العسكري غير المباشر، من خلال تسليح مختلف الجماعات السوريّة المعارضة وتمويلها ودعمها سياسيّاً. وتبيّن أنّ ذلك كان كافياً لجعل النظام يترنّح، لكنّه غير كافٍ لإطاحته. ولن أتطرّق هنا إلى البحث والتساؤل حول اذا ما كان النظام البديل - الإسلامي الراديكالي على سبيل المثال – ليكون أكثر سوءاً أم لا. ومهما كان الأمر فإنّه سيكون من غير الواقعي توقّع ديمقراطيّة بعد الحرب السوريّة.

زعمت الحكومات الغربيّة بمعظمها أنّها أرادت حلاً سياسياً، وذلك صحيح من حيث المبدأ؛ لكنّها لم تردْ إلاّ حلاً سياسيّاً يؤدّي إلى **تغيير النظام**، وتبيّن أن ذلك مستحيل من دون الوسائل العسكريّة الكافية. وكانت مثل هذه التدخّلات العسكريّة تشكّل، في الواقع، انتهاكاً للقانون الدولي، الذي يحظّر على الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة

دعمَ العمل العسكري لإطاحة حكومات دول عضو أخرى.[7] وكانت للتدخّل العسكري غير المباشر نتائج كارثيّة شبيهة بما كان يمكن أن تكون عليه نتائج التدخّل العسكري المباشر: وأبرزها نحو نصف مليون قتيل، ملايين اللاجئين، دولة في حال خراب، ووطن مدمّر إلى حدٍّ كبير. وكان من شأن التدخل العسكري الأجنبي بموجب المبدأ الدولي «المسؤوليّة في الحماية»، أن يتطلّب عمليّة عسكريّة ضخمة تستمر عدّة لسنوات، ليست أيّة دولة غربيّة على استعداد لها.

إنّ لوم الدول الأجنبيّة على عدم توفير الدعم الكافي للمساعدة في إطاحة النظام، وفي الوقت نفسه معارضة أيّ تدخل أجنبي، يبدو أمراً متناقضاً. دعوني بالتالي أوضح مقصدي، أقف بقوّة ضدّ التدخلات العسكريّة على العموم، لأنّ هناك أمثلة كثيرة على أنّ مثل هذه التدخّلات تؤدّي بشكل عام إلى كارثة. وفكرتي هي أنّ الدول التي شجّعت المعارضة المسلّحة على مواجهة النظام السوري، من دون أن تزوّدها بما يكفي من السلاح، أو توفّر لها ما يكفي من التنسيق لعمليّاتها العسكريّة، كانت عمليّاً بمثابة قيادة المعارضة المسلّحة إلى فخّ قاتل.

في أيار/مايو 2011، والثورة السورية لمّا تبلغ الشهرين بعد، سئلتُ في مقابلة إذا كان لا يزال من المقبول إجراء اتّصالات مباشرة بالرئيس بشّار الأسد، لأنّه كان قد سقط بالفعل «مئات القتلى» نتيجة القمع الذي

7 Jeffrey D. Sachs, 'Ending America's disastrous role in Syria', *Project Syndicate*, The World's Opinion Page, 16 February 2018. https://www.project-syndicate.org/commentary/ending-disastrous-american-role-in-syria-by-jeffrey-d-sachs-2018-02.

قام به النظام، «واعتُقل الآلاف». أجبتُ بأنّ ذلك يتوقّف على المدى الذي نريد أن نكون فيه براغماتيّين، وخلصتُ إلى أنّه إذا لم يشأ أحد التواصل مع الرئيس الأسد، فلن يكون من الممكن أيضاً المساهمة إيجابيّاً في أيّ حلّ.[8]

صرّحت من جديد، خلال حوارات أُجريت معي في برامج تلفزيونيّة لمناسبة الذكرى الأولى للثورة السوريّة في آذار/مارس 2012، أن الحوار هو مفتاح أيّ حلّ. بيد أن ممثّلي المعارضة رفضوا بقوة مثل تلك الفكرة. جادلتُ، بلاغيّاً، بأنّه لو عاد القرار إليّ - مع أنه، بالطبع، لا يعود إليّ اتّخاذ مثل هذا الخيار - لفضّلت عشرة آلاف قتيل (ذلك كان العدد يومها) على ثلاثمئة ألف قتيل، وهو عدد الذين قد يسقطون لو استمرّت الحرب، من دون أيّ اتصال مع النظام أو مفاوضات معه بحثاً عن حلّ.[9] وفي الواقع، تبيّن حتّى أنّ عدد القتلى ارتفع إلى أكثر من ثلاثمئة ألف، لكنّه، في 2012، كان لا يزال يبدو للكثيرين أمراً يفوق التصوّر. ولم تكن توجد، بالتأكيد، أيّة ضمانة بنجاح الحوار الذي اقترحتُه، لكنّ رفض أيّ حوار كان ضمانة للفشل، كما رأينا ذلك على امتداد الأعوام السبعة الماضية.

---

8 'Dictatoriaal glamourechtpaar', Vrij Nederland, 21 May 2011. Interview with Harm Botje.
https://www.vn.nl/dictatoriaal-glamourechtpaar/

9 https://programma.bnnvara.nl/pauwenwitteman/media/88810, Pauw & Witteman, 7 March 2012.

«عامٌ على الثورة السورية، نقاشات مع روبرت فيسك، نيقولاوس فان دام، هيثم المالح، أنس العبدة وغيرهم»، مع **قناة الجزيرة** 15 آذار/مارس 2012، تقديم علي الظفيري وغادة عويس.
https://www.youtube.com/watch?v=3TYv0IU6ZAo
https://www.youtube.com/watch?v=V-XZWk8n3hM&feature=watch_response

يومها، لم يكن في مقدور معظم أطراف المعارضة القبول بأيّة مفاوضات مع النظام، ليس بسبب مشاعرها وانفعالاتها السلبية للغاية والمعادية للنظام فحسب، بل لأنّها كانت أيضاً تتوقّع حصولها على دعم أجنبي قوي، كالذي حصل في ليبيا وأدّى إلى سقوط الزعيم الليبي القذّافي وموته. من جهة أخرى، استهجن النظام فكرة أن يكون عليه تقاسم السلطة مع أولئك الذين حاولوا إطاحته ومحاكمة أفراده أمام العدالة الدوليّة.

أراد الكثير من المتظاهرين اجتذاب الانتباه الخارجي عبر وسائل الإعلام، أملاً في استثارة المساعدة الخارجيّة، لكنّ الدعم الذي أرادوه لم يأتِ كما كان متوقّعاً. وانساقوا في لعبة النظام بإطلاقهم شعارات مثل: «الشعب يريد إسقاط النظام» أو «الشعب يريد إعدام الرئيس». وهو ما منح النظام مبرّراً إضافيّاً لسحق المتظاهرين والثورة. وما كانت الديمقراطيّات الغربيّة لتتسامح أبداً مع شعارات كهذه.

من الناحية النظريّة، أدرك الكثير من السوريّين متأخّرين، أنّهم ما كانوا ليبدأوا الثورة لو أنّهم عرفوا مسبقاً عواقبها الكارثيّة. لكنّ الأمور لا تجري، في الواقع، بهذه الطريقة. وعندما سئل عدد من كتّاب المعارضة، بعد مرور سبعة أعوام، إذا كانت الثورة السوريّة «تستحقّ العناء»، صرّحوا بأنّه «لو عاد اليومَ التاريخُ نفسه والظروف نفسها، فمن الأرجح أنّ الناس سيفعلون الشيء نفسه كما في 2011»، وأن «الأمر يستحقّ العناء، في هذا الظرف التاريخي الفريد أكثر من أيّ وقت مضى»، وأنّه «لا مجال لعيش حياة مختلفة في ظلّ نظام تحدّث صراحة

عن البقاء في السلطة إلى الأبد، لأنّ ذلك سيعني حرباً دائمة ضدّ المستقبل.»[10]

قد تحدثُ من جديد ثورة أخرى في المستقبل، وإن في ظلّ ظروف مختلفة عن ظروف 2011.

بدا، حيث تعلّق الأمر بالحرب السوريّة، وكأنّ عالمين كانا موجودَين جنباً إلى جنب. سيطرت في واحد من هذين العالمين المشاعر المتصوَّرَة للعدالة، وتمّ التعبير عن الأمنيات بما يجب أن يحصل شرعاً. بيد أنّه لم يؤخذ دوماً وبجدّيّة في الحسبان احتمال - أو استحالة - تحويل هذه الأمنيات إلى واقع، أو القبول به. كان الهدف المنشود واضحاً، لكنّ الطريقة المؤدّية إليه لم تكن واضحة.

في العالم الآخر، الثاني، كانت سوريا - ولطالما كانت دوماً - عالَماً من الحقائق القاسية والغاشمة، إذا لم تكن الأكثر وحشيّة. في هذا العالم الثاني كانت مسألة استمرار النظام سياسيّاً وماديّاً، وبقائه في السلطة، حاسمة كلّيّاً، مهما كان الثمن.

لا يزال الكثير من السياسيّين الغربيّين والعرب يعيشون، إلى حدّ ما، في العالم الأوّل بالنسبة إلى ما يجب أن تكون عليه سوريا من مثاليّة؛ ليس ما هي عليه سوريا فعلاً أو ما صارت إليه نتيجة الحرب الدامية. إنّه عالم

10 راجع: إبراهيم حميدي، صبحي حديدي، ياسين الحاج صالح وعمّار عبد الحميد في مقابلات مع مايكل يونغ، *'On the Seventh Anniversary of the Syrian Uprising, Was It Worth It?'*, Inquiring Minds, Carnegie Middle East Center, 15 March 2018, http://carnegie-mec.org/diwan/75773

قائم على النوايا المبدئيّة، التي لن تُطبّق، وذلك بسبب الافتقار إلى القوّة العسكريّة، أو إلى الإرادة السياسيّة اللازمة لتطبيقها، سواء صدرت على أساس وطني، أو عن مجلس الأمن للأمم المتحدة، أو غيره من المؤسّسات. وما الإعلانات والقرارات الصادرة في ظرف معارك حلب (2016)، والغوطة الشرقية (2018)، إلّا مثالٌ واضحٌ على هذه الظاهرة.

أدلى فنّان هولّندي شهير، رسمَ سوريا قبل الحرب وخلالَها، بالتعليق التالي على تدمير الأسواق التاريخيّة في حلب:

> تحصّن الثوّار في الأسواق في حلب طلباً للحماية من المدفعيّة الثقيلة للجيش السوري. فمن هو إذاً المذنب المسؤول عن تدميرها؟[11]

إنه سؤال دقيق، يتطلّب أيضاً جواباً دقيقاً. هل الطرف المسؤول هو الذي يضغط على الزناد، أم الطرف الذي يقدّم للآخر الدافع لمهاجمته؟

سيكشف معظم الأجوبة، على الفور، التعاطف المفتَرَض مع أيٍّ من الأطراف المتحاربين في سوريا: فهو إمّا جواب مؤيّد للنظام السوري، وإمّا ضدّ ويمكن أيضاً وجود جواب أكثر حياديّة، لكن سيعتبره عندها الأطراف المتحاربون أنفسهم - وفقاً للتعريف - مؤيّداً للنظام أو مناهضاً له. ذلك أنّ الكثير من المراقبين السوريّين أو الأجانب، يكاد لا يسعهم الامتناع عن استخدام اللّغة المتحيّزة. فمعظم الأطراف المعنيّين يتوقّعون من الشخص أن يكون إمّا مع النظام وإمّا ضدّه، لأنّهم يعتبرون أنّه من المعيب ألّا ينحاز الشخص لأحد الطرفين في مثل هذا النزاع الرهيب.

11 Theo de Feyter, *Mensen en ruïnes. Syrië revisited*, 2017, p. 68.

وفي ما يتعلّق بتدمير أسواق حلب، فإنّ الأشخاص المؤيّدين للمعارضة سيطرحون، على الأرجح، وجهة النظر القائلة بأنّ النظام يتحمّل المسؤوليّة كاملة عن تدمير المدينة؛ كذلك في ما يتعلّق بالكثير من الأماكن الأخرى في كلّ أنحاء سوريا. ومن جهة أخرى، سيجادل مؤيّدو النظام معتبرين أنّ المعارضة هي المسؤولة عن كلّ موقع من موت ودمار منذ آذار/مارس 2011، محتجّين بالقول: إنّه لو لم تحصل ثورةٌ ومظاهرات حاشدة، سواء كانت سلميّة أم لا، لَما حصل هذا القدر من القتل والدمار والحجم الهائل في حركة اللّاجئين.

لم يدْعُ «سكّان حلب» في الحقيقة، جماعاتِ المعارضة المسلّحة «لتحريرهم» من ديكتاتوريّة النظام، كما زعم وتمنّى بعض الذين عجزوا توقّع العواقب الكارثيّة. فشعب حلب، وبالتالي شعب أيّة مدينة سوريّة أخرى، غير متآلف في ما يتعلّق بالآراء. ولذلك ليس من السهل القيام بتعميمات على غرار «شعب حلب بغالبيّته يريد هذا أو ذاك». فمن المحتّم وجود تنوّع كبير في الآراء.

اعتبرَ البعض أنّ عواملَ مثل التفاوت بين الريف والمدينة وبين الفقراء والأغنياء، أدّت دوراً فاعلاً في الاستيلاء على حلب. لكنّ الكثيرين من سكّان حلب أنفسهم هم من أصل ريفي، وليسوا بغالبيّتهم من الأغنياء، بل فقراء، ولو أنّهم أقلّ فقراً ربّما من سكّان الريف. وأنا أعتقد أنّ أهل حلب - بشكل عامّ - أرادوا باستمرار أن تنتهي الحرب التي كلّفتهم غالياً، وأن يستعيدوا حياتهم الطبيعيّة.

عند الحديث عن المفهوم المثير للجدل لتحمّل المسؤوليّة، أو المشاركة

في تحمّل مسؤوليّة الوضع الكارثي في سوريا، يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضاً الواقع القاسي المتعلّق بمن ربح، أو بمن حقّق نصراً معيّناً، أو مُني بهزيمة في الحرب.

وقد أمكن، ربّما، النظر إلى الأمر بطريقة مختلفة لو كانت قوى المعارضة العسكريّة والمدنيّة تمكّنت من إحلال السلام، وخلق «سوريا جديدة» بالخصائث التي وصفتها، سنة 6102 في الرياض، الهيئة العليا للتفاوض المنبثقة عن المعارضة السوريّة، كالتالي:

> الدولة متعدّدة الأحزاب المبنية على الحرية والممارسة الديموقراطية والشمول والتمثيل والمواطنة، وسيادة القانون وحقوق الانسان والمساءلة، واستحداث آليات فاعلة لاحترام حقوق الانسان السوري وحفظ كرامته وضمان حقّه في المشاركة الكاملة في العمليّة السياسيّة، واعتبار القضيّة الكرديّة قضيّة وطنيّة سورية، والعمل على ضمان حقوقهم القوميّة واللغويّة والثقافيّة دستوريّاً، وإطلاق حوار وطني شامل لا يستثني أحدا[12].

إلّا أنّ هذا المثال الأعلى لم يتحقّق على الإطلاق. ومن المشكوك فيه أن يكون جميع الموقّعين على إعلان الرياض هذا (2016)، على استعداد لأن يطبّقوا فعلاً المبادئ المشتركة التي أعلنوها، في حال استولوا على السلطة من النظام؛ وهذا ينطبق على الأحزاب الإسلاميّة بنوع خاص.

12 الهيئة العليا للمفاوضات، الإطار التنفيذي - عربي PDF.
http: www.riadhijab.com/userfiles

لكن، تلك مسألة أخرى. فأنا هنا أريد النظر في الوضع المثالي، ولو أنّه نظري، الذي كان يمكن لهذه المبادئ تحقيقه.

في مثل هذه الحالة، يمكن اعتبار أنّه كان في وسع حرب المعارضة ضدّ النظام أن تجد ما يبرّرها، وكانت «ستستحقّ العناء»، لأنّها كانت ستؤدّي إلى تحسّن جوهري في وضع البلاد. لكن، لم يكن في الواقع تحقيق ذلك ممكناً، لأنّ المعارضة المسلّحة - أو ربّما عليّ أن أقول: مجموعات المعارضة المسلّحة الكثيرة معاً - لم تتمكّن من تحقيق انتصار عسكري على النظام، وخلق «سوريا الجديدة» التي قالوا إنّهم يهدفون إلى إقامتها في إعلان الرياض المذكور آنفاً. وفي الإمكان، بنتيجة ذلك، الاعتراض بالقول: إنّ مجموعاتِ المعارضة وداعميهم الأجانب والعرب يتحمّلون على الأقل مسؤوليّة كبيرة، أو يتشاركون في تحمّل المسؤولية (مع النظام) في ما خصّ النتائج الكارثيّة للحرب السوريّة على جميع السوريّين؛ بالرغم من أنّه، من الناحية الإحصائيّة، تسبّبت أفعال النظام بعدد أكبر بكثير من القتلى والدمار.

أضف إلى ذلك، أنّه حتّى في حالة تمكُّن المعارضة المسلّحة من إسقاط النظام، كان يصعب توقّع أن يتحسّن الوضع، نظراً إلى غياب الوحدة بين المجموعات المعارِضة الكثيرة. ولم تتحقّق، حتّى بعد سبعة أعوام من الحرب، أيّة وحدة فعليّة بين قوى المعارضة المسلّحة. فقد كانت جماعات المعارضة المختلفة يقاتل بعضُها البعضَ الآخر، لأنّ معظمها أراد السلطة لنفسه، ولم يكونوا على استعداد لمشاركتها مع آخرين (تماماً كما لم يشأ النظام تقاسم السلطة مع آخرين). وهنا لا آخذ بالحسبان غياب

الوحدة والتنسيق بين مختلف البلدان التي دعمت المجموعات المعارِضة، مثل الولايات المتحدة وتركيا والسعوديّة وقطر والمملكة المتّحدة وفرنسا. فقد كان لكلّ منها أجنداته السياسيّة والاستراتيجيّة الخاصّة، كما كانت له مجموعاته المسلّحة العميلة والمحظيّة لديه.

وحتّى بعد سبعة أعوام من الحرب الدامية، وسقوط نحو خمسمئة ألف قتيل، فإنّ الكثير من السياسيّين الغربيّين والعرب لا يزال يعميهم، ولو قليلاً، الفكر الغارق في الأماني، فيواصلون بنتيجة ذلك مقاربة النزاع في سوريا بما يُفترض أنّه أسمى المعايير الأخلاقيّة.

لم يكونوا على استعداد للقبول بالحقيقة الأساسيّة، وهي أنّه من خلال الإرادة المحدودة والوسائل المحدودة لا يمكن إلا أن تكون الأهداف المحقَّقة محدودة. وهكذا ساهم مختلف السياسيّين الغربيّين والعرب، بشكل غير مباشر، في استمرار الحرب، بكلّ ما نتج عنها من قتلى ولاجئين ودمار.

لقد أخفقت الحرب على النظام في تحقيق الأهداف المعلَنة للمعارضة: بمجتمع سوري جديد تعدّدي، علماني، ديمقراطي ومدني. وهي على ما يبدو تسير في اتّجاه واضح سينتهي بخسارة المعارضة لها.

كان من الأفضل، برأيي، للدول الخارجية لو أنّها تراجعت وبقيت خارج الحرب السورية، بدلاً من محاولة فرض حلٍّ يفتقر إلى ما يكفي من الوسائل العسكريّة لتحقيقه، مع ما أدى ذلك إلى ما نعرفه اليوم من عواقب.

ألم يحنِ الوقت للاعتراف بأنّ الحرب على النظام السوري هي في

مرحلة الخسارة؟ وإذا كانت النتيجة باتت بهذا الوضوح، فما الفائدة من الاستمرار فيها وسفك المزيد من الدماء؟ أم أنّ الدول التي كان لها دور في الحرب بالوكالة، تريد للحرب أن تستمرَّ بجميع قتلاها ولاجئيها ودمارها على حساب الشعب السوري؟ هل تريد هذه الدول للمعارضة أن تحصل على بعض أوراق المساومة في مفاوضات مستقبليّة، في وقت لم يعد فيه، عمليّاً، الكثير للتفاوض عليه، آخذين المعادلة العسكريّة بعين الاعتبار؟ أم أنّها تريد البقاء في سوريا في إطار تنافسها الإقليمي على السلطة؟

عند سماع مثل تلك الاقتراحات في شأن إنهاء الحرب، قد يُصعق البعض ويقولون - أو يصيحون بسخطٍ شديد -: إن التوقّف الآن خيانة، بعد كلّ الجهود التي بُذلت للمساعدة في إطاحة النظام. وقد يقول آخرون: إنّه يمكن اعتبار الدعم الخارجي الفاتر للمعارضة المسلّحة نوعاً من الخيانة، على حساب الشعب السوري. غير أنّ آخرين قد يستخدمون **شعار الموت أفضل من الذلّ**[13]، لكنّهم لا يستطيعون التكلّم بالنيابة عن جميع السوريّين الذين استُدرجوا إلى هذه الحرب من دون موافقتهم، أو رغماً عنهم، وصاروا ضحاياها. ويعني التخلّي عن الكفاح أنّ ذلك كلّه ذهب سدى.

سمّى فريديريك بيشون كتابه عن الحرب السوريّة، **حرب بلا طائل** *'Une guerre pour rien'*.[14] لكنّها في الواقع أكثر سوءاً من ذلك

13 Ali Aljasem, *Better Death than Humiliation*, Master's Thesis, Utrecht University, 3 August 2017.

14 Frédéric Pichon, *Syrie, une guerre pour rien*, Paris, 2017.

بكثير: لم تكن الحرب بلا طائل وحسب، لأنّه لم يتمَّ تحقيق أيٍّ من أهداف المعارضة، بل إنّها أيضاً أرجعت سوريا عقوداً إلى الوراء في مجال التنمية، وتسبّبت بخسائر لا تعوَّض، وبأضرار اجتماعيّة.

ربّما كان التوصّل إلى حلّ سياسي أقلَّ صعوبة في بداية النزاع الذي اندلع في 2011، مما بات عليه لاحقاً. وبالفعل بذلت بلدان مختلفة، بما فيها تركيا والسعوديّة وجامعة الدول العربيّة وغيرها، جهوداً حثيثة للمساعدة في إيجاد مثل هذا الحلّ. لكنّه منذ آب/أغسطس 2011، شرع مختلف الزعماء الأجانب، ومن بينهم الرئيس الأميركي أوباما وزعماء سياسيّون آخرون، في مطالبة بشّار الأسد بالتنحّي أو بالاستقالة، واستمرّوا من يومها في ذلك، وإن مع بعض التنوّع والتغيير.

فمثلاً كان الرئيس الفرنسي ماكرون، وبعدما اتّضح أنّه يستحيل أن يغادر الأسد طوعاً خاصّة بعدما تبيّن أنه يربح الحرب، قد أعلن في كانون الأوّل/ديسمبر 2017:

> علينا أن نتحدّث مع الجميع... علينا أن نتحدّث مع بشّار الأسد وممثّليه، ... وبعدها، على الأسد أن يتحمّل مسؤوليّة جرائمه أمام شعبه، أمام العدالة الدوليّة.[15]

استطاع ماكرون، وهو يعترف بأنّه لا مفرّ من إجراء محادثات مع الأسد، أن يتأكّد من أن الرئيس السوري يرفض الموقف الفرنسي الجديد، الذي دعا لجلبه أمام العدالة الدوليّة. كانت تلك الصيغة نفسها هي التي

15 https://www.rferl.org/a/france-macron-islamic-state-syria-assad-talks/28924153.html

ضمنت، المرّة تلو المرّة، بأنّه لن تحصل مفاوضات حقيقيّة. لم تكن هذه بالبداية الصحيحة، بغضّ النظر عمّا تتضمّنه من مزايا العدالة.

وفي تغيير مماثل في الموقف، أعلنت الإدارة الأميركيّة في كانون الأوّل/يناير 2017، أنّها باتت مستعدّة للقبول بحكم الرئيس الأسد، إلى أن يحين موعد الانتخابات الرئاسيّة السوريّة التالية، المقرّرة في 2021. إلّا أنّ إدارة ترامب واصلت في الوقت نفسه الإعلان بأنّها تريد عمليّة سياسيّة، تتمسّك باحتمال رحيل الأسد.

لو أنّ بشّار الأسد، من جهته، كان قد أعلن أنّه يوافق على بقاء الرئيس ترامب حتى الانتخابات الرئاسيّة الأميركيّة في 2020، لبدا الأمر ولا شكّ سخيفاً للكثيرين، لكنّ ملاحظات مشابهة من الرئيس ترامب أُخذت على محمل الجدّ، بالرغم من أنّ الولايات المتّحدة لم تنجح على مدى سبعة أعوام في المساعدة في إطاحة نظام الأسد. ومن غير المستبعد، وهو ما يتوقّف على نتائج الانتخابات الأميركيّة في 2020، أن يبقى الأسد، بعد رحيل ترامب، في منصبه كرئيس.[16]

كذلك، فإنّ قطر، التي كانت لزمن طويل داعماً رئيساً للمعارضة المدنيّة والعسكريّة، قد غيّرت موقفها في تشرين الأوّل/أكتوبر 2017، وبخاصّة بعدما فرضت دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى عقوبات عليها بعد اتّهامها بأنّها تدعم تنظيمات إرهابيّة في سوريا. وكان رئيس الوزراء ووزير الخارجيّة السابق الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني قد أسرّ،

16 Robin Wright, 'Trump to let Assad stay until 2021, as Putin declares victory in Syria', *The New Yorker*, 11 December 2017.

في ردّة فعل، بأنّ الدعم القطري للمعارضة السوريّة كان في السابق بالتنسيق التامّ مع السعوديّة، وأنّ كلّ دعمها المشترك مرّ عبر تركيا، حيث تمّ تنسيق توزيع المزيد من الأسلحة مع الولايات المتّحدة إلى جانب تركيا والسعوديّة. ونفى الشيخ حمد تقديم أيّ دعم للدولة الإسلاميّة (داعش)، وبأنّه في حال انتهى إلى أيدي جبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة، وهو ما يبدو أنّه كانت عليه الحال، فإنّ ذلك كان سيتوقّف، لأنّه، بتعبيره، «يشكّل خطأ». وكانت السعوديّة وقطر قد ركّزتا على ما أسماه «تحرير سوريا»، لكن عندما بدأت الدولتان التنازع على طريدتهما المشتركة (أي الرئيس الأسد والنظام السوري)، أفلتت الطريدة. أضاف الشيخ حمد بن جاسم أنّه لا مانع من بقاء الأسد إذا أراد السعوديّون ذلك. ففي النهاية كانت قطر على صداقة مع الأسد. وانتقد الشيخ حمد عدم وجود سياسة استمراريّة بين قطر والسعوديّة، لكنه لم يمانع في تغيير المسار إذا تبيّن أنّ السياسات السابقة كانت خاطئة.[17] حصل هذا التغيير في السياسة بعد مقتل أكثر من 450 ألف ضحيّة وكان على ما يبدو نتيجة النزاع بين قطر والسعوديّة، وليس بسبب تبديل عفوي في وجهات النظر، أو مشاعر خاصّة حيال الشعب السوري.

أما في ما يتعلّق بالمفاوضات، فقد كانت المعارضة السوريّة تتواصل

17 مقابلة تلفزيونية مع الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني، تشرين الأوّل/أكتوبر 2017:
https://www.youtube.com/watch?v=Igwf_5fllNI

راجع أيضاً:
Nikolaos van Dam, ‘Foreign intervention in Syria: Isn’t it time to admit that the war against the Syrian regime is being lost?, *Syria Comment*, 8 March 2018.

على مدى سنين مع النظام السوري، عبر المبعوثين المتعاقبين للأمم المتّحدة إلى سوريا، لكنّهم أرفقوا ذلك بتصريحات استحالت معها أيّة مفاوضات جدّية، لأنهم طالبوا، كنوع من الشرط المسبق، بضرورة إقصاء الرئيس الأسد وأتباع النظام، الذين تلطّخت أيديهم بالدماء، عن أداء أيّ دور في مستقبل سوريا، وبإحالتهم إلى المحكمة الدوليّة. قد تبدو هذه المطالب مفهومة تماماً، لكنّها غير واقعيّة، لأنّها كانت كفيلة باستبعاد أيّة تسوية أو مفاوضات جدّيّة مع النظام. أضف إلى ذلك أنّ إعلان جنيف (2012)، وهو حجر الأساس الرئيس المتوافق عليه دوليّاً للمفاوضات بين السوريّين، لم يأتِ أبداً على ذكر مصير الرئيس الأسد.

عُقدت، إلى جانب جنيف، محادثات بين السوريّين في أستانة - كازاخستان (2017)، وفي سوتشي - روسيا (2018). أدّت اجتماعات أستانة إلى اتّفاق على خفض حدّة القتال في مناطق محدّدة وفي هدنات محلّية مؤقّتة، لكنّ الاتفاقات انتُهكت، وبدا أنّها تهدف إلى استراحة تسبق المزيد من الحرب. كذلك لم تكن الاجتماعات في سوتشي برعاية روسية ناجحة هي الأخرى. وكلّما كان النظام في الجانب الظافر، كلّما ضعف استعداده للتفاوض فعلاً مع أحزاب معارضة لم يملك النيّة أبداً في مشاركتها في أيّة سلطة فعليّة. إلّا أنّ كسب الحرب لا يعني أنّه سيكون قد تمّ تحقيق حلّ سياسي.

كانت قوات المعارضة السوريّة قد تعرّضت في عدّة مناسبات للهزيمة العسكريّة على يد قوّات النظام، ليتمّ من بعدها ترحيلها إلى محافظة إدلب، من دون أن تتوفّر أيّة نيّة للتفاوض لاحقاً على حلّ سياسي مع القوّات المهزومة، بل بالأحرى لهزيمتها مرّة أخرى في إدلب، ما إن

يرى النظام الوقت مناسباً لذلك. وفي محافظة إدلب، تداخلت قوّات المعارضة العسكريّة المرحَّلَة مع مجموعات مسيطرة أخرى من المعارضة، مثل هيئة تحرير الشام وأحرار الشام وغير ذلك من التنظيمات الإسلاميّة الراديكاليّة.

أراد النظام دوماً، في الواقع، استعادة السيطرة على سوريا كلّها، وقد توقّفت نتيجةُ ذلك، إلى حد كبير، على مقدار الدعم الذي كانت الأطراف الخارجية على استعداد لتقديمه إلى زبائنها المفضّلين في المعارضة.

وإذا أزمع بعض الزعماء العرب والغربيّين، بعد سبعة أعوام من سفك الدماء، على تغيير الاتجاه، وقرّروا أنّه يجب القبول ببقاء الأسد في السلطة في سوريا، واعتقدوا أنّه من المناسب استئناف العلاقات وإعادة فتح السفارات في دمشق، فلا يجب أن يتوقّعوا أن يرحّب النظام السوري بعودتهم. بل على العكس، فمن الأرجح أنّ مثل هذه المفاتحات ستُجابَه بداية بالرفض، إلى أن تتمّ تسوية الحسابات السياسيّة، لأنّ النظام يعتبر أنّ التدخل الخارجي ودعم المعارضة المسلّحة، هي أحد الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى استمرار الحرب السوريّة لهذا الوقت الطويل.

ليس بإمكان أيّة مساعدة دوليّة لإعادة البناء، أن تمرّ إلّا إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، وبموافقة من النظام. وتواجه جهود إعادة البناء في المناطق غير الخاضعة لسيطرة النظام، خطرَ التعرّض لإطلاق النار في حال معاودة النظام السيطرة على هذه المناطق. أضف إلى ذلك أنّ تمرير مساعدة إعادة البناء إلى المناطق التي يتبادل السيطرة عليها مزيج من الجماعات المعارضة المسلّحة، ومن بينها جماعات راديكاليّة إسلاميّة مثل

هيئة تحرير الشام (المرتبطة بالقاعدة) وأحرار الشام، أو وحدات حماية الشعب الكردي، لا يخلو من التعقيدات.

ما كان يمكن، **ربّما**، تحقيقه من خلال الحوار مع النظام في المراحل الأولى للثورة السوريّة، بات أكثر صعوبة لاحقاً بعد كلّ ما حصل من قتل ودمار. وكلّما زاد أمد الحرب، كلّما صار صعباً التفاوض للوصول إلى تسوية. فالحقد المتبادل بين أطراف النزاع هائل.

قد يعترض المرء قائلا: إنّ النظام لم يكن أبداً مهتمّاً بأي شكل من الحوار الذي يمكنه أن يؤدّي إلى تغييرات سياسيّة فائقة أو إصلاح؛ لكنّ محاولة القيام بذلك - في رأيي - لم تدم طويلاً. كان يجب أن تستمر المحاولة الجدّية التي بُذلت في البداية. بل على المرء أحياناً أن يبذل مزيداً من الجهد الجاد إذا لم يكن مقتنعاً تماماً بإمكان تحقيق النجاح.

ما الذي تلقّته الدول التي دعمت المعارضة في مقابل مساعداتها غير الكافية وتدخلها العسكري المباشر وغير المباشر؟ إليكم أربعة من أهم القضايا: 1) اللاجئون؛ 2) تزايد الإرهاب؛ 3) اشتداد النزعة القوميّة الكرديّة والرغبة في الحكم الذاتي؛ 4) تفاقم حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط.

اللاجئون

بالنظر إلى ملايين اللاجئين السوريّين في الخارج، من شأن المرء أن يتوقّع، من الناحية المنطقيّة، عودة معظمهم إلى سوريا مع انتهاء الحرب، لكنّ الواقع قد يكون مختلفاً تماماً. وقد لا يُسمح بعودة أولئك اللاجئين

الذين يُشكّ بأنّهم كانوا ناشطين ضد النظام - ومعظمهم من السنّة. ومن شأن نظرة سريعة إلى صفحات الكثيرين من السوريين على «فيسبوك» أن تُظهر بسهولة الطرف الذي يتعاطفون معه، كاستخدامهم مثلاً العلم السوري ذا النجمات الثلاث الذي تستخدمه المعارضة، أو العلم الرسمي ذا النجمتين الذي يستخدمه النظام.

> حسب دراسة في مركز كارنيغي للشرق الأوسط فاللّاجئون بالمقابل هم قلقون بشأن المخاطر التي قد يواجهها أبناؤهم، إذا ما عادوا إلى سوريا، كما هم خائفون من أنّهم سيجري تجنيدهم في الجيش النظامي قسراً، وفق التجنيد الإجباري في سوريا.
>
> أمّا بالنسبة إلى منازلهم فكثير منها مُدمّرة بينما العديد من البيوت الغير مُدمّر هي محتلّة من قبل قوّات تابعة للنظام أو لا يكاد يكون لديهم وسائل قانونيّة لإثبات ملكيّتهم لعقاراتهم أو هم خائفون على سلامتهم وأمنهم[18].

كان الخبير في الشؤون السوريّة فابريس بالانش أوحى بأنّ الرئيس السوري قد **لا يريد** عودة ملايين اللاجئين، لأنّ سوريا كانت بالفعل تكتظّ نسبيّاً بالسكّان قبل الحرب، وعانت من مشاكل اقتصاديّة حادّة ومن البطالة، ومن الجفاف الحادّ وشحّ المياه، وغير ذلك من القضايا التي ساهمت في إطلاق الثورة السوريّة. وبحسب رؤيته للأمور، فإنّ

---

18 مها يحي، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، «أربعة أشياء يرغب اللاجئون السوريّون في تحقيقها قبل العودة لبلدهم»، 7 آذار/مارس 2018.

http: //www.bbc.com.arabic/middleeast-4361032

رفض عودة ملايين اللاجئين السوريّين قد يمنح النظام السوري فرصة بداية جديدة بعدد أقل من السكّان، من شأنه، بحسب التفكير المفترض للنظام، أن «**يمنح سوريا فسحة للتنفّس**».[19]

أضف إلى ذلك، إمكان التوقّع بأنّه قد يكون على اللاجئين الذين يريدون العودة إلى سوريا أن يُثبتوا أنّهم كانوا موالين للنظام، أو على الأقل غير معادين له. وقد يفترض ذلك كلّه تغييرات ديمغرافية بالغة ليست في مصلحة السكّان السوريّين السنّة. كان فابريس بالانش قد برهن في شكل مقْنع أنّه، وبالرغم من أنّ عوامل أخرى أدّت دوراً هي الأخرى، لا يمكن تجاهل الانقسام الطائفي في سوريا، لأنّه مسألة أساسيّة، كون المناطق المعارضة ذات غالبيّة سنّية، والمناطق التي تسيطر عليها الأقلّيّات عدديّاً موالية للنظام.[20] ويمكن أن يكون لهذا الانقسام تداعيات خطيرة ما إن تنتهي الحرب السوريّة.

من الملحوظ أيضاً أنّه لم يحصل أيّ نوع من أنواع التسوية بين النظام السوري والمعارضة داخلَ البلاد. وبعض زعماء المعارضة الذي كانوا في أوّل الأمر يعملون من داخل البلاد، أمثال لؤي حسين، رئيس تيّار بناء الدولة السوريّة، كانوا قد حُكموا غيابيّاً بالسجن لفترات طويلة، الأمر الذي يجعل عودتهم مستحيلة.

19 Fabrice Balanche, 'Quel visage pour la Syrie de demain?', *L'Orient-Le Jour*, 30 December 2017.

20 Fabrice Balanche, Sectarianism in Syria's Civil War, *The Washington Institute for Near East Policy*, 2018, pp. 3-30. http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/SyriaAtlasCOMPLETE.pdf

كان أعضاء بارزون في المعارضة في الخارج، ممّن تابوا علناً عن معارضتهم للنظام، وأرادوا العودة إلى سوريا، قد منعوا من الدخول إلى وطنهم، مع أنّه كانت هناك استثناءات.[21]

الإرهاب

من المؤكّد أنّ الإرهاب والهجمات الإرهابيّة في أوروبا أقدم من الثورة السورية التي بدأت في 2011.

كانت القاعدة، على سبيل المثال، قد استمدّت أصولها من المجاهدين في أفغانستان، الذين كانوا يومها يتلقّون الدعم من الولايات المتّحدة والسعوديّة وغيرهما في كفاحهم ضدّ الاحتلال الروسي. وانقلب هؤلاء المجاهدون أنفسهم لاحقاً على داعميهم الغربيّين السابقين والعرب.

كانت عراق صدّام حسين سدّاً في وجه الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة، وكان هذا هو السبب الرئيس في دعم البلدان الغربيّة للعراق، من أجل احتواء امتداد أو تصدير الثورة الإسلاميّة الإيرانيّة. غير أنّ الغزو الأميركي - البريطاني للعراق سنة 2003، أسفر عن عدد من التطوّرات الكارثيّة اللاحقة. وأدّى، في المقام الأوّل، إلى حرب مزعزعة للاستقرار لا تلوح نهايتها، بعد مرور 15 عاماً، في الأفق.

---

21 من البارزين بين التائبين، ولكنه مُنع من العودة إلى سوريا، بسّام المالك، **زمان الوصل**، 14 آب/أغسطس 2017. ويلاحظ فابريس بالانش في الصفحة 48 من كتابه *Sectarianism in Syria's Civil War* أن الشيخ نوّاف البشير، الزعيم القبلي السنّي القوي، قد غادر إسطنبول إلى دمشق في 2017. وهو أظهر، بمساندته النظام، أن قبيلة البقّارة قد نقلت دعمها من الثوّار إلى الأسد.

وارتفع عدد الضحايا من القتلى، بحسب بعض التقديرات، إلى أكثر بكثير من مليون.[22] ولم تمتلك القاعدة في عهد الرئيس صدّام حسين أيّ حظّ في أن تنشط في داخل العراق. غير أنّه بإطاحة الرئيس العراقي، حظيت القاعدة بالفرصة لتنشط للغاية داخلَ البلاد وخارجها. فقد أوجد الاحتلال الأميركي - البريطاني التربة الخصبة لتحصل الدولة الإسلاميّة على موطئ قدم في العراق أوّلاً، لتنشط من بعدها في سوريا وغيرها. وعنت إطاحة صدّام أنّ الولايات المتّحدة وبريطانيا فرشتا السجّادة الحمراء لإيران لتوسيع نفوذها في العراق وسوريا ولبنان، وأمكنة أخرى في الشرق الأوسط.

اشتداد النزعة القوميّة الكرديّة والرغبة في الحكم الذاتي

ربّما لم تتوقع تركيا أبداً أن تؤدّي جهودُها الشرسة لإطاحة النظام السوري إلى تعزيز وضع الأكراد في شمال سوريا، وبخاصّة وحدات حماية الشعب الكردي التي تتشارك، في أقل الأحوال، الميول مع حزب العمّال الكردستاني التركي، هذا إذا لم تكن نسخة مطابقة له، وهو الذي قاتل على مدى عقود، إذا لم يكن أكثر، من أجل الحكم الذاتي في تركيا.

22 بحسب إحصاءات ميديا بنجامين نيكولاس ج. س. ديفيس، قُتل 2,4 مليون عراقي منذ 2003 بنتيجة الغزو الأميركي - البريطاني، «بحدٍّ أدنى من 1,5 مليون وحدٍّ أقصى من 3,4 مليون».
'The Staggering Death Toll in Iraq', Alternet, 15 March 2018. https://www.alternet.org/world/iraq-death-toll-15-years-after-us-invasion; and Sinan Antoon, 'Fifteen Years Ago America Destroyed My Country', *The New York Times*, 15 March 2018.

وبنتيجة الحرب السوريّة، خرجت وحدات حماية الشعب الكردي قوّية من المعركة، بفضل جهازها العسكري الحسن التنظيم، الذي بإمكان التحالف الغربي المنخرط في المعركة ضدّ الدولة الإسلاميّة في شمال سوريا، تحريكه بفاعليّة.

وكان عامل التعقيد بالنسبة إلى تركيا أنّ وحدات حماية الشعب الكردي كانت تتلقى الدعم من الولايات المتّحدة، حليفتها في حلف شمال الأطلسي، حتّى بعد الهزيمة العسكريّة التي منيت بها الدولة الإسلاميّة في المنطقة. وكان احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة أحد دوافع تمديد الولايات المتّحدة وجودها العسكري في شمال سوريا. إلا أنّ هناك بالفعل وجود إيراني قوي في أمكنة أخرى من سوريا، ولم يعد الجسر البرّي ضرورياً بالفعل، كما في الماضي، لإمداد حزب الله في لبنان، وكذلك في مواجهة إسرائيل، ولو أنّه يجعل من الأسهل على إيران توسيع نفوذها في كلٍّ من سوريا ولبنان. إلا أنّه من المشكوك فيه أن تتمكّن الولايات المتحدة من الانسحاب بسهولة، ومن دون صعوبات، من مثل هذا الوضع الدقيق. والتدخّل العسكري المباشر التركي في شمال سوريا (2016) بهدف تصفية القوّات المسلّحة الكرديّة من مناطق الحدود التركيّة - السوريّة، ووجود قوّات عسكريّة أميركيّة في المناطق نفسها أو في مناطق قريبة منها، ازدادت هذه الصعوبات. ومن شأن المرء أن يتوقّع، من الناحية المنطقيّة، أن تعطي الولايات المتّحدة الأولويّة لتركيا، حليفتها في الأطلسي، على وحدات الحماية الكرديّة، إلا أنّها لم تفعل ذلك بعد.

في ظلّ هذا الوضع، بإمكان النظام السوري استخدام وحدات الحماية الكرديّة ما استطاع، ليصعّب على تركيا والولايات المتّحدة ومجموعات المعارضة السوريّة الأخرى، وجودَها في شمال سوريا، وإضعاف موقفها. إنّه مثال آخر على التحالف الاستراتيجي بين النظام ووحدات حماية الشعب الكردي، الذي يمكن الطرفين الإفادة منه مؤقّتاً، طالما أنّ الأمر يناسبهما. وفي الواقع فإنّه يمكن اعتبار وحدات الحماية عدوّاً للنظام السوري، لأنّها تسعى إلى الحكم الذاتي الكردي، إلا أنّ الحرب السوريّة بدّلت مؤقّتاً في المعايير التقليديّة.

تجدر الملاحظة أنّ وحدات الحماية حزب استبدادي بقوّة، لا يتقبّل معظم الأحزاب السوريّة الكردية الخمسَ عشرة الأخرى. لقد أعلنت الولايات المتّحدة في بادئ الأمر، أنّها تدعم نشوء سوريا أكثر ديمقراطيّة، لكنّها، في هذه الحالة، فضّلت التعاون مع حزب كردي استبدادي ماركسي الهوى، كانت الولايات المتّحدة وأوروبا قد اعتبرت نظيره الكردي التركي منظّمة إرهابيّة. ويبدو، في هذه الحالة، أنّ للمصالح الاستراتيجيّة أولويّة واضحة.

ومهما كانت الحال، فإنّ القوميّة الكرديّة والرغبة في الاستقلال الذاتي الكردي قد تلقّتا دفعة قويّة بفعل الحرب، ليس في سوريا فقط ، بل في المنطقة كلّها أيضاً. ومن المحتّم على الجهود الآيلة إلى كبح الهويّة الكرديّة أن تفشل، بل إنّها قد تشجّع على مزيد من النزعة القوميّة الكرديّة. ومع ذلك، يبقى أمام أكراد سوريا أن يقوموا بالمزيد لترتيب شؤون بيتهم السياسي.

تفاقم حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط

جرّاء الربيع العربي الدامي، وما نتج عنه من قمعٍ وحشي للثورات، وتدخّلاتٍ خارجيّة في الشؤون الداخليّة للبلدان المعنيّة، تزعزع في شكل خطير استقرار الجزء الأكبر من الشرق الأوسط وازداد فيه التطرّف. وبالكاد استفاد منه أحد. بل إنّ وضع كلّ واحد تقريباً وكلّ دولة معنيّة أصيب بأضرار بالغة وبزعزعة في الاستقرار.

لو لم تتدخّل الدول الغربيّة والعربيّة ضدّ النظام السوري بشحناتها من الأسلحة والدعم، لبذلت المعارضة السوريّة بالتأكيد جهوداً جدّية لإسقاط النظام، بفعل ما استوحته من التطورات في تونس وليبيا ومصر. ففي النهاية أطيح برؤساء هذه الدول الثلاث بعد مظاهرات حاشدة، وفي حالة ليبيا بعد التدخّل العسكري المباشر. إلا أنّه، من دون التدخّل الخارجي، كان سيمكن على الأرجح سحق انتفاضة المعارضة بعنف في وقت أقصر، ولَسقط بنتيجة ذلك عدد أقلّ بكثير من الضحايا والقتلى؛ ولما كانت هناك عدّة ملايين من اللاجئين كما هي الحال اليوم، ولكان حجم الدمار أقل في البلاد. صحيح أنّ الديكتاتوريّة السوريّة كانت ستستمر بلا هوادة هي الأخرى، لكنّها لا تزال مستمرّة الآن، ولو في ظروف أكثر سوءاً بكثير.

إلّا أنّ الحرب (ردّاً على فظاعات النظام) استُهلّت، في الواقع، من دون وسائل كافية وتخطيط يسمح أيضاً بإمكان كسب هذه الحرب بالفعل. وكان على الدول الخارجيّة المتدخّلة، قبل الانخراط في الحرب، أن تدرس الوضع العسكري بما يكفي للتأكّد من أنّ حلفاءها السوريّين

يمتلكون حظّاً واقعيّاً بكسبها. لكنّها، على ما يبدو، لم تفعل. على المرء، لهزم أسَدٍ وقتله، أن يتأكّد مسبقاً من أنّه الأقوى والفريق الأفضل تسليحاً، لتفادي الهزيمة وقتل النفس.

ليس تطوّر الحرب، عموماً، عمليّة مستقيمة ويمكن التكهّن بها. كما أنّه لا يمكن، بشكل أكيد، توقّع الطرف الذي سينجح في الاستيلاء على السلطة، كما برهنت على ذلك التدخلات العسكريّة المختلفة السابقة، كما في أفغانستان والعراق وليبيا واليمن.

لم يمتلك الجنود الفارّون من الجيش العربي السوري، الذين انتظموا لاحقاً في الجيش السوري الحرّ وغيره من التنظيمات، تَرَفَ التخطيط الشامل، لأنّ تنظيماتهم المعارضة لم تتطوّر إلّا تدريجيّاً.

أدّت التدخّلات العسكريّة الخارجيّة - المباشرة وغير المباشرة - إلى تعزيز كبير في موقف روسيا. وقد تمثّل هدف روسيا الرئيس من التدخّل في إبقاء حليفها الإقليمي الوحيد، النظام السوري، في السلطة. ومن دون التدخّلات الخارجيّة الأخرى في سوريا، بهدف إحداث تغيير في النظام، لانتفى لدى روسيا أيّ سبب للتدخل بالطريقة التي تدخّلت فيها منذ 2015.

ما الذي يكسبه النظام من الحلّ السياسي بدلاً من الحلّ العسكري؟ فهو لا يستطيع البقاء في السلطة إلى الأبد (حتّى ولو أنّ شعاراته تؤكّد أنّه سيفعل)، ومن مصلحته بالتالي المساعدة في إنشاء سوريا جديدة شاملة لجميع السوريّين، بحيث يتمّ تفادي ثورة جديدة أو تسوية الحسابات من خلال الانتقام. كان على النظام القيام بذلك قبل وقت طويل على بدء الثورة، أو بعدها مباشرة، لكنّ بشّار الأسد ومؤيّديه اختاروا طريق القمع العنيف.

كان قد ذُكر أنّ الأسد تردّد في بداية الثورة بين مقاربة أكثر ليونة وبين لجوء القوّات الحكوميّة إلى القمع العنيف. كان عدم القيام في البداية باكتناه طريق الإصلاح والمصالحة قراراً مصيريّاً، على ما يُفترض، وبخاصّة عند أخذ التداعيات الكارثيّة في الاعتبار.[23] إلّا أنّه من غير المؤكّد إذا كان إعلان الرئيس في البداية عن إجراءات إصلاحيّة سيرضي فعلاً المتظاهرين، طالما أنّ الديكتاتوريّة السوريّة بقيت مستمرّة. ففي النهاية كانت الحماسة مسيطرة على المتظاهرين بنتيجة ما يُسمّى الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا، التي كان رؤساؤها قد سقطوا.

وها قد بات اتّخاذ إجراءات إصلاحيّة جذريّة أكثر صعوبة بكثير. لكنّ ذلك بنفسه لا يعطي مبرّراً لعدم بذل محاولة جدّية لتحقيقها. ومن المشكوك فيه تمكّن النظام من بذل جهودٍ فعليّة في هذا الاتّجاه، لأنّ ذلك، من وجهة نظره، يمكن أن ينطوي على تقويض موقعه، كما أمكن أن تكون الحال في بداية الثورة السوريّة.

إلا أنّه بإمكان الرئيس بشّار الأسد الشروع في اتخاذ إجراءات

23 David W. Lesch, 'Bashar's Fateful Decision', in: Raymond Hinnebusch and Omar Imady (eds), *The Syrian Uprising: Domestic Origins and Early Trajectory*, New York, 2018, pp. 128-140; And David W. Lesch, Syria: *The Fall of the House of Assad*, London, 2013, pp. 69-86; Ehsani, 'President al-Assad's First Speech – An Insiders's Account', *Syria Comment*, 19 April 2016,

ويلاحظ هذا الأخير أن "خطاب الأسد كان حالة نموذجية للتوقعات التي تتجاوز الواقع. وأنه كان يجب في الواقع تفسير مجرد إلقائه الخطاب بأنه يعني عدم اصطفافه إلى جانب صقور سوريا. لكن، ومن سخرية الأمور أنه ما إن انتهى الخطاب حتى صُنّف الرئيس الأسد، إلى الأبد، بأنه هو الصقر نفسه".

إصلاحيّة اقتصاديّة جذريّة، بمكافحة الفساد ومنح الآخرين حيّزاً سياسيّاً، وبخاصّة غير البعثيّين منهم، للمشاركة في حكومته، بالرغم من أنّه ربّما لن يكون من السهل إيجاد مرشّحين مناسبين على استعداد لذلك بعد كلّ ما جرى من سفك للدماء.

وطالما احتفظ النظام بالسيطرة على القوّات المسلّحة وأجهزة المخابرات، فسيضمن الرئيس سلطته، وسيكون من السهل نسبيّاً تقاسم النصف أو أكثر من المقاعد الوزاريّة مع الآخرين، والاعتياد على نوع من القاعدة الأوسع للنظام. ويجب اتّخاذ مختلف أنواع إجراءات بناء الثقة، كما يجب تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، بما في ذلك إطلاق السجناء، وما إلى ذلك.

تبدو المصالحة مستحيلة في الظروف الراهنة، بسبب الحقد المتبادل السائد، وتبادل اللوم على الكارثة التي حلّت بسوريا. بيد أنّه على مختلف أطراف النزاع بذل الجهود الدؤوبة، أقلّه للوصول إلى طريقة للتعايش. وإذا لم تُبذل الجهود الدؤوبة، فقد يتطلّب الأمر أجيالاً لحلّ النزاع الحالي، وربما تكون ثورة أخرى قيد الإعداد.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

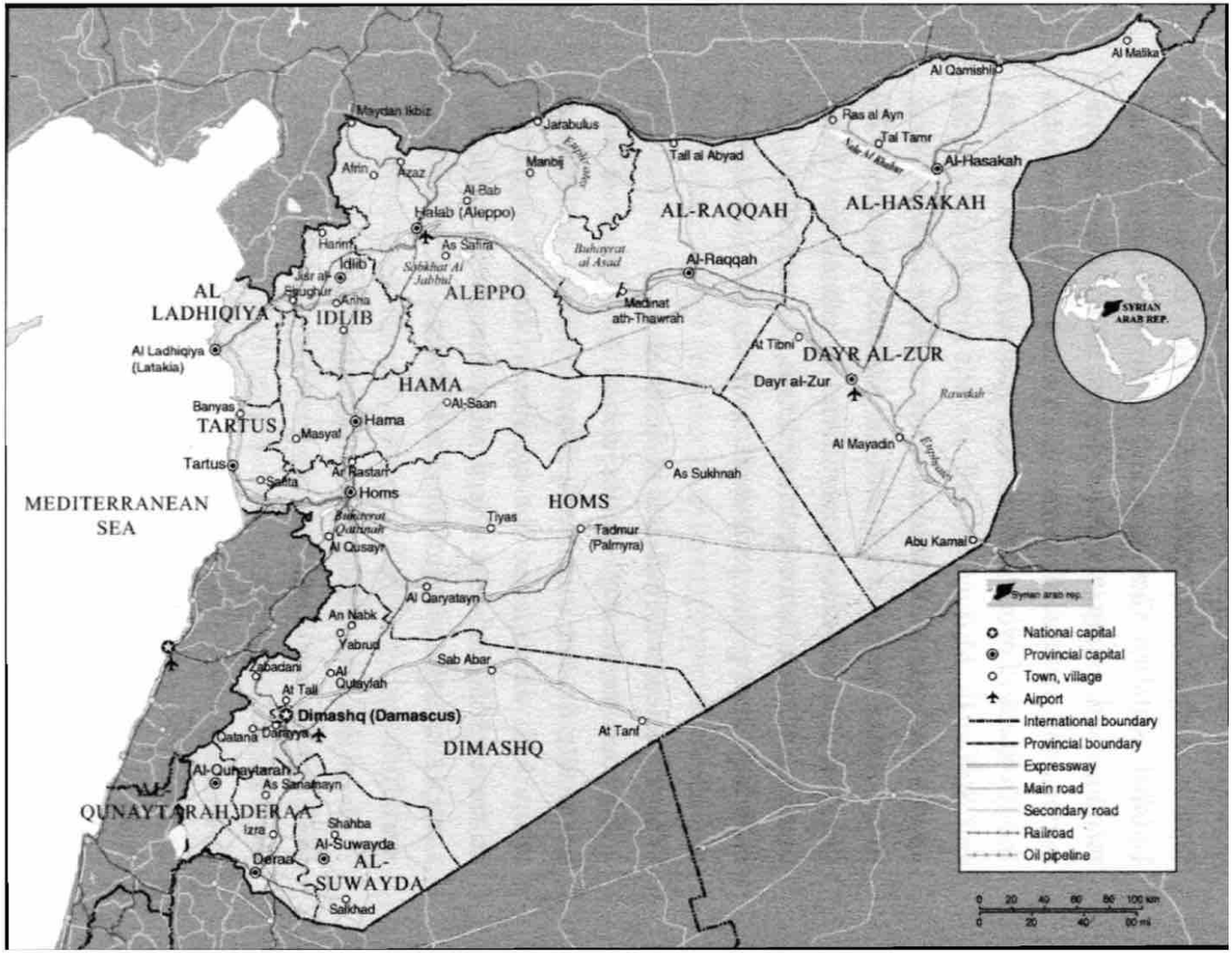
Al Malikah
Al Qamishli
Ras al Ayn
Tal Tamr
Maydan Ikbiz
Jarabulus
Tall al Abyad
Al-Hasakah
Afrin
Azaz
Manbij
Al-Bab
Halab (Aleppo)
AL-RAQQAH
AL-HASAKAH
Harim
As Safira
Idlib
Buhayrat al Asad
Al-Raqqah
AL LADHIQIYA
ALEPPO
Jisr ash Shughur
Ariha
IDLIB
Madinat ath-Thawrah
SYRIAN ARAB REP.
At Tibni
DAYR AL-ZUR
Al Ladhiqiya (Latakia)
HAMA
Dayr al-Zur
Al-Saan
Banyas
TARTUS
Hama
Masyaf
Al Mayadin
Tartus
Ar Rastan
As Sukhnah
Safita
Homs
MEDITERRANEAN SEA
HOMS
Tiyas
Tadmur (Palmyra)
Al Qusayr
Abu Kamal
Al Qaryatayn
An Nabk
Yabrud
Sab Abar
Zabadani
Al Qutaylah
At Tall
Dimashq (Damascus)
At Tanf
Qatana
Damayya
DIMASHQ
Al-Qunaytarah
As Sanamayn
QUNAYTARAH
DERAA
Shahba
Izra
Al-Suwayda
Deraa
AL-SUWAYDA
Salkhad
Syrian arab rep.
National capital
Provincial capital
Town, village
Airport
International boundary
Provincial boundary
Expressway
Main road
Secondary road
Railroad
Oil pipeline
0 20 40 60 80 100 km
0 20 40 60 mi

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

توطئة

«سوريا الكبرى» أو «بلاد الشام»

في أدبيّاتِ القوميّة العربيّة، الجمهوريّة العربيّة السوريّة هي بلد سُلخَ عن النطاق الجغرافي المعروف باسم سوريا الكبرى، لتكون كـ«جذع شجرة بلا أطراف». ومدينةُ حلب في الشمال هي مثال واضح على هذه الظاهرة. فالناظر إلى خريطة سوريا السياسيّة اليوم يرى بشكل بديهي، أنّ التواصل هو شديد الترابط بين دمشق وحلب وبين الشمال والجنوب، سواء على الصعيد الاجتماعي أو في حقلَي التجارة والاقتصاد. ولكنّ تفحّص الخرائط والتقارير التي سبقَت ولادة الدولة السوريّة الحديثة في القرن العشرين، يُظهر أنّ اتجاه خطوط التجارة كان متبايناً، وأنّ التواصل لم يكن شمالاً وجنوباً بل شرقاً وغرباً. على سبيل المثال، كان تواصل حلب ومدينة الموصل في شمال العراق الحالي، أعمق وأكثف من تواصل حلب مع دمشق. وهناك مدن أصغر مثل ماردين وحرّان وعينتاب (غازي عينتاب) تقع اليوم شمال الحدود السورية وضمن جنوب شرق تركيا، هي فعلاً جزء من النطاق الحيويّ لمدينة حلب.

ولكن ما هي بالضبط أراضي سوريا الكبرى أو بلاد الشام؟ الجواب باختصار أنّها تضمّ «أراضي سوريا ولبنان والأردن وفلسطين التي تُعتبر

جغرافيّاً وثقافيّاً وتاريخيّاً كياناً واحداً وقع ضحيّة التجزئة الاستعماريّة». هذا على الأقل هو التوصيف الذي قدّمه «مؤتمر بلاد الشام في الحقبة العثمانيّة» الذي عُقد في دمشق عام 2005. ولكن هل هذا هو التوصيف الصحيح؟ فسوريا الكبرى هي حقّاً منطقة بأغلبيّة عربيّة، ذات نطاق جغرافيّ واجتماعيّ ولغويّ محدّد. كذلك في مدن سوريا ولبنان والأردن وفلسطين وجنوب تركيا - غرب نهر الفرات، ثمّة لهجات مختلفة يحكيها العرب والسريان وغيرهما، ولكنّها كلّها منبثقة من اللهجة السوريّة الأم التي يتكلّمها الشعب، وهي بمجملها قائمة على عناصر لغويّة واحدة وغير موجودة خارج سوريا الكبرى.

ولكن يمكننا القول أيضاً، إنّ ثمّة مناطق في شمال شرق سوريا وشرق الفرات لا تُعتبر فعلاً ضمن سوريا الكبرى، بل هي جزء طبيعيّ من بلاد ما بين النهرين أو من بلاد الرافدين - دجلة والفرات - في العراق اليوم. وتلك البلاد، أي أرض ما بين النهرين، هي أيضاً منطقة عربيّة واضحة، لها خصائصها ولهجتها. وفي تلك البلاد التي تقع ضمن سوريا اليوم، نرى تأثّراً واضحاً باللهجة العراقيّة، بالأخصّ داخل مدينة دير الزور، وكذلك في مناطق سوريا المحاذية لحدود تركيا وفي شرق نهر الفرات[1].

ويرى الناظر الى الجهة السوريّة أنّ الخطّ الفاصل بين سوريا الكبرى وبلاد ما بين النهرين، يقع في منتصف بادية الشام شرقاً وعلى ضفاف

1 Otto Jastrow, Die mesopotamisch-arabischen qeltu-Dialekte, 2 Vols (Wiesbaden, 1978–81).

نهر الفرات. وثمّة خرائط تعود إلى الحقبة العثمانيّة تبيّن أنّ حدود سوريا الكبرى شرقاً تحاذي فعلاً ضفاف نهر الفرات.

ما يعني أنّ الجمهوريّة العربيّة السوريّة اليوم تغطّي مساحةً هي أصغر بكثير من سوريا الكبرى، لأنّها لا تتضمّن فلسطين ولبنان والأردن وسواها من الأراضي التي باتت اليوم ضمن الجمهوريّة التركيّة. ولكن، من ناحية أخرى، الجمهوريّة العربيّة السوريّة تشمل أيضاً أراضٍ تقع خارج جغرافية سوريا الكبرى، وخاصّة في الشمال الشرقي حيث نهر الفرات، وبمعنى أشمل، ما يُطلق عليه اليوم اسم منطقة الجزيرة السوريّة.

ليس واضحاً لماذا عمدَت القوّتان الاستعماريّتان، فرنسا وبريطانيا، إلى ترسيم الحدود بين سوريا والعراق بهذا الشكل، الذي جزّأ سوريا الكبرى إلى عدّة كيانات اصطناعيّة؛ كما قسّم مناطق داخلها كانت تتشارك اقتصاديّاً واجتماعيّاً، فمرّت الحدود في وسطها وحدّت من تواصلها. وهل ثمّة عوامل براغماتية وراء ترسيم الحدود كما غدت عليه اليوم؟ في كلّ الأحوال، إنّ منطق ترسيم الحدود لم يعد مهمّاً، إذ لا أحد يختلف على أنّ الحدود التي رسمتها اتفاقيّة سايكس - بيكو في الهلال الخصيب (بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين معاً)، قد فُرضت فرضاً رغم إرادة الشعب، وأدّت إلى قيام كيانات سياسيّة اصطناعيّة.

هذا الأمر ينطبق أيضاً على الحدود التي فرضتها فرنسا داخل المنطقة التي خضعت لانتدابها. ولكنّ الخرائط التي سبقت الانتداب تُظهر أيضاً أنّ الحدود التي تبنّتها السلطات السابقة، كالامبراطوريّة العثمانيّة، كانت أيضاً اصطناعيّة، ولم تتبع عوارض طبيعيّة جغرافيّة (نهر، جبل،

بحر، إلخ...) ولا إثنيّة بشريّة. بل غالباً ما اتّبعت الخرائط تقسيم مناطق نفوذ بين قوى متنازعة. ففي ظلّ الخلافات العباسيّة والفاطميّة، وفي ظل «الحشّاشين» (الاسماعيليّة النزاريّة)، والمماليك والحمدانيّين وآخرين، تغيّرت حدود سوريا وتعدّلت مراراً[2]. وحتى قبل تلك العهود، فإنّ حدود محافظة سوريا في ظلّ الامبراطوريّة الرومانيّة كانت مختلفة أيضاً.

ولكن رغم الحدود الزاحفة والمتقلّبة عبر التاريخ، فإنّ سوريا الكبرى كانت ولا تزال تُعتبر «كياناً جغرافيّاً وحضاريّاً» واحداً، مع بعض الفروقات الداخليّة هنا وهناك. وكذلك فاتّهام القوى الاستعماريّة الغربيّة بتجزئة سوريا عمداً إلى كيانات صغرى ولأسباب مختلفة، هو أيضاً أمر مشروع. إلا أنّ اعتناق مفهوم سوريا كـ«كيان تاريخيّ موحّد» مُسبقاً، يبدو وكأنّه طريقة مثاليّة لكيفيّة النظر إلى الأمور. وهذا لا ينطبق على الواقع التاريخي.

هذا يبدو كما لو أنّهم يقولون: إنّه «لولا التقسيم الاستعماري لمنطقة الهلال الخصيب العربي، لكانت أرض سوريا الكبرى موحّدة اليوم»[3].

2 Clifford Edmund Bosworth, *The New Islamic Dynasties: A Chronological and Genealogical Manual* (Edinburgh, 1996).

3 جاء في كتاب فاروق الشرع، **الرواية المفقودة**، (الدوحة، 2015، ص156): «إنّ الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد كان يرى أنّ وحدة الهلال الخصيب، أي توحيد بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين، لو سمحت بتحقيقها الدول الاستعمارية، لكانت تطوّرت إلى ولادة دولة عربيّة مشرقيّة كبرى، قادرة مع مرور الوقت أن تتحرّر من كلّ نفوذ أجنبي. وكان الوزير البعثي السابق عبدالله الأحمر يميّز بين نوعين من الاستعمار: استعمار تمزيقي واستعمار توحيدي. والعالم العربي برأيه تعرّض للنوع الأول، أي الذي مزّقه إلى أشلاء، في حين قام الاستعمار الهولندي «مشكوراً» بتوحيد أرخبيل يضمّ آلاف

=

وبذلك يتوقّف الأمر على سياسة «فرّق تسد» الاستعماريّة. بينما الحقيقة هي أنّ الدول العربيّة منذ نَيْلها الاستقلال لم تنجح في مشاريع الوحدة، فلا يمكن وضع اللوم كاملاً على القوى الاستعماريّة السابقة، أو على الامبريالية الغربيّة، في فشل مشاريع العرب الوحدويّة. ولكن، على الأقل، يجبُ تسجيل عامل مهمّ في الفشل، وهو تفضيل الحكّام العرب لاحتكار السلطة لأنفسهم بدل التنازل عن شيء منها لمصلحة الوحدة العربيّة.

مع مرور الوقت، تبيّن أنّ الحدود التي رسمها الاستعمار قد صمدت بقوّة، رغم أنف الوطنيّين السوريّين والقوميّين العرب عامةً، الذين رفضوها. كما نشير الى ظاهرة أخرى وهي أنّ الدول في العالم، وبشكل عام، قبلت الترسيم الاستعماريّ لحدودها، رغبة منها في التوسّع، إذا كان هذا ممكناً، لتضمّ المزيد من الأراضي.

لقد كبرت الأجيال في المنطقة العربيّة ووعت مفهوماً معيّناً، وهو

= الجزر التي أصبحت إندونيسيا. ولكن في الحقيقة، إنّ سياسات الدول الاستعماريّة كانت تحدّدها مصالحها أوّلاً، قبل أيّ اعتبار، من دون أن تأخذ مصالح الشعوب الخاضعة لها بعين الإعتبار». (المرجع: عبدالله الأحمر، إلى السفير نيقولاوس فان دام، جريدة **السفير**، 8 حزيران/يونيو 1995، وكذلك مقالة نيقولاوس فان دام Nikolaos van Dam, 'Dutch unifying colonialism', *The Jakarta Post*, 3 December 2007).

لقي مشروع الهلال الخصيب الترحيب من الأسرة الهاشميّة المالكة في العراق. كما كان موضع استحسان عدد من السياسيّين السوريّين. في حين كانت القيادة العسكريّة السوريّة وشخصيّات سياسيّة أخرى تناهضه، بسبب نظام العراق الملكيّ. بعد سقوط العائلة الهاشميّة في العراق سنة 1958، لم يعد مشروع الهلال الخصيب مطروحاً، ولم تروّج له أيّة جهة.

أنّها باتت اليوم جزءاً من بلد آخر. ورغم أنّ الاسكندرونة لا يظهر على الخرائط الرسميّة للجمهوريّة العربيّة السوريّة، إلا أنّ السوريّين لا يزالون يدعونه «اللواء المغتصَب» أو «اللواء السليب»[4]. ففي العقود المتعاقبة، وجّه سكّان لواء الاسكندرون العرب (وقد صار اسمه حَتاي Hatay نسبة إلى الحثّيّين)، أنظارهم إلى الدّاخل التركيّ وليس إلى سوريا. علماً أنّ لكثيرين منهم علاقات عائليّة مع أهل منطقة حلب، على سبيل المثال. وهم اعتنقوا الهويّة الوطنيّة التركيّة رغم احتفاظهم بالعربيّة، لغتهم الأمّ[5].

ويمكن الاستنتاج أنّه بعد 70 عاماً من الاستقلال، أصبح للهويّة الوطنيّة السوريّة جذور، على الرغم من تاريخها السابق ووعي أبنائها تدريجيّاً مع مرور الزمن، أنّ سوريا الحاليّة هي كيان مصطنع، وجزء من وطن أكبر.

ويلاحظ أنّ كلّ الأحزاب السوريّة المنخرطة في الحرب منذ 2011، متوافقة تقريباً على مبدأ حماية وحدة سوريا وحرمة أراضيها. وهذا ينطبق على نظام البعث وجماعات المعارضة على السواء، باستثناء بعض التنظيمات الكُرديّة.

وحتى بالنسبة للشعب السوريّ اليوم، فإنّ الذين شاركوا في التظاهرات السلميّة في بداية الثورة السوريّة عام 2011، أكدّوا أنّ

4 Stefan Winter, *A History of the 'Alawis: From Medieval Aleppo to the Turkish Republic* (Princeton, 2016), pp. 262–8.

5 محمد علي زرقا، **قضيّة لواء الاسكندرونة: وثائق وشروح**، ثلاثة مجلّدات (بيروت، 1993-1994).

كلّ السوريّين موحّدين وتجمعهم حال واحدة وقد عبّر المتظاهرون في شعاراتهم وبصدق، عن أنّ تحركهم وطني سوري ولا تشوبه روحٌ طائفيّة سنّيّة أو علويّة أو درزيّة أو إسماعيليّة أو كرديّة. ولكنّ الأحداث سلكت طريقاً مختلفاً، كما سنشرح لاحقاً، إذ ارتدت الحرب السوريّة وشاح أزمة مذهبيّة رفضها كلّ السوريّين، ولكنّها أصبحت حقيقة جرّاء ديناميكيّة المجتمع السوريّ.

الهويّة الوطنيّة السوريّة والولاء للدولة السوريّة

عشيّة انتهاء الانتداب الفرنسي عام 1946، لم تكن الهويّة السوريّة المرتبطة بالدولة السوريّة الجديدة قد اكتملت بعد. فسوريا باتت دولة، ولكنّها من عدّة نواحٍ لم تكن قد أصبحت وطناً بعد. فقد أصبحت كياناً سياسيّاً، ولكن من دون أن يكون شعبها قد التقى كجماعة سياسيّة على عقد اجتماعيّ.

في الحقبة العثمانيّة، ضمّت بلاد الشام منطقة جغرافيّة أكبر من سوريا الحاليّة، شملت لبنان والأردن وفلسطين/إسرائيل وأجزاء من جنوب تركيا الحاليّة والجمهوريّة العربيّة السوريّة. ولكنّ بلاد الشام كانت في ظلّ السلطنة العثمانيّة مقسّمة إلى عدد من المقاطعات الإداريّة.

في عام 1864، أوجد العثمانيّون «ولاية سوريا»، فكانت المرّة الأولى التي يُستعمل فيها اسم سوريا كولاية إداريّة في التاريخ المعاصر.

لقد اقتبس الإغريق الأوائل اسم سوريا عن طريق الخطأ من اسم آشور Assyria في القرن السادس قبل الميلاد، لينتشر بعدها غموض

حول معنى الاسم ومدلولاته السياسيّة والجغرافيّة. واستمر الغموض حتى الزمن الحاضر. فقد بقي اسم سوريا منذ ذلك الزمن المبكّر، مروراً بالامبرطوريّة البيزنطيّة التي حكمت المنطقة، وكذلك في القرن الأوّل من الفتح العربي الاسلامي. ثم اختفى الاسم من الخرائط لألف سنة، حتى عاد إلى الظهور في القرن التاسع عشر تحت اسم «ولاية سورية» في الحقبة العثمانيّة كما أسلفنا. وطيلة هذا الزمن المديد، استعمل العرب تسمية «بلاد الشام».

في القرن التاسع عشر كانت ولاية سوريا العثمانيّة تُعرف أيضاً باسم ولاية دمشق، وهي مجرّد وحدة إداريّة ضمن سبع وحدات في سوريا الكبرى في ذلك الوقت.

ولكنّ هذا التقسيم الإداريّ لم يخلق حدوداً بين الولايات، كعوارض تمنع تواصل البشر وتشكّل حدود الدول اليوم. بل إنّ سكّان هذه الولايات تنقلّوا بسهولة وبدون عائق في أنحاء سوريا الكبرى، من دمشق إلى القدس، ومن بيروت إلى حيفا، ومن الموصل إلى حلب، ومن حلب إلى أورفا. وكان السفر ضمن هذا النطاق الجغرافي ممكناً، وبدون أيّ حاجز سياسي أو جمركي[6].

اعتبر الوطنيّون العرب أنّ الجمهوريّة العربيّة السوريّة، التي نالت استقلالها بعد رحيل الفرنسيين عام 1946، كيان مصطنع، ويجب النظر إليه كجزء مقتطع من سوريا الكبرى.

6 Patrick Seale, *The Struggle for Arab Independence: Riad al-Solh and the Makers of the Modern Middle East.* (Cambridge, 2010).

في فترة الانتداب الفرنسي، تعرّضت المناطق التي باتت في ما بعد تشكّل سوريا الحديثة، إلى تفتيت ممنهج، حيث أوجد الفرنسيّون أربع دويلات وكيانات إداريّة: دولة دمشق ودولة حلب ودولة العلويّين ودولة جبل الدروز، إضافة إلى سنجق الاسكندرون.

عارض السوريّون بشكل عامّ الانتداب الفرنسي الذي اعتبروه احتلالاً أجنبيّاً. واندلع عدد من الانتفاضات في أنحاء البلاد ضدّ الفرنسيّين، كان بعضها وطنيّ عربيّ شامل وبعضها الآخر اتّخذ نكهة محلّيّة، أو اقتصر على أقلّيّات بعينها ولم يكن له دافع إيديولوجي. على سبيل المثال، لقد نأى زعماء العلويّين عن الثورات الشاملة لصالح حماية مناطقهم من أيّ تدخّل خارجيّ.

رفض الوطنيّون السوريّون العرب تقسيم سوريا إلى دويلات، في حين ظهرت آراء مخالفة لهم في منطقة العلويّين وجبل الدروز ومنطقة الجزيرة في الشمال الشرقي، حيث كان للقيادات المحلّيّة اعتبارات محلّيّة.

وهذه التطوّرات عرقلت لفترة طويلة بلورة الهويّة الوطنيّة السوريّة[7].

وفي ما بعد، رأى القوميّون العرب في سوريا، ومنهم البعثيّون، أنّه ليس من الضروري أن يكون الولاء للدولة السوريّة، بل للأمّة العربيّة الأكبر، من العراق إلى المغرب ومن سوريا إلى عُمان. فقد رفض حزب

7 Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920–1945* (London, 1987), pp. 100–2, 515.

البعث شرعة جامعة الدول العربيّة لأنّها أقرّت ضرورة احترام الدول العربيّة الأعضاء حدودَ بعضها بعض. ذلك أنّ البعث اعتبر تلك الحدود حاجزاً رسميّاً جائراً في وجه الوحدة. وفي غياب مشروع وحدة عربيّة كبرى، اتجّه تركيز المواطنين نحو هويّة إقليميّة أصغر، مبنيّة على مكان الولادة أو مكان السكن.

من هو السوريّ؟

لو سُئل المواطن العربيّ السوريّ قبل عقود عن مسقط رأسه أو ديانته، لكان جوابه الجاهز – وربما المراوغ – هو: «نحن كلّنا عرب». فالوطنيّون العرب في سوريا لطالما امتعضوا من التحديدات الجغرافيّة التي كانت تكشف الخلفيّة المذهبيّة لسكّانها، وأصرّوا أنّ كلّ العرب هم متساوون، بصرف النظر عن الدين. فكان اسم «جبل العرب» هو المفضّل عندهم وليس «جبل الدروز»، واسم «جبال الساحل» بدل جبال العلويّين، و»وادي النضارة» بدل «وادي النصارى» في محافظة حمص. هذه التسميات المحايدة لا تنفي أنّ الناس كانت تعرف مسبقاً الخلفيّة الدينيّة لسكّان كلّ منطقة. ولكنّ التسميات المستجدّة أوجدت شعوراً لدى المواطنين أنّ التحدّث في الطائفيّة في سوريا هو أمر غير مستحب.

ويتساءل المراقب إذا ما كان محو الهويّات المناطقيّة السابقة للدولة قد أعطى نتيجة معاكسة. حيث ناقشت ليلى الشامي وروبن ياسين - كسّاب هذا الموضوع وجزَمتا أنّ «محاولات إسكاته جعلته أكثر بروزاً، وما تحتاجه سوريا هو حوار وطنيّ حول المخاوف والأحقاد التاريخيّة ولصالح المزيد

من التفاهم المشترك. وبدل ذلك يتكلّم أبناء كلّ طائفة عن طائفة أخرى بأحاديث هامسة ومُرّة اقتصرت على أبناء طائفة واحدة»[8].

وعلى الرغم من أنّ التحدّث في موضوع الدين بقي حسّاساً وتراجع إلى حدّ بعيد، إلّا أنّ اللهجة الشعبيّة السوريّة كانت مليئة بالعبارات اليوميّة الملغومة بالإشارات الطائفيّة. على سبيل المثال، عندما يرغب أحدهم في معرفة مكوّنات وجبة طعام، يسأل «شو دينو؟» (ما هو دينه؟).

الأقلّيات الدينيّة في سوريا كثيرة، منها العلويّة والدرزيّة والاسماعيليّة. وكانت المفارقة أنّ وجودها الكثيف في مناطق محدّدة (compact minorities) جعلها أغلبيّة في تلك المناطق، على الرغم من انّها نسبة إلى عدد سكّان سوريا كانت صغيرة[9]. وعلى هذا المنوال، بقيت الهويّات الاقليميّة والمذهبيّة والقبليّة قوّية نسبيّاً ضمن أقلّيات متكتّلة جغرافياً، مقارنة بجماعات أخرى منتشرة في كلّ سوريا، كالعرب السنّة. في أوائل الستّينيّات عاش معظم العلويّين في منطقة جبليّة في الشمال الغربيّ من سوريا، ومعظم الدروز في جنوب سوريا، ومعظم الاسماعيليّين في جوار حماة (خاصّة في السلَميّة ومصياف). وبعد تسلّم حزب البعث السلطة عام 1963، انتقلت أعداد كبيرة من هذه الأقلّيات إلى السكنى في المدن الكبرى.

لم يروّج حكم البعث للهويّة الوطنيّة السوريّة، وذلك لأسباب تتعلّق بعقيدته القوميّة العربيّة، فقد كانت نظرته في بعض المراحل إلى هذه

8 Leila Al-Shami and Robin Yassin-Kassab, *Burning Country: Syrians in Revolution and War*, Kindle edn (London, 2016), p. 117.

9 Albert H. Hourani, *Minorities in the Arab World* (London, 1949), p. 14.

الهويّة سلبيّة. لاحقاً، بعد فشل مشاريع الوحدة العربيّة، وبعدما اتّضح أنّ لا فرص لنجاح الوحدة العربيّة في المستقبل المنظور، أصبح الفخر الوطني بـ»الهويّة السوريّة» أكثر قبولاً. ولكن استغرق نموّ هذا الفخر بعض الوقت، وظهر بشكل تدريجي. حتّى أنّ أغنية انتشرت عام 1996 عنوانها «أنا سوري» للفنان السوري عبدالرحمن الراشي، مجّدت الهويّة السوريّة من دون أن تلغي الهويّة العربيّة. ففي مراحل سابقة من تاريخ البعث السوريّ، كان يمكن لهذه الأغنية أن تُمنع، لأنّها كانت تعكسُ تعصّباً قُطريّاً قياساً برحاب القوميّة العربيّة الأوسع.

وثمّة عامل آخر لموقف حزب البعث السلبي من الهويّة الوطنيّة السوريّة في الخمسينيّات، وهو التنافس العنيف مع خصمه العقائدي «الحزب السوري القومي الاجتماعي»، الذي أسّسه اللبناني أنطون سعادة لنشر دعوة «الأمّة السوريّة» في الهلال الخصيب (سوريا الكبرى وبلاد ما بين النهرين معاً). فقد كانت عقيدة الحزب القومي منافساً جدّيّاً لعقيدة البعث في صفوف المواطنين، اكتسبت شعبيّة لدى الأقلّيّات، تماماً كما حزب البعث. ولذلك عزم البعثيّون على هزيمة هذا المنافس الجادّ.

الوحدة السوريّة - المصريّة (1958-1961)

يبدأ تاريخ النظام السوري الحالي في السنة 1959، عندما حصلت تنقّلات عسكريّة في الجيش السوري طالت ضباطاً بعثيّين تمّ نقلهم - أو بالأحرى نفيهم - إلى مصر، بعد ولادة الوحدة بين سوريا ومصر (1958-1961).

بعد انتقالهم إلى مصر، عقد هؤلاء الضبّاط اجتماعات سريّة لبحث مستقبل سوريا. ولم يكونوا موضع ثقة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ما أدّى الى إبعادهم عن سوريا، فحُرموا من فرص مناهضة الحكم المصري الذي اتّخذ طابعاً شموليّاً في بلدهم. كان من المفترض أن تحقّق الوحدة السوريّة – المصريّة أماني السوريّين والمصريّين المتشوّقين إلى الوحدة العربيّة. فقد كانت الخمسينيّات حقبة نهوض القوميّة العربيّة والعمل الوحدوي. وكانت سوريا في طليعة الدول العربيّة الساعية إلى الوحدة. ذلك أنّ توصيف عبدالناصر لدمشق بأنّها «قلب العروبة النابض» لم يأتِ من فراغ.

أحد مشاكل الوحدة السوريّة - المصريّة أنّها لم تكن بين طرفين متساويين، بل رجحت كفّة مصر برئاسة جمال عبدالناصر، الذي كان الطرف المهيمن. وهذا كان الثمن الذي رضيت القيادة العسكريّة السوريّة بتسديده، ولأجله ضغطت على الرئيس المصري لقبول وحدة اندماجيّة بين البلدين. كما وافقت القيادة المدنيّة لحزب البعث العربي الإشتراكي على الوحدة لأنّها توافقت مع عقيدتها الوحدويّة. والأسوأ أنّ هذه القيادة وافقت على شرط عبدالناصر حلّ الأحزاب، ومنها حزب البعث في سوريا. ولكنّ هذه التنازلات أدّت إلى جمع السلطات بيد عبدالناصر بشكل احتكاري، وإلى دور ثانوي للقيادات السوريّة العسكريّة والمدنيّة، وبدون منصب فعّال. كان ميشيل عفلق (مؤسّس الحزب ومفكّره الرئيسي، وهو مسيحي) وصلاح الدين البيطار (وهو سنّي وشريك عفلق في التأسيس) على رأس القيادة المدنيّة لحزب البعث.

وإذ قرّرت القيادة المدنيّة حلّ الحزب استجابة لشروط عبدالناصر، انتقدتها القيادة العسكريّة في الحزب، التي كانت تضمّ الضبّاط المنفيّين إلى القاهرة. لقد حرّكتهم الضغينة تجاه القيادة التقليديّة في الحزب، التي - بنظر العسكريين - ارتكبت خطيئة كبرى، بمنح مشروع الوحدة مع مصر - رغم نواقصه – الأولويّة، على حساب المثل العليا للبعث، ودعوى القوميّة العربيّة. فبنظر العسكريّين إنّ للوحدة أسسٌ لا يمكن التغاضي عنها، منها أنّ الأمّة العربيّة تحتاج إلى تجديد روح الوحدة الثقافيّة، حيث يتمتّع كلّ العرب بالمساواة، وأنّ جميع الفوارق القائمة بين أبنائها هي عرضيّة زائفة، وستزول جميعها بعد يقظة الوجدان العربي. هذه كانت رسالة دستور البعث الرسميّة، وهي ما أهملته قيادة الحزب (لأنّ مصر لم تعامل سوريا على قدم المساواة في الكيان الوحدوي). وبالرغم من أنّ موقف العسكريّين في الحزب بقي نظريّاً، فإنّ التجربة العمليّة بعد سنوات، كشفت أنّ ثمّة مساوئ كثيرة نجمت عن الوحدة السوريّة – المصريّة، ألحقت الضرر بسوريا والسوريّين (باستثناء سكّان الأرياف في سوريا، الذين استفادوا من قوانين الإصلاح الزراعي التي أمر بها عبدالناصر).

لقد كان الضبّاط البعثيّون المنفيّون في القاهرة قوميّين عرب، يؤمنون، مثل القيادة المدنيّة للحزب، بتحقيق المثل العليا في الوحدة العربيّة. ولكن ليس بأسلوبٍ يعطيهم ويعطي البعثيّين بشكل عام دوراً صغيراً، أو يحرمهم من أيّ دور على الإطلاق.

وهذا المنطق بات ظاهرة عامّة: فكثيرون من القوميّين العرب سعوا

إلى الوحدة العربيّة، ولكن شرط أن يؤدّوا هم دوراً قياديّاً أو مُهيمناً، وليس دوراً تابعاً لعرب آخرين. لقد جرت محاولات وحدة عربيّة في ما بعد، لكنّها فشلت، لأنّ المشاركة في السلطة أو التنازل عن بعضها كانت الشوكة التي منعت الوحدة عمليّاً، وجعلتها غير مقبولة.

لقد ابتكرت بعض الدول العربيّة نظام القيادة الجماعيّة لفترة من الزمن، إذ كان يلبّي طموحات القادة الأفراد في السلطة. إلا أنّ هذا أيضاً لم ينجح، لأنّ كلّ الجهود مالت نحو هيمنة قيادة توتاليتاريّة لقائد عربي واحد مع فريق القيادة الجماعيّة، سواء في مصر والعراق وسوريا أم في ليبيا واليمن والجزائر والسودان وغيرها من الدول. وحدها وحدة اليمن ما بين شماله وجنوبه نجحت إلى حين في تأسيس قيادة جماعيّة. حتّى أنّ قيادات الشمال والجنوب وافقت على نظام رئاسي برأسين في البداية. إلا أنّ المنافسة بين هؤلاء أدّت إلى حربٍ أهليّة، لأنّ الشمال أراد السيطرة على الجنوب.

في أوج عصر القوميّة العربيّة، كان ثمّة قادة عرب (كالزعيم الليبي معمّر القذافي في بلدان المغرب العربي)، يرغبون بشكل عام في تحقيق كلّ شيء من خلال مشاركتهم في أي مشروع وحدة، وإلا يسحبون أيديهم منه. ولذلك لم يقبل هؤلاء القادة بأيّة مساومات، فلم يحقّقوا أيّ شيء، لافتقارهم الى البرغماتيّة في التعامل مع المشاريع الوحدويّة، فغلبت إيديولجيّاتهم على الواقعيّة العملانيّة، ولم يصيبوا النجاح.

أثناء الوحدة مع مصر، بدأت مجموعة صغيرة من الضبّاط البعثيّين السوريّين المنفيّين إلى القاهرة، سلسلة لقاءات سرّيّة، لمناقشة

ما يمكن فعله لتحقيق المثل البعثيّة في القوميّة العربيّة مستقبلاً. ولئن كانت اجتماعاتهم تحصل بعيداً عن بلدهم الأم، فقد ابتعدوا عن أيّ عمل يلفت انتباه السلطات والمباحث المصريّة، التي كانت تراقب نشاطاتهم عن كثب. على أيّ حال، إنّ عملية نفي الضبّاط السوريّين إلى مصر لم تكن مرتبطة بتكليفهم بأيّة مهمّة عسكريّة، بل جاءت جرّاء عدم ثقة القيادة المصريّة بهم. وهذا زادهم إحباطاً. وأدّت النقاشات إلى ولادة اللجنة العسكريّة البعثيّة، التي بقيت سرّيّة، والهدف الأوّل منها، تحديد الخطوات المستقبليّة الواجب اتّخاذها لوضع اليد على حزب البعث وسيطرتها على أجهزته خلف الكواليس. وثانياً، درس أعضاء اللجنة الخطوات اللازم اتّباعها للوصول إلى السلطة في سوريا، بحيث يكون البعث هو الحزب القائد، ويسيطر العسكريون أيضاً من خلف الكواليس. لم تكن القيادة المدنيّة في الحزب على علم بولادة هذه اللجنة العسكريّة في ذلك الوقت، بل اكتشفت وجودها بعد بضع سنوات، وذلك على أثر نجاح اللجنة في انقلاب 8 آذار/مارس 1963 الذي أوصل البعث إلى السلطة.

في زمن الوحدة السوريّة – المصريّة، توقّف نشاط القيادة المدنيّة للبعث داخل سوريا، لأنّها حلّت الحزب هناك بعد قيام الجمهوريّة العربيّة المتّحدة. ولكنّ عملها تواصل خارج سوريا، لأنّ شبكة حزب البعث لم تقتصر على سوريا، بل امتدّت في العالم العربي بهيكليّة تنظيميّة في عدّة دول عربيّة، أبرزها في العراق ولبنان والأردن وفلسطين والسودان واليمن وموريتانيا. وهكذا حافظت القيادة المدنيّة على وجودها الشرعيّ

ونشاطها خارج سوريا، ولم يختفِ نفوذها تماماً داخل سوريا نفسها التي كانت أهمّ قاعدة لها، إلى جانب العراق، فجنَت هذا الوضع الشاذّ الذي كان من صُنعها. إذاً، لم يختفِ نشاط الحزب داخل سوريا تماماً، ذلك أنّ مجموعة مدنيّة من الحزبيّين رفضت قرار القيادة المدنيّة حلّ الحزب داخل سوريا، واستمرّت في العمل السرّي. لقد أصبح اسم هذه المجموعة المدنيّة المنشقّة «القُطريّين»، لأنّهم لم يعودوا تابعين للقيادة القوميّة، بل باتوا تنظيماً حزبيّاً منفصلاً، يعمل في سوريا حصريّاً. ومن وجهة نظر الأرثوذكسيّة البعثيّة المحضة، إنّ هذه الظاهرة القُطريّة في سوريا هي هرطقة، ومناقضة لعقيدة الحزب القوميّة العربيّة. ولكنّ إقدام القيادة القوميّة المدنيّة على حلّ تنظيم الحزب داخل سوريا، كان أيضاً مناقضاً لمُثُل القوميّة العربيّة العليا.

في تلك الأثناء، أقدمت اللجنة العسكريّة في الحزب على فتح قنوات سرّيّة مع المجموعة القُطريّة. وعندما وضعت يدها على السلطة في انقلاب 1963، ساعدت القُطريّين في الصعود بهدف تحييد القيادة المدنيّة القوميّة جانباً.

اللجنة العسكريّة السرّيّة في البعث والأقلّيّات السوريّة

انطلاقاً من الواقع الحالي، يمكن القول إنّ دور أعضاء اللجنة العسكريّة السرّيّة في حزب البعث كان في غاية الأهمّيّة، وأساسيّاً في التطوّرات داخل سوريا، وذلك طوال النصف قرن الذي تلا. كما كانت خلفيّاتهم الاجتماعيّة والمذهبيّة مهمّة.

لقد ضمّت القيادة العليا للّجنة العسكريّة خمسة ضباط، هم: ثلاثة علويّين ، أعلاهم منصباً محمّد عُمران، فصلاح جديد ثمّ حافظ الأسد؛ واسماعيليّان: عبدالكريم الجندي وأحمد المير. ولاحقاً توسّعت قيادة اللجنة لتصبح مؤلّفة من 15 عضواً، بينهم خمسةُ علويين، وإسماعيليان، ودرزيّان وستة من السنّة. معظم هؤلاء جاؤوا من خلفيّة ريفيّة ومن أسرٍ فقيرة، عدا اثنين هما صلاح جديد وعبدالكريم الجندي، القادمَين من عائلات ميسورة ومعروفة في محيطها.

كما سبق فأشرنا، إنّ أعضاء اللجنة الأساسيّين هم من الأقلّيّات. ولكن ما لبثت اللجنة أن توسّعت، وباتت تضمَ ضبّاطاً سنّة. مع ذلك، بقيت أغلبيّة أعضائها من الأقلّيّات[10]. وهذا الواقع لم يكن مفاجئاً، ذلك

10 أمّا أعضاء اللجنة البعثية العسكرية الموسّعة فهم: محمد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد وعثمان كنعان وسليمان حداد (وهؤلاء الخمسة علويّون)، وعبدالكريم الجندي وأحمد المير (إسماعيليّان) وسليم حاطوم وحمد عُبيد (درزيّان) وستّة من السنّة، ثلاثة من حوران هم: موسى الزعبي ومصطفى الحاج علي وأحمد سويداني، واثنان من حلب: أمين الحافظ وحسين ملحم، وواحد من اللاذقيّة: محمد رباح الطويل؛ مرجع إضافي: مصطفى طلاس، **مرآة حياتي: العقد الثاني** 1958-1968 (دمشق 1995)، ص156-158. ويذكر طلاس أنّ منير جيرودي كان عضواً قيادياً في اللجنة العسكريّة الأصليّة قبل توسيعها. إلّا أنّه لم يلعب دوراً مرموقاً بعد التوسيع. ويبدو أنّه قد اعتقل سنة 1966 بتهمة المشاركة في محاولة انقلابيّة قادها الضبّاط الدروز وعلى رأسهم فهد الشاعر وسليم حاطوم. المرجع: Nikolaos van Dam, *The Struggle for Power in Syria*, pp. 52–61. ويكشف حنا بطاطو أنّ الجيرودي كان سنيّاً من قرية جيرود في منطقة القلمون. Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics* (Princeton, 1999), pp. 146–7. كما يذكر مروان حبش أنّ توفيق بركات كان أيضاً من اللجنة العسكريّة الموسّعة.

=

أنّ حزب البعث بعقيدته العلمانيّة القوميّة العربيّة، كان جذّاباً، وبشكل خاصّ للأقلّيّات الدينيّة الناطقة بالعربيّة في سوريا، كالعلويين والدروز والإسماعيليّين والمسيحيّين. هذه الأقلّيّات عاشت إلى حدّ كبير في المناطق الريفيّة من سوريا. فالعلويّون شكّلوا 11 بالمئة من السكّان - أكبر أقلّيّة في سوريا -، والدروز 3 بالمئة، والإسماعيليّون 1,5 بالمئة. أمّا المسيحيّون، فحتّى الأربعينيّات من القرن العشرين، كانوا لا يزالون يشكّلون 14 بالمئة من السكّان، 5 بالمئة منهم ينتمون إلى طائفة الروم الأرثوذكس. ولكنّ نسبة المسيحيّين أخذت تتراجع منذ نهاية الحرب العالميّة الثانية، من 14 بالمئة إلى 5 بالمئة، وربما أقلّ. ذلك أنّ معظمهم هاجر من سوريا أو فرّ، تخوّفاً من تدهور الوضع الأمنيّ في البلاد[11].

إنّ البعث، وفق عقيدته العلمانيّة، لم يميّز بين هذه الأقلّيّات والأغلبيّة السنيّة في البلاد. لكن ثمّة أحزاب قوميّة عربيّة أخرى، سيطر عليها

= وكان الكولونيل البعثي مصطفى حمدون قد قدّم لائحة بأسماء الضبّاط البعثيّين إلى الملحق العسكري المصري في دمشق، كانت سبباً في نفي عدد منهم إلى القاهرة في زمن الوحدة المصريّة السوريّة. وهو أقدم على ذلك بعدما وعده الملحق العسكري المصري أنّ هؤلاء الضبّاط سيحصلون على مناصب «حسّاسة» في سوريا، ولكنّهم خُدعوا ونُقلوا إلى مصر. وأثناء وجودهم في القاهرة أنشأوا اللجنة العسكريّة الأولى، التي ضمّت بشير صادق (زعيم اللجنة) ومزيَد هُنيدي وممدوح شاغوري وعبدالغني عيّاش ومحمد عمران. وبعد فترة، تمّ تعيين هؤلاء في الخدمة الديبلوماسيّة في الخارج، باستثناء محمد عمران الذي أسّس اللجنة العسكريّة الثانية، التي تسلّمت أخيراً السلطة في سوريا في آذار/مارس 1963. انظر مروان حبش، «حول اللجنة العسكريّة»، **قضايا وآراء**، (دمشق 2010) ص17-20.

11 تجدر الإشارة إلى غياب إحصاءات معاصرة موثوقة، بل تخمينات تقريبيّة. في حين كانت بيّنت لوائح الكنيسة أعداداً قليلة من المسجّلين، ولم يتوفّر أي بحث استقصائي.

السنّة، منحت الأولويّة للإسلام السنّي، ما أسفر عن ظهور تنظيمات قوميّة متلوّنة بالمذهبيّة السنّيّة. ومع انّ هذه التنظيمات بدت متسامحة مع أبناء الأقلّيّات، إلّا أنّها لم تكن تعتبرهم متساوين مع أبناء السنّة، في وقت كان أبناء الأقلّيّات يطالبون بالاحترام والمساواة. نشير هنا الى أنّ عروبة البعث شكّلت نموذجاً للقوميّة العربيّة التي يتساوى أبناؤها في الحقوق والواجبات، ومنحت الأقلّيّات فرصة التحرّر من كونهم أقلّيّة.

لقد رأى مؤسّس البعث ومفكّره العقائدي ميشيل عفلق، أنّ الإسلام هو جزء من التاريخ القومي ومن التراث الحضاري لكلّ العرب، بصرف النظر عن ديانتهم. كما اعتبر أنّ النبي محمّد جسّد «الصورة المثاليّة للعرب وللأمّة العربيّة». فلم تكن مصادفة بنظر عفلق أنّ العرب قد اختيروا ليبلّغوا رسالة الإسلام، الذي هو - حسب قوله - «حركة عربيّة تهدف إلى تجدّد العروبة وتكاملها»[12].

كان السوريّون - من حين لآخر - يهوون رسم صورة للمجتمع السوري على أنّه موزاييك مُسالم، يمنح فرصة متساوية لكلّ مكوّناته البشريّة. فعلى سبيل المثال، شغل فارس الخوري - وهو مسيحي -منصب رئيس الحكومة السوريّة، وهو أعلى منصب وصله مسيحي في سوريا. حتّى أنّ الدولة عرضت عليه تولّي منصب رئيس مكتب الأوقاف الإسلاميّة، ولم يقبله لانشغاله في مهامّ أخرى. ونجاح الخوري

12 ميشال عفلق، "في ذكرى رسول العرب"، في **سبيل البعث** (بيروت 1963) ص50-61. في منتصف حياته، اعتنق ميشال عفلق الإسلام ودُفن بعد وفاته في بغداد كمسلم في آذار/مارس 1989.

في ميدان السياسة السوريّة كان موضع تقدير لدى المسلمين السنّة، لأنّ نجاحه كان بمثابة شهادة حقيقيّة في استعدادهم لقبول أبناء الأقلّيّات كمواطنين مساوين لهم. كما كان الرئيسان حسني الزعيم (1949) وأديب الشيشكلي (1953 – 1954) موضع تقدير أيضاً، وباتا مثالاً على ما عُرف بالتسامح، إذ جاءا من خلفيّة كرديّة. ولكنّ هذه الأمثلة لا تعكس شيئاً من وضع المسيحيّين في الماضي بشكل عام، ولا من واقع الأكراد الذين حُرم عدد منهم من الجنسيّة السوريّة سنة 1962. مع ذلك، يُعتبر الموزاييك السوري هو الأفضل نسبيّاً، مقارنة مع دول شرق أوسطيّة أخرى مشابهة. وفي مطلق الأحوال يمكن القول: إنّها كانت بالفعل تجربة ذات طابع سلمي.

ومن عناصر نجاح حزب البعث في المناطق السوريّة الفقيرة في الريف، هو البعد الاشتراكي في أيديولوجيّته القوميّة العربيّة.

لقد استند تنظيم الحزب بشكل رئيسي على مبادرات فرديّة من أعضائه الأساسيّين، الذين عملوا كلّ في منطقته. ما يفسّر كيف تطوّر الحزب في سنواته الأولى، وقوي في مناطق معيّنة.

أمّا في دمشق، فلم يجذب الحزب إلّا أعداداً قليلة من سكّانها الأصليّين. فمؤسّسو الحزب (بمن فيهم عفلق والبيطار، وهما دمشقيّان وأستاذا مدرسة) لم يبذلوا جهداً جدّيّاً لكسب تعاطف سكّان دمشق مع مبادئ البعث، بل كانوا مكتفين في الفترة الأولى بجاذبيّة الحزب لطلّاب الأقلّيّات والتحاقهم كأعضاء في صفوفه. لقد كانت أحوال الأرياف الاجتماعيّة مهيّأة لنموّ وانتشار حزب البعث. إنّ هذا الانتشار

الواسع خارج دمشق، وتقلّصه داخلها، أدّى إلى وضع جعل الحزب «جسماً كبيراً برأس صغير»[13]. فظاهرة أنّ أعداداً كبيرة نسبيّاً من أعضاء البعث الأساسيّين جاؤوا من خلفيّات ريفيّة هي أقلّيّة، وانتساب سكّان المدن والسنّة كأعضاء، شكّلت عائقاً اجتماعيّاً، وذلك بسبب الفروقات التقليديّة بين الريف والمدينة، وبين السنّة والأقلّيّات الدينيّة في سوريا. وهكذا، فالعوائق الاجتماعيّة التقليديّة لجمت التوسّع الصحّي والطبيعي لتنظيم الحزب في أنحاء البلاد. هذا الوضع كان لا يزال سائداً عشيّة تسلّم البعث السلطة عام 1963.

إضافة إلى الأسباب الإيديولوجيّة، ثمّة عوامل أخرى ساهمت في جعل نسبة الضباط من الأقلّيّات المذهبيّة الناطقة بالعربيّة في الجيش السوري، ومن أبناء الأرياف بشكل عام، مرتفعة. فكثيرون في المناطق الريفيّة الفقيرة (حيث يعيش معظم الأقلّيّات) رأوا الانخراط في الجيش فرصة للصعود الاجتماعي والعيش الكريم، بدل رتابة المجتمع الزراعي. في ظلّ الانتداب الفرنسي (1923-1946)، سلك الفرنسيّون سياسة «فرّق تسد»، فمنحوا الأفضليّة لتجنيد كتائب من العلويّين والدروز والكرد والشركس بشكل خاصّ، وأقلّيّات أخرى. وهذه الكتائب كانت نواة فرق الشرق الخاصّة Troupes spéciales du le-vant. واستعملت فرنسا هذه الفرق لقمع الانتفاضات وحفظ الأمن. كما عمل الفرنسيّون على زرع الخلاف بين الجماعات الدينيّة والإثنيّة، وتحريض شيوخ القبائل بعضهم ضدّ بعض. وذكر منير مشابك موسى أنّ فرق الشرق

13 سامي الجندي، **البعث**، بيروت 1969، ص38.

الخاصّة مهّدت باكراً في الثلاثينيّات لصعود العلويّين سلالم السلطة، حيث حوّلوا وضعيّتهم من فئة «مضطَّهَدة» إلى فئة تمارس الاضطهاد، وبخاصة اضطهاد أولئك السنّة الذين أساؤوا معاملة العلويّين[14].

في النصف الأول من القرن العشرين، كان نظام «الجماعة أو الملّة المنغلقة» نافذاً. ولاحظ الباحث السوسيولوجي جاك ولِرس هذه الظاهرة في الأربعينيّات من القرن العشرين، ووصفها على أنّها «عقدة الأقلّيّات»، قائلاً:

> إن حساسيّة مرضيّة جماعيّة، تجعلها (الأقليات) تنظر إلى أيّ تصرّف على أنّه تهديد أو تحدٍ للمجتمع الخاصّ بها، فتتوحّد كلّ جماعة في وجه أيّ هجوم يُرتكب ضدّ أيّ فرد من أفرادها؟[15].

هذه الظاهرة التي كانت منتشرة في سوريا في الأربعينيّات، كان من المفترض أن تبطل بعد سبعين عاماً. ولكن خلال الحرب التي بدأت سنة 2011 في سوريا، عادت هذه الظاهرة إلى السطح، حتّى ولو بشكل أقلّ حدّة ممّا وصفه ولرس.

في أوائل الخمسينيّات، عندما بدأ صعود حزب البعث، كان عادياً أن يكون لظاهرة عقدة الأقليّات دورٌ في التواصل بين الضبّاط البعثيّين

14 Mounir Mushabik Mousa, Etude sociologique des «*Alaouites ou Nusaïris*» (Thèse Principale pour le Doctorat d'Etat) (Paris, 1958), pp. 924–6.

15 Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche Orient* (Paris, 1946), p. 77. Cf; Jacques Weulersse, *Le Pays des Alaouites* (Tours, 1940), pp. 49, 73, 288.

والمدنيّين، حتّى ولو كانوا جميعاً، ومن منطلق عقائدي، يُنكرون وجود عقدة الأقلّيّات.

لقد رفض البعثيّون قَطْعاً ظاهرةَ الطائفيّة، ولكنّهم استخدموا القنوات الاجتماعيّة التقليديّة التي شابتها الطائفيّة، لأمور عملانيّة في المناطق. وهذا ما يشرح انتشار تنظيم البعث بمساعدة القنوات الاجتماعيّة التقليديّة، إضافة إلى جاذبيّته العقائديّة.

كان من المنطقي أن يبدأ أعضاء اللجنة العسكريّة السريّة في البعث، في تجنيد عناصر للحزب من أوساط الأقلّيّات، سواء في المناطق أو القبائل أو المذاهب. فقد توقّعوا أن يجدوا أفراداً يعرفونهم أو يكونوا موضع ثقتهم، أكثر من أفراد من جماعات أخرى. وهذا لم يمنع أن يكون أعضاء اللجنة العسكريّة جادّين في التزامهم العقائدي، سواء في العلمانيّة أو الاشتراكيّة والقوميّة العربيّة. وحقيقة أنّهم جنّدوا عناصر من جماعاتهم في المراحل الأولى، لا يجب أن تؤخذ على أنّها عمل طائفي. بل يجب اعتبار هذا النوع من التجنيد على أنّه نجح أكثر من غيره في جذب عناصر شابّة وجديدة إلى صفوف الحزب.

تشابك الهويّات الطائفيّة والمناطقيّة والعشائريّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة

هناك تشابك قويّ بين الهويّات الطائفيّة والإقليميّة والعشائريّة متى تعلّق الأمر بالمجموعات المتركّزة جغرافيّاً. وهذه الأبعاد متضامنة بقوّة. إنّ هذا التشابك يجعل من الصعب فهم من منها يؤدّي دوراً في

مسائل وأحداث معيّنة. على سبيل المثال، ثمّة مخاطرة في توصيف ولاءات عائليّة أو قبليّة على أنّها ولاءات طائفيّة. فالتشابك يحصل بسبب كثافة قبليّة أو مذهبيّة، أو عائلات منتشرة في منطقة جغرافيّة محدّدة، أو أنّ قبائل بعينها أو عائلات بعينها تنتمي إلى المذهب الديني نفسه. وقد يحصل أنّ العناصر كلّها - قبليّة ومذهبيّة وعائليّة – قد تلتقي في جماعة واحدة، بحيث لا يمكن فصل عنصر عن الآخر. وفي هذه الحالة تصبح الجماعة الدينيّة المكثّفة جغرافيّاً بعناصرها القبليّة وعائلاتها الممتدّة، أسطع مثال على التشابك. ويمكن القول إنّه عندما يتعلّق الأمر بالولاءات أو الانتماءات، ثمّة عوامل مختلفة تؤدّي دوراً قد يساوي، وقد يفوق بأهميّته هذه العناصر. على سبيل المثال، هناك عناصر مثل الفكر الإيديولوجي والحسّ الطبقي وصراع الأجيال وطموحات الإرادة والانتهازيّة. ولطالما اتهّم خصوم حزب البعث أعضاء الحزب العلويّين بأنّهم طائفيّون. ولكنّ دوافع البعثيّين العلويّين في الواقع أتت في منحى آخر. فقد تكون ذات بُعد مصلحي، كمنفعة الأقارب والأصحاب أبناء مسقط رؤوسهم، سواء في القرية أو البلدة أو المنطقة. وهذا الدافع لا علاقة له بالمذهب، بل يدخل في نطاق التمييز بين النيّة والانطباع. فالنيّة الزبائنيّة في تقديم الخدمات لأبناء الطائفة قد تترك الانطباع في أذهان الخصوم الذين يفسّرونها كعمل طائفي. وبديهي أنّ الانطباع لا يقلّ أهمّيّة عن النيّة، لأنّه يخلق ديناميّة طائفيّة لا يمكن ضبطها.

وثمّة بعدٌ طائفي للهوّة بين الريف والمدينة في سوريا، سببه أنّ الأقلّيات الدينيّة أقامت بشكل كثيف في مناطق محدّدة، ريفيّة فقيرة إجمالاً،

في حين كانت المدن الكبرى والغنيّة نسبيّاً حكراً على الأغلبيّة السنّيّة. فلو أضفنا عقدة الريف والمدينة إلى عقدة الأقلّيّات المذكورة سابقاً، لسهل فهمُنا لظاهرة التمايز بين سنّة المدن وأقلّيّات الأرياف، التي هي أكبر من التمايز ضمن أبناء المذهب الواحد، سواء في المدينة أو في الريف. ولكن هذا كان قبل حلول العام 1963، ثمّ أخذ يضمحلّ تدريجيّاً مع بدء هجرة كبرى من الأرياف إلى المدن. من ناحية أخرى، إنّ انتقال السكّان من الأرياف إلى المدن لم يجعلهم بالضرورة يقتبسون سلوك ابن المدينة أو ينسجمون في حياتها، بل أصاب الطابع الريفيّ هذه المدن، كما أصاب أحياء بأكملها إلى حدّ ما[16].

هل كان العلويّون أقلّيّة مضطهَدة لجأت إلى الجبال؟

من وجهة نظر البعثيّين، لم تؤدِّ الديانات دوراً مهمّاً كالذي أدّته الطائفيّة في توجيه ولاءات الجماعات.

لقد قامت جهات دينيّة سنيّة بجهود لتحريض المعارضة ضدّ نظام البعث، حيث النفوذ العلوي، وذلك باستخدام قنوات دينيّة وخطاب فقهي سنّي. وكانت جهود هذه الجهات السنّيّة سبباً في شدّ العصب العلوي، أكثر بكثير من أي سبب سواها، بل تفوق أيّ خلاف حول نقاش دينيّ بحت في الفروقات بين المذهبين السنّي والعلوي. ولقد دفعت هذه الجهود السنّيّة العلويّين إلى الدفاع علناً وبشكل شرعي رسمي عن موقع الطائفة ومن منطلقات فقهيّة، وإن جاء هذا الدفاع متأخّراً في الثمانينيّات

16 سمير عبده، **ترييف المدينة ومدننة الريف**، دمشق 1989.

والتسعينيّات. ذلك أنّ رجال الدين العلويّين فضّلوا الصمت، في القرون السابقة، عن تفاصيل مذهبهم الديني تجاه الآخرين، بممارسة التقيّة، رغم أنّ ممارسة التقيّة (إخفاء الدين) لم تمنع العلويّين عبر التاريخ من التعامل مع الدولة ومع أبناء الطوائف الأخرى[17]. وفي ظلّ العوامل السياسيّة الجديدة، مارس بعض قادة العلويّين الانفتاح، حيث أكدّوا، بشيء من الادّعاء، أنّ المذهب العلوي هو جعفري ويتشابه مع الشيعة الإثني عشريّة[18]. ولكن لم يكن هذا الرأي مقبولًا لدى كلّ الزعماء العلويّين.

في آذار/مارس 2016 قام عدد من مشايخ الطائفة العلويّة في سوريا بزيارة أوروبا، في مهمّة سرّيّة لشرح آرائهم للحكومات الأوروبيّة حول الهويّة الدينيّة للعلويّين، التي أشيع عنها أنّها إشكاليّة، وحول وضع الجماعة العلويّة في المجتمع السوري، وعلاقتها بالنظام المتّهم بأنّ للعلويين اليد الطولى فيه. وكان تفسير وسائل الإعلام لهذه الزيارة بأنّ المشايخ يريدون الابتعاد عن نظام بشّار الأسد. ولكن في الحقيقة كان هذا التفسير الإعلامي للزيارة أحلام يقظة[19]. لقد أراد وفد المشايخ بشكل عام

17 Stefan Winter, *A History of the «Alawis»*: From Medieval Aleppo to the Turkish Republic (Princeton, 2016), p. 6.

18 الشيخ عبدالرحمن الخيّر، **عقيدتنا وواقعنا نحن المسلمين الجعفريّن العلويّين**، الطبعة الثالثة، (دمشق 1992)؛ **من تراث الشيخ عبدالرحمن الخيّر: تاريخ العلويين** (دمشق 1992)؛ **من تراث عبدالرحمن الخيّر: رسالة تبحث في مسائل مهمّة حول المذهب الجعفري العلوي**، (دمشق 1994)؛ لأطروحة شاملة حول ما يُسمّى **تشييع العلويّين** في سوريا؛ انظر **البعث الشيعي في سوريا** 1919 - 2007، المعهد الدولي للدراسات السوريّة، لا ناشر، لا تاريخ.

19 'Alawi clergy slams BBC claim that sect is «distancing itself» from Assad', BBC, 4 April 2016; Haytham Mouzahem, 'Are Syria's Ala

=

تقديم رسالة للأوروبيين، الهدف منها شرح هويّتهم الدينيّة والاجتماعيّة، ورغبتهم في إصلاح موضوع الهويّة الوطنيّة في سوريا. ومن أهم ما جاء في رسالتهم أنّ العلويّين شكوا دوماً من التحديد الذي أضفاه الآخرون على هويتهم، ولم يكن لهم دور فيه. على سبيل المثال، في العام 1970 أعلن الإمام الشيعي موسى الصدر في لبنان، أنّ العلويّين متّحدون عقائديّاً في الشيعة الإثني عشريّة. وبهذا عرّف الصدر ماهيّة العلويّين، على الرغم من أنّه لا ينتمي للمذهب العلوي. في حين أكّد مشايخ العلويّين في رسالتهم أنّ ثمّة فوارق هامّة بين الطائفة العلويّة والشيعة الإثني عشريّة، وأنّ العلويّة لا تتفرّع عن الشيعة. وحقيقة أنّ العلويّة والشيعة يتشاركان في جذور رسميّة دينيّة، لا تجعلهم جناحاً في الشيعة.

> ويوضح هذا الأمر أنّ الآراء تختلف داخل الجماعة العلويّة حول هويّتهم الدينيّة. وقد طالب الكاتب ستيفان وينتر في هذا الصدد أن لا يهدر المراقب الوقت في تحديد ماهيّة الهويّة الحقيقيّة للعلويّين انطلاقاً من نصوص دينيّة فحسب، وربّما كان ثمّة تيّار علوي قريب في أصوله إلى الشيعة[20].

لقد رفض مشايخ العلويّين توصيف أبناء طائفتهم كأقلّيّة داخل

= wites turning their backs on Assad?', *Almonitor*, 25 April 2016. For an analysis of the document of the Alawi Shaykhs concerned, see also 'Study of the document of Alawi initiative', *Jusoor for Studies*, December 2016. Available at http://jusoor.co/content_images/users/1/contents/315.pdf.

20 Stefan Winter, *A History of the 'Alawis*, p. 17.

سوريا. كما نفوا ما يُروى عن أنّ العلويّين عبر القرون كانوا ضحايا اضطهاد وتمييز، وشدّدوا أنّ هذا مجرّد خرافة[21].

وأكّد المشايخ أيضاً أنّ العلمنة هي النظام السياسي الوحيد الذي يضمن المساواة بين أبناء الطوائف، ومن هذا المنطلق هم ضد فكرة أن يكون رئيس الجمهوريّة مسلماً.

كما رفض المشايخ الادّعاء القائل إنّ الجماعة العلويّة مرتبطة بالنّظام في سوريا. فالنّظام السياسيّ شيء، والمكوّن العلوي شيء آخر. ومع ذلك، لم ينأَ المشايخ بأنفسهم عن النظام، لأنّهم كانوا بحاجة إلى حماية العلويّين من خطر الجماعات المسلّحة.

ويشرح الكاتب الكندي ستيفان وينتر أنّ المعتقد العلوي:

> لم يكن «فرعاً» من الـ«تيّارٍ» العراقي الشيعي الإثني عشريّ الذي انطلق من العراق، بل شكّل أحد تيّاراتها الرئيسيّة، الذي اعتُبِرَ في ما بعد هرطقة أو بدعة فقط، مع إضفاء الطابع الإثني عشري خلال القرن الحادي عشر.

ورغم ذلك فقد اعتُبرت العلويّة تاريخيّاً تنوّعاً مناطقيّاً لتيّار الشيعة الأم، وليس انشقاقاً بعيداً عنها. حتّى أنّ العقيدة العلويّة انتشرت في بلاد ما بين النهرين، بالأخصّ في شمال سوريا، في حلب وحماة، وأخيراً في المرتفعات الساحليّة المحاذية للبحر المتوسط من عكّا جنوباً إلى اللاذقيّة شمالاً. وهذا الانتشار لم ينتج عن عمل جماعة هاربة من اضطهاد، بل هو

21 هذه النظرة أكّدها ستيفان وينتر الذي شرح أنّه بعكس ما يُحكى عن إبعاد العلويّين بسبب ديانتهم، فإنّ انخراطهم في إدارة المحافظة كان كاملاً.

نشرٌ منظّم لدعوة ناشطة. إنّ تركّزُ العلويّين لاحقاً في الجبال الساحليّة لسوريا، نجم قبل أيّ شيء عن الحروب الصليبيّة التي وضعت حدّاً نهائيّاً لنشر الدعوة العلويّة، وأجبرت العلويّين على تنظيم أنفسهم تدريجيّاً على أُسُسٍ قبليّة. لذلك، إنّ الجماعة العلويّة التي انبثقت من رحِم القرن الثاني عشر الميلادي، اختلفت تماماً عمّا كانت عليه ما قبل هذا التاريخ، إذ تحوّل أبناؤها من أصحاب دعوة تنتشر باطّراد وهمّة، إلى أقلّيّة خائفة. وهي الصفة التي رافقتهم وعُرفوا بها في القرون اللاحقة. أضف إلى ذلك، أنّ الطائفة العلويّة التي كانت في انطلاقتها تدعو إلى مُثل عُليا منفتحة على كلّ البشر، أضحت في مطلع القرن الثالث عشر «الوجه الخارجي العلماني لجماعة محاصرَة وواعية ذاتيّاً بكيانها السياسي»[22].

إنّ فكرة «الجبل الملجأ»، التي تزعم أنّ المناطق الساحليّة السوريّة واللبنانيّة التي لا يمكن الوصول إليها، والتي شكّلت منذ فجر التاريخ، ملاذاً لطوائف الأقلّيّات الفارّين من الاضطهاد الديني في المدن والسهول الداخليّة، كان الأب اليسوعي البلجيكي الأصل، هنري لامنس، أوّل من صاغها، في كتابه **سوريا: عرض تاريخي** *La Syrie: précis historique* الصادر عام 1921. لقد تبنّى كثيرون في ما بعد آراء لامنس، وبينهم عدد من الأكاديميّين وسواهم، لا لسبب إلا لأنّ ما قاله بدا منطقيّاً ومقنعاً[23]. ولكنّ مقولة «الجبل الملجأ» لم تكن أكثر من أسطورة، تحوّلت لاحقاً إلى

22 Stefan Winter, *A History of the 'Alawis*, pp. 7–8, 17, 25, 41–2.

23 A.H. Hourani, *Minorities in the Arab World* (London, 1947), pp. 15–22; Nikolaos van Dam, *The Struggle for Power in Syria*, pp. 1–3.

كليشّيه بعنوان «ملجأ أقلّيّات». وقد برهن المؤرّخ اللبناني كمال الصليبي أنّ فكرة «الجبل الملجأ» لم تستند إلى أيّ دليل ملموس. فالعلويّون والدروز والإسماعيليّون والشيعة والمسيحيّون لم يأتوا إلى هذه الجبال هرباً من اضطهادٍ ما، كما أنّ السلطات الإسلاميّة السنيّة لم تكن عاجزة حقّاً عن فرض سلطتها على الجبال متى شاءت ذلك[24].

إنّ علويّي اليوم، وفق مقولة باتريك سيل، هم مثل الدروز والإسماعيليّين، «بقايا الانطلاقة الشيعيّة، التي جرفت الإسلام قبل ألف عام: هم جزُرٌ تركها المدّ الذي انحسر»[25].

وبعيداً عن الجبال الساحليّة السوريّة، توجد في الداخل السوري مناطق أقلّيّات منتشرة هنا وهناك، كجبل الدروز جنوباً ومركز السلَمِيّة الإسماعيلي شمالاً. وهي ليست مناطق جبليّة منيعة، (فالمناعة هي أحد شروط نظريّة «الجبل الملجأ»)، وإنّما الوصول إليها سهل كونها من المناطق المنخفضة.

24 Kamal Salibi, *A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered* (London, 1988), pp. 130–50; and Stefan Winter, *A History of the 'Alawis*, p. 43.

25 Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East* (London, 1988), p. 8; quoted by Stefan Winter, *A History of the 'Alawis*, p. 44.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل الأوّل

مختصر تاريخ البعث

قبل الثورة السوريّة (2011)

مقدّمة

يحاول هذا الفصل الإجابة عن التساؤل حول كيفية انزلاق سوريا إلى حرب دمويّة بصبغة طائفيّة سنة 2011، أي بعد نصف قرن تقريباً من ديكتاتوريّة البعث. في الإجابة، وكما سنرى، ثمّة أوجه شَبَه بين الحرب السوريّة التي بدأت سنة 2011، ومراحل سابقة، قام أثناءها نظام البعث بقمع أيّة معارضة، وبقسوة، وبخاصّة معارضة حركات الإسلام السنّي، كالإخوان المسلمين وجماعة «المجاهدين» الإسلاميّة التي انشقّت عن الإخوان. غير أنّ مستوى العنف قبل الثورة السوريّة كان مختلفاً عمّا وقع بعد اشتعالها. فقبل الثورة، قمعت السلطة حركات المعارضة وانتفاضاتها المحلّيّة بقسوة، بشكل خاصّ في حماة وحمص وحلب ودمشق. وبعد اندلاع الثورة، بات القسم الأكبر من البلاد مقحَماً في مواجهة ضدّ النظام. زد على ذلك أنّه، بعكس المرحلة السابقة، بدأت حركات المعارضة تتسلّم المساعدات الماليّة والسياسيّة والعسكريّة من الخارج، من دول أخذت تتدخّل في شؤون سوريا الداخليّة، ما أضفى بُعدَ الحرب بالوكالة على الصراع المحتدم بين السوريّين.

بإمكان المراقب تتبّعَ جذور الثورة السوريّة، وهيكليّة السلطة وتركيبة النظام ودكتاتوريّته، وسيطرة أشخاص من الطائفة العَلَويّة وفسادهم. كلُّ هذا مجتمعاً أحبط في السابق كلّ محاولة إصلاحيّة ذات جدوى. ولكن، لنفهم الثورة السوريّة بشكل أفضل وكيفيّة تعاطي النظام معها، نحتاج إلى استيعاب تاريخِ وخلفيّةِ نظامِ البعث السوري، منذ تسلّمه السلطة عام 1963.

ثورة البعث في 8 آذار/مارس 1963

في 8 آذار/مارس 1963، نجح الجناح العسكري في حزب البعث، بقيادة اللّجنة العسكريّة السرّيّة، بوضع اليد على السلطة إثر انقلابٍ عسكريّ، قام به بمساعدة أجنحة عسكريّة حليفة، كالناصريّين والوحدويّين المستقلّين. فالبعث - بمساندة هؤلاء جميعاً - قلبَ ما كان يسمّى آنذاك بـ«النّظام الانفصالي» - الذي كان قد أنهى الوحدة السوريّة – المصريّة في 28 أيلول/سبتمبر 1961-؛ كان يهيمن على هذا «النّظام الانفصالي»، ما عُرف في تلك السنوات باسم «الضبّاط الشوام»، وهم من المسلمين السنّة، فتمّت إزاحتهم من صفوف الجيش.

كان الانقلاب لحظة تاريخيّة مهمّة في تاريخ البعث السوري، ونقطة مصيريّة بالنسبة لكيفيّة تكوين هيكليّة نظام البعث في العقود التالية. ذلك أنّه بعد الانقلاب، ازداد عدد الضبّاط من أبناء الأقلّيّات بشكل مطّرد، على حساب الضبّاط السُنّة.

لقد استدعى القادةُ العسكريّون البعثيّون المشاركون في الانقلاب، عدداً كبيراً من الضبّاط، سواء برتبٍ أو بدون رتب، من الذين ربطتهم

بهم صلة القرابة العائليّة أو القبليّة أو المناطقيّة أو الأسريّة. وكان السبب الرئيسي في استدعاء هؤلاء بالذات، هو أنّ قادة الانقلاب كانوا يسعون لاستقطاب الدعم لمناصبهم في السلطة التي حصلوا عليها للتو[1].

لقد كان عددٌ كبير من الضبّاط الذين تمّ استدعاؤهم من الأقلّيّات؛ ولا عجب، فأكثريّة قادة اللجنة العسكريّة الذين كانوا يديرون تنظيم البعث العسكري، كانوا هم أنفسهم أيضاً من الأقلّيّات كما سبقت الإشارة. لقد شرَحَت وثيقة سرّيّة داخليّة للقيادة القُطريّة لحزب البعث، ضرورات اختيار المجنّدين من صفوف الأقلّيّات آنذاك:

> ألحّت ظروف الثورة الأولى، ومرحلتها الصعبة على دعوى عدد كبير من العسكريّين الاحتياطيّين (ضباط وضباط صف) حزبيّين ومؤيّدين لملء الشواغر التي نجمت عن تصفيات الخصوم، ولتدعيم مواقف الثورة وحمايتها، ولم يسمح ذلك الإلحاح آنذاك باعتماد أسس موضوعية في عمليّة الاستدعاء وإنّما كانت عوامل الصداقة والقرابة، وأحياناً مجرّد المعرفة الشخصيّة هي الأساس، ممّا أدى إلى تسرّب عدد مُعيّن من العناصر الغريبة البعيدة عن استخدام منطق الحزب ومنطلقاته، وسبّب بالنتيجة - وبعد تجاوز المرحلة الصعبة - استخدام هذا الموضوع سلاحاً للطعن في نوايا بعض الرفاق والتشكيك بهم[2].

---

1 منيف الرزّاز، **التجربة المرّة** (بيروت 1967)، ص158-159.

2 حزب البعث العربي الاشتراكي، القطر السوري، القيادة القطريّة، **أزمة الحزب وحركة 23 شباط/فبراير وانعقاد المؤتمر القطري الأخير** (دمشق 1966).

أشار الجزء الأخير من فقرة الوثيقة المذكورة أعلاه، إلى اتهامات مفادُها أنّ بعض أعضاء اللجنة العسكريّة في البعث، قام بضخّ الجيش، ومن موقع طائفي، بعناصر من جماعته المذهبيّة. ووفق ما ذكر الكاتب السوري محمّد صادق (اسم مستعار)، فإنّ نسبة 90 بالمئة من الضبّاط الذين عُيّنوا في تلك الفترة كانوا من العلويّين. كما تركت عمليّات التصفية والتعيين في الجيش سنة 1963 أثراً طويل الأمد. ذلك أنّه، وحتى التسعينيّات، كان العدد الأكبر من الضبّاط في المناصب العليا في الجيش السوري، يعود بأصوله إلى تلك المرحلة الأولى من التصفية والتعيين[3].

وليس مفاجئاً أن يؤدّي الضبّاط العلويّون دوراً مهماً في البلاد في ما بعد. ذلك أنّ المراتب العليا في اللجنة العسكريّة في البعث احتلّها علويّون، وخصوصاً محمّد عمران وصلاح جديد وحافظ الأسد. ففي البداية، تسلّم صلاح جديد دائرة شؤون الضباط في الجيش، ما سمح له ببناء شبكة من الموالين داخل الجيش، عادت عليه بالفائدة عندما تسلّم منصباً مركزيّاً كرئيس للأركان، من آب/أغسطس 1963 إلى أيلول/سبتمبر 1965. أمّا حافظ الأسد فقد أصبح قائد سلاح القوّات الجويّة السوريّة. وكان محمّد عمران، وهو أكبرهم، قد أصبح قائد اللواء المدرّع 70 جنوب دمشق؛ وبات هذا اللواء العمودَ الفقري لتنظيم البعث العسكري لعدّة سنوات.

لقد أدّى الضبّاط العلويّون الثلاثة في اللجنة العسكريّة، دوراً مرموقاً في التحوّلات التي طرأت على الجيش السوري؛ إذ دعّموا

3 محمود صادق، **حوار حول سوريا** (لندن 1993)، ص5-6.

المناصب التي وصلوا إليها في السلطة، وبسرعة، وذلك بفضل تخطيطهم وتنظيمهم المتقن، وبفضل دعم المناصرين العسكريّين الذين جنّدوهم في أشهر الإنقلاب الأولى. ففي تلك الأشهر الحاسمة، نجح القادة الثلاثة في تصفية صفوف الجيش من ضبّاط منافسين في رتب عليا، كانوا ينتمون إلى تنظيمات الناصريّين والوحدويّين المستقلّين، ومعظمهم من السنّة. ولكن التصفية بحق هؤلاء حصلت بمعزل عن انتمائهم المذهبي.

بلغ تحرّك البعث نحو احتكار السلطة أوجَه في 18 تموز/يوليو 1963. إذ جرى في ذلك اليوم انقلاب فاشل قاده العقيد الناصري جاسم علوان. لقد كان معظم الضبّاط الذين شاركوا في قمع انقلاب جاسم علوان من الأقلّيّات، وفي مقدّمهم ضبّاط علويّون. وبالرغم من غياب الحافز الطائفي لدى الضبّاط العلويّين في قمع المجموعة التي قامت بانقلاب جاسم علوان، إلا أنّ المعارضين السنّة لنظام البعث استغلّوا الأمر، وأشاروا إلى أنّ الحكّام الجدد يغلب عليهم انتماؤهم لطوائف الأقلّيّات. وقام المعارضون بإضفاء بُعدٍ طائفيٍّ لقمع الضبّاط السنّة بعد الانقلاب الفاشل، ما ساهم في تشويه سمعة نظام البعث بأعين الأغلبيّة السنيّة في سوريا.

هذا المنحى في تظهير القمع على أنّه موجّه ضدّ السنّة، كان يتكرّر كلّما تعرّض ضبّاط سنّة أو غير علويّين للتصفية، أو للإقالة من الجيش، على أيدي ضبّاط علويّين. وفي الوقت نفسه، لم تنطفئ شكوى الضبّاط غير العلويّين من أنّ الضبّاط العلويّين باتوا يحتلّون المناصب العليا؛ فأثاروا الشكوك حول الضبّاط العلويّين، واتّهموهم بالطائفيّة، علماً أنّ هذا الأمر لم يكن صحيحاً في البدء بل مجرّد انطباع سائد. لقد كان ضبّاط البعث

من العلويّين شديدي الإيمان بعلمانيّة الحزب، ولم يكن ممكناً أخذ اتّهامهم بالطائفيّة على محمل الجد؛ فهم لجأوا إلى تجنيد أفراد موالين لهم، من منطلق تدعيم سلطة البعث. لقد كانوا يدركون أنّ هؤلاء الأفراد هم من العناصر الغريبة البعيدة عن منطق الحزب ومُنطلقاته؛ ولكنّهم اعتبروا أنّه بالإمكان صرفهم في ما بعد. إذ كان من السهل الكلام على التخلّص من هؤلاء وإزاحتهم لاحقاً، إلّا أنّ تنفيذ ذلك عملياً كان صعباً. فالنّظام السياسي الذي ظهر في ما بعد، اتّكل عليهم، ولم يحصل أيّة تصفية للجيش من بعض الضبّاط العلويّين إلّا لاحقاً.

وحتّى عندما كانت حوافز القادة البعثيّين العلويّين طائفيّة، فإنّ ما حرّكهم لم يكن التديّن، بل مجرّد «الانتماء الأوسع إلى الجماعة العلويّة» في سوريا.

منذ محاولة الانقلاب الناصريّة الفاشلة في تموز/يوليو 1963، انتشرت مؤلّفات مناهضة للبعث، تنبّه إلى ما أسمته الطابع الطائفي للنظام. ومن النماذج الأولى لتلك المؤلّفات، كتاب مطاع صفدي، **حزب البعث: مأساة المولد - مأساة النهاية**، الصادر عام 1965[4]. ولكن، كما تبيّن لاحقاً، كان عنوانُ الكتاب ساذجاً. ذلك أنّه، وبعد نصف قرن، كان البعث لا يزال في السلطة. ومع ذلك، فقد ضمّ كتاب صفدي عدداً من الملاحظات القيّمة من وجهة نظر السنّة، الذين شعروا بالتمييز جرّاء ممارسات العلويّين وأبناء الأقلّيّات الأخرى. فقد تصرّف هؤلاء، وفق كتاب مطاع صفدي، وكأنّهم ينهون قروناً من هيمنة السنّة العرب على

4 مطاع صفدي، **حزب البعث: مأساة المولد، مأساة النهاية**، (بيروت 1965).

السلطة. ورأى صفدي أنّ تصرّف العلويّين لا بدّ أن يكون نتيجة «مكيدة ومؤامرة». وبأسلوب جدلي، خلص صفدي إلى أنّ حزب البعث كان في الواقع «حركة طائفيّة جاءت بمخططات لضرب موقع السنّة التقليدي في قمّة السلطة». كما جاء في كتاب صفدي أيضاً أنّ الأقلّيّات الدينيّة، وفي مقدّمهم العلويّون يليهم الدروز والاسماعيليّون والمسيحيّون، كانوا «طموحين جداً لإسقاط المنظومة الاجتماعيّة التقليديّة التي كان سنّة المدن يسيطرون عليها»[5]. وبالرغم من أنّ هذا ما حصل فعلاً في ما بعد، إلا أنّ البعث لم يكن حزباً طائفيّاً كما ادّعى صفدي (الذي كان بعثيّاً سابقاً). بل بالعكس، كان حزباً ذا إيديولوجيّة علمانيّة. كما أنّ صعود البعث إلى السلطة عام 1963 لم يكن «مؤامرة طائفيّة»، مع أنّ بعض المراقبين السنّة اعتبروا ما حصل مؤامرة طائفيّة. والواقع أنّ هذا الانطباع في كون انقلاب 1963 «مؤامرة طائفيّة»، سواء كان هذا الانطباع مبرّراً أم لا، أصبح جزءاً لا يتجزّأ من الديناميكيّة السياسيّة في سوريا. وهنا تكمن أهميّته.

لقد تعرّض مطاع صفدي للسجن بعد الانقلاب الناصري الفاشل في تموز/يوليو 1963، فكتب عن تجربته في سجن المزّة في دمشق، وترك تفاصيلَ تذكّرنا بالوضع اليوم بعد نصف قرن:

> كلّ الذين تعرّضوا للسجن والاستجواب والتعذيب ما زالوا يذكرون أسماء زبانيّتهم، وكيف أن أكثرهم وأعنفهم كانوا من طوائف معيّنة... وأبعد من هذا، فقد كانوا يمارسون تعذيبهم وشتمهم بأساليب (طائفية).

---

5 المصدر نفسه، ص 69.

إن مئات من مساجين المزّة بعد الثامن عشر من تموز/يوليو 1963، وأنا منهم لا يمكن أن ينسوا مثلاً مدير السجن، ولا طاقم التعذيب والتحقيق، المصاحب له طيلة مئات من ليالي السياط والكهرباء واللكم واللطم، والشتم ضد المعتقدات [السنيّة] بأقذع الألفاظ، ومع ذلك فقد كان الواعون من المساجين يُدركون التدبير المتآمر [ورأوا التعذيب جزءاً من مساعي زرع الشقاق بين السنّة وأبناء الأقليّات].

كانوا يمنعون أنفسهم من الحقد على «كل» العلويّين لأن مدير السجن أو قائد فرقة التعذيب، وأكثر مساعديه كانوا علويّين ويُظهرون «علويّتهم» بإهانة عقائد المعذَّبين [السنّيةّ].

وكذلك كان المساجين يمنعون أنفسهم من الحقد على «المسيحيّين» لأن أشرس «مُحقّق قانوني» عرفته أقبية سجن المزّة، كان يمتّ إلى هذه الطائفة. وكذلك كان رقيبان أو ثلاثة آخرون من الدروز، يمارسون التعذيب اليومي والليلي[6].

إنّ الشرح الذي قدّمه صفدي يعكس ظاهرةً يمكن تفسيرها أنّها انتقام الأقلّيّات من السنّة، الذين سبق أن مارسوا سلوكاً تحقيريّاً تجاههم. ففي الماضي وجد كثيرون من أبناء الأقلّيّات أنفسهم في منصبٍ وضيعٍ

6 المصدر نفسه، ص. 338-339.

مقابل السنّة الذين كانوا - وبشكل عام - في مناصب رفيعة، من دون أن يمنع ذلك من أن يصل بعض المسيحيّين وبعض الأكراد إلى مناصب سياسيّة رفيعة في سوريا. ولكنّ عدد هؤلاء المسيحيّين والأكراد كان ضئيلاً قبل وصول البعث إلى السلطة.

كما أنّه بالرغم من مرور أكثر من نصف قرنٍ على ما كتبه صفدي، إلّا أنّ كتابه كان لا يزال صائباً في وصف السجون السوريّة اليوم، مع الإقرار بأنّ الوضع قد تبدّل كثيراً منذ اندلاع الثورة السوريّة سنة 2011. ومع الإقرار أيضاً أنّ عدد العلويّين الذين مارسوا التعذيب لاحقاً، لا بد أن يكون قد كبُرَ نسبيّاً، بسبب تراجع أهمّيّة الأقلّيّات الأخرى في السلطة.

بمعزل عن المجادلة، إنّ العديد من ملاحظات صفدي كان صحيحاً[7].

ملوكُ الطوائف

بعدما قام قادةُ البعث العسكريّون بتصفية الجيش من العناصر غير البعثيّة، لم يبقَ أمامهم سوى مواجهة بعضهم البعض، فبدأ الصراع على السلطة داخل البعث. إذ منذ تسلّمهم السلطة، أخذ معظم الحكّام البعثيّين البارزين في السلطة يجمعون حولهم زُمرهم الخاصّة المخلصة لهم، والمنبثقة عن قاعدتهم الطائفيّة أو الآتية من منطقتهم ومسقط رؤوسهم. كما بدأ

7 لتحليل مفصّل لكتاب مطاع صفدي، انظر: كتاب نيقولاوس فان دام، Nikolaos van Dam, De Rol van Sektarisme, *Regionalisme en Tribalisme in de Strijd om de Politieke Macht in Syrië* (1961–1977) (Amsterdam, 1977), pp. 63–71.

ضبّاط الجيش والمخابرات في تكوين طبقة جديدة تتمتّع بالامتيازات، وسيطر بعضهم على إدارات محافظات أو مدن أو مؤسّسات حكوميّة، بحيث لم يعد ممكناً أن يحصل أيّ شيء من دون موافقتهم المسبقة. ووفق منيف الرزّاز، الأمين العامّ السابق للقيادة القوميّة لحزب البعث، بدا النظام الجديد وكأنّه اقتبس سمات «ملوك الطوائف» في الأندلس، فكلّ قائد عسكري سوري كان يضع يده على جزء من أجهزة الدولة السوريّة، ويتصرّف بها كما يشاء، كمشاع خاصّ[8].

وإذ ضمّ التنظيم العسكري البعثي أعداداً كبيرة من الوصوليّين الذين انتسبوا إلى الحزب للمنفعة الشخصيّة، فقد اضطرّ القادة العسكريّون الكبار إلى الاتّكال على هؤلاء العناصر، وإلى حدّ كبير، لتدعيم وضعهم ومواجهة خصومهم داخل الحزب. وتبيّن لاحقاً أنّ صرفَ أعدادٍ كبيرةٍ من الضبّاط السنّة كان يتمّ على أُسس عشوائيّة بعد انقلاب 1963، وأنّ التمييز ضدّ السنّة حصل فعلاً، سواء عندما كانوا يقدّمون طلبات التحاق بالكلّيّات العسكريّة، أو في مراكز التأهيل العسكري الأخرى في سوريا. وفي الوقت نفسه أخذ أبناء الأقلّيّات يتمتّعون بامتيازات من الدولة، وعلى عدّة مستويات.

كما أنّ بعض الوحدات العسكريّة تكوّنت إلى حدّ كبير من جماعة طائفيّة بعينها، كاللواء 70 الذي يكاد يقتصر على جنود علويّين بقيادة العقيد محمد عمران.

---

8 منيف الرزّاز، **التجربة المرّة**، ص102. «ملوك الطوائف» هي مرحلة من تاريخ الأندلس، حيث قام عدد من الحكّام المسلمين بتأسيس إمارات مستقلّة بعد انهيار السلطة المركزيّة للخلافة الأمويّة في قرطبة.

هذه الظاهرة كانت لا تزال مستمرّة اليوم، حتى أنّها باتت أكثر عمقاً ممّا كانت عليه قبل نصف قرن، بسبب تواصل ممارسة المحاباة وتبادل المنافع في أوساط العلويّين، حتّى في الكلّيّات العسكريّة.

أمّا القادة العسكريّون من السنّة، فهم لم يملكوا هامشاً مستقلاً للقرار والتصرّف في الوحدات التي قادوها، لأنّ فريق عملهم الخاصّ كان بأغلبيّته من العلويّين. وببساطة، إنّ سلطة الضبّاط السنّة على مرؤوسيهم كانت محدودة، طالما أنّ أيّ ضابط علوي في أيّة وحدة عسكريّة، كان قادراً على الطلب من العسكريّين العلويّين في وحدة أخرى يرأسها سنّي، عدم تنفيذ أوامر قائدهم السنّي، وبالتالي عرقلة أيّ قرار قد يتّخذه ضابطهم السنّي. وسمح هذا الوضع في أن يمتدّ نفوذ بعض الضبّاط العلويّين إلى أبعد من وحداتهم المباشرة، وصولاً إلى أجزاء واسعة من الجيش السوري، مع أنّهم، وبموجب الهيكليّة العسكريّة، لا يملكون سلطة رسميّة. إلّا أنّهم استغلّوا سلطتهم المعنويّة الطائفيّة.

وكانت ظاهرة صعود نفوذ العلويّين والأقلّيّات في صفوف القوّات المسلّحة ملفتة، حتّى في وقت مبكّر. ففي العام 1955، فوجئ العقيد عبدالحميد السرّاج رئيس المكتب الثاني – شعبة المخابرات العسكريّة في الجيش السوري –، بأنّ ما لا يقلّ عن 55 بالمئة من ضبّاط الجيش الذين من دون رتبة هم من أبناء «الطائفة العلويّة»[9].

9 Hanna Batatu, *Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics* (Princeton, 1999), p. 374N29; Hanna Batatu, 'Some observations on the social roots of Syria's ruling military group and the causes for its dominance', *Middle East Journal* 35/3 (Summer 1981), pp. 340–3.

صراع على السلطة بين الأعضاء الأصيلين في اللجنة العسكريّة

خاض قادة اللّجنة العسكريّة في البعث صراعاً طويلاً على السلطة، ما أسفرَ عن إزاحةِ أو تصفية البعض منهم البعضَ الآخر، حتّى انتهى الأمر ببقاء قائد واحد، هو اللواء العلوي حافظ الأسد. فقد نجح الأسد في انقلاب قاده في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، وأصبح زعيماً على سوريا لفترة ثلاثين سنة[10].

تصفية الجيش من الضبّاط السنّة

أوّل من تعرّض للطرد من اللجنة العسكريّة في الفترة ما بين 1965-1966، هو اللّواء العلوي محمّد عمران، الذي كان أكبر الأعضاء المؤسّسين سنّاً. ولم تكن لإزاحته علاقة بمبادئ عقائديّة، بل كانت نتيجة صراعٍ على السلطة مع زملائه؛ إذ اتّهمه زملاؤه في اللجنة العسكريّة بأنّه ينشر التحريض الطائفي في صفوف القوّات المسلّحة. والمثير أنّ تهمة التحريض الطائفي لم تأتِ من الضبّاط السنّة، بل من زميليه العلويّين حافظ الأسد وصلاح جديد. ورغم أنّ جديد والأسد كانا مثل عُمران يتّكلان شخصيّاً على دعم مناصريهما العلويّين داخل

10 في أيّار/مايو 1965، تمّ حلّ اللجنة العسكرّية رسمياً واستبدالها بالمكتب العسكري، ولكنّ معظم أعضائها الأصليّين احتفظوا بشبكتهم العسكريّة الخاصة. انظر: مروان حبش، **حول اللجنة العسكرية، قضايا وآراء** (دمشق 2010)، ص20.

الجيش، وذلك لحفظ موقعهما في السلطة، استفادا - مثل عُمران أيضاً - من الولاءات المناطقيّة والقبليّة لتقوية مركزيهما، إلّا أنّهما كانا أكثر حكمة من عُمران بعدم التحدّث بهذه الأمور جهاراً أمام آخرين.

أمّا عُمران فكان يصرّح علناً أنّ «**الفاطميّة يجبُ أن تأخذَ دورها**»، وكان يقصد بالفاطميّة أتباع المذاهب العلويّة والدرزيّة والإسماعيليّة، وضرورة أن يكون لهؤلاء دورٌ في مواجهة خصومهم في ذلك الوقت، وأبرزهم الفريق أمين الحافظ رئيس الجمهوريّة والقائد العام للقوات المسلّحة - وكان سُنيّاً -، ومناصروه من العسكريّين السنّة. وهكذا فإنّ استخدام عُمران المعلَن للطائفيّة كسلاح تكتيكي فشل تماماً.

إنّ معظم الضبّاط البعثيّين لا يتساهلون مع الاستخدام العلني للتصريحات ذات النكهة الطائفيّة. ذلك أنّ عقيدة البعث القوميّة العربيّة علمانيّة، أوجبت على البعثيّين السعي للقضاء على المشاعر الطائفيّة والإقليميّة والعشائريّة. ولقد برهن الصراع بين قادة البعث العسكريّين في السنوات التالية، أنّ كل مَن يستخدم علناً البُعد الطائفي ضدّ خصومه في الحزب، سينتهى بإضعاف موقعه وتقوية الآخرين، الذين كانوا في الواقع يستقوون بالقاعدة الطائفيّة خلسةً. هي حالة مشابهة لمن يعيّب غيره بما فيه، وتشبه المثل القائل: «بيته من زجاج ويرشق الناس بالحجارة».

كان محرّماً التحدّث بالطائفيّة، بالرغم من أنّ عسكريّي البعث كانوا يدركون تماماً أنّ الطائفيّة باتت تُستخدم بشكل واسع لغايات عمليّة لكبار الضبّاط. وهكذا تعايشت جنباً إلى جنب رواية رسميّة وهميةٌ عن العلمانيّة، مع الواقع الطائفي المستنكَر رسميّاً.

على رأس الصراع على السلطة بين عُمران والأعضاء الآخرين في اللجنة العسكريّة، كان ثمّة طموح شخصي لكلّ منهم. وكان رئيس الجمهوريّة أمين الحافظ السنّي قد أصبح أيضاً رئيس اللجنة العسكريّة. فاستخدامُ عُمران العلني لعلاقاته الطائفيّة لم يكن السبب الرئيس لسعي الأعضاء الآخرين لإزاحته، ولكنّهم استعملوا طائفيّته حجّة ضدّه في كلّ حين.

ويعلّق منيف الرزّاز على هذا الأمر:

> لقد كان اللواء (العلوي) صلاح (جديد)، بعد أن متّن قواعده في الجيش، أذكى من أن يطرح السلاح الطائفي. بل كان يستفيد من الطرح (السنّي) المُعاكس، ليُثبت أنه أصدق حزبيّة وقوميّة من الذين يطرحون هذا الشعار، ومع ذلك فلست أدري أيّهما أكثر جريمة (كذا): الذي يصنع الطائفيّة أم الذي يكشفه؟![11].

في الوقت نفسه، بدأ صراع القوى بين صلاح جديد والرئيس أمين الحافظ. وتسبّب التلاعب بالقضايا الطائفيّة والإقليميّة بازدياد حدّة التوتّر داخل القوّات السوريّة المسلحّة، ما أدّى إلى استقطاب النعرات الى أقصى حدّ، بين السنّة وأبناء الأقلّيّات الدينيّة داخل الجيش. وبالتالي، بدأت الأمور تزداد تعقيداً بين العسكريين، وطغت على جميع الاختلافات تقريباً. هذا الاستقطاب الطائفي لم يقُم على إجماع طائفي في أوساط العسكريّين الذين ينتمون إلى مذهب واحد، بمقدار ما كان معارضة مشتركة وعدم ثقة متبادلَيْن.

---

11 منيف الرزّاز، **التجربة المرّة**، ص 160.

في هذا المنعطف، ساد توازن حسّاس في القوى بين الزمر العسكريّة التابعة لكلّ قائد، إلى درجة أنّ نقل قائد علوي لكتيبة دبّابات في اللواء 70 المدّرع، بات يُفسّرَ على أنّه سيجعل ميزان القوى يميل لصالح الرئيس السنّي أمين الحافظ. إلا أنّ أمين الحافظ رفض نقل هذا الضابط العلوي (علي مصطفى)، حتى لو كان ذلك لصالحه؛ ذلك أنّه بات يعاني من عقدة العداء للعلويّين ويعتبرهم جميعاً تقريباً أعداء له.

في المحصّلة، وصل هذا الصراع الداخلي الذي ارتدى بُعداً طائفيّاً، إلى أوجِه، حتى نضجَ، وأسفرَ عن انقلاب سنة 1966 ضدّ الرئيس أمين الحافظ واللواء عمران وآخرين، تحت اسم «حركة 23 شباط»؛ وكانت نتيجته تطهير زُمَر عسكريّة يقودها ضبّاط سنّة بارزون، ما أدّى مرّة أخرى إلى ارتفاع نسبة تمثيل الأقلّيّات في القوّات المسلّحة، وبالأخصّ مَن هم من أبناء الأقلّيّات الإسلاميّة (علويّين ودروز وإسماعيليّين)، على حساب السنّة. ثم استمرّ هذا المنحى لعدّة سنوات.

عشيّة 23 شباط/فبراير 1966، التفّت الوحدات العسكريّة المرابطة حول دمشق، والتي كان يقودها غالباً ضبّاط علويّون ودروز، خلف الانقلاب.

وكان سبب نجاح الالتفاف وسرعته هو الاستراتيجيّة التي سبقت، والتي اعتمدها أعضاء القيادة العسكريّة السوريّة الذين ينتمون للأقلّيّات، وذلك بنقلهم الضبّاط «الموثوق» بهم مع وحداتهم، إلى نقاط مجاورة لدمشق، على أساس طائفي، أو ممّن جاؤوا من جماعة مذهبيّة تابعة للأقلّيّات، أو من منطقة بعينها، أو من عائلات متفرّعة عنهم وقبائل.

وفي الوقت عينه، وللأسباب نفسها، إبعاد الضبّاط الذين «ليسوا مصدر ثقة» - وأغلبيّتهم من السنّة - إلى خطوط الجبهة مع إسرائيل، أو إلى المحافظات شمال سوريا. وبات هذا المنحى متّبعاً على مدى نصف قرنٍ: وحدات عسكريّة نخبويّة يقودها علويّون ترابط قرب دمشق لحماية النظام، ووحدات أخرى لا يقودها علويّون ترابط بعيداً لحماية البلاد.

أمّا التوازن الحسّاس بين مراكز القوى والذي كان سائداً قبل انقلاب 23 شباط/فبراير 1966، فلم يتكرّر. لقد استفاد الحكّام من تجارب الماضي وأتقنوا حماية أنفسهم من الخصوم.

تصفية الجيش من الضبّاط الدروز

بعد فترة قصيرة من انقلاب 23 شباط/فبراير 1966، عقد حكّام سوريا الجدد مؤتمراً استثنائيّاً لحزب البعث، لمناقشة العوامل التي أدّت إلى الانقلاب. ومن مقرّرات هذا المؤتمر، المعاقبة الشديدة لكلّ من اتّخذ مواقفَ تُظهر ولاءات طائفيّة وإقليميّة، وعشائريّة، بالأخصّ إذا كان عضواً في الحزب. ولكن لم يطبّق هذا البند على قادة الانقلاب العسكري، رغم أنّ معظمهم كان مذنباً في تطبيق هذه الممارسات إلى حدّ ما.

وأصبح استصدار مقرّرات بدون تنفيذ، ظاهرة في مؤتمرات حزب البعث: اتّخاذ مقرّرات مبرّرة جدّاً، تبقى من دون تنفيذ لاحقاً، لاحتمال أنّها قد تؤذي مواقع الذين تبنّوها.

بعد انقلاب 23 شباط/فبراير 1966، تمّ توزيع المقاعد الحكوميّة ومناصب السلطة، فُعيّن اللواء حافظ الأسد، حتّى قبل إعلان مجلس

الوزراء الجديد، وزيراً للدفاع. أمّا كبار الضبّاط الدروز فقد أصابتهم الخيبة، لأنّهم لم يُكافَأوا بالمناصب التي توقّعوا الحصول عليها بعدما أدّوا دوراً مهماً ولصالح الانقلاب. وأضاف إلى خيبتهم، عدم إعادة انتخابهم في قيادة حزب البعث. ولذلك أخذ سليم حاطوم وحمد عُبيد، العضوان الدرزيّان في اللّجنة العسكريّة الأصيلة، يتآمران ضدّ النظام الجديد. لقد رغبَ عُبيد أن يصبح وزيراً للدفاع، رغم أنّه لم يتمتّع بالتأهيل الكافي لذلك، فرُفضت رغبته. في حين أنّ حاطوم الذي ساهم بقوّة في نجاح الانقلاب، رغب في تسلّم قيادة لواء مدرّع وجهاز الأمن في الجيش، فرُفض أيضاً طلبه لغياب الثقة.

وهكذا، انضمّ حاطوم وعدد من الضبّاط الدروز الى القيادة المدنيّة في الحزب - التي أطاح بها الانقلاب - للتحضير معاً لمخطط سرّي يخلع النظام الجديد. ولأسباب أمنيّة، رفض حاطوم قبول أيّ ضابط علوي في التنظيم العسكري السرّي الذي يقوده، مخافة انكشاف مبكّر للمخطط. ولسوء الحظ، فقد اكتشفت السلطات جانباً من المخطّط في آب/أغسطس 1966، واعتقلت عدداً من الضبّاط الدروز. وإذ لم ينكشف سليم حاطوم، أخذ في ما بعد يروّج لفكرة أنّ ما يحدث هو نتيجة استقطاب طائفي علوي – درزي في الجيش، وأنّ الدروز هم ضحيّته. تحوّلت ادّعاءات حاطوم هذه مع الوقت إلى نبوءة على وشك الوقوع، فدُقّ ناقوس الخطر في صفوف العسكريّين الدروز، وفي داخل التنظيم المحلّي للبعث في جبل الدروز.

وفي سعيٍ لمعالجة قضيّة الدروز الضالعين في حادثة آب/أغسطس

1966، قام وفد رفيع من حزب البعث، يتقدّمه رئيس الجمهوريّة نور الدين الأتاسي، ومعه صلاح جديد وجميل شيّا (الدرزي الوحيد في القيادة القطريّة لحزب البعث)، بزيارة جبل الدروز. فدبّر حاطوم فخّاً للوفد، إذ دعاهم إلى وليمة تقام على شرفهم، ولكن بدل القيام بواجب الضيافة، هاجم رجالُه المكان، وأعلن هو عن اعتقال أعضاء الوفد للضغط على النظام للقبول بمطالبه.

ويقع بعض من اللوم على أعضاء الوفد الرفيع الذي وقع في الفخ. ذلك أنّ حاطوم قام بمحاولتين مشابهتين سابقاً وفشل[12]. وفي هذه المرّة رفض قادة الحزب في دمشق التفاوض مع حاطوم حول الوفد الذي احتجزه كرهينة، وهدّد حافظ الأسد - وكان وزيراً للدفاع وقائد سلاح الجوّ - بقصف مواقع الوحدات العسكريّة الموالية لحاطوم في جبل الدروز. ونتيجة لردّ الحكومة باتّخاذ هذا الإجراء، فشل انقلاب حاطوم، وفرّ هو مع رجاله إلى الأردن حيث مُنح اللجوء السياسي.

خلال مؤتمر صُحُفيّ، أعلن حاطوم

> أنّ الوضع في سوريا مُهدّد بوقوع حرب أهليّة نتيجة لتنمية الروح الطائفيّة والعشائريّة التي يحكم من خلالها اللواء صلاح جديد واللواء حافظ الأسد والفئات الموجودة

12 مصطفى طلاس، **مرآة حياتي - العقد الثاني 1958-1958** (دمشق 1995)، ص612-614؛ مروان حبش، "محاولة عصيان الرائد سليم حاطوم في السويداء يوم 8 أيلول/سبتمبر 1966"، **البعث وثورة آذار/مارس** (دمشق 2011)، ص 243-264.

> حولهما، بشكل فاضح في سوريا وخاصة في الجيش، سواء بتعيين الضبّاط وحتّى المجنّدين، وإن الفئة الحاكمة تعمد إلى تصفية الضبّاط والفئات المُناهضة لها وُتحلّ مكانهم من أتباعها في مختلف المناصب. فقد بلغت نسبة العلويّين في الجيش خمسة مقابل واحد من جميع الطوائف الأخرى[13].

بعد فشل حركته، لامَ حاطوم النظام على اعتقال الضبّاط غير العلويّين. ولكنّ هذا حصل لأنّ حاطوم نفسه حظّر على الضبّاط العلويّين تحديداً الانضمام إلى تنظيمه السرّي، لأسباب أمنيّة كما برّر. وتابعَ حاطوم اتّهاماته ضدّ النظام، فأعلن مثلاً بأنّه:

> إذا ما سُئل عسكري سوري عن ضبّاطه الأحرار سيكون جوابه أنّهم سُرِّحوا وشُرِّدوا ولم يبقَ سوى الضبّاط العلويّين. إنّ الضبّاط العلويّين مُتمسّكون بعشيرتهم وليس بعسكريّتهم وهمّهم حماية صلاح جديد وحافظ الأسد. إن الاعتقالات الأخيرة شملت مئات الضبّاط من جميع الفئات إلّا العلويّين[14].

لقد واصل حاطوم حملته التي يمكن اعتبارها بروباغندا مناهضة للعلويّين. كما لم يكن سهلاً على النظام في دمشق تهدئة جماعة الدروز بعدما تزعزعت ثقة هذه الجماعة بالسلطة المركزيّة في البلاد.

في الثورة السوريّة التي بدأت سنة 2011، أخذ الدروز بشكل

---

13 **فلسطين** (القدس) و**الدفاع** (عمّان)، 14 أيلول/سبتمبر 1966.

14 **الحياة**، 15 أيلول/سبتمبر 1966.

عامّ موقفاً محايداً من الأحداث، خوفاً من احتمال أنّ القوى الإسلاميّة المتطرّفة إذا استطاعت قلب نظام الحكم في سوريا، فإنّها ستهدّد وضع الأقلّيّات الإسلاميّة التي تنظر إليها الجماعات المسلّحة شذراً، وتعتبرها هرطقة وبدعة في الإسلام.

بعد اندلاع حرب حزيران/يونيو 1967، عاد حاطوم إلى دمشق بنيّة مساعدة النظام - كما ادّعى-، إلّا أنّه اتُّهم بتدبير مخطّط آخر لقلب النظام، وحُكم بالإعدام.

إنّ حاطوم في تخطيطه ضدّ نظام البعث الذي سيطر عليه العلويّون، وباعتماده على مناصرة الضبّاط الدروز فقط، ساهم بشكل غير مباشر بتقوية موقع الضبّاط العلويّين، الذين أصبح عددهم ونفوذهم أكبر بعد حركته هذه، كما بفضل عوامل تاريخيّة، إذ كانوا قد شكّلوا أساساً المجموعة الأكبر من الضبّاط في القوّات المسلّحة.

أمّا تصريح حاطوم أنّ الوضع في سوريا باتَ مهدّداً «بوقوع حرب أهليّة نتيجة لتنمية الروح الطائفيّة والعشائريّة». فقد كان مبالغاً فيه. ذلك أنّ ما جرى في ما بعد يمكن توصيفه إلى حدّ كبير على أنّه صراعُ سلطةٍ، اقتصر على طرفين هما: التنظيم العسكري في حزب البعث من ناحية، وجهات من القيادة القوميّة المدنيّة في الحزب من ناحية أخرى. بينما هذا الصراع لم يتضمّن أجزاء كبيرة من المجتمع السوري وسكّان سوريا، كما حصل في الثورة السوريّة سنة 2011، عندما هبّت البلاد بأكملها الى حربٍ أهليّة، استفحلت لاحقاً وتحوّلت إلى حرب شاملة، ضلعَ فيها عددٌ من الدول.

تصفية الجماعات الحورانيّة البارزة

لم يكن الضبّاط الدروز وحدهم مَن تعرّض للتطهير بعد انقلاب حاطوم الفاشل. ذلك أنّ بعضاً من العسكريّين والمدنيّين من تنظيم البعث في حوران (درعا)، المحافَظة المجاورة لجبل الدروز، تعرّضوا أيضاً للتصفية، وعبّروا بدورهم عن قلقهم من استفحال النفوذ العلوي في الجيش والحزب. وباكراً سنة 1967، رفض البعضُ من قادة فروع الحزب في حوران المشاركة في اجتماعات الحزب، وذلك تعبيراً عن قلقهم من القلاقل الطائفيّة، ومن التوتّر بين أبناء المناطق داخل أجهزة الحزب، وهيكليّة القوّات المسلّحة في الدولة. وأفصحوا عن قلقهم من نفوذ «مجموعات طائفيّة وإقليميّة وعشائريّة معيّنة»، بالأخص العلويّين[15].

هذا التوتّر بدا واضحاً للعيان من خارج سوريا، عندما هدّد من حوران الوزراء الثلاثة في الحكومة السوريّة، بالاستقالة الجماعيّة. وباكراً بعد حرب حزيران/يونيو العربيّة – الإسرائيليّة، خسر البعضُ ممّن هم من أكبر الرموز المدنيّة في حزب البعث من حوران، مناصبَهم في قيادات الحزب وفي الحكومة. ففي 15 شباط/فبراير 1968، أُعفي اللواء أحمد سويداني، رئيس أركان القوّات المسلّحة، وهو من حوران، من مهمّاته في الجيش السوري.

أمّا موسى الزعبي ومصطفى الحاج علي - وهما من حوران أيضاً - العضوان الوحيدان من السنّة، اللذّان بقيا في اللجنة العسكريّة الأصيلة

15 منشور المكتب التنظيمي للقيادة القطريّة لحزب البعث، 19 آذار/مارس 1967.

في البعث، فقد تمّ صرفهما من الجيش عامَي 1967 و1968. ومختصر الحديث، إنّ البعثيّين المرموقين من حوران، سواء في القيادة المدنيّة أو العسكريّة، قد حُيّدوا أو أزيحوا من هيكليّة الحزب والجيش، أهَم بوتقتين للسلطة في سوريا.

لقد تبيّن مرّة أخرى أنّ الذين ينتقدون المناصب القويّة للضبّاط العلويّين - الذين كانوا أقوى وأكبر مجموعة على أيّ حال - إنّما يخدعون أنفسهم في نهاية الأمر، ويساهمون بشكل غير مباشر في تكبير حصّة الضبّاط العلويّين.

ومن أصل 15 عضواً في اللجنة العسكريّة الأصيلة، بقي سبعة، منهم ستّة من الأقلّيّات (أربعة علويّين وإسماعيليّان وواحد سنّي). أمّا العضو السنّي المتبقّي، فكان من محافظة اللاذقيّة ذات الأغلبيّة العلويّة. وهكذا، من أصل الأعضاء السنّة السبعة بقي واحد. كما أزيح العضوان الدرزيّان.

إنّ حملات التصفية لم تضع حدّاً للصراع على السلطة، لأنّه في نهاية الأمر كان لا يزال ثمّة أكثر من «أمير طائفة» واحد من اللجنة الأصليّة.

الصراع داخل الجماعة العلويّة وصعود حافظ الأسد

خلَت الساحة إلّا من شخصيّتين رئيسيّتين تصارعتا على السلطة، هما صلاح جديد وحافظ الأسد. وفيما أبقى الأسد سلطاته العسكريّة كلّها، لا بل أضاف إليها، يمكن القول وفق ما يجري اليوم، إنّ صلاح جديد قد ارتكب خطأً قاتلاً في آب/أغسطس 1965 عندما تخلّى عن

منصبه العسكري الهام كرئيس الأركان، واكتفى بمنصب مدني حسّاس هو «الأمين العام المساعد للقيادة القُطريّة لحزب البعث». لقد استطاع، وبفضل هيبته، أن يُحافظ على حضوره وسلطته المعنويّة على تنظيم الحزب العسكري، ولكنّه أخذ يخسر هذه السلطة تدريجيّاً. في حين استطاع الأسد أن يُطيل أمد سيطرته على هذا التنظيم.

اختلف جديد والأسد في الرأي حول عدد من الملفّات، المتعلّق منها بالقوّات المسلّحة والسياسة الخارجيّة والسياسة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، كما حول النهج الذي يجب على سوريا أن تسلكه في هذه الملفّات. وبما أنّ الصراع على السلطة بات مقتصراً على القادة العلويّين، فقد كان ثمّة مساحة أيضاً للخلافات الإيديولوجيّة البعثيّة. فصلاح جديد كان اشتراكيّاً متحمّساً، تدعمه في ذلك وبقوة قيادة الحزب المدنيّة. وكان هذا في وقت وصلت شعبيّة الماركسيّة إلى أوجها، ليس في سوريا فحسب بل في أوروبا والعالم أيضاً. أراد جديد أن يمنح الأولويّة للتحويل الاشتراكي في المجتمع السوري. ورفضت مجموعته أي تعاون مع الأنظمة «الرجعيّة اليمينيّة الموالية للغرب» كالأردن والعراق والمملكة العربيّة السعوديّة، حتى لو كان هذا على حساب «النضال ضدّ إسرائيل». وفضّلت المجموعة البعثيّة المتشدّدة عقائديّاً، التعاون مع الاتّحاد السوفياتي والدول الشيوعيّة الأخرى.

الأسد من ناحيته، أعطى الأولويّة لما اعتبره مصالح قوميّة عربية و«للنضال المسلّح ضدّ إسرائيل»، حتّى لو كان لهذه الأولويّة تأثيرٌ سلبيٌّ على «التحويل الاشتراكي» في سوريا.

في مؤتمر حزب البعث في دمشق في كانون الأوّل/ديسمبر 1968، أدّت الخلافات في الرأي بين جديد والأسد إلى المواجهة العلنيّة. فصلاح جديد تمتّع بأغلبيّة الأصوات بفضل مناصريه في المؤتمر، ولذلك أقرّ المؤتمرون الأفكار والمواقف التي يحملها. إلّا أنّ الأسد رفض نتائج المؤتمر، ورفض حضور اجتماعات القيادة القُطريّة. ورسميّاً على الأقل، كانت مجموعة جديد تتمتّع بكامل السلطات، فأصدرت عدداً من القرارات لوضع التنظيم العسكري للحزب تحت إشرافها. ولكن عمليّاً، كان حافظ الأسد صاحب القرار في التنظيم العسكري، لذلك، وبكلّ بساطة، تجاهل تعليمات القيادة المدنيّة للحزب، لا بل عمّق سيطرته على القوى العسكريّة. فمنع مثلاً أيّ تواصل بين التنظيمات العسكريّة والقيادات المدنيّة في الحزب، ما لم تحصل التنظيمات العسكريّة تحديداً على موافقة مسبقة منه.

لقد دخلت سوريا في وضع يسّمى «ازدواجيّة السلطة» مع رجحان كفّة الأسد. فعلى سبيل المثال، نجح مناصرو الأسد في سجن أو نقل مناصري صلاح جديد عندما حاول هؤلاء تصفية تنظيم فرع اللاذقيّة في الحزب من مناصري الأسد. واستُبدل مناصرو صلاح جديد هناك بمناصرين للأسد. وكان عادل نعيسة، أمين عام فرع الحزب في اللاذقية، مناصراً لجديد، فاعتقله جناح الأسد، وسُجِنَ ولم يطلق سراحه إلّا بعد مرور 22 عاماً. وكان هذا نذيراً لأيّام ستأتي على مناهضي الأسد داخل الحزب. ولكنّهم لم يقرأوا هذا النذير جيّداً، بل حصروا تفكيرهم أثناء الصراع الحزبي في قوانين الحزب ومقرّراته، التي كانت عديمة المفعول تقريباً، لعدم توفّر الدعم العسكري لتنفيذها.

ثمّ واصل الأسد تصفية مناصري جديد من الجيش. في تلك الأثناء انتحر رئيس الأمن القومي العقيد عبدالكريم الجندي في آذار/مارس 1969، بعدما ألقت قوى أمنيّة تابعة للأسد القبض على رجاله المقرّبين. وربما كان الجندي نفسه على لائحة الذين سعى رجال الأسد لاعتقالهم، أو ربما خاف الجندي من أن يتعرّض للاعتقال ويتمّ استجوابه، فيلقى مصير الذين كانوا ضحايا جهازه الذي مارس التعذيب والقتل ضدّ المواطنين[16].

ثم جاء دور الضابط أحمد المير. إذ بعد فترة قصيرة من الحرب العربيّة – الإسرائيليّة سنة 1967، أُعفي أحمد المير من مسؤوليّاته العسكريّة، بعدما كان قائد جبهة الجولان، وذلك لارتكابه عملاً مخزياً بفراره من الجبهة إبّان حرب 67 على ظهر حمار[17].

وهكذا تمّت الإطاحة بالضابطين الإسماعيليّين الوحيدين من الأعضاء الخمسة عشر الأصيلين للجنة العسكريّة – عبدالكريم الجندي وأحمد المير- ما جعل حافظ الأسد «الملك» العسكري الوحيد من «ملوك الطوائف» الأصليّين في اللجنة العسكريّة. مع فارق أنّه بات الآن يمتلك سلطات وصلاحيّات واسعة، وليس ملكاً صغيراً.

16 Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East* (London, 1988), pp. 150–3.

17 مصطفى طلاس، **مرآة حياتي، العقد الثاني، 1958-1968** (دمشق 1995)، هامش ص 852؛ خليل مصطفى، **سقوط الجولان** (عمّان 1969)، ص 104؛ خليل مصطفى، **من ملفات الجولان** (عمّان 1970)؛ خليل مصطفى هو اسم مستعار لخليل البريّز، ضابط سوري خُطف في لبنان سنة 1971 وحُكم 15 سنة في السجن في سوريا، ولكن لم يُطلق سراحه لدى نفاذ فترة الحكم سنة 1985.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1970، وأثناء انعقاد المؤتمر العاشر الاستثنائي للقيادة القوميّة لحزب البعث، أصبح البتّ بمصير صلاح جديد ومجموعته في القيادة المدنيّة للحزب مُحكماً. إذ إنّ جماعة جديد صوّتت لقرار غير واقعي، يطلب إعفاء كلّ من وزير الدفاع حافظ الأسد ورئيس الأركان اللواء مصطفى طلاس من مسؤوليّتهما العسكريّة. وكان هذا القرار غير واقعي، لأنّه كان في استطاعة الأسد وطلاس أخذ خطوات حاسمة وسريعة لتعطيل ما أُقرّ بحقّهما. وهكذا تمّ اعتقال صلاح جديد ونورالدين الأتاسي رئيس الجمهوريّة، خصمَيَ الأسد الرئيسيّين، اللذين بقيا في السجن طيلة حياتهما، حيث توفيّ صلاح جديد بعد 23 سنة في السجن، كما توفي نورالدين الأتاسي مباشرة بعد إطلاق سراحه وقد أمضى 22 سنة في السجن. كما سُجن مناصرو صلاح جديد لسنوات طويلة أيضاً.

وطالت التصفية شخصيّات سوريّة خارج البلاد. فخصوم النظام المنفيّين تمّ اصطيادهم واغتيالهم بلا رحمة. وكان محمد عمران يعيش في مدينة طرابلس في شمال لبنان، ليكون قريباً مِن مناصريه وليتواصل معهم داخل سوريا، فاغتيل في آذار/مارس 1972.

كما كان صلاح الدين البيطار، الذي شارك ميشيل عفلق في تأسيس حزب البعث - وكان رئيس حكومة سابق في سوريا - يعيش في المنفى في باريس حيث كان ينشر صحيفة معارِضة باسم **الإحياء العربي**، وهو الاسم الأصلي لحزب البعث قبل الإعلان الرسمي عن تأسيسه عام 1947 (كلمة «الإحياء» مرادفة لكلمة «البعث» أو «الانبعاث» في اللغة العربيّة). فسقط ضحيّة الاغتيال في 21 تموز/يوليو 1980.

في مقاله الأخير، اتّهمَ البيطار النظام بممارسة الإرهاب ضدّ الشعب السوري، وبجرائم اضطهاد بشعة تُرتكب بروح طائفيّة، وبممارسة الاضطهاد الطائفي ضدّ الإخوان المسلمين، وبارتكاب مجازر (بما فيها مجزرة سجن تدمر بحق 600 سجين) «الذين – وفقاً للبيطار – اعتُقلوا بدون سبب وبدون أيّة إجراءات قضائيّة قانونيّة، وكان بينهم خيرة الشباب المتعلّم». وأشار البيطار إلى أنّ سجناء تدمر كانوا قد أُبلغوا أنّه سيتم إطلاق سراحهم، وكانوا قد بدأوا في التوجّه نحو باب المغادرة في السجن، فإذا بطائرات هليكوبتر تابعة للنظام تنقضّ عليهم برصاصها.

وهذا الحدث الذي وصفه البيطار، شابه كثيراً الوضع الذي برز بعد ثلاثين سنة أثناء الثورة السوريّة. وفي تحليل البيطار، لقد أراد النظام زرع الذعر في النفوس، ما فرض على أبناء الطائفة العلويّة أيضاً أن يوالوه بقوّة، رغم أنّ أغلبيّة العلويّين لم تكن فعلاً توالي النظام[18]. لقد حاول البيطار إقناع الرئيس حافظ الأسد في لقاء شخصي في دمشق في أيار/مايو 1978، بأنّ سوريا تعاني من أزمة داخليّة عميقة (سوريا كانت – بكلمات البيطار – «مريضة مريضة جداً»). فقال البيطار للأسد: إنّ الطريقة الوحيدة لمعالجة الأزمة هي في وحدة وطنيّة سوريّة، تقضي بانفتاح النظام وخروجه من ديكتاتوريّة الحزب الواحد إلى تعدّد الآراء، والتنظيمات السياسيّة المستقلّة، والصحافة الحرّة. لم يكن ممكناً إقناع الرئيس الأسد الذي أجاب البيطار: «لم يكن ممكناً إقناع الرئيس حافظ الأسد الذي

18 صلاح الدين البيطار، «عفوك شعب سوريا العظيم»، **الإحياء العربي**، 21 تموز/يوليو 1980؛ انظر أيضاً: **تدمر، المجزرة المستمرّة**، لا ناشر، لا تاريخ، الطبعة الثانية 1984.

أجاب البيطار: «حقّقنا الوحدة الوطنية»، وأنّ «الديمقراطيّة قائمة في سوريا. فهناك الحزب الذي يعدّ 550 ألف عضو»[19]. وبعد ثلاثة عقود، عندما بدأت الثورة السوريّة سنة 2011، لم يكن ممكناً أيضاً إقناع الرئيس بشّار الأسد بضرورة إجراء إصلاحات مماثلة، مع النتائج الكارثيّة التي باتت معروفة.

وإضافة إلى النفي والاغتيال، تعرّض قادة بعثيّون سابقون للخطف، ولم يُعرف شيءٌ عن مصيرهم. كما كان حال شبلي العيسمي، أحد مؤسّسي حزب البعث، وكان نائباً سابقاً لرئيس الجمهوريّة في سوريا، وهو اعتزل العمل السياسي سنة 1992، وخُطف في لبنان سنة 2011.

ولم يقتصر الأمر على إنهاء معارضين في الداخل والخارج، بل كان ثمّة أشخاصٌ لا يزالون جزءاً من النظام، ولكن كان ثمّة شكوك في ولائهم. ولذلك تعرّضوا أيضاً للاغتيال في ظروف مريبة.

بشكل عام، إنّ نظام حافظ الأسد ومِن بعده نظام بشّار الأسد، لم يتسامحا مع أيّة معارضة اعتبرها الرئيسان تهديداً لموقعهما. فقُمعت المعارضة بدون هوادة، وأيّة إمكانيّة لشراكة في السلطة كانت معدومة.

منذ تشرين الثاني/نوفمبر 1970، احتكر حافظ الأسد ومجموعته من الضبّاط، السلطة السياسيّة، ما أنهى حقبة تنافس «مراكز القوى». فالجناح المدني في حزب البعث لم يستردَّ أبداً موقع النفوذ الذي كان يتمتّع به سابقاً، وخصوصاً في فترة صلاح جديد. كما أنّ حزب البعث

19 صلاح الدين البيطار، «المسألة السوريّة: سورية مريضة مريضة وتعيش محنة ومأساة»، **الإحياء العربي**، 25 نيسان/أبريل 1980.

نفسه تراجع من حيث الأهمّيّة. نعم، لقد ازداد حجم عضويّة الحزب دراماتيكيّاً، ولكنّ أهمّيّته السياسيّة في الحكم تقلّصت، لأنّ حافظ الأسد نفسه كان مصدر كلّ القرارات والشؤون ذات الأهميّة في الدولة[20].

في 22 شباط/فبراير 1971، أصبح حافظ الأسد أوّل رئيس جمهوريّة لسوريا من الطائفة العلويّة، ما وضع نهاية لتقليدٍ سوريٍّ في أن يكون رئيس الجمهوريّة مسلماً سنّيّاً. كما أذنَ عهده بصعود الطائفة العلويّة سياسيّاً من جماعة دينيّة مضطهَدة ومتخلّفة اجتماعيّاً واقتصاديّاً، إلى جماعة تحرّرت على الصعيد الوطني بعدما كانت في وضع مهين. ولكنّ السوريّين السنّة رفضوا بشكل عامّ فكرة أن يحكمهم رئيس علوي، خاصّة أنّ الكثيرين منهم كانوا يعتبرون العلويّين هراطقة وليسوا مسلمين.

وفوق ذلك فإنّ مشروع نصّ الدستور الجديد الذي أُعلنَ عام 1973 لم يذكر ديانة الرئيس، كما لم يمنح أيّة صفة استثنائيّة للديانة الإسلاميّة في الدولة. فخرجت تظاهرات عنيفة وصاخبة في المدن ذات الأغلبيّة السنّيّة كحماة وحمص، تطالب بمركز مرموق للشريعة الإسلاميّة. وأذعنت السلطات، فتمّ تعديل الدستور بحيث بات ينصّ

---

20 كتاب حازم صاغية، **البعث السوري - تاريخ موجز** (بيروت 2012)؛ ص159، يقدّر عضويّة حزب البعث بمليوني شخص.

أمّا كتاب Emile Hokayem, *Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant*, Kindle edn (London, 2013), location 3404, فهو يقدّم رقماً أكبر هو 2,5 مليون عضو في حزب البعث. فيما يحدّد التقرير التنظيمي للمؤتمر الثامن للقيادة القطريّة في حزب البعث عدد الذين ينتسبون رسميّاً إلى الحزب في السنة 1985 بـ 537864 شخصاً. لمزيد من التفاصيل انظر كتاب نيقولاوس فان دام: Nikolaos van Dam, *The Struggle for Power in Syria*, p. 88.

صراحةً أنّ ديانة رئيس الجمهوريّة هي الإسلام، وأنّ الفقه الإسلامي هو مصدر رئيسيّ للتشريع في سوريا. فأرضى ذلك أمنيات السنّة المسلمين ولكن ليس بشكل كامل؛ فهم أرادوا أيضاً أن يكون رئيس الجمهوريّة مسلماً سنّيّاً، ولن يرضوا عن رئيسٍ هو يقول عن نفسه أنّه مسلم، في حين أنّ قسماً من السكّان المسلمين لا يعترف به كمسلم.

بما أنّ أغلبيّة التحدّيات لنظام حافظ الأسد كانت تأتي من قلب الطائفة العلويّة نفسها، لم يكن مفاجئاً اتّكال الأسد في حكمه أكثر فأكثر على أشخاص تربطه بهم صلة وثيقة، مثل أبناء الأسر المتفرّعة من أسرته، وأبناء قريته (القرداحة) ومحيطها؛ وذلك كي يضمن موقعه في الحكم، حتّى ضد أشخاص من أبناء ملّته. وكان أشقّاؤه الخمسة أعضاء ناشطين في حزب البعث، فاحتلّوا في عهده مراكز مرموقة في الجيش وفي تنظيمات الحزب ومؤسّسات الدولة. وكان شقيقه رفعت في طليعتهم. بعد انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر 1970، كان رفعت الأسد قائد سرايا الدفاع، وهي وحدات نخبويّة في الجيش، لها أهمّيّتها السياسيّة والاستراتيجيّة؛ وكانت ترابط في جوار دمشق ليتمكّن رفعت من أن يحمي نظام شقيقه.

في السنوات الأولى من عهد حافظ الأسد، بات الفساد مسألة مزمنة قوّضت أسس النظام. ولذلك أعلن الأسد عام 1977 تأليف لجنة للتحقيق في الكسب غير المشروع «للتحقيق في جرائم الرشوة وسط النفوذ والاختلاس واستغلال المناصب والمكاسب غير المشروعة». بدت هذه الحملة وكأنّها تهدف إلى إزالة سخط الرأي العامّ من تعاطي الحكومة

المتساهل مع الفساد فقط. ولذلك كان مصيرها الفشل، لأنّ الضبّاط الأقرباء لحافظ الأسد والذين يشغلون مناصب رفيعة، كانوا يشكّلون نواة النظام المُسَيطر عليه علويّاً التي لا يمكن للرئيس أن يستغني عنها. فلو كانت الحملة جدّيّة لكانت ستصيبهم عاجلاً أم آجلاً لاحتمال ضلوعهم في ممارسات فاسدة. وأيّة خطوة لتصفية الجيش من هؤلاء الضبّاط أو لاتخاذ عقوبات تأديبيّة بحقّهم، كان يمكن أن تقوّض قاعدة السلطة. وبالنتيجة ستصيب نظام الأسد بكامله. ولذلك لم تطُل اللجنة هؤلاء بأيّ إجراء جدّيّ.

إنّ فشل حملة مكافحة الفساد كان مرّة أخرى مثالاً على الوضع المزري، الذي وجد البعث نفسه فيه مراراً وتكراراً منذ تسلّمه السلطة سنة 1963. وهذا يعود إلى تشكيلة النواة الأساسيّة للنخبة السياسيّة التي جاءت إلى السلطة. لقد كان من المفترض أن يكون في الحكم حزب سياسي أو جناح في حزب سياسي، يناضل من أجل عقيدة تنهي الولاءات الطائفيّة والإقليميّة والعشائريّة. ولكنّ جماعة البعث التي تسلّمت الحكم وجدت نفسها مضطرةً، الى حدّ ما، للّجوء إلى الولاءات التقليديّة نفسها بعد تسلّمها السلطة، كي لا تخسر مصادر القوّة التي تحتاجها لتطبيق عقيدتها.

وأصبح إشكال النظام الحاكم في سوريا يسير في حلقة مفرغة: فصيانة السلطة احتاجت إلى الاتّكال على هذه الولاءات، وقمع هذه الولاءات يحرِم النظام من الحفاظ على السلطة. وهذا ما عرقل قمع الولاءات لوقت طويل.

نظام البعث السوري ينقُضُ مبادئه

عملياً، بات نظام البعث السوري مناقضاً لمبادئه: أراد البعثيون إنهاء الولاءات السابقة كالطائفيّة والإقليميّة والعشائريّة، وهي ولاءات اعتبروها رواسبَ تافهة وأمراضاً من المجتمع التقليدي. ولكن في الحقيقة، هم فعلوا عكس ذلك، لأنّ سلوكهم عزّز خصوصاً تلك العوامل التي ادّعوا أنّهم ضدّها.

ولم يكن ممكناً أيضاً تطبيق مبادئ البعث في الاشتراكيّة والعدالة الاجتماعيّة، لأنّ الفساد والتبعيّة والمحسوبيّة قد اخترقت النظام.

أمّا فشل تحقيق مبدأ الوحدة العربيّة، فاللوم فيه لا يقع على البعث وحده، بل لأنّ أيّ تعاون عربي – عربي في سبيل الوحدة كان يحتاج لتنازلات قُطريّة، ولم يوجد زعيم عربي واحد مستعدّ أن يتنازل عن سلطته أو أن يشارك زعماء آخرين في السلطة لصالح الوحدة العربيّة.

خلال نصف قرن، لم يستطع النظام السوري أن يكسر الحلقات المفرغة أعلاه، مخافة أن يقوّض ذلك قاعدة سلطته. فكان الفساد يزداد فداحةً. والبرهان أنّ الرئيس بشّار الأسد الذي سعى لتقليص حجم دائرة الفاسدين من حوله، حصد بالنتيجة أنّه قلّص أيضاً قاعدة السلطة التي باتت بأيدٍ قليلة مقارنة بما كانت عليه في السابق.

شكاوى السنّة من النظام الذي سيطر عليه العلويّون

لا بدّ من أن يكون ثمّة مشاعر كراهية شديدة في نفوس العرب السنّة تجاه نظام البعث الذي يسيطر عليه العلويّون. وفي طليعة أسباب الكراهية

كان النظام الدكتاتوري نفسه، الذي لاحق سكّان سوريا في كلّ المناطق. إلا أنّ هذا لم يكن جديداً على سوريا، بل كانت الديكتاتوريّة سائدة فيها، باستثناء بضعِ سنوات في الخمسينيّات من القرن العشرين. وما كان جديداً في ظلّ البعث هو أنّ أغلبيّة رجال النظام الديكتاتوري الذي حكم منذ آذار/مارس 1963، كانت علويّة ومن أبناء الأقلّيّات الأخرى. لقد أغرقت هذه الشِّلل الجيش والأجهزة الأمنيّة بجماعتها، حتى أخذ المسلمون السنّة المحافظون يعتبرون أنّ حكم البعث هو ديكتاتوريّة طائفيّة لأغلبيّة علويّة، أو ديكتاتوريّة يسيطر عليها «الهراطقة» «الكفّار». أمّا علمانيّة البعث التي وعدت بنوع من الحكم الحيادي يكون فيه كلّ الناس متساوين بصرف النظر عن خلفيّاتهم الدينيّة، فقد اعتبره السنّة المتديّنون المحافظون غطاءُ قمعٍ علويّ طائفيّ ومُعادٍ للسنّة، أو أنّه نظام علويٌّ «كافرٌ»، «معادٍ للإسلام». ولم تكن مجاهرة النظام بالعلمانيّة للدلالة على حياديّته في شؤون الدين، تؤخذ دوماً بشكل إيجابي، فهي بالنسبة لكثير من الناس من مجموعات سكّانيّة مختلفة، وفي بلدانٍ مختلفة، ذات عدّة دلالات سلبيّة أيضاً.

في السنتين 1964 و1965، خرجت تظاهرات عنيفة، واشتعلت عدّة انتفاضات ضدّ النظام في مدن الأغلبيّة السنّيّة كحمص وحماة، فقُمعت بالقوّة العسكريّة.

وفي العام 1967، قامت تظاهرات لأنّ ضابطاً بعثيّاً، هو ابراهيم خلاص، نشر مقالة في مجلّة **جيش الشعب**، يقول فيها إنّ الديانة هي شيء من الماضي، وهي ليست أكثر من «دُمى مُحنّطة في متاحف التاريخ»[21].

21 **جيش الشعب**، 25 نيسان/ابريل 1967.

حتّى عندما قام البعث بتطبيق شيءٍ من مظاهر العلمانيّة، كان البعض من أوساط السنّة يجد العلمانيّة استفزازاً لمشاعرهم. في حين دفع المنحى العلماني للدولة البعضَ من الإخوان المسلمين إلى التطرّف، ليطلقوا على أنفسهم تسمية «المجاهدين»، ولاحقاً «الطلائع المقاتلة». في شباط/فبراير 1976، بدأ هؤلاء حملة اغتيالات ضدّ العلويّين، وليس بالضرورة ضدّ البعثيّين، بهدف تأجيج واستقطاب الطائفيّة، بحيث يتزعزع استقرار نظام البعث الذي يسيطر عليه العلويّون. وأخذ المجاهدون يحرّضون ضدّ «الكفرة النُّصَيْريّين الأعداء الخارجين عن الإسلام»[22]. ثم شرحوا دوافعهم في مجلّة **النذير**:

> منذ ثلاث سنوات، وبتاريخ 8 شباط/فبراير 1976 بالضبط، انطلقت أوّل رصاصة في سبيل الله تفتح الباب للجهاد المنظّم، الذي بدأ يُؤْتي ثماره الخيّرة في الأيّام الأخيرة، ولكن تلك الرصاصة الأولى كانت ثمرة معاناة مريرة طويلة من الظلم والإرهاب. كانت سجون سوريا تعجّ بالمعتقلين المسلمين (السنّيّين)... وكانت زبانية القمع والعسف تصول وتجول في الأحياء الشعبيّة والمدارس والجامعات، وكانت الحريات العامة والحقوق المدنية تُداس بالأقدام... على أن المحنة تبلغ أشدّها حين يكون الاضطهاد مركّزاً على المسلمين (السنّيين) وعلى الدين الإسلامي بالذات: من مساجد تُهدم، وعلماء يُعتقلون،

22 **النذير**، عدد رقم 6، 21 أيلول/سبتمبر 1979.

ومناهج تربوية تُعطّل، ومدارس شرعيّة تُغلق، ومن توجيه إعلامي يُنشر، ومن تسلّط حزبي طائفي مُتزايد، ومن تحضير نفسي وعسكري وتعليمي إلحادي انحلالي لتهديم الجيش والقوّات المُسلّحة وتسليم البلاد لليهود (أي، إسرائيل) لقمة سائغة، ومن إحلال للميليشيات الحزبيّة الطائفيّة (العلويّة)، محل القوّات المسلّحة النظاميّة، ومن نهبٍ لثروات الأمّة بالرُشى والابتزاز والتجارة المشبوهة والصفقات المريبة والإثراء غير المشروع لحفنة قليلة على حساب الأكثرية المسحوقة[23].

ومن كلمات عضوٍ في «الطلائع المقاتلة»، جُلب أمام القضاء في دمشق في أيلول/سبتمبر 1979: أصبحت «الاغتيالات هي اللّغة الوحيدة الممكنة للتفاهم مع الدولة»[24].

لقد تحوّلت «الطلائع المقاتلة» من مجموعة تغتال شخصيّات علويّة، إلى تنظيم إرهابي طائفي مستعدّ لأن يذهب إلى أبعد حدود، كاللجوء إلى القتل الجماعي بدون تمييز[25]. وأحد أعمال هذا التنظيم المفرِطة في التطرّف وقعت في 16 حزيران/يونيو 1979 في مدرسة المدفعية في حلب في الراموسة. فقد استدعى ضابط في المدرسة يدعى إبراهيم اليوسف،

23 **النذير**، عدد رقم 2، 21 أيلول/سبتمبر 1979.

24 **النذير**، عدد 10، 1 شباط/فبراير 1980، ص12؛ قارِنْ **النذير**، رقم 9، 8 كانون الثاني/يناير 1980.

25 Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria* (London, 2013), p. 105.

وينتمي إلى «الطليعة المقاتلة»، طلّابَ الكلّيّة إلى ما اسماه «اجتماع طارئ» في القاعة الرئيسيّة. وهناك قام بفرز الطلّاب السنّة عن زملائهم الذين كان معظمهم من العلويّين. ثم قتل الطلّاب العلويّين بمساعدة إخوانه من الطليعة المقاتلة، بالرشّاشات الناريّة والقنابل اليدويّة، وحتّى بمسدّسه الشخصي[26]. لقد كان يحمل لائحة جاهزة بأسماء الطلّاب، فناداهم بالاسم وجمَعَهم وقتَلَهم[27].

في الشأن الطائفي، يمكن اعتبار المجزرة بحقّ العلويّين في مدرسة المدفعيّة في حلب علامة فارقة في تاريخ سوريا[28]. إذ إنّها رجّحت الكفّة

---

26 نشرت أرملة إبراهيم اليوسف كتاباً عن زوجها وعن تجاربها الشخصيّة: عزيزة جلّود، **إبراهيم اليوسف وصفحات من تاريخ الطليعة المقاتلة في سوريا. مسيرة وصراع وحقائق تكشف المستور**، لا ناشر، 2016. يبدو من كتابها أنّها لم تكن تعرف بمجزرة المدرسة المدفعية في حلب قبل وقوعها، ولكنّها تقدّم قصّة تجربتها القاسية في السجن بعد المجزرة، وكيف كان زوجها – في المرحلة التي سبقت المجزرة – يشكو من المحسوبيةّ التي يتمتّع بها الضبّاط العلويّون، بترقيتهم مثلاً بعد حرب تشرين الأوّل/أكتوبر 1973، على حساب الضبّاط غير العلويّين. ووفق كتاب أرملته، فإنّ إبراهيم اليوسف حضر أمام القضاء بتهمة أنّه يمضي وقتاً طويلاً في الصلاة. وعندها اعترض اليوسف على هذه التهمة قائلاً بأنّه يمارس شعائر الصلاة فقط في وقته الخاص بعد العمل، فيما آخرون يشربون الخمور المحرّمة أثناء العمل. ويبدو أنّ هذه التهمة قد أُسقطت عنه.

27 الفيلم الوثائقي **بصمات الدم الأولى – مجزرة مدرسة المدفعيّة في حلب**. متوفّر على الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=0TxhsOm0raE&feature=youtu.be.

28 انظر ياسين الحاج صالح، الطائفيّة السياسيّة في سوريا، في كتاب حازم صاغية (محرّر)، **نواصب وروافض. منازعات السنّة والشيعة في عالم الإسلام اليوم** (بيروت 2010)، ص64. يشرح الحاج صالح مجزرة حلب على أنّها حدث كريه «فصلت بين حقبتين من تاريخ سوريا في ما يتعلّق بموضوع الطائفيّة».

مع ما سبقها من اغتيالات قام بها الإرهابيّون ضدّ العلويّين، لتخلق نقطة سوداء لا يمكن محوها في العلاقات بين العلويّين والإسلاميّين السنّة. وبقي أثرها حاضراً بعد ثلاثة عقود أثناء الثورة السوريّة والحرب الأهليّة سنة 2011.

بعد مجزرة مدرسة المدفعيّة في حلب سنة 1979 مباشرة، بدأت حملة لاقتلاع تنظيم الإخوان المسلمين في كلّ أنحاء البلاد.

ولكنّ دعوات النظام الإعلاميّة وحملته لاجتثاث الإخوان المسلمين كان لها مفعول سلبي في أوساط قسم كبير من السوريّين السنّيّين المتديّنين. فهم اعتبروا ما يقوم به النظام فظّاً وخطيراً.

وإذ تجاهل المتطرّفون السنّة الآفاق الدمويّة الخطيرة المقبلة على البلاد، بدا وكأنّهم جاهزون لجرّ سوريا إلى حرب أهليّة على الطراز اللبناني، إن كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لإسقاط نظام الأسد[29].

وما بعد مجزرة مدرسة حلب كان غير ما قبله. فقد قرّرت قيادة الإخوان المسلمين أنّ الوقت قد حان للردّ على ما اعتبروه تحرّشات البعث، وأنّهم بأنفسهم سيرفعون راية الجهاد في وجه قمع الدولة الذي وصل حدّاً غير مسبوقٍ. ولكنّ التحالف الذي عقده الإخوان المسلمون بين جناحهم العسكري «الطليعة المقاتلة»، والجماعات الجهاديّة في منتصف سنة 1980، كان سبباً إضافيّاً للنظام لكي يزيد من قمع الحركات الإسلاميّة بدون هوادة[30].

29 قارن **النذير**، رقم 4، 22 تشرين الأوّل/أكتوبر 1979، ص3.

30 Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama*, p. 109.

على جانب الأحداث، أخذ الرئيس المصري أنور السادات، الذي انتقده النظام السوري بسبب مبادراته السلميّة تجاه إسرائيل، يصبّ الزيت على النار، فيصف النظام السوري في تصريحاته بـ«البعث العلوي» منددّاً بـ «العلويين القذرين».

شهدت سنة 1980 مزيداً من الاهتزازات المدنيّة الدمويّة والعنيفة في أنحاء البلاد، أشعلتها بالأخصّ الصعوبات الاقتصاديّة والأساليب القمعيّة التي مارسها النظام، والمشاعر المناهضة للعلويّين.

وكانت وحدات النخبة العسكريّة في النظام، التي قاد البعضَ منها رفعت الأسد شقيق رئيس الجمهوريّة، تقوم مراراً بأعمال انتقاميّة ضدّ سكّان حماة وحلب، ما أسفر عن مقتل وجرح الكثيرين.

في 26 حزيران/يونيو 1980، نجا الرئيس حافظ الأسد بأعجوبة من محاولة اغتيال في دمشق. تلا ذلك موجة غضب اعترت الطائفة العلويّة. وأخذ شقيق الأسد رفعت على عاتقه «الانتقام» بقتل كلّ أعضاء الإخوان المسلمين في سجن تدمر السيّئ الذكر. غير أنّ فاروق الشرع، الذي كان وزير الدولة للشؤون الخارجيّة كان قد شهدَ شخصيّاً محاولة اغتيال الأسد، وذكر أنّه لم يكن واضحاً مَن هي الجهة التي قامت بها. إذ بدا له أنّها فعلة هواة ولم يُلقَ القبض على الجناة في ما بعد[31].

31 فاروق الشرع، **الرواية المفقودة** (الدوحة 2015)، ص 62-63؛ وفقاً لصلاح الدين البيطار، قام بمحاولة اغتيال الأسد عناصر من الشرطة العسكريّة المسؤولة عن حماية قصر الضيافة الرئاسي. صلاح الدين البيطار، «عفوكَ شعب سوريا العظيم»، **الإحياء العربي**، 21 تموز/يوليو 1980.

إنّ تدابير النظام القمعيّة لم تمنع مجاهدي الإخوان المسلمين من مواصلة نشاطاتهم. بل على العكس، ففي نهاية السنة 1980، انضمّت مجموعات سنّيّة دينيّة معارضة الى تحالف باسم «الجبهة الإسلاميّة في سوريا».

ووصل الصدام الى ذروته في شباط/فبراير 1982 في حماة حيث وقعت المواجهة الأكثر دمويّة في تاريخ سوريا المعاصر (في القرن العشرين، إذ فاقتها أحداث الحرب السوريّة التي بدأت في السنة 2011).

قبل شباط/فبراير 1982، كان النظام قد مشّط مدن سوريّة كبيرة كحلب وحمص وحماة، فطوّق مناطق بأكملها وشنّ حملات اعتقال واسعة. وقيل إنّ عدداً كبيراً من الناس قد قُتلوا جرّاء هذا التمشيط. وكان اللواء شفيق فيّاض، اليد اليمنى عسكريّاً لحافظ الأسد، وهو علوي، قد أشرفَ على عمليّة قمع شديدة في حلب، وقيل إنّه هدّد أهالي حلب بقوله: «لو قُتل منكم كل يوم، ألف شخص، فلن أهتم!»[32]. ووفق مصادر الإخوان المسلمين، وقع عدد من المواجهات الدمويّة مع النظام قبل معركة حلب في شباط/فبراير 1982. ومنها مواجهة أسموها «مجزرة جسر الشغور» (10 آذار/مارس 1980)، و«مجزرة حماة الأولى» (5-12

32 «موت رجل الأسدين العماد شفيق فياض»، **العربية.نت**، 9 تشرين الأوّل/أكتوبر 2015. شفيق فيّاض هو من القيادات العسكريّة التي خدمت نظامي حافظ الأسد وبشّار الأسد وقدّمت ولاءً لا يتزحزح. ولعلّه هو من اقترح على الرئيس بشّار الأسد أنّ «أساليب حلب» لو استُعملت مرّة ثانية فهي كفيلة بإخماد الثورة السوريّة من العام 2011 فصاعداً، ومهما كان فقد كان ذلك خطأً جدّيّاً. مذكّراته بعنوان **حدث معي** (دمشق 2009) لم تُنشر بعد.

نيسان/أبريل 1980)، و«مجزرة حماة الثانية» (21 أيار/مايو 1980)[33].

معارك حماة احتدمت لشهر كامل (2-28 شباط/فبراير 1982)، وقُدِّر عدد قتلاها بين 5 آلاف و25 ألفاً، معظمهم من سكّان حماة نفسها. بدأت المعركة في 2 شباط/فبراير 1982 أثناء قيام وحدة نخبويّة تابعة للنظام الذي يسيطر عليه العلويّون، بحملة تمشيط في المدينة، وتمكّنت من تطويق مجموعة من مجاهدي الإخوان المسلمين. فقرّر الإخوان شنّ هجوم مضادّ شامل.

ومع أنّ الإخوان المسلمين ادّعوا لاحقاً أنّهم استُفزّوا وتمّ جرّهم إلى مواجهة على مستوى عالٍ، أجبرتهم أخيراً على الخروج دفاعاً عن النفس، إلّا أنّ تصريحاتهم السابقة كانت واضحة، وهي أنّهم في نضال مسلّح سيستمرّ حتى إسقاط النظام.

عند بدء هجومهم المضاد، أعلن الإخوان المسلمون ثورة إسلاميّة عارمة ضدّ نظام البعث، وأخذوا ينادون إلى الجهاد من مكبّرات الصوت في مساجد حماة. وبهدف استلام السلطة في المدينة، اقتحموا المنازل وقتلوا 70 شخصاً من قادة البعث، واجتاحوا مخافر الشرطة ونهبوا مخازن السلاح. وفي اليوم التالي أعلنوا أنّ حماة «مدينة محرّرة». ومع أنّ نظام البعث وُوجِهَ بانتفاضات سابقة في دمشق وحلب وحمص وحتّى حماة نفسها، إلّا أنّ عصياناً مدينيّاً شاملاً، وبأبعاد كبيرة كما حصل في حماة في شباط/فبراير 1982، هو أمرٌ غيرُ مسبوق.

---

33 **تدمر المجزرة المستمرة**، الطبعة الثانية، لا ناشر، 1984، ص26-27؛ المكتب الإعلامي للأخوان المسلمين، **حماة، مأساة العصر**، لا ناشر، لا تاريخ، ص19-21.

وكما في مواقع سابقة، حاول مجاهدو الإخوان المسلمين التحريض على الاستقطاب الطائفي بين العلويّين والسنّة في القوّات المسلّحة، أملاً بجرّ السنّة إلى جانبهم، وبخاصة أنّ السنّة باتوا يشكّلون أغلبيّة المجنّدين في الجيش. إلّا أنّ تركيبة وحدات النخبة النظاميّة التي شاركت في المواجهات كانت علويّة. وبالرغم من وجود استثناءات، صمدت في مواقعها واستطاعت الحفاظ على انضباط ومناقبيّة القوّات المسلّحة المعتادة. ووفق مصادر الإخوان المسلمين، فإنّ العسكريّين من أبناء حماة قد أُزيحوا من الوحدات الأساسيّة قبل بدء هجوم النظام على المدينة.

لقد ارتكبت قوّات النظام أعمالاً وحشيّة أثناء إعادة السيطرة على مدينة حماة، حيث استعملت الدبّابات والمدفعيّة الثقيلة وقاذفات الصواريخ وطائرات الهليكوبتر. وفي أحيانٍ كثيرة، رفض الجنود تنفيذ الأوامر.

بعد استئصال الإخوان المسلمين في معركة حماة، لم تقم لهم قائمة في سوريا في السنوات التي تلت، حتى 2011. ولكن لم يعنِ إضعافهم أنّ السلام قد عمّ العلاقات بين طوائف سوريا. إذ إنّ تعرّض الحركات الإسلاميّة الأصوليّة لضربة مميتة، لم يمنع التوتّر الطائفي أن يستمرّ ويحتدم على أشدّه بين السنّة والعلويّين. هذا إذا لم يكن قد أصبح أقوى من السابق. فالقمع الذي شمل حماة والمدن الأخرى زرع بذور الانتقام والشقاق للمستقبل. واستغرقت هذه الأزمة فترة ثلاثين سنة لتخرج بعدها مجدّداً بقوّة إلى العلن في مطلع الثورة السوريّة سنة 2011.

في 1989، كتب الصحافي الأميركي توماس فريدمان:

> لو تمكّن أحد من القيام باستطلاع رأي موضوعي في سوريا بعد مجزرة حماة، فربّما كان اكتسب تعامل الأسد مع العصيان نسبة عالية من التأييد حتى من كثيرين من السنّة. فقد يقول لسان حالهم: «شهر من حماة أفضل من 14 سنة من الحرب الأهليّة كما في لبنان»[34].

بعد عقود، وأثناء الحرب السوريّة التي بدأت سنة 2011، تعرّض فريدمان للانتقاد بسبب رأيه هذا في السنة 1989. إلا أنّه كان ثمّة احتمال أنّ كثيرين من السوريّين ما كانوا ليدعموا الانتفاضة ضدّ النظام لو علموا مسبقاً أنّ الحرب ستسفر عن مئات القتلى وملايين اللاجئين، وعن دمار هائل لسوريا. فالحرب السوريّة التي بدأت سنة 2011، كانت أكثر دمويّة من مجزرة حماة سنة 1982، وعدد ضحايا القتل كان مضاعفاً.

يمكن التساؤل إذا كان ممكناً توقُّع هذا التصرّف من النظام سنة 2011، وإذا ما كان سيتصرّف بالطريقة التي تصرّف بها سابقاً. فإذا كانت مجزرة حماة سنة 1982 هي المؤشّر السابق، هذا يعني أن تصرّف النظام سنة 2011 كان متوقّعاً. ومع ذلك، فبالنسبة لعدد من المراقبين إنّ ما حصل منذ السنة 2011 فاق الخيال.

النخبة المسيطرة في عهد حافظ الأسد

خلال العقود الثلاثة التي احتكر فيها حافظ الأسد السلطة في سوريا

34 Thomas Friedman, *From Beirut to Jerusalem* (London, 1989), pp. 100–1.

(1970-2000) لم يتغيّر الكثير في التركيبة السياسيّة، ما عدا تغييرات طفيفة أجراها هنا وهناك. فكلّ الضبّاط العلويّين البارزين، الذين كانوا في مواقع قياديّة في القوّات المسلّحة والأمن وأجهزة المخابرات في أوائل وأواسط السبعينيّات، استمرّوا بعد 25 عاماً في المناصب نفسها. وهذا يعني أنّهم كانوا موالين مخلصين وساعدوا النظام في تلك المرحلة كي يتمتّع بقسط كبير من الاستمراريّة. لقد قيل عن الأسد بأنّه مهووس بولاء مَن يعمل معه، هذا الهوس أفاده على المديين القريب والبعيد. إذ يبدو أنّ أيّة عمليّة تصفية مهمّة لم تحصل في عهده، إذا استثنينا تصفية موقع شقيقه الأصغر رفعت.

في تشرين الثاني/نوفمبر 1983، وقع حافظ الأسد ضحيّة مرض عُضال، ما وضع مسألة اختيار الخلَف بقوّة على الطاولة. كانت المشكلة أنّ هيكليّة السلطة التي بناها الأسد قد جعلت كلّ شيء يدور في فلكه كشخصيّة مركزيّة. ولهذا السبب بدا الآن أنّ النظام قد ينهار بدون الأسد. وعالج الأسد الوضع من فراش المرض، فعيّن لجنة سداسيّة يثق بها لتصريف شؤون الدولة يوماً بيوم. ولم يكن أخوه رفعت ضمن هذه اللجنة، بالرغم من أنّه كان على رأس قاعدة منيعة في القوّات المسلّحة هي «سرايا الدفاع» التي يبلغ عديدها 55 ألف عسكري، ومجهّزة بترسانة أسلحة هائلة. لقد خضعت «سرايا الدفاع» لوصاية رئيس أركان الجيش ولوزير الدفاع نظريّاً، ولكن عمليّاً، لم تكن كذلك، بل تصرّفت وكأنّها تشكيلات عسكريّة مستقلّة يقودها رفعت. ويبدو أنّ حافظ الأسد لم يكن يثق بشقيقه، ولم يُرد أن يخلفه في الحكم، بالأخصّ بعدما تراكمت

مساوئ رفعت، أكان في الفساد المزري أم في السلوك المتهوّر الذي خلا من ملكة الأخلاق أحياناً.

لقد اغتنمَ رفعت الفرصة المناسبة لانتزاع السلطة من أخيه الأكبر. وفي منتصف شباط/فبراير 1984، حاول بوحداته العسكريّة بسلاحها الثقيل دخول دمشق. ولكنّه اصطدم بالقادة العسكريّين الموالين للرئيس، ما وضع العاصمة على حافّة حمّام دمّ.

استندت «سرايا الدفاع» التي قادها رفعت الأسد إلى حدّ كبير على طائفة المرشديّة ويدعى أتباعُها المرشديّين. وكان هؤلاء العمود الفقري لسلطة رفعت. والمرشديّة هي طائفة منشقّة عن المذهب العلوي بشكل عامّ، تعرّضت للاضطهاد بعد إعدام مؤسّسها سلمان المرشد شنقاً سنة 1946 في عهد الرئيس شكري القُوّتلي. وفي حقبة نظام البعث، رُفعت إجراءات الحظر عن المرشديّين، وطلب قادة البعث من ساجي المرشد ابن سلمان المرشد البكر أن يوعز الى أتباعه أن يلتحقوا بحزب البعث. وأجاب ساجي المرشد أنّ على حزب البعث نفسه أن يجنّد أعضاء جدداً في أوساط المرشديّين. وبرّر ساجي ذلك أنّه لو طلَبَت قيادة المرشديّين من أتباعها أن يلتحقوا بحزب البعث، فلن يكون انتسابهم عن قناعة. وأضاف ساجي: «لو صدّقتم أن المرشديّين سيلتحقون بحزب البعث لأنّي أمرتهم بذلك، ألا يصحّ أن تصدّقوا أيضاً أنّهم سيغادرون الحزب كما دخلوه عندما آمرهم أنا أيضاً؟»[35]. وأخيراً ما حصل في السبعينيّات هو

35 نور المضيء مرشد، **لمحات حول المرشدية، ذكريات ومشاهدات ووثائق** (بيروت 2008)، ص 365-360.

أنّ قيادة المرشديّين شجّعت أتباعها على الانتساب إلى الحزب. وكثيرون فعلوا ذلك.

لقد كان اتّكال رفعت على المرشديّين، وإلى حدّ كبير، أحد أسباب ضعفه. إذ عندما طلب الرئيس حافظ الأسد من الجنود المرشديّين في «سرايا الدفاع» الانسحابَ من وحداتهم، وكان عددهم 3000 عنصر، لبّوا الطلب بالإيجاب، فأصبحت انتفاضة رفعت بدون أنياب؛ إذ بدون هؤلاء الرجال، لم تستطع دبّابات رفعت ومدرّعاته خوض المعركة، لأنّ المرشديّين احتلّوا المواقع الأكثر حساسية في «سرايا الدفاع»[36].

وأخيراً انفرجت الأزمة بعد شفاء الرئيس الأسد، بتعيين رفعت الأسد في منصب النائب الثاني لرئيس الجمهوريّة، وإعفائه من قيادة «سرايا الدفاع». ومع أنّ التعيين كان ترقية، إلّا أنّه في الواقع كان إبعاداً له عن السلطة العسكريّة.

وبعد ممارسته دور نائب الرئيس الصُوَري لفترة، غادر رفعت إلى المنفى.

من دروس أزمة مرض الأسد وحركة رفعت، أنّ صيانة سلطة النظام احتاجت إلى الاتّكال على عدّة مجموعات من الضبّاط العلويّين، وليس على مجموعاتٍ البعضُ منها مؤلَّف من عنصر واحد ويُعتبر جماعة منفصلة، كالمرشديّين. فكان ثمّة مجازفة في سلوك سياسة وضْع كلّ البَيْض في سلّة واحدة، وبالتالي كان يجب تجنّب هذه السياسة.

---

36 محمد إبراهيم العلي، **حياتي والإعدام**، المجلد الثاني، ص241-274؛ مصطفى طلاس، **مرآة حياتي 1978-1988**، المجلد الرابع، ص345-349.

إنّ أزمة 1984 مع رفعت جعلت حافظ الأسد أكثر اهتماماً بمسألة الخلافة في الحكم. ويبدو أنّ ابنه البكر باسل كان في ذهنه كخلفٍ، إلا أنّه لم يأتِ على ذكر ذلك رسميّاً. ولكنّ صعود باسل لم يكن في الخفاء. وبعدما كان حافظ الأسد يُعرف دوماً بلقب «أبو سليمان» في أوساط البعث (الذي اسمه الحركي الأسد)، بالرغم من أنّه لم يكن لديه ابن بهذا الاسم، أصبح ومنذ 1990، يتقبّل بفخر أركان «أبو باسل» علناً. وباسل هذا، بات الذراع اليمنى لوالده الرئيس، وبدا كأنّه يتحضّر ليصبح رئيساً؛ فكان عضواً في أركان قيادة الحرس الجمهوري، وقائد أمن الرئيس. ثم وثق به الرئيس فأصبح قائد لواء نخبوي مدرّع. ولكن في 21 كانون الثاني/يناير 1994 قُتِلَ باسل في حادث سيّارة، وكان يبلغ من العمر 32 عاماً.

ومنذ تلك اللحظة، ظهر في المشهد العام شقيقه الأصغر بشّار الأسد، ليتمّ تحضيره أيضاً ليكون الرئيس الجديد بعد حافظ الأسد. ولكنّه بقي كأخيه مرشّحاً في الظلّ بدون إعلانٍ رسميّ، لأنّ حزب البعث لا يمكن أن يقبل رئاسة وراثيّة. وكان هذا مثالاً آخر للبعث عن العيش في سياسة «كما لو أن»[37]، أي الاحتفاظ بما هو وَهْم وإنكار ما هو حقيقة.

بعد وفاة باسل، عاد بشّار من لندن حيث كان يتخصّص في طبّ العيون، وسار على خطى شقيقه. فالتحق بالكلّيّة العسكريّة في حمص، وتخرّج برتبة قائد دبّابات مع ابن خاله قائد الحرس الجمهوري، عدنان مخلوف.

37 See Lisa Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria* (Chicago, 1999), on the «as if culture» in Syria.

وبدا أنّ جيلاً جديداً من العلويّين، ضمّ بشكلٍ رئيسيّ أبناء وأقرباء الضبّاط العلويّين الذين كانوا في المناصب العليا في عهد حافظ الأسد، يتمّ تحضيره ليتسلّم يوماً الراية من الجيل السابق في مناصب الدولة. ولكن يجب أن نذكر أنّ أقرباء البعض من الشخصيّات العلويّة المرموقة، على سبيل المثال أبناء رفعت الأسد وعلي دوبا (قائد المخابرات العسكريّة) فضّلوا العمل في التجارة والأشغال والإعمار، ولم يختاروا الانخراط في الجيش، مثلما كانت حال آبائهم. كما أنّ عدداً من أبناء النخبة العلويّة أسّسوا صِلات مع الطوائف الأخرى، عبر الزواج المختلط وعلاقات اجتماعيّة أخرى. وبذلك ساهموا في تغيير طابع الجماعة العلويّة المنغلقة سابقاً.

بشكل عام، لم تعد ثمّة دوافع اقتصاديّة واجتماعيّة للجيل الجديد للالتحاق بالجيش كما كان حال آبائهم. ومع ذلك، كان عدد الضبّاط العلويّين يزداد باضطراد إلى مستويات غير اعتياديّة.

بعد شهر من وفاة حافظ الأسد في 10 حزيران/يونيو 2000، تولّى بشّار الأسد منصب رئيس الجمهوريّة. وجاء ذلك بعدما أقرّ مجلس القيادة القطريّة لحزب البعث ترقية بشّار إلى رتبة فريق (ما سمح له اجتياز عدّة رتب دفعةً واحدة)، وانتخبه أميناً عامّاً للقيادة القُطريّة لحزب البعث. كما تمّ تعديل الدستور لتخفيض سنّ رئيس الجمهوريّة من 40 سنة إلى 34 سنة، لكي يتناسب مع سنّ بشّار.

لقيَ وصول بشّار الأسد إلى سدّة الرئاسة قبولَ ودعمَ كبار القادة العسكريّين الذين كانوا في دائرة حافظ الأسد، والبعض منهم كان يفوق بشّار سناً بنسبة الضعف. كما لقي دعمَ محيط هؤلاء وأبنائهم، لأنّ

الفريق الذي كان محيطاً بحافظ الأسد رأى في بشّار رمزاً توحيديّاً لهم، ولأمنيتهم في أن يتواصل إرث الرئيس السابق، ما يشكّل عامل استقرار، فيتجاوزون أيّ انشقاق في صفوف الشخصيّات العلويّة في النظام.

خلاصة

إنّ حقيقة أنّ الطائفيّة والإقليميّة والعشائريّة كانت عوامل رئيسيّة في الصراع على السلطة في سوريا، لا تعني أنّ العوامل الأخرى الاجتماعيّة والاقتصاديّة والعقائديّة لم تكن مهمّة أيضاً. كما لم يكن ممكناً تجاهلها. بل بالعكس: فقد كانت العوامل الاقتصاديّة والاجتماعيّة مهمّة، وفي حالة الأقلّيّات المذهبيّة المتركّزة مناطقيّاً، كالعلويّين والدروز والإسماعيليّين، تقاطعت هذه العوامل إلى حدّ كبير مع العوامل الطائفيّة والإقليميّة والعشائريّة. على سبيل المثال، كان تقاطع أكثر من عاملَين معاً - الطائفية زائد وضع اقتصادي صعب - له وقع مضاعف. فقد كان ممكناً لأيّ طرف معارض أن يجيّر الاستياء الشعبي والتوتّر الاقتصادي والاجتماعي في قنوات طائفيّة، تقوّي حالة الاستياء والغضب ضدّ النظام.

كما كانت الخلافات العقائديّة مهمّة أيضاً، حتّى عندما كانت العوامل الطائفيّة والإقليميّة والعشائريّة هي الطاغية في الأزمات، ذلك أنّها ضروريّة لحفظ سلامة الجماعة وموقعها في السلطة. إذ إنّ احتكار أيّة مجموعة سياسيّة للسلطة كان ضروريّاً لتأسيس حكم متينة، وبعد ذلك تنصرف إلى الأفكار السياسيّة والعقائديّة بدلاً من مناورات الصراع

على السلطة. أولئك المثاليّون الذين أُزيحوا من السلطة لأنّهم، على سبيل المثال، رفضوا الاستخدام التكتيكي للطائفيّة، لم يعد بإمكانهم لاحقاً تطبيق مُثُلهم العليا. أمّا الذين مارسوا الطائفيّة والإقليميّة والعشائريّة كوسائل للقبض على مفاصل السلطة والاحتفاظ بها، أو لأنّ خصومَهم أجبروهم على استخدام هذه الوسائل ليحموا أنفسهم، فقد كان بإمكانهم لاحقاً التركيز على تنفيذ برامجهم وأفكارهم السياسيّة.

ولئن سيطرت على سوريا في عهدَي حافظ الأسد وبشّار الأسد مجموعة عسكريّة جبّارة، من خلال شبكة أمنيّة يمكن الاستناد إليها، وأجهزة فعّالة (بمعنى استعمالها للقمع الشديد أيضاً)، فقد نعمت البلاد بالاستقرار السياسي الداخلي، وباستمراريّة السلطة أكثر من أيّ وقت سابق، منذ الاستقلال عام 1946. ولكنّ هذه الاستمراريّة كانت على حساب غياب أيّ إصلاح سياسي أو تغيير في تركيبة النخبة السياسيّة والعسكريّة الحاكمة لعدّة عقود. وهذا الواقع كان يعني أيضاً وجود احتمالات جادّة لانكسار هذه الاستمراريّة، وصولاً إلى اضطراب النظام، ساعة تختفي عن المشهديّة القيادة السياسيّة والعسكريّة التي حكمت طويلاً. وكما سنشرح في الفصول التالية، فإنّ الاستقرار السياسي المزعوم قد وصل فجأة إلى حائط مسدود مع بدء الثورة السوريّة سنة 2011.

استطاعت سوريا في حقبة حافظ الأسد أن تتطوّر لتصبحَ قوّة إقليميّة جبّارة بقدراتها الذاتية[38]، ودولة غير تابعة لأيّ من القوى

38 Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East* (London, 1988).

التقليديّة المتصارعة في العالم العربي، كالعراق ومصر، كما كانت سابقاً[39]. والنتيجة أنّ قدرَ سوريا كان أن تلعب دوراً في أيّ حلّ سلمي شامل للصراع العربي – الإسرائيلي (أي لها كلمة في الحرب والسلم في المنطقة). ولكن في الفترة التي تلت اندلاع الثورة السوريّة سنة 2011، أخذت سوريا تخسر الكثير من موقعها كقّوة إقليميّة، لانشغالها الكامل بالحرب السوريّة. كما أنّ تدخّل بلدانٍ أجنبيّة وعربيّة في شؤونها الداخليّة أضعفها أكثر.

ومهما كانت المثُل العقائديّة للبعث (وكثير من السوريّين لم يتقبل هذه المثُل)، لم يتمكّن البعض من القادة البعثيّين من تجاوز الواقع السياسي الاجتماعي بدون استخدام العلاقات البائدة السابقة، سواء لجهة احتكار السلطة في سوريا أم لجهة حفظ مواقعهم. وبصرف النظر عن الخطّ السياسي الذي انتهجه قادة البعث السوري بعد 1963، تجدر الملاحظة أنّ الروابط الطائفيّة والإقليميّة والعشائريّة بقيت مهمّة، حتى أنّها وبعد نصف قرن، شكّلت جزءاً أساسيّاً لا ينفصل عن هيكليّة السلطة في النظام السوري. إذ بدون هذه الشبكات الطائفيّة والإقليميّة والعشائريّة، المنظّمة جيداً داخل القوّات السوريّة المسلّحة والأجهزة الأمنيّة وفي مؤسّسات السلطة الأخرى، لن يتمكّن البعثيّون الذين حكموا سوريا منذ 1963 من البقاء طويلاً في الحكم، لأنّ استغلال الروابط الطائفيّة والإقليميّة والعشائريّة كان يتعلّق ببساطة بالصراع الصريح والمركّز على السلطة.

39 Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics* (*1945–1958*) (London, 1965).

ومع ذلك، بإمكان المراقب النظر إلى صلاح جديد وحافظ الأسد كبعثيّين مثاليّين، لأنّهما منذ شبابهما الأوّل، انتسبا إلى حزب البعث وهما يحملان حلم تحقيق المُثل القوميّة العربيّة العلمانيّة والاقتصاديّة والسياسيّة. وبعد وصولهما إلى السلطة، طوّر الاثنان سياساتٍ ومُثلاً متعارضة، وإن كانت ضمن عقيدة البعث. فكان الأسد أكثر براغماتيةً من جديد الذي بقي راديكاليّاً في أفكاره. وكانت النتيجة أنّهما كرفيقين في الحزب نفسه وصديقي درب، تحوّلا إلى منافسَيْن جدّيَّيْن وعدوَّيْن لدودَيْن مدى الحياة، عندما تعلّق الأمر بالتعامل مع العبء الثقيل للمسؤوليّات السياسيّة، ومع تطبيق الأفكار السياسيّة التي كانت سابقاً مجرّد نظريّات مثاليّة وإيديولوجيّة، في ظروف شديدة الصعوبة.

ولكن حتى بعد احتكاره السلطة، تبيّن للأسد لاحقاً أنّه لن يتمكّن من تطبيق كلّ أفكاره السياسيّة الهامّة.

إنّ حزب البعث الذي انتزع السلطة عام 1963، غلب على أعضائه الانتماء إلى الطبقة الوسطى والفقيرة وإلى الأقلّيّات الريفيّة، وهذا أدّى، بعد استلامه السلطة، إلى ثورة اجتماعيّة في سوريا: فالأقلّيّات الريفيّة التي عانت من التمييز سابقاً، والتي كانت تقليديّاً ضمن الفئات الأكثر تخلّفاً في المجتمع السوري، اجتازت، على مستوى البلاد، منحىً تصاعديّاً حادّاً في الانعتاق الاجتماعي. لقد انقلبت، إلى حدّ ما، العلاقاتُ التقليديّة رأساً على عقب، فبدأ الناس ذوو الأصول الريفيّة والمنتمين إلى الأقلّيّات الدينيّة، بالسيطرة على المدن ذات الأغلبيّة السنّيّة. وتسلّقوا بسرعة السلّم الاجتماعي والسياسي. وعندما أصبح أبناءُ العلويّين والدروز

والأقلّيّات الريفيّة الأخرى، التي عانت تقليديّاً من التمييز، في السلطة، أخذوا يختارون أبناء ملّتهم للتوظيف والمناصب، ويمارسون التمييز ضدّ الجماعات التي اعتبروا أنّها اضطهدتهم سابقاً. ساهم هذا التطوّر في ردم الهوّة جزئيّاً بين الطبقات الفقيرة والغنيّة في المجتمع، وبين سكّان الأرياف والمدن، وفي السياق نفسه بين الأقلّيّات الدينيّة والسنّة. لقد استاء سنّة المدن من هيمنة أشخاص من أصول فلّاحية وضيعة من الريف، بصرف النظر عن هويّة هؤلاء الدينيّة، سواء كانوا من الأقلّيّات أم سنّة مثلهم، ولكن من الأرياف. وساهمت ثنائيّة هيمنة الأقليّة والريفيّة في دفع سنّة المدن إلى مزيد من الاستياء والغيظ.

عام 1991 علّق الباحث ريموند هنيبوش على مسألة الطائفيّة والتغيير الاجتماعي، فقال:

> في شرح التغيير الاجتماعي، الطائفيّة بحدّ ذاتها ليست مفتاحاً للفهم. حقّاً، إنّ أهمّيّة جماعات الأقلّيّات، وأبرزها العلويّون، تركّزت في دورها كطليعة متقدّمة في ائتلاف نخبوي أو طبقي، ولم تكن أهميّتها كطائفة تحديداً. لقد أدّت جماعات الأقلّيّات دوراً طليعيّاً، ثم باتت تقوم بدور الدرع الذي يحمي تشكيل الدولة. وهي تظهر الآن كخطوة مزدوجة تصنع البرجوازيّة وتنظّم الطبقات الاجتماعيّة، وكوجه، يستهدفه بالسكاكين، ائتلاف طبقات تحالفت لمناهضة النظام. وكان لهذا الدور المترابط الطبقي/الدولتي للطوائف، وليس التنافس الطائفي

الديني تحديداً، نتائج أكبر وأعظم في تطوّر سوريا السياسي[40].

في البداية، شكّلت النخبة العلويّة الجماعة الضاغطة الأكثر قوّة في النظام، نحو تغيير جذري تقدّمي في سوريا. ولكن بعد إثراء أعضائها، وبعد حصول هؤلاء على امتيازات مختلفة، وجب الدفاع عنها. باتت هذه النخبة العلويّة نفسها العائق الأكبر للإصلاح ولوقف الانتهاكات التي كانت تضرب الدولة. ولأنّها كانت البوتقة التي تتمتّع بالامتيازات وتجنّد أتباعها، تحوّلت هذه المجموعة من الطائفة العلوية، من الفئة الاجتماعيّة الأكثر حرماناً في البلاد إلى الفئة المعزّزة بالمناصب الرفيعة. ففي حقبة حافظ الأسد، استطاع الضبّاط العلويّون، الذين أثروا أنفسهم وأثروا أفراد عائلاتهم، بناءَ إئتلافٍ مع البورجوازيّة المدينيّة الثريّة ومع العائلات السنّية الدمشقيّة تحديداً، وأيضاً مع آخرين، بمن فيهم المسيحيّين. ووجد المسيحيّون بدورهم تدريجيّاً أنّ مصلحتهم تتطلّب الحفاظ على نظام البعث الذي سيطر عليه العلويّون، طالما أنّ أشغالهم وتجارتهم كانت تُواصل ازدهارها.

في مناسبات عديدة، بذل الرئيس حافظ الأسد (كما بذل الرئيس بشّار الأسد من بعده) جهداً لبناء واجهة أرثوذكسيّة إسلاميّة لنظام البعث العلماني. وعلى سبيل المثال، كان حافظ الأسد يؤدّي الصلاة علانيةً، وخاصّة في المساجد السنيّة (بما فيها المسجد الأموي في دمشق)،

40 Raymond H. Hinnebusch, «Class and State in Ba'thist Syria», in Richard T. Antoun and Donald Quataert (eds), *Syria: Society, Culture and Polity* (New York, 1991), pp. 46–7.

ويظهر أمام الجمهور مع شخصيّات دينيّة سنيّة، أو يتلو آيات من القرآن في خطاباته العامّة. كما بنى حافظ الأسد المساجد، بما فيها في قريته القرداحة. ولكن ثمّة شكّ في أنّ هذه الأعمال قد حقّقت ما يؤمل منها، أو أنّها أقنعت الرأي العام السنّي الواسع، مهما كانت نوايا الرئيسين العلويّين مخلصةً.

كانت المحسوبيّة المذهبيّة والتماسك الطائفي محكومتان، في المقام الأوّل، بالمصالح الطائفيّة والسياسيّة للجماعة. وهذا ما اختبرته فئات الشعب التي تتبع التقاليد السنيّة، وكذلك تلك التي تتبع مذاهب أخرى غير المذهب العلوي. فقد رأت هذه الفئات حكم البعث الذي يسيطر عليه العلويّون كنوع من القمع شبه الديني، مع أنّها لم تكن كذلك، على الأقلّ من وجهة نظر البعثيّين. وسبب التفاوت بين النظريّتين، أنّ العنصر الديني كان أكثر أهمّيّة لأتباع التقاليد السنيّة في سوريا، منه للعلويّين في حزب البعث، الذين كانوا يتبعون عقيدة قوميّة علمانيّة.

إنّ آفاق واحتمالات توسيع قاعدة السلطة في نظام البعث، الذي سيطر عليه العلويّون في سوريا، كانت محدودة، على الأقلّ طالما أنّه لم تكن واردة لدى النظام فكرة مشاركة آخرين في السلطة، إذا كان ذلك سيعرّضه للخطر.

تفاقمت مشاعر الانتقام في أوساط الناس الذين عانوا من قمعٍ شديد على أيدي النظام، الذي سيطر عليه العلويّون بشكل غير ظاهر لعدّة عقود، وانفجرت إلى العلن بعد 30 سنة من مجزرة حماة، مع بداية الثورة السوريّة في آذار/مارس 2011.

الفصل الثاني

هل كان ممكناً تجنّب الحرب في سوريا؟

مقدّمة

يعتقد البعض أنّ تجنّب الحرب الأهلية في سوريا كان ممكناً، لو نفّذ الرئيس بشّار الأسد إصلاحات جذريّة في مرحلة مبكّرة من الثورة السوريّة، التي اندلعت في منتصف آذار/مارس 2011. لقد بدأت هذه الثورة على صعيد محدود، بتظاهرات سلميّة في درعا جنوب البلاد، ثمّ تعاظمت وامتدّت إلى سائر أنحاء سوريا[1]. وهنا نسأل: هل كانت الحرب

1 يمكن العودة بجذور الثورة السورية إلى تاريخ مبكر، وعلى سبيل المثال التظاهرات المناهضة للحكومة في حي الحريقة في دمشق في 17 شباط/فبراير 2011، أو في 26 كانون الثاني/يناير عندما سكب مواطن سوري يدعى حسن علي عقلة في الحسكة، البترول على جسده وأضرم فيه النار، احتجاجاً على سياسات الحكومة. وكان هذا الاحتجاج مشابهاً لحادثة مماثلة قام بها التونسي البوعزيزي، الذي أحرق نفسه أيضاً في 17 كانون الأوّل/ديسمبر 2010، ما دفع بالأوضاع نحو الربيع العربي.

انظر مثلاً:

Carsten Wieland, *Syria – A Decade of Lost Chances: Repression and Revolution from Damascus Spring to Arab Spring* (Seattle, 2012), pp. 16–19; Charles R. Lister, *The Syrian Jihad: Al-Qaeda*,

=

التي اشتعلت لاحقاً أمراً حتميّاً على سوريا؟ إذ عندما أخذتُ بعين الاعتبار تاريخ النظام السوري سابقاً وسلوكه (أو مساوئه) خلال نصف قرنٍ من السلطة، مقارنة بالمراحل السابقة، وصلت إلى استنتاج وهو أنّه لم يكن ممكنا تجنّب الحرب السورية. وقد طرأ عامل حاسم آخر في سوريا سنة 2011 وما بعده، مفاده أنّ جماعات المعارضة، أخذت تدريجيّاً تتلقّى الدعم السياسيّ والعسكريّ من دول أجنبيّة كانت قد بدأت تتدخّل في شؤون سوريا الداخليّة.

وهكذا، ونتيجة للدعم الخارجي للمعارضة، تطوّرت الحرب السورّية وباتت حرباً بالوكالة، إضافة إلى كونها نزاعاً داخليّاً. بذلك، وبعد المراحل الأولى من الأزمة، لم يعد مفهوم «الحرب الأهلية» ينطبق على ما يحصل، لأنّ الأزمة باتت حرباً بين النظام السوريّ وجيشه الرسميّ والميليشيات الحليفة والأجهزة الأمنيّة، تدعمها روسيا وإيران وميليشيا حزب الله اللبنانيّ من جهة، وبين عسكريّين سوريّين منشقّين، انضمّت إليهم جماعات عديدة من آلاف المقاتلين من دول أخرى، في الجهة المقابلة.

ولو لم تتلقّ قوات المعارضة الدعم الخارجيّ، لكانت الثورة أُجهِضت باكراً ربّما، وبعدد أقلّ من الضحايا، ولَواصل النظام حكمه

= *The Islamic State and the Evolution of an Insurgency* (London, 2015), p. 12; David W. Lesch, *Syria: The Fall of the House of Assad* (London, 2012), p. 92.

تميّز لِش أنّه من الكتّاب القليلين الذين قدّموا في حينها طروحات حول احتمال استمرار النظام لفترة طويلة، على الرغم من أنّ كتابه يوحي أنّه يتناول سقوط آل الأسد...

أنظر أيضاً:

Carsten Wieland, *Syria – A Decade of Lost Chances*, pp. 289–91.

القمعيّ لفترة غير محدّدة. ولكن، لا بدّ للناس الذين عانوا من فظائع نظام الأسد، من أن يقوموا، يوماً ما، بمحاسبته عليها بشكل عنيف.

كانت عواقب الحرب السوريّة وخيمة وهائلة، إذ تجاوز عدد القتلى في نهاية 2016 الـ400 ألفٍ[2]. كما وصل، في السنة نفسها، عددُ السوريّين الذين فرّوا من ديارهم منذ بداية الثورة السوريّة في آذار/مارس 2011، الى أحد عشر مليوناً. وفي السنة السادسة من الحرب احتاج 13,5 مليون مواطن داخل البلاد إلى المساعدات الإنسانيّة. إنّ معظم الذين هربوا من مناطق القتال نزحوا الى الداخل السوريّ، فيما لجأ عدد آخر إلى الدول المجاورة. ووفق إحصاءات مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين، فرّ 4,8 مليون شخصٍ إلى تركيا ولبنان والأردن ومصر والعراق، وغادر 6,6 ملايين بيوتهم ليصبحوا نازحين داخل سوريا[3].

في كتابي **الصراع على السلطة في سوريا**، وصلت إلى استنتاج مفاده أنّه من الصعب تصوّر سيناريو يمكن فيه تحوّل النظام سلميّاً نحو ديمقراطيّة شاملة. فهذا النظام تسيطر عليه عناصر من الأقليّة العلويّة، التي عانت تاريخيّاً من تمييز الأغلبيّة السنيّة لها؛ هذه الأقليّة التي مارست بدورها، وفي مراحل مختلفة، القمع الشديد ضدّ قسم من السكّان السنّة؛ كما أنّ

2 وفق موقع «أنا سوري»، وصل عدد القتلى في الحرب السورية إلى 450 ألفاً في كانون الأوّل/ديسمبر 2016.

Available at http://www.iamsyria.org/death-tolls.html

3 *The Syrian Refugee Crisis and its Repercussions for the EU*, September 2016. Available at http://syrianrefugees.eu

فرّ عدد كبير من السوريين أيضاً إلى منطقتي اللاذقية وطرطوس، اللتين تمتعتا بالأمان النسبي تحت سلطة النظام.

النظام اتّصف بقاعدة تمثيليّة ضيّقة، ما يَمنع تحوُّله سلميّاً الى ديمقراطيّة أوسع، تشمل قسماً كبيراً من الأغلبيّة السنّيّة[4]. فالتحوّل من ديكتاتوريّة يسيطر عليها العلويّون إلى ديمقراطيّة واسعة، يتطلّب تفكيك أجهزة القمع الموجودة، وتخلّي النظام عن الامتيازات والمناصب. وبسبب هذه الصعوبة، طغى سيناريو آخر يقول إنّ إزاحة النخبة الحاكمة التي هيمن عليها العلويّون، أو الانقلاب عليها، لا بدّ أن يكون عبر عملٍ عنيفٍ جدّاً. وقد بدا واضحاً منذ بداية الثورة السوريّة، وفق التصوّر الذي أوجزْتُه في كتابي السابق، أنّ النظام لم يرغب فعلاً في تطبيق إصلاحات جذريّة، ليس لسبب سوى أنّ هذه الإصلاحات قد تؤدّي في نهاية الأمر إلى سقوطه. وهذا التصوّر لم يتغيّر أبداً، فالدعوات إلى الحريّة في سوريا مبرَّرة ومفهومة. ولكن، أن نتوقّع إمكانيّة تحوّل النظام السياسيّ السوريّ نحو الديمقراطيّة بدون هدر للدماء، فهو مجرّد أضغاث أحلام. كذلك، كان من البديهي أن نتوقّع عدم نجاح المفاوضات السلميّة بغية تغيير النظام.

شهدت سوريا الحديثة دكتاتوريّات عديدة قبل وصول نظام البعث إلى السلطة، وكانت فترات عيش الديمقراطيّة أو الحرّيّة نادرة نسبيّاً[5]، حتّى في فترة حصول سوريا على استقلالها بعد انتهاء الانتداب الفرنسيّ عام 1946؛ لم تكن سوريا ديمقراطيّة مطلقاً، لا تحت الانتداب الفرنسيّ ولا تحت حكم الأتراك العثمانيّين، ولا تحت حكم

4 Nikolaos van Dam, *The Struggle for Power in Syria*, pp. 134–5.

5 Kevin W. Martin, *Syria's Democratic Years* (Bloomington, IN, 2015); Sami M. Moubayed, *Damascus Between Democracy and Dictatorship* (Lanham, MD, 2000).

الأمويّين والخلفاء العباسيّين أو أيّ من الحكّام المسلمين. كما أنّها لم تكن ديمقراطيّة تحت حكم البيزنطيّين والرومان والفراعنة قبلهم. لم تعرف الأغلبيّة العظمى من السوريّين، حتى يومنا هذا، سوى الديكتاتوريّة، تماماً كما عرفتها الأجيال السابقة. ولكنّ غياب التجربة الديمقراطيّة في سوريا لا يعني أنّ الشعب السوريّ لا يمتلك القدرة على بناء مجتمع ديمقراطيّ.

من ناحية أخرى، زاد الأمر صعوبة ظهورُ قوى عديدة داخل البلاد أثناء الثورة السوريّة، ومعها أجندة سياسيّة خاصّة بها. وكان متوقّعاً ألا تُظهرَ أيّ احترام للديمقراطيّة عندما تصل إلى السلطة. وقد ظهر ضمن هذه القوى إسلاميّون هم الأكثر تطرّفاً. ثم بات مصير الثورة، وإلى حدّ بعيد، بيد مَن هم أكثر قوّة وتنظيماً، في وقتٍ كانت الوسيلة الوحيدة لقلب النظام، استخدام قوّة مضادة لقوّته. لقد بدأت التظاهرات سلميّة، ولكنّ القمع الدمويّ الذي تعرّضت له غذّى وأجّج القوّة المضادّة. وكان إفراط النظام السوريّ في استخدام الأسلوب القمعيّ، يعكس الشعار الذي دوّنه الموالون للنظام على جدران الشوارع إلى جانب الشعارات الأخرى في تلك الفترة، والقائل: «الأسد أو نحرق البلد».

تُرى هل كانت المعارضة سترضى وتُنهي ثورتها لو نفّذ الرئيس بشّار الأسد إصلاحات ملموسة عام 2011؟ ربما كانت سترضى على المدى المنظور. ولكن من المؤكّد، أنّه على المدى البعيد، لا بدّ للمعارضة المعتدلة وتلك الأقل اعتدالاً، أن تطالب بإصلاحات تكون أقلّ ديكتاتوريّة وأكثر

حرّيّة، بحيث تتيح لهم المشاركة في السلطة[6]. أضف إلى ذلك أنّ المعارضة قد تطالب العدالة بالاقتصاص من كلّ من ارتكب جرائم ضدّ الإنسانيّة، قبل الثورة السوريّة وأثناءها منذ سنة 2011، بالأخصّ ممّن هم من أتباع النظام وتلطّخت أيديهم بالدماء، وبينهم شخصيّات لها نفوذها في السلطة ضمن النظام الحاكم، هؤلاء يجب أن يحاسَبوا على الجرائم المرتكبة. إنّ النخبة الحاكمة تعلم أنّها ستخضع للمحاكمة ويُحكم عليها بالإعدام. في ظلّ كلّ هذه الظروف، يستحيل أنّ يتنازل الرئيس السوريّ وفريقه عن السلطة طوعاً. كما أنّ سيناريو تحقيق مصالحة وطنيّة، كما حصل في جنوب إفريقيا، لا يبدو معقولاً في حالة سوريا.

لهذا، وحرصاً منه على استمراريّته في الحكم، وحماية لنفسه، لم يقم النظام بإصلاحات جذريّة قد تؤدّي الى إسقاطه لاحقاً، بل اكتفى بشيء من التغييرات «التجميليّة» التي لا يمكن أن ترضي المعارضة على المدى البعيد[7].

فخّ الطائفيّة الخطِر

في مطلع الثورة السوريّة، لم يكن موضوع الطائفيّة يحتلّ موقعاً بارزاً

---

6 وفق صادق جلال العظم، كان بالامكان إسكات نصف المعارضة السورية لو كان رياض سيف وزيراً في حكومة الأسد الجديدة في ربيع 2011. مقابلة كارستن ويلاند مع العظم: Quoted in *Syria – A Decade of Lost Chances*, p. 188.

7 تصف الصحافيّة نور سماحة استراتيجيّة النظام الأساسيّة على أنّها «استمرار بالبقاء بشروطه، مغلّفاً بغطاء النَفَس الطويل».
Nour Samaha, 'Survival is Syria's strategy', *Report Syria*, The Century Foundation, 8 February 2017.

في الأحداث. ولكنّ هذا لا يعني أنّ الطائفيّة لم تكن تيّاراً خطيراً جدّاً، إذ تبيّن أنّ لها القدرة على إفشال مطالب الجماعات السوريّة المعارضة، الساعية إلى تحقيق الحرّيّة والديمقراطيّة. لقد وعى السوريّون خطر الطائفيّة، ولكنّهم مالوا بشكل عامّ إلى تجنّب الحديث عنها علناً، لما لهذا الجانب من أثر تدميريّ. لذلك، بقي الوضع في سوريا على الصعيد الطائفيّ، ولأكثر من 30 عاماً - أي منذ مجزرة حماة (1982) – هادئاً، أقلّه ظاهريّاً. ولكنّ ذلك لا يعني أنّ الشأن الطائفيّ لم يكن ينذر بتجدّد الاحتدام[8].

إنّ خلفيّة النظام البعثيّ الطائفيّة والمناطقيّة والعائليّة والقبليّة كانت مفتاحاً لاستمراريته. ولكنّ واجهته الطائفيّة العلويّة كانت إحدى عوامل ضعفه المبطّنة. وبدا للعموم أنّ «العامل العلويّ» هو الذي عرقل تحوّل سوريا من نظام ديكتاتوريّ إلى نظام أكثر تمثيلاً. فقد كانت المطالب الرئيسيّة للمتظاهرين السوريّين في البداية، وببساطة، الحصول على المزيد من الحرّيّات السياسيّة، وإنهاء ديكتاتوريّة الحزب الواحد الفاسدة، وتجنّبت هذه المطالب الشأن الطائفيّ بشكل عام. والحال، فإنّ آخر ما تريده المعارضة هو مواجهة طائفيّة أخرى قد تؤدّي، ليس فقط إلى مزيد من العنف والقمع، بل أيضاً إلى عدم تحقيق أيّ من المطالب المطروحة. ولذلك فقد فضّلت المعارضة تقديم صورة ناصعة عن السوريّين كشعب واحد، مُظهرة أنّ لا فرق بين سوريّ وآخر، سواء كان عربيّاً أم كرديّاً أم سنيّاً أم علويّاً أم مسيحيّاً أم درزيّاً أم إسماعيليّاً، إلخ. فجميعهم يريد العدالة والحرّيّة والكرامة. يعني أنّ مطالب المعارضة في البداية كانت بشكل عام متواضعة وديمقراطيّة وتجنح للسلم.

8 Nikolaos van Dam, ‘Syria: The dangerous trap of sectarianism’, *Syria Comment*, 14 April 2011.

وتتّضح الصورة أكثر عندما نأخذ بعين الاعتبار أنّه، في بداية الثورة، لم يكن ثمّة انفصام طائفيّ في المجتمع السوريّ يقسم البلاد بين علويّ وغير علويّ. وعلى الرغم من أنّ سوريا لم تكن تحكمها «الطائفة العلويّة»، إلّا أنّ هذا الانطباع كان سائداً في أوساط غير العلويّين، لا سيّما السنّة.

كان من الطبيعي وجود عددٍ كبير من معارضي النظام من أبناء الطائفة العلويّة. فقد عانى كثير من العلويّين من ديكتاتوريّة حزب البعث، الذي سيطر عليه أفراد علويّون. وكانت معاناتهم غالباً بقدر معاناة غير العلويّين، وأحياناً أكثر. واستناداً إلى تصريح شخصيّة علويّة في المعارضة، فقد تعرّض علويّون للاعتقال والتعذيب، إلا أنّ عدد العلويّين الذين أُعدموا كان أقلّ نسبيّاً ممّن أُعدمَ من الطوائف الأخرى. كما شكا عدد كبير من القرى العلويّة من تعرّض أبنائهم للسّجن لأسباب سياسيّة أو أمنيّة. فالديكتاتوريّة السوريّة طُبّقتْ على كلّ المناطق السوريّة، وعلى سائر القطاعات السكانيّة بدون استثناء، حتى تلك التي يشكّل فيها العلويّون أغلبيّة. ولذلك، كان الكثير من العلويّين يتشوّقون، مثل غيرهم من السوريّين، إلى التغيير في سوريا.

قبل اندلاع الثورة السوريّة بقليل، اجتاحت العالم العربيّ موجة تظاهرات وانتفاضات، انطلقت من تونس في كانون الأوّل/يناير 2010، وانتشرت في مطلع 2011 في بلدانٍ عربيّة أخرى، لا سيّما في مصر وليبيا واليمن. معظم الذين خرجوا إلى الشارع، حرّكتهم مشاعر المعاناة من الواقع الاقتصاديّ المزري ومن اسوداد أفق المستقبل، وأرادوا

التخلّص من الفساد والديكتاتوريّة، آملين في تحقيق مزيد من الرفاهية والحرّيّة. لقد رحّب الغرب بالتظاهرات العربيّة بحماسة، أملاً منه بأنّ الأنظمة السلطويّة العربيّة ستُستبدل بديمقراطيّات مماثلة للطراز الغربي. وأُطلق مبدئيّاً اسمٌ إيجابيّ على هذه الثورات هو «الربيع العربي»، ولكنّ هذا الحراك نجم عنه في النهاية تدهور جدّي في أوضاع الدول العربيّة التي حلّ فيها هذا «الربيع». وفي البعض من الحالات تموضعت الثورات لتلد حروباً أهليّة مدمِّرة، كتلك التي شهدتها ليبيا واليمن وسوريا.

إنّ ثورات «الربيع العربي» تسبّبت بسقوط عددٍ من الحكّام السلطويّين: كما في تونس ومصر واليمن، حيث قرّر الرؤساء أنفسهم التنحّي عن الحكم. أمّا في ليبيا، فقد قُتِلَ زعيمها معمّر القذّافي بعد تدخّل عسكريّ أجنبيّ، جاء لعون الجماعات الليبيّة المسلّحة.

هذه الثورات التي وقعت في الدول العربيّة، منحت الشعب السوريّ الأمل بإمكانيّة تغيير الوضع في سوريا نحو الأفضل، وإسقاط ديكتاتوريّة الأسد بواسطة التظاهرات. حين بدأت التظاهرات السوريّة في آذار/مارس 2011، كان الرئيس المصري حسني مبارك قد تخلّى عن كامل سلطاته، في حين كان النظام السوري يتعرّض لهجوم قوى عسكريّة أجنبيّة.

كلُّ هذا ولّد الأمل في صفوف السوريّين بأنّ التغيير بات في متناول اليد. فالسوريّون بجميع مكوِّناتهم الإثنيّة والاجتماعيّة، جرفتهم بدايةً «النجاحاتُ» المزعومة للمتظاهرين في العالم العربي خارج سوريا. وكانوا مستعدّين لقبول مجازفات عظمى طالما تساهم في تحقيق شيء «مماثل» لما تحقّق في الدول العربيّة. ولم يفطنوا للكارثة الموشكةِ الحصول في سوريا.

الجدير بالذكر أنّ التركيبة الاجتماعيّة للأنظمة التي جرفتها التظاهرات والانتفاضات في الدول العربيّة، كانت مختلفة تماماً عن النظام في سوريا، لا سيّما موضوع الطائفيّة الخطير. فالطائفيّة جعلت من سوريا قضيّة خاصة - كما شرحنا سابقاً - ميّزتها عن دول شمال إفريقيا، إذ كانت عاملاً مهمّاً في الحرب السوريّة.

إنّ النسبة المرتفعة للعلويّين في المناصب الحسّاسة في القوّات المسلّحة السوريّة، لم تشكّل عائقاً لمواصلة حربٍ خارجيّة مع دولة أخرى، كإسرائيل مثلاً. لكنّها أثبتت أنّها شكّلت عاملاً سلبيّاً أضرّ بهيكليّة القوّات المسلّحة، وذلك لخوضها حرباً أهليّة في الداخل[9]. بالمقابل، إنّ أساليب التحرّش والمواجهات الطائفيّة، التي قام بها الإخوان المسلمون ومجاهدوهم في أواخر السبعينيّات وأوائل الثمانينيّات في وجه السلطة، انتهت بحمّام دم في حماة سنة 1982. وكانت بدون طائل، إذ لم تحقّق تغييراً في النظام. وإنّما تحوّلت، عندما اندلعت الثورة السوريّة سنة 2011، الى شبه نبوءة تسعى لتحقّق ذاتها، كأنّ ما حصل في السابق لا بدّ سيحصل مجدّداً، وإنْ على صعيد مختلف نوعاً ما.

لقد ادّعى عدد من المراقبين أنّ النظام السوريّ شجّع عمداً اشتعال حرب أهليّة بصبغة طائفيّة. وقد تبنّى جزءٌ من الأغلبية السنيّة هذا الرأي. ولكن، بما أنّ النظام سيطر مسبقاً على كلّ مؤسّسات السلطة التي يهيمن عليها العلويّون، لم يكن في مصلحته تحفيز الاستقطاب الطائفي

9 Charles R. Lister, *The Syrian Jihad*, p. 29.

للأغلبية السنيّة، بل العكس. فقد تكون «المصلحة» الوحيدة للنظام من توظيف الطائفيّة، هي تحفيز الجزء الأكبر من الطائفة العلويّة نحو دعم غير مشروط ومصطنع للنظام. ولكنّ أمد هذه المصلحة قصير، ومشاعر العلويّين الداعمين للنظام محفّزة أصلاً، إذ سبق وحرّكها، وإلى حدّ كبير - ماضياً وحاضراً -، سلوكُ التنظيمات الإسلاميّة المتطرّفة. ولذلك، وبصرف النظر عن المحرّض الرئيسي للطائفيّة سنة 2011، يبدو خروج سوريا من الاستقطاب الطائفيّ، على المدى البعيد وفي كلّ الأحوال، صعباً جدّاً ولا يؤدّي إلا إلى تأكيد الكارثة على سوريا.

ومع ذلك، كان من الصعب تلافي الاستقطاب الطائفيّ – شاء النظام أم أبى – بسبب التركيبة الطائفيّة لفِرَق النخبة في القوّات المسلّحة السوريّة والأجهزة الأمنيّة، وتركيبة العصابات المسلّحة كالشبّيحة ومؤسّسات القمع الأخرى التابعة للنظام.

وبما أنّ هذه التشكيلات عُرفت بأنّها تحت السيطرة العَلَويّة، كان من الصعب لغير العلويّين ممّن تعرّضوا للقمع - وبخاصّة من السنّة - أن ينظروا إلى ظالميهم على أنّهم غير علويّين. فقد كان من السهل التعرّف الى العلويّين الموالين للنظام من لهجتهم، كاستعمالهم حرف القاف المفخّم. فعلى الرغم من أنّ غير العلويّين من المناطق الريفيّة ذات الأغلبيّة العلويّة كانوا يتكلّمون اللهجة نفسها، إلّا أنّ الكثيرين ربطوا استعمال حرف القاف المفخّم بالعلويّين فقط. علماً أنّ النطق بالقاف مفخّمة ليس سمة «طائفيّة» خاصّة بالعلويّين، بل هو خاصّيّة ريفيّة نجدها أيضاً في المنطوق الشعبي للسُنّة والدروز والإسماعيليّين

والمسيحيّين، أو في كلام أيّ شخص يعيش في أماكن ريفيّة محدّدة[10].

ومع أنّ المعارضة المدنيّة السلميّة كانت ترفض بشدّة أيّ عنصر طائفيّ في تظاهراتها، إلا أنّه بدا واضحاً أنّ تنظيمات الإسلاميّين والجهاديّين المعارضة كانت تحرّكها الطائفيّة في أعمالها ضدّ النظام الذي يسيطر عليه العلويّون. وهذه التنظيمات ساهمت بشكل قويّ في الاستقطاب الطائفيّ.

واستناداً الى مسح ميداني أجرته جمعيّة اليوم التالي The Day after Association حول موضوع الطائفيّة في سوريا، ونشرته عام 2016، بدا أنّ ثمّة فارق قوّي بين الطوائف المختلفة، حول درجة دعمها للتظاهرات التي اندلعت سنة 2011. فأجوبة السُّنّة الذين شاركوا في المسح، أجمعت إلى حدّ بعيد على تأييد تظاهرات المعارضة سنة 2011، في حين كانت أجوبة المشاركين من العلويّين والشيعة، ضدّ التظاهرات. كما أنّ نصف المسيحيّين المشاركين في المسح أيّدوا التظاهرات، في حين أنّ نسبة عالية من الدروز والإسماعيليّين كانت ضدّها[11]. وتجدر الملاحظة الى أنّ المواقف من التظاهرات، التي أعلنها المشاركون في مسح العام 2016، لم تكن مغايرة لمواقفهم عام 2011، أي قبل خمس سنوات.

10 See Peter Behnstedt, *Sprachatlas von Syrien*, *Kartenband*, Maps 9 and 10; Nikolaos van Dam, book review of '*Language Atlas of Syria*' by Peter Behnstedt, *Sprachatlas von Syrien*, Wiesbaden, 1997, in ALL4SYRIA, 17 June 2008; and *Syria Comment*, 19 June 2008. See also Stephen Starr, *Revolt in Syria: Eye-Witness to the Uprising* (London, 2012), pp. 183–4.

11 See *Syrian Opinions and Attitudes Towards Sectarianism in Syria – Survey Study*, The Day After, 22 February 2016.

في الحقيقة، إنّ القوّات المسلّحة والجيش وعصابات الشبّيحة - وكلّها قوى يسيطر عليها العلويّون - مارست الاستفزاز لإشعال مواجهات طائفيّة، والسبب يعود لتركيبتها الطائفيّة وسوء سلوكها. لقد كانت هذه القوى مسؤولة عن التحريض للقيام بأعمال التصفية العرقيّة للتخويف والتهويل. ولكنّها حذّرت الآخرين من القيام بأعمال مماثلة! لم تكن التقارير عن التصفية العرقيّة دقيقة دائماً، بل كانت متناقضة أحياناً ومثيرة للجدل، إذ تبادل النظام والمعارضة الاتهامات حول تحديد المسؤول عن هذه الأعمال[12].

12 وفق كتاب الشامي وياسين – كسّاب، فقد وقعت مجازر 'بتوجيه من الدولة'.
Al-Shami and Yassin-Kassab, *Burning Country: Syrians in Revolution and War*, pp. 111–12, 169, 212–21

في 25 أيار/مايو 2012، قُتل 108 أشخاص في حولة، وهي قرية سنيّة محاطة بقرى علوية. وفي 6 حزيران/مايو 2012 قُتلَ عدد يتراوح بين 78 ومائة شخص في القبير، وهي منطقة زراعية سنيّة أيضاً تحيطها قرى علوية. وفي 10 تموز/يوليو 2012، قُتلَ عدد يتراوح بين 68 و150 شخصاً من المدنيين ومن مسلحي المعارضة في تُرمسِه. وهناك تقارير أنّ مسلحي الشبيحة ترافقهم عناصر الجيش هم من ارتكب هذه المجازر. في 2 و3 أيار/مايو 2013، قُتل 248 سنيّاً على الأقل في بيضاء وبانياس. وشابت هذه المجازر صبغة طائفية أيضاً. في 25 آب/أغسطس 2012، ارتكب جيش النظام مجزرة بحق 245 شخصاً في داريا. وشرحت سمر يزبك بالتفصيل استفزازات طائفية مارسها الشبيحة ضد السنّة في منطقة الساحل السوري. ولئن كانت سمر يزبك علوية وفي صفوف المعارضة فقد تعامل معها النظام كخائنة.
Samar Yazbek, *A Woman in the Crossfire: Diaries of the Syrian Revolution* (London, 2012).

وفق دراسة تيم أندرسون، معظم هذه المجازر كانت «إنذارات مزيفة» حمّلت النظام مسؤوليتها، ولكن في الحقيقة ربما كانت من أعمال وحدات في الجيش السوري الحر.
Tim Anderson, *The Dirty War on Syria: Washington, Regime*

=

كانت عمليّات التطهير العرقيّ، خاصة بين السنّة والعلويّين، في أحياء المدن والأرياف داخل القرى وخارجها، جزءاً من عمليّات القتال والتهويل بين النظام وقوى المعارضة. كذلك قام المتطرّفون الإسلاميّون بطرد المسيحيّين من أحيائهم السكنيّة في المدن التي وقعت تحت سيطرتهم. وكان لكلّ هذه الأعمال تأثيره العميق على المجتمع السوريّ وعلى النسيج الاجتماعيّ[13].

أثناء المفاوضات بين النظام والمعارضة المسلّحة، ظهرت على الطاولة فكرة الفرز السكّاني. وكان لهذه الفكرة بُعد طائفيّ، ولذلك كانت حسّاسة جداً[14]. وكمثال على الفرز السكّانيّ، جرت مفاوضات

= *Change and Resistance*, Global Research (Montréal, 2016); See also Robert Fisk, 'Inside Daraya – how a failed prisoner swap turned into a massacre', *The Independent*, 29 August 2012.

انتقدت المعارضة روبرت فيسك لأنّ تقاريره كتُبت أثناء مرافقته لأعمال الجيش السوري. يمكن قراءة تقرير عن مجزرة ارتكبها سنّة من الإسلام المتطرّف (جبهة النصرة وداعش)، انظر:

See Jonathan Steele, 'Syria: massacre reports emerge from Assad's Alawite heartland', *Guardian*, 2 October 2013.

13 وفق رافايل لوففر، في سنة 2012 ظهرت تقارير تذكر أنّ "10 آلاف مواطن مسيحي يشكّلون 90 بالمئة من مسيحيي مدينة حمص هربوا من المدينة خوفاً من مقاتلي المعارضة ذوي الأغلبية السنيّة الذين قد ينتقمون منهم لتأييدهم الضمني للنظام".

Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria*, p. 184.

14 أوحى استفتاء لجمعية The Day After Association، احتمال استعمال النظام لاتفاقيات الهدنة لتنفيذ 'تغيير ديمغرافي مخطط له سابقاً: «معظم الذين أجرينا معهم مقابلات قالوا إنّ هناك غرباء (مدنيين من طوائف أخرى أو مقاتلين موالين للنظام – علويين أو من أقليات أخرى)، جاؤوا إلى مناطقهم وعاشوا فيها، ونسب مئوية: وازنة قالت إنّ هؤلاء الغرباء قد صادروا الدكاكين والمنازل التي فرّ أصحابها، وأنّ هذه الظاهرة وصلت إلى الذروة في حي البياضة، حمص».

See The Day After, *Local Truces and Demographic Change in Syria*, 31 January 2017.

وتجدر الإشارة الى أنّ مقاتلي السنّة في المعارضة الإسلامية المتطرفة مارسوا الأسلوب نفسه.

بين النظام السوريّ (ممثَّلاً بإيران على الطاولة)، وجماعات معارِضة، بما فيها جبهة النصرة (ممثَّلة بإمارة قطر وبأحرار الشام)، انتهت إلى «اتّفاق البلدات الأربعة». ووفق هذا الاتفاق، تقوم قوّات المعارضة المسلّحة بإخلاء بلدتَي الزبداني ومضايا المحاصَرَتَيْن (تضمّان أغلبيّة سنيّة) في ريف دمشق الشماليّ، مقابل إخلاء من قريتين شيعيّتين هما كفريّا والفوعة في محافظة إدلب في الشمال. وقد تضّمن الاتّفاق فرزاً سكانيّاً، ما يعني تبادلاً طائفيّاً بين السنّة والشيعة. واستغرق تنفيذ هذا الاتّفاق فترة طويلة استمرّت حتى 2017[15]. لقد أرادت جبهة النصرة، ومن منطلق دينيّ، طرد السكّان الشيعة من الفوعة وكفريا، اللتين تُشكّلان معقلاً للشيعة بين أراضٍ سنّيّة، إذ اعتبرتهم روافض وجبت إزالتهم من تلك المنطقة. في حين أنّ الحقيقة التاريخيّة تثبت أنّ أغلبية تلك الأراضي وقراها كانت شيعيّة في زمن سابق.

عندما استعاد النظام شرق مدينة حلب في كانون الأوّل 2016، سمح لمقاتلي المعارضة المحاصَرين، من جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقاً) ومن الجيش السوري الحرّ وآخرين، بأن يتركوا المنطقة ويتوجّهوا إلى مناطق سيطرة المعارضة (إلى محافظة إدلب بشكل رئيسيّ)، شرط

15 'Opposition-regime swap deal in Syria frozen until further notice', *Lebanon Pulse*, *Almonitor*, 15 September 2015.

السماح لأهالي قريتَي كفريا والفوعة الموالِيتين للنظام بالمغادرة أيضاً[16].

وفي حين اعتبر البعض أنّ نظام بشّار الأسد الذي يسيطر عليه العلويّون، كان درعاً حامياً للطائفة العلويّة عامةً، كان الواقع بعد بدء الثورة السوريّة سنة 2011، هو العكس تماماً. إذ بدلاً من أن يكون هو الحامي للطائفة العلويّة، تسبّب نظام بشّار الأسد بجعلها جماعة مهدَّدَة على نحو خطير. فكلّ عنف وقمع ضلع فيه علويّون من النظام، زاد في ترسيخ حقد الرأي العام على العلويّين، سواء كان هذا الحقد مبرّراً أم لا.

في مطلع الثورة السوريّة، كان بإمكان النظام أن يستجيب كفايةً إلى المطالب المعقولة للمعارضة ذات التوجّه السلميّ، وذلك بالقيام بإجراءات إصلاحيّة ضروريّة. ولكنّ الإجراءات المقدَّمة كانت قليلة وجاء معظمها متأخّراً. ولئن كان النظام شموليّاً، بقيادة الرئيس بشّار الأسد الذي يملك السلطة - نظريّاً على الأقل -، إذ كان متوقَّعاً أن يقوم النظام بقيادة الأسد، بضبط الجيش والأجهزة الأمنيّة والعصابات المسلّحة العلويّة وغير النظاميّة كالشبّيحة؛ وبعدما يفعل ذلك، يقود

16 'The Displacement Agreement from Aleppo. How it happened? And how it has been done?', *Jusoor for Studies*, 26 December 2016. Available at http: //jusoor.co/content_images/users/1/contents/312.pdf.

حول الجماعات المسلحة التي شاركت في معركة حلب في كانون الأوّل/ديسمبر 2016، انظر:
Cody Roche, 'Battle «Break the siege of Aleppo» ' [July 2016 to December 2016]. Available at https://medium.com/@badly_xeroxed/battle-breakthe-siege-of-aleppo-final-atgm-statistics-c56c6b83084f#.il6k7isxu, 5 January 2017.

الرئيس الأسد سوريا نحو برّ الأمان بعيداً عن الأزمة، وبأسلوب سلميّ. ولكنّ الموالين للنظام لم يفعلوا ذلك. بل سلكوا طريق القمع العنيف الذي أدّى في النهاية إلى حرب تدميريّة في سوريا استمرّت لسنوات.

حتّى أنّ قائد مديريّة المخابرات الجوّيّة، اللواء جميل حسن، انتقد الرئيس الأسد «لأنّه أبدى الكثير من ضبط النفس في الأيّام الأولى للانتفاضة السوريّة 2011». ووفق جميل حسن، «لو لم يسعَ الأسد لاسترضاء منتقديه المحلّيين والأجانب عام 2011، وقام بحملة باكرة شاملة، لكان بإمكانه فرض النظام والقضاء على الانتفاضة في مهدها... وهذا كان أفضل ممّا جرى فعلاً فيما بعد»[17].

من تظاهرات سلميّة إلى حرب

في المراحل الأولى من الثورة السوريّة، عندما كان نزيف الدم في بدايته، أي قبل أن يصل عدد الضحايا الى هذا الحجم الفظيع، كانت فرصة حلّ الأزمة عن طريق الحوار الوطني بغية المصالحة، لا تزال ممكنة. وبالفعل انعقدت في دمشق اجتماعات للمعارضة الداخليّة في حزيران/

17 Arond Lund, 'A voice from the shadows', *Syria in Crisis*, Carnegie Middle East Center, 25 November 2016; Interview by Robert Fisk with General Jamil Hasan: 'Tougher tactics would have ended Syrian war, claims the country's top intelligence general', *The Independent*, 27 November 2016.

إدّعى جميل حسن أنّ زميله في الجيش سهيل حسن «كان يواجه الانتحاريين الإسلاميين في محافظة إدلب السورية عام 2005 – ست سنوات قبل أن يدرك العالم عمق حرب الحكومة السورية ضد المعارضة المسلحة».

يونيو 2011 بهدف البحث عن حلول للأزمة. وحضر هذه الاجتماعات عدد من الشخصيّات البارزة في المعارضة، منها ميشال كيلو ولؤي حسين وأنور البنّي ومنذر خدّام وفايز سارة وآخرين. وكان كثيرون منهم قد أمضى سنوات في سجون النظام. أراد المجتمعون «انتقالاً سلميّاً نحو دولة ديمقراطيّة مدنيّة تعدديّة»، ودعوا إلى وضع حدّ لحملة القمع الأمنيّة وإلى انسحاب الجيش من الشوارع، وعودته إلى الثكنات. وأكّدوا أنّه لن يكونَ ثمّة حوارٌ وطنيّ، بينما «الحلّ الأمنيّ» هو السائد على الأرض. وأعلنوا أنّ البلاد بحاجة فوريّة إلى إجراءات بناء ثقة. ودعا مؤتمر المعارضة هذا إلى لجنة مستقلّة تحقّق في قتل المواطنين وقتل الجنود السوريّين، وإلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيّين، وحقّ التظاهر السلميّ بدون موافقة مسبقة من الحكومة. كذلك دعا إلى إنهاء احتكار حزب البعث للسلطة. كانت اجتماعات المعارضة هذه في دمشق فريدة، لأنّ الأجهزة تغاضت عنها. ولكنّها لم ترتقِ إلى حوار مع النظام.

في تمّوز 2011، دعا النظام إلى اجتماعات بديلة، رأسها نائب رئيس الجمهوريّة فاروق الشرع، وحضرها على الغالب أنصار النظام والبعض من ممثّلي المعارضة المقرّبين من النظام. ولكنّ هذه الاجتماعات لم تؤدِّ أيضاً إلى حوارٍ بين النظام والمعارضة.

ولم تكن ثمّة مؤشّرات عن استعداد المعارضة للتحدّث مع النظام قبل موافقته المسبقة على شروط مهمّة. فالمصالحة الوطنيّة الحقيقيّة كانت ممكنة فقط بعد توفّر قسطٍ كافٍ من الثقة بين الأطراف المتعدّدة. ولكن، لم يكن هذا في متناول اليد، وإذا كان ثمّة سِمَة مشتركة واحدة على الأقلّ بين النظام والمعارضة، فهي انعدام الثّقة تماماً بين الجانبين!

وعلى الرغم من إنشاء وزارة خاصّة للمصالحة الوطنيّة لاحقاً، إلّا أنّ التقارير ذكرت أنّ الرئيس بشّار الأسد أطلق ضمنيّاً على مجلس الوزراء في الحكومة الجديدة صفةَ «مجلس حرب»، ما أوضح نوايا الرئيس الحقيقيّة[18].

في سنة 2011، تصوّر النظام أنّ بإمكانه حسم الأزمة باستعمال القوّة المجرّدة، كما فعل في حماة سنة 1982، وكما فعل في مناسبات عديدة أخرى. ولكن تبيّن أنّ تصوّره هذا كان خطأ كارثيّاً، ذلك أنّ الوضع في السنة 2011 كان مختلفاً تماماً: لقد سقط جدار الخوف والصمت لدى جزء كبير من سكّان سوريا، وبخاصّة بعد حصول المعارضة على الدعم السياسيّ والماليّ والعسكريّ من الخارج.

حرب سوريّة داخليّة وحرب خارجيّة بالوكالة

في بداية الأزمة قامت دول كتركيا والمملكة العربيّة السعوديّة، ومنظّمات كجامعة الدول العربيّة، ببذل جهد جدّيّ لوضع حدّ للعنف في سوريا، والتمهيد لحوار وطنيّ سوريّ – سوريّ، والتوسّط لدى النظام للبدء بإجراءات إصلاحيّة. ولكنّ هذه الجهود لم تُثمر. إنّ عدم وجود تكافؤ بين المعارضة وما تلقاه من عنف النظام، خاصّة بعدما بات واضحاً أنّ الوسطاء الخارجيّين لن يفلحوا في التوصّل إلى نتائج إيجابيّة، جعل الدول الخارجيّة تقرّر أخيراً أن تساند المعارضة، فبدأت العمل الدؤوب ضدّ النظام، داعمة خصومه بالمال والسلاح، كما قدّمت

18 مقابلة مع رياض حجاب، **محطة الجزيرة**، 30 أيلول/سبتمبر 2016.

مساعدات أخرى. وكانت تركيا مفتاحاً لعبور السلاح وكلّ أنواع المساعدات للمعارضة في سوريا، عبر حدودها الجنوبيّة. وبات هذا العبور أكثر سهولة عندما احتلّت قوّات المعارضة المعابرَ الحدوديّة الأكثر أهمّيّة بين سوريا وتركيا، كمعبر باب الهوى وباب السلامة وجرابلس. والمثير أنّ كلّ الدول التي كانت تساعد المعارضة، كانت تدّعي أيضاً أنّها تدعم فكرة «الحلّ السياسيّ» للأزمة السوريّة، وتثابر على الإعلان عن رغبتها فيه، باستثناء تركيا التي كانت تدعو علناً إلى حلّ سياسيّ، وفي الوقت نفسه إلى قلب النظام، أي اعتماد «الحلّ العسكريّ» لا السياسيّ للأزمة! إلّا أنّ الدول التي حبّذت أن يكون التغيير سلميّاً كانت في الحقيقة، بدورها، تريد تغيير النظام، ولكن تبيّن أنّ تغييره سلميّاً كان أمراً مستحيلاً. لذا فإنّ كلّ هذه الدول ساهمت في منح بُعدٍ إضافيّ للحرب السوريّة الدائرة، وجعلها حرباً بالوكالة.

لقد قامت جامعة الدول العربيّة بتجميد عضويّة الجمهوريّة العربيّة السوريّة لديها. إلّا أنّ موقفها هذا نتج عنه ردّ فعل عكسيّ، إذ تسبّب بمزيد من المواقف السلبيّة للعلاقة بين سوريا والدول العربيّة. من جهة ثانية سمحت جامعة الدول العربيّة للمجلس الوطنيّ السوريّ المعارض في المنفى، بأن يشارك في اجتماعاتها على المستوى الوزاري و»بصفة استثنائيّة»، من دون أن تمنح هذا المجلس ما سعى إليه، وهو الاعتراف به كممثّل شرعيّ ووحيد لسوريا.

كان قرار العزل الذي قامت به الدول العربيّة الشقيقة أكثر حساسية لسوريا كبلد يؤمن بالقوميّة العربيّة، من الحظر الذي مارسه ضدّها

الاتّحاد الأوروبّي أو الولايات المتّحدة التي كانت علاقتها بسوريا باردة، إن لم نقل عدائيّة. لذا، أصبحت المحافظة على النظام بالنسبة لدمشق، فوق كلّ اعتبار.

لقد تدهورت العلاقات بين دمشق وواشنطن قبل سنة 2011 بكثير، وذلك بسبب مناهضة سوريا للغزو الأنغلو - أميركي للعراق منذ 2003، ودعمها لجماعات مناهضة للاحتلال، إذ سمحت للجهاديّين بالعبور إلى العراق لقتال الاحتلال الأميركيّ - البريطانيّ. لقد انضمّ في حينه كثير من الجهاديّين إلى تنظيم القاعدة في العراق، وعادوا إلى سوريا لاحقاً وهم يتمتّعون بتدريب جيّد، والتحقوا بصفوف الثورة السوريّة سنة 2011[19]. في رأينا يجب أن يكون هذا الأمر درساً لسوريا أو لغيرها من الدول، بحيث تدرك أنّ تدخّلها في شؤون غيرها سيرتدّ عليها عاجلاً أم آجلاً[20].

19 Sami Moubayed, *Under the Black Flag: At the Frontier of the New Jihad* (London, 2015), pp. 63–4; Raphaël Lefèvre, *Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria* (London, 2013), pp. 204–5.

يصف رافايل لوففر كيف امتنعت أعداد كبيرة من مقاتلي الإخوان المسلمين عن التعاطف مع موقف قيادة الإخوان بعد مجزرة حماة سنة 1982، في مواصلة النضال المسلّح ضد النظام. ووجدوا البديل في الالتحاق بالمجاهدين في أفغانستان «بانتظار الوقت المناسب للعودة إلى سوريا لتصفية الحسابات دفعة واحدة مع البعث». ويضيف لوففر: «أفضل شرح ربما حول عودة الإخوان التاريخية كرأس حربة الساحة السورية السياسية والاجتماعية هي في إمكانياتهم التنظيمية الفريدة».

20 كتب باتريك كوكبرن إنّ المجاهدين العائدين وجدوا أنّ الطريق إلى بلادهم لم يكن سهلًا، لأنّ «حكومات بلدهم الأصلي، العربية السعودية أو تونس على سبيل المثال، التي وإن رحّبت بمغادرتهم سابقاً وتصديرهم كأصوليين متعصّبين خطرين، إلا أنّهم مرتاعون الآن من عودة هؤلاء السلفيّين، الذين صقلهم وطيس المعارك».

Patrick Cockburn, *The Jihadis Return: ISIS and the New Sunni Uprising* (London, 2014), p. 73 .

لقد أهملت الدول الغربيّة القيام بمحاولة جادّة لرعاية حوار سياسيّ مع دمشق. وهذا يبدو غريباً إذا أخذنا بعين الاعتبار الجهود التي بذلها وسطاء كثيرون، حتى وإن لم يكن ثمّة أيّ ضمان لنجاح الحوار إذا جرى. فمنذ اللحظة التي أعلنت فيها الدول الغربيّة أنّ الرئيس السوريّ ونظامه غير شرعيَّيْن، تعطّل أيّ احتمال للحوار. ولكنّ الأمل كان موجوداً وإن لفترة محدودة. إذ كان لا يزال ممكناً أن تعود الدول الغربيّة إلى موقف محايد، تنطلق منه للتوسّط بين النظام وجماعات المعارضة. ولكنّ هذه العودة إلى موقف وسطيّ كانت تزداد صعوبةً مع مرور الوقت. إلى أن سحبت معظم الدول الغربيّة سفراءها من دمشق سنة 2012، وخسرت ليس فقط قناة التواصل المباشر مع النظام وحسب، بل «عيونها وآذانها» داخل سوريا. ونجمَ عن ذلك صعوبة قيام هذه الدول بمراقبة وتقييم الأحداث بشكل صحيح داخل سوريا، بخاصّة مراقبة وسائل الإعلام عن بُعد، لتقييم التطوّرات. ذلك أنّ معظم هذه الوسائل دخل في الحرب الإعلاميّة المتواصلة بين النظام والمعارضة، وباتت مراقبتها لا تجدي نفعاً. ولذلك نعتقد أنّ إبقاء السفراء الغربيّين في دمشق، هو الفرصة الأخيرة التي كان يجب الحفاظ عليها للتواصل مع النظام، بهدف التأثير على سلوكه في الأحداث[21].

21 لم تسحب كل دول الاتحاد الأوروبي سفراءها من دمشق، على سبيل المثال، جمهورية التشيك وهنغاريا ورومانيا أبقوا سفاراتهم، وواصل عدد محدود من سفراء دول الاتحاد الأوروبي في بيروت زيارة دمشق من وقت لآخر. كذلك بقيت بعثة الاتحاد الأوروبي في دمشق.

كما أنّ الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبّي ودولاً أخرى، فرضت عقوبات عديدة ضدّ النظام. ولكن لم يؤدِّ ذلك إلى النتائج المرجوّة، بل ازدادت حدّة العنف والترويع والقمع من قِبَل النظام، من دون أن تؤدّي العقوبات إلى سقوطه كما كان متوقّعاً، بل ساهمت في تشجيع دول أخرى على مدّ يد المساعدة، لتقريب موعد سقوطه عسكريّاً، ما أدّى الى تفاقم الوضع الاقتصاديّ السيّئ داخل سوريا، لينعكس سلبيّاً، وبشكل خاصّ على شريحة السكّان التي تعتمد على النظام في معيشتها[22].

وكان كلّ ما يؤمل من محاولة إسقاط النظام عبر عقوبات اقتصاديّة، من دون أن تضرّ بالشعب السوري، مجرّد أوهام. والتجارب السابقة حول فرض عقوبات وحملات مقاطَعَة على بلدان أخرى، كانت كافية لتوقُّع أن تحقّقَ العقوبات الاقتصاديّة النتائجَ المرجوّة منها، إلّا في حالات نادرة.

أمل كُثُر ممّن يعيشون أحلام اليقظة، في أنّ الدول التي تندّد بالنظام السوريّ، ستمارس الضغط الكافي على الأسد حتّى يتنازل عن الحكم أو حتّى يترك البلد، كمساهمة منه لحلّ الأزمة. ولكنّ ما حصل هو العكس، وهذا كان متوقّعاً أيضاً. ذلك أنّ أيّ دكتاتور في أيّ بلد لن يحترم شروط المحاسبة الديمقراطيّة.

تناقض إجراءات النظام

كانت ردّة فعل النظام على التظاهرات - التي بدأت سلميّة - هي

22 حول الوضع الاقتصادي في سوريا وآفاقه قبل الثورة السورية راجع دراسة:
Bassam Haddad, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience* (Stanford, 2012).

الاستعمال غير المتكافئ لقوّة البطش، وذلك في محاولة قمع المعارضة ولو بطريقة دمويّة. ولكنّ هذا السلوك دفع أعمال الاحتجاج لتكون أكثر عدائيّة، وتحوّلت الى ثورة عامّة. وفي 26 آذار/مارس 2011، أي بعد أسبوعين من اندلاع الأحداث، صدر عفو رئاسيّ، فأُطلق سراح 260 سجيناً تقريباً من سجن صيدنايا. وتبيّن أنّ أغلبيّتَهم الساحقة إسلاميّون، والباقين أعضاءٌ في هيئات معارِضة أو من أحزاب الأقليّة الكرديّة في سوريا. لقد اختلفت الآراء حول السجناء الذين أُطلق سراحهم، وتحديد انتماءاتهم وخلفيّاتهم. ووفق تشارلز ليستر: «ربما كان إطلاق سراح السجناء محاولة لاسترضاء المشاعر المتصاعدة ضدّ الحكومة في أنحاء البلاد. ولكن على الأرجح كان تكتيكاً من النظام للتلاعب على مناهضيه، وهذه المرّة عبر إطلاق سجناء يمكن توصيفهم بثقة أنّهم «جهاديّون» و«متطرّفون»، ليلتحقوا بصفوف المعارضة».

لم يكن واضحاً في تلك المرحلة الحسّاسة لماذا «أراد النظام تخويف السوريّين والمجتمع الدولي في آن واحد، بلعب ورقة الإرهاب والعصابات المسلّحة». وقد يكون قام بذلك «بهدف التشويش على الثورة السوريّة»، وفق ما صرّحَ ناطقون إسلاميّون في المعارضة سنة 2015، خلال تقييمهم لأحداث 2011[23].

وبالفعل، فقد أدّى عدد من القادة الإسلاميّين الذين أُطلق سراحهم من سجن صيدنايا، دوراً بارزاً في الثورة السوريّة، نذكر منهم حسن عبّود من أحرار الشام، وزهران علّوش من لواء الإسلام (جيش

23 Charles Lister, *The Syrian Jihad*, p. 54.

الإسلام لاحقاً). ولكن، هل كان الإسلاميّون سيقومون بدور أقلّ بروزاً في الثورة السوريّة لو لم يُطلق سراح قادة بعينهم من السجن؟ في كلّ الأحوال كان التيّار الإسلامي في سوريا يتقدّم بشكل تصاعدي منذ ما قبل السنة 2011[24]، بحيث وُجد على الساحة السوريّة ما يكفي من الإسلاميّين الساعين للانتقام من النظام.

إنّ إطلاق سجناء إسلاميّين هو أمر لا ينسجم مع سلوكيّات النظام السوريّ، فهم في نهاية المطاف من أعدائه. ومن الأرجح أنّ إطلاقَ سراحهم حصل من باب استرضاء الخواطر، وتخفيف السخط المتفاقم ضدّ الحكومة. ومع ذلك، فثمّة غرابة وتناقض في إطلاق النظام سراحَ مَن هم من أعدائه المعروفين. إلّا إذا كان يعتقد أنّ نسبة المخاطرة في قيام هؤلاء بنشاطات ضدّ النظام كانت ضئيلة جدّاً. لا سيّما أنّ التجارب السابقة تؤكّد أنّ النظام قادر على إعادة كلّ الذين أُفرج عنهم إلى السجن بكلّ سهولة. بالأخصّ أن الأحداث التي طرأت سنة 2011 لم تكن قد خرجت عن سيطرة النظام. ولكن بعد هذا التاريخ تطوّر الوضع على شكل غير مسبوق، خالف كلّ توقّعات النظام.

لقد قدّمَ الكاتبُ السوري «إحساني» (اسم مستعار) شرحاً عن الانطباع السائد في دمشق آنذاك، يُعتبرُ دقيقاً مقارنةً بكتابات أخرى:

24 See Line Khatib, *Islamic Revivalism in Syria: The Rise and Fall of Ba'thist Secularism* (London, 2011); Thomas Pierret, *Religion and State in Syria: The Sunni Ulama from Coup to Revolution* (Cambridge, 2013); And Annabelle Böttcher, *Syrische Religionspolitik unter Asad* (Freiburg, 1998).

عندما اشتعلت الأزمة في درعا، استُدعيَ الشيخ سياسِنة إلى دمشق، في محاولة من السلطات لإخماد التظاهرات. وتلبية لمطالب رجل الدين تمّ إطلاق سجناء إسلاميّين في غالبيّتهم. لقد كان هذا المطلب مطروحاً في مراحل الأزمة الأولى، حتّى أنّ مبعوث الأمم المتّحدة تلقّفه، وطالب هو أيضاً بإطلاق سراح السّجناء كمحاولة لخلق الثقة. إلّا أنّ العديد من الأطراف في المعارضة كانوا مقتنعين أنّ إطلاق أشخاص مثل زهران علّوش هو أمر دبّرته دمشق لدفع المعارضة نحو التطرّف. ولكن هذا الرأي يفتقد للدقّة. فقد كان إطلاقُ سراح السّجناء جزءاً من محاولة يائسة من الدولة السوريّة لوقف العصيان، مرّة باستعمال العصا (أي الردّ بحزم وعنف على المتظاهرين) ومرّة باستعمال الجزرة (أي إطلاق سجناء عند المطالبة بإطلاقهم). وعلى الرغم من إصرار البعض على أنّ الحكومة تنوي سرّاً تحويل الانتفاضة إلى جهاد إسلامي، إلّا أنّ واقع الأمر اليوم هو أنّ جماعات إسلاميّة منتفضة تحمل السلاح، وهدفها الوحيد هو تدمير الدولة السوريّة، واستبدالها بدولة تطابق الشريعة، أو ما يسمّونه «دولة ذات هويّةٍ إسلاميّةً»[25].

25 Ehsani, 'How will the Syrian crisis end?', *Syria Comment*, 10 October 2016.

وفق النائب السابق في مجلس الشعب السوري محمد حبش، إنّ «النظام دفع السلفيين والصوفيين إلى العنف. العقيدة كانت جزءاً من السبب، ولكن دعني أقول لك: لو

=

وإذا صحّ ما كتبه إحساني، فإنّ النظام لم يكن يفهم تماماً في ذلك الوقت بأنّ استخدامه المفرط للقوّة لا يتلاءم مع سياسة العصا والجزرة (إذ كان بالأكثر لصالح العصا)، لا بل كان عقبة أفشَلت فرص النجاح.

من ناحيته، رأى الكاتب راينوود ليأندرز أنّ منطق النظام اعتمد تحريف مواجهاته مع المعارضة لتأخذ طابعاً عسكريّاً. الأمر الذي يزيد من فرص بقائه، وبخاصة أنّ لديه قدرات عسكريّة متفوّقة. بالنسبة للنظام «إنّ استمرار الوضع العسكريّ حتّى اليوم أضعفَ الأمل في تغيير النّظام، في حين أنّ التظاهرات الشعبيّة السلميّة في الأشهر الأولى من الانتفاضة كانت تحمل أملاً أكبر في تحدّيها له»[26]. ولكنّ اعتماد النظام المنحى العسكريّ، لم يأخذ بعين الاعتبار احتمال أنّ المعارضة ستحصل على مساعدات عسكريّة وغير عسكريّة كبرى من الخارج.

لقد قام النظام بخطوة استرضائيّة أخرى في 7 نيسان/أبريل 2011، حيث منح مرسومٌ رئاسيّ الجنسيّةَ السوريّة لـ220 ألف كرديّ في الشمال الشرقيّ لسوريا، بعدما كان كثيرون من الأكراد بدون جنسيّة منذ أوائل الستّينيّات.

في نيسان/أبريل 2011، أخذ النظام يصف الانتفاضة بأنّها – تحديداً - إسلاميّة ومتطرّفة. ووفق وزارة الداخليّة السوريّة فإنّ «بعض

= أمضى غاندي ثلاثة أشهر في سوريا، سيصبح متطرفاً جهادياً». فقرة مأخوذة من كتاب:

Michael Weiss and Hassan Hassan, *ISIS: Inside the Army of Terror* (New York, 2015), p. 145.

26 Reinoud Leenders, 'Repression is not «a stupid thing»', in Michael Kerr and Craig Larkin (eds), *The Alawis of Syria* (London, 2015), pp. 261, 339N86.

هذه الجماعات دعا إلى تمرّد مسلّح تحت شعار الجهاد لبناء دولة سلفيّة... وما فعلوه هو جريمة بشعة يعاقب عليها القانون. وهدفهم هو نشر الإرهاب في أنحاء سوريا»[27].

إنّ توصيف النظام للبعض من جهات المعارضة على أنّها سلفيّة سنّيّة متطرّفة، سواء كان هذا التوصيف صحيحاً أم لا، ساهم ربما في ضمان ولاء طوائف مهمّة للنظام، كالعلويّين والمسيحيّين، وضمان دعمها المتواصل[28]. نشير الى أنّ عدد المسيحيّين في سوريا هبط كثيراً أثناء الحرب السوريّة وحتّى قبلها[29].

في 21 نيسان/أبريل 2011، أعلن الرئيس بشّار الأسد إلغاء قانون الطوارئ المفروض منذ 1963، وذلك تلبية لمطلب المتظاهرين. وكان قد مرّ 48 عاماً على بدء تطبيق هذا القانون. ولكن عمليّاً، لم يسجّل إلغاء قانون الطوارئ أي تحسّن، لأنّ النّظام واصل قمعه الشّديد للسّكان، وتجاهل ببساطة كلّ قانون قد لا يلائمه. حتّى أنّ قسماً من القوانين سمح للنّظام أن يفعل ما يريد بدون عواقب.

في هذا الصدد، يذكرُ هيثم المالح - وهو من زعماء المعارضة - تفاصيلَ عن المرسوم التشريعيّ رقم 14 لعام 1968 حول حصانة موظّفي البعض من الإدارات، بأنّه

27 'Gunfire in locked-down Syrian city', *Al Jazeera*, 19 April 2016; Charles Lister, *The Syrian Jihad*, p. 53.

28 David W. Lesch, *Syria: The Fall of the House of Assad*, p. 106.

29 كتب ستيفن ستار عن خوف المسيحيين أثناء الثورة السورية «فتنكّرت عناصر في أوساطهم وعبّرت عن مناهضتها للنظام».
Stephen Starr, *Revolt in Syria: Eye-Witness to the Uprising*, p. 32.

> لا يسمح بمحاكمة أيّ شخص يعمل في هذه الإدارة بتهمة ارتكاب جريمة أثناء قيامه بتنفيذ الأهداف المحدّدة لهذه الإدارات، أو عندما يكون التنفيذ جاء بتكليف من القائد... هذا النصّ منحَ حصانةً من المحاكمة لمرتكبي جرائم التعذيب أو جريمة قتل السجين أثناء تعذيبه. ومنذ نُشرَ هذا المرسوم إلى اليوم، لم يُجلب أيّ مسؤول أمنيّ أمام القضاء بتهمة ارتكاب جريمة[30].

في أيار/مايو 2011، أعلنت بثينة شعبان الناطقة باسم رئاسة الجمهوريّة، أنّ الأسد أمر بوقف إطلاق الرصاص، ولكنّ إطلاق الرصاص استمرّ... هذا لا يعني بالضرورة أنّ الأسد لم يستطع ضبط الجيش والعناصر الأمنيّة، بل إنّ النظام قد اختار فعلاً طريق العنف «لحلّ» الأزمة، وأنّ تصريح الناطقة باسم الرئاسة لا يعكس، ببساطة، الحقائق على الأرض[31].

ولكن هل كان الرئيس بشّار الأسد فعلاً يسيطر تماماً على النظام؟ فلنلقِ نظرة: لقد تمّ إنزال الرئيس الأسد كما بالمظلّة على رأس النظام سنة 2000، لتجنّب الشقاق في صفوف الضبّاط وأوساط أنصار الرئيس الراحل حافظ الأسد. وقد سرد فاروق الشّرع، وزير الشؤون الخارجيّة سنة 2000، في مذكّراته أنّ وزير الدفاع مصطفى طلاس اقترح يوم وفاة

30 Haytham Al Maleh, *Syria: Legalizing Crime*, n.p., 2012, p. 82.

31 On Buthayna Sha'ban see: Bouthaina Shaaban, *Damascus Diary: An Inside Account of Hafez Al-Assad's Peace Diplomacy*, 1990–2000 (London, 2013).

الرئيس حافظ الأسد، أنّ يُكلّف الشرع بمهمّة مباشرة، وهي تحضير تعديل دستوريّ يسمح أن يكون الرئيس في سن الـ34 بدلاً من سن الـ40 سنة، ما يخوّل بشّار الأسد ليصبحَ الرئيس الجديد. ويلحظ الشرع في كتابه أنّه كان أصلاً ضدّ مبدأ الرئاسة الوراثيّة، كما كان بشدّة ضدّ اختطاف رفعت - شقيق حافظ الأسد - للسلطة سنة 1984. ووفق فاروق الشرع، فالوضع اختلف الآن عن السنة 1984: «إذ إنّ تسلّم بشّار الأسد منصب رئيس الجمهوريّة، هو مخرج آمن وبديل سلميّ لصراع دامٍ ربما كان سيقع»[32]. ولذلك فتسمية بشّار رئيساً للبلاد وتسلّمه المسؤوليّة من والده كان ضمانة للاستمراريّة. ولكنّ ذلك لا يعني أنّ سلطات والده قد انتقلت إليه فعلاً فور وصوله الى الكرسي. ومن المحتمل ألاّ يكون بشار الأسد هو الشخص الذي أعطى أوامر مباشرة بإطلاق الرصاص وقتل المتظاهرين في المراحل الأولى من الثورة السوريّة، بل كان ثمّة أشخاص اعتادوا، ومنذ عقود، على التصرّف باستقلاليّة عن السلطة متى تعلّق الأمر باستعمال العنف والترهيب.

ذكر الكاتب دافيد و. لِش أنّ تراكم السلطات لدى أجهزة المخابرات السوريّة عبر السنين أدّى إلى حال تدهور منظّم، كانت نتيجته وبالاً على النظام: لا يقتصر الأمر على أنّ اليد اليمنى لم تكن تعلم ما تفعله اليد اليسرى فقط، بل أيضاً إنّ اليد اليمنى لم تكترث بما يحصل –

32 فاروق الشرع، الرواية المفقودة، الدوحة 2015، ص 456-457؛ حول مسألة «التوارث العائلي للحكم». انظر: روجر أوين:
Roger Owen, *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life* (London, 2012), pp. 139–52.

ما شكّل انقطاعاً خطيراً في التواصل، مع شيء من التخلّي عن مسؤوليّة الحاكم»[33]. ذلك أنّ مسؤوليّة بشّار الأسد كرئيس للجمهوريّة، وبصفته القائد الأعلى للقوّات المسلّحة، كانت كاملة، وتتضمّن مسؤوليّته عمّا فعله رجاله، بصرف النظر إذا كان هو من أصدر الأوامر لهم مباشرة أم لا.

في بداية الثورة في آذار/مارس 2011، كان قد مضى على وجود الرئيس بشّار الأسد في السلطة 11 عاماً تقريباً، وهي فترة طويلة نسبيّاً، وكان من المفترض أنّها تمكّنه من تأسيس موقع قويّ له في السلطة، وتمنحه تجربة طويلة في الحكم. سنلاحظ لاحقاً أنّ خطواتِ قمع معارضة الثورةَ السوريّة والهجوم عليها، لم يعد مرتجلاً كما كان في البدء، حيث حلّ التخطيط لهذه الخطوات، وأوجد النظام «خليّة أزمة» مخصّصة للتعامل مع الوضع المتدهور.

بشّار الأسد: ابنُ سورية وليس ابنَ الغرب

في المراحل الأولى من الثورة السوريّة، أوحى الإعلام مراراً أنّ بشّار الأسد هو شخصيّة معتدلة، وأنّه منفتح على الأفكار الديمقراطيّة. وتصوّر كثيرون أنّ مواقفه المفترَضة هذه إذا كانت صحيحة، يمكن أن تُعزى إلى إقامته في بريطانيا حيث درس طبّ العيون لمدّة عام ونصف. في البدء، عندما تسلّم بشّار الأسد الرئاسة سنة 2000، كانت الدوائر الديبلوماسيّة في دمشق تنظر إليه كـ Snow White: شخصيّة بريئة

33 David W. Lesch, *Syria: The Fall of the House of Assad*, p. 66.

منفتحة على الإصلاح والديمقراطيّة. ولكن عمليّاً، تبيّن أنّه غير قادر على تطبيق أيّ إصلاح بالمطلق، أو بالأحرى لم يكن مستعدّاً لذلك. في مطلع عهده، ظهرت آمالٌ كبيرة دغدغت خيال سوريّين كثيرين، في أنّ الوضع السياسيّ الّداخليّ في سوريا قد يتغيّر بشكل أساسيّ في ظلّ حكم بشّار الأسد. ولكن كان هذا سوء تصوّر. وما يُدعى «ربيع دمشق» عام 2000، بنقاشاته السياسيّة العلنيّة والكثيفة في أوساط المثقّفين السوريّين، حول مستقبل الإصلاح في سوريا، أصابه موت مبكّر في سنة 2001. ذلك لأنّ نشاطات معظم الضالعين في هذا الربيع وُوجِهَ بالقمع. ومعظم الذين كانوا لا يزالون يؤمنون بانفتاح بشّار الأسد على الإصلاح، ربطوا فشل ربيع دمشق بطرحٍ يقول: إنّ الحرس القديم - أي ما تبقّى من الفريق المحيط بأبيه حافظ الأسد - قد منع أيّ تغيير جذريّ في السلطة. ولكن، حتّى لو تضمّن هذا الطرح شيئاً من الحقيقة، إلا أنّ القرار أصبح سنة 2011 في يد الحرس الجديد، الذي قاده الرئيس بشّار الأسد، وإن بقي فيه البعض من الأفراد البارزين من الحرس القديم. ففي السنة 2005 استبدل بشّار الأسد معظم ضبّاط الحرس القديم الذين عرفهم منذ طفولته، بأشخاص اختارهم هو. ولذلك عرفَ نظامُه مزيداً من الاستقرار بعد ذلك[34].

وثمّة مبالغة كبيرة حول تأثّر بشّار بالغرب وبالأفكار الغربيّة، وهي مبالغة مبنيّة على أحلام يقظة لا على حقائق. إذ ربّما تأثّر بشّار بقيم الديمقراطيّة الغربيّة والإصلاح أثناء إقامته في بريطانيا، ولكنّ تأثّره لم

34 صاغية، حازم، **البعث السوري**. تاريخ موجز (بيروت 2012) ص 140-141.

يكن إلى حدّ اقتناعه أنّ تطبيق مثل هذه المفاهيم ممكن في سوريا. لا بل كان يرى أنّه قد يمضي وقت طويل قبل أن يُمارَس أيّ نوع من الديمقراطيّة في سوريا، هذا إذا كان ممكناً حصولُها[35]. ولقد ذكر دافيد و. لِش أنّ بشّار الأسد «تعلّم باكراً أنّه لكي ينجح المرء في النظام السوريّ عليه أن يتكيّف معه»[36].

وبدلاً من أن يكون طفلاً للغربِ، كان بشّار طفلاً أصيلاً لسوريا ولذويه السوريّين. ولادتُه في دمشق جعلته دمشقيّاً وليس وافداً من جبال العلويّين. ونشأته في سوريا كانت في بيئة أبيه الرئيس نفسها، القوميّة العربيّة، وفي كنف عائلته السوريّة وأصدقائه السوريّين. بذا، شهدَ بشّار الأسد بشكل مكثّف المشاكل التي مّرت بها سوريا، كالصراع العربيّ – الإسرائيليّ، والتدخّل السوريّ في لبنان، والاغتيالات بحقّ العلويّين في أواخر السبعينيّات وأوائل الثمانينيّات، ومحاولة اغتيال والده، والمواجهة بين النظام والإخوان المسلمين في حماة سنة 1982. وشهد أيضاً تطوّرات أخرى كثيرة. لقد كان الرئيس بشّار الأسد عضواً في حزب البعث، وتلقّى التعليم في الجيش السوريّ، وقام أبوه والفريق المحيط به بتحضيره ليصبح رئيساً لسوريا خلال فترة ستّ سنوات ونصف السنة، أي من سنة 1994 (بعد وفاة شقيقه باسل في حادث سيارة) إلى سنة 2000 (عندما توفّي والده). فسنواته التأسيسيّة كانت إذاً سوريّة، وكان مقيماً في

35 President Bashar al-Asad in a meeting with the Dutch Minister of Foreign Affairs, Bernard Bot, *Achteraf Bezien. Memoires van een Politieke Diplomaat* (Amsterdam, 2015), pp. 371, 428.

36 David W. Lesch, *Syria: The Fall of the House of Assad*, p. 212.

سوريا. أمّا إقامته القصيرة ولمدّة 18 شهراً في لندن، فقد كان لها أهمّية ثانويّة[37].

العنفُ المضادُّ للمعارضة

تواصلت التظاهرات ضدّ النظام السوريّ لعدّة أشهر، وكانت فعلاً معجزة أنّها بقيت سلميّة لوقت طويل نسبيّاً، قياساً بالقمع الشّديد والأعمال الوحشيّة التي مارسها النّظام ضدّ المتظاهرين المسالمين وعائلاتهم ومناطقهم. لم تكن أعمال النظام الوحشيّة ظاهرة للعيان في الماضي، وإن كانت معروفة جيّداً من خلال الإعلام المكتوب[38]. ولكن بعد 2011، باتت مشاهدتها حول العالم ممكنة، وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعيّ مثل فايسبوك ويوتيوب، وعبر محطّات تلفزة عربيّة كالجزيرة[39]. وهذه الوسائل عرضت أفلاماً بيانيّة وصوراً ساهمت في تعميق سخط الرأي العام على ما يحدث، كما أدّت إلى تأجيج عنف مضادّ أشعل أخيراً الحرب الكارثيّة في سوريا.

---

37 Ibid., p. 19.

38 انظر مثلًا مصطفى خليفة، **القوقعة**، **يوميات متلصّص**. وسيَر معتقلين سياسيين وتقارير منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس واتش.

39 لتحليل شامل للأصوات الدراماتيكية «لفنانين ناشطين» وآخرين يناضلون لإسماع صوتهم في الثورة الثورية، انظر أيضاً:

Miriam Cooke, *Dancing in Damascus: Creativity, Resilience, and the Syrian Revolution* (London, 2016).

ميريام كوك تقدّم أسباباً لوقوف العالم مخدّراً أو مشلولاً أمام الأحداث المأسوية في سوريا، أو أسوأ، يقف العالم غير مبالٍ، كما تشرح ما يجب عمله ليصل صوت الثورة على نحو فعال.

إلى جانب التظاهرات السلميّة، كان هناك أيضاً في المراحل الأولى من الثورة، هامش من أعمال عنف ضدّ النّظام، ارتكبها ربّما إسلاميّون متشدّدون وآخرون ممّن نعتهم النظام بـ«العصابات المسلّحة»[40]. لقد كان كافياً لتأجيج العنف وجود شخص أو شخصين يحملان السلاح أو يندسّان وسط حشد شعبي مسالم. ولكن، وبشكل عام، كان واضحاً أنّ التظاهرات المناهضة للنظام في البداية كانت ذات طابع سلميّ، على الرغم من أنّ ردّة فعل النظام ضدّها كانت غير متكافئة على كلّ الأصعدة. وهناك من قال إنّ مندسّين موالين للنظام أيضاً قد استفزّوا المتظاهرين لحضّ قوى الأمن على ضربهم. ولكنّ النظام لم يكن بحاجة لمساعدة أشخاص كهؤلاء، لأنّه كان يفعل ما يشاء.

ذكرت تقارير النّظام أنّه في الفترة الممتدّة بين 4 و6 حزيران/يونيو 2011، قُتل 120 من جنوده وعناصره الأمنيّة ومُثِّلَ بأجسادهم، ورُميت جثثهم في نهر في بلدة جسر الشغور. إلّا أنّ ناشطين في المعارضة ادّعوا في ذلك الوقت، أنّ الجنود القتلى كانوا ضحيّة مرؤوسيهم الذين أطلقوا عليهم الرصاص أثناء محاولتهم الانشقاق عن الجيش. ولكن، وفق الكاتب السوري إحساني، الذي كان مقرّباً من النظام، لم يكن ادّعاء

40 See for instance the interview with Father Frans van der Lugt, 'Bij defaitisme is niemand gebaat', *Mediawerkgroep Syrië*, 13 January 2012; Father van der Lugt was assassinated in Homs on 7 April 2014. Available at: https://mediawerkgroepsyrie.wordpress.com/2012/01/13/bij-defaitisme-is-niemand-gebaat/; and Tim Anderson, *The Dirty War on Syria: Washington, Regime Change and Resistance*, Global Research (Montréal, 2016), pp. 15–22.

الأب فن در لوغت سقط ضحية الاغتيال في حمص في 7 نيسان/أبريل 2014.

الناشطين هذا صحيحاً، إذ كتب أنّه «وفق مصادر غربيّة مطّلعة، فإنّ تقصّي اتصالات المعارضة الالكترونيّة ذلك اليوم، كشف بوضوح أنّ مقاتلي المعارضة قد تبنّوا مسؤوليّة اغتيال الجنود في جسر الشغور»[41].

مهما كانت الحقيقة، بدا واضحاً أنّه بحلول حزيران/يونيو 2011، ارتفع العنف والعنف المضاد إلى مستوى جعل أيّة عودة إلى مناقشات سلميّة وإلى حوار بين النظام والمعارضة صعبة جدّاً.

ولا تقلّ أهّميّة حقيقة أنّ الثورة السوريّة، وإلى حدّ ما، خطفها الإسلاميّون المتطرّفون، الذين وجدوا في تطوّرات الربيع العربيّ في المنطقة فرصةً ممتازة ليقدّموا أنفسهم كبديل قابل للوجود، من خلال سعيهم لنشر الحكم الإسلامي[42].

في البداية، اكتفى المتظاهرون بالمطالبة بالحرّيّة والسلم الأهليّ. لكنّهم بعد ازدياد حدّة القمع من قِبَل قوّات النظام العسكريّة والأمنيّة، أخذوا تدريجيّاً يصعّدون سقف المطالب داعين لإسقاط النظام، ورحيل الرئيس الأسد وحتّى إعدامه.

هل كان المتظاهرون سذّجاً إلى حدّ أن يتوقعوا قيام النّظام بإصلاحات سياسيّة جذريّة تغيّر الوضع السياسي ليصبح أكثر ديمقراطيّة وحرّيّة رأي؟ هل صدّقوا حقّاً أنّ النظام سيستسلم لمطالبهم سلميّاً، أو أنّ تظاهراتهم قادرة على إسقاط النظام؟ ولكن، ليس من العدل نعت

41 Ehsani2, 'Who is to blame for Syria's nightmare?', *Syria Comment*, 31 July 2016.

42 Charles Lister, *The Syrian Jihad*, p. 52.

المتظاهرين الشجعان بالسذاجة، فقد جرفتهم الحماسة، وألهمتهم تطوّرات «الربيع العربي» في الدول العربيّة الأخرى، وتخيّلوا أنّ الدول الغربيّة ستدعمهم لتحقيق أهداف الحرّيّة والإصلاح. ألم يبرهن سفيري الولايات المتّحدة وفرنسا، وسفراء دول غربيّة أخرى، عن تضامنهم مع المتظاهرين حين ذهبوا شخصيّاً إلى حماة في تموز/يوليو 2011؟ وبهذا وقفوا مع طرف ضدّ طرف في الأزمة، وتعرّضوا جرّاء زيارتهم هذه للانتقاد الشديد من النظام. لقد كان لفرنسا علاقات صداقة وثيقة مع النظام السوريّ قبل الثورة السوريّة، ولكنّ العلاقات الأميركيّة – السوريّة غلب عليها العداء وغابت عنها الصداقة منذ استقلال سوريا[43].

في البدء، كان ردّ فعل الدول الغربيّة على أحداث سوريا إيجابيّاً ومتفائلاً، مع احتمال التغيير الديمقراطيّ. وهو موقف ساهم أيضاً في تشجيع الثورة السوريّة، التي اتّسمت بالسلميّة في ظلّ الظروف السائدة. إذ لم يكن أمام المتظاهرين أيّ بديل، بالأخصّ أنّ معظمهم لا يحمل السلاح. ولكنّ هذا الواقع تغيّر كلّيّاً عندما بدأت شحنات الأسلحة تصل من الخارج عبر تركيا والأردن.

ربما لم يكن لدى المتظاهرين في البداية أيّة استراتيجيّة مدروسة. بل كان ردّ فعلهم على أعمال القمع والعنف التي مارسها النظام عفويّاً في الغالب، أكان في محافظة درعا أم في باقي أنحاء سوريا لاحقاً. لقد أرادوا

43 See also Sami Moubayed, *Syria and the USA: Washington's Relations with Damascus from Wilson to Eisenhower* (London, 2012); and Robert F. Kennedy Jr, 'Why the Arabs don't want us in Syria', *Politico.EU*, 16 September 2016.

ببساطة التخلّص من ديكتاتوريّة البعث المسيطر على الحكم منذ نصف قرن تقريباً. فقد سئم الشباب - وكبار السنّ أيضاً - من العيش الدائم في ظلّ الديكتاتوريّة مسلوبين حرّيّة التعبير. وأهمّ من ذلك ربّما، أنّهم فقدوا الأمل في التغيير الإيجابي لحياتهم التعسة. ففي السنوات التي سبقت الثورة السوريّة، تأثّر القطاع الزراعيّ سلباً بفصول الجفاف، وقيل إنّها كانت الأسوأ منذ 500 سنة، ما دفع مليون مواطن من الأرياف للنزوح نحو المدن[44]. فازداد الأمر سوءاً، كمن يصبّ الزيت على نار الوضع المتفجّر.

كان السوريّون الذين قرأوا أو سمعوا عن عُنف النظام وقمعه، وإن لم يخوضوا التجربة بأنفسهم مباشرة، جاهزين لقبول المجازفة بالتظاهر، وبدون أيّ ضمان للنجاح، لما يعرفونه عن ظروف بلدهم. ومثلهم كان الذين اختبروا بأنفسهم كيفيّة تعامل النظام بقسوة مع المعارضة، مستعدّين لقبول المجازفة، وبخاصّة الذين تعرّضوا للسجن ولغرف التعذيب.

لاحظت روبين ياسين - كسّاب أنّ السوريّين توقّفوا عن التصّرف بموجب مقولة: «ماذا لو؟» فصُدموا جرّاء ذلك. «لقد وصف مشاركون في التظاهرات تجربتهم الأولى على أنّها كانت تجربة روحيّة في التحرّر، من خلال تعبير ذاتيّ صادق، وأنّ التجربة حطّمت الحدود التي فرضها الخوف، ووجدوا تضامناً حقيقيّاً من المجتمع»[45].

---

44 وفق مصادر مختلفة، بدأ القحط سنة 2006، أي قبل سنوات من الثورة السورية.

45 Robin Yassin-Kassab, 'Revolutionary culture', *Critical Muslim*, *11*, *Syria*, July–September 2014, p. 25.

بعد فشل محاولات الوساطة الأولى بين النظام والمعارضة، بدأت قوى المعارضة السوريّة تتلقّى الدعم العسكريّ - وإلى حدّ بعيد - من الولايات المتّحدة وتركيا، ومن المملكة العربيّة السعوديّة وقطر ودول خليجيّة عربيّة أخرى، وكذلك من فرنسا وبريطانيا. في حين حصل النظام على الدعم، بالأخصّ من روسيا وإيران وحزب الله. وكان تدخّل البعض من الدول والأحزاب في سوريا، جزءاً من طموح استراتيجيّ أو لمصالح ملموسة. على سبيل المثال، كان للمنافسة الإقليميّة بين المملكة العربيّة السعوديّة وإيران دور مهمّ، فقد كان لإيران طموحات إقليميّة في سوريا والعراق ولبنان، حيث شكّلت سوريا رأس جسر مكّن إيران من مساعدة حزب الله في لبنان. وأرادت السعوديّة أن توازي هذا الطموح الإيراني، فنشطت في توسيع نفوذ العقيدة الوهابيّة[46]. ولم يكن للمحور السوريّ – الإيرانيّ علاقة بالدين، بل كان محور مصالح استراتيجيّة وتحالف بين دولة ثيوقراطيّة ونظام علمانيّ، وليس تحالفاً شيعيّاً كما أوحى البعض. فالكثيرون من شيعة إيران لا يَعتبرون علويّي سوريا مثلهم شيعة اثني عشرية. وهذا ينطبق أيضاً على نظرة البعض من رجال الدين العلويّين في سوريا - كما ذكرنا سابقاً - الذين يعتبرون علويّي سوريا مختلفين في الدين عن شيعة إيران. كما أنّ العلاقة بين حزب الله وسوريا هي علاقة استراتيجيّة أيضاً أكثر منها دينيّة. فلكلّ طرف دوافعه الخاصّة لدخول التحالفات.

أمّا روسيا فهي أرادت أن تمنع نشوء دولة إسلامية على خاصرتها الجنوبيّة.

46 Patrick Cockburn, *The Jihadis Return: ISIS and the New Sunni Uprising*, pp. 83–97.

من يريد دولة علويّة؟

انتشرت توقّعات أثناء الحرب السوريّة مفادها أنّ العلويين يرغبون في الحصول على دولة خاصّة بهم، أو على منطقة حكم ذاتيّ، في حال سقوط النظام البعثيّ الذي يسيطر عليه العلويّون، أو في حال تعرّضهم لأعمال قتل جماعيّ وانتقاميّ، في سياق حرب طائفيّة يكون فيها السنّة والعلويّون الطرفَيْن الرئيسيّين.

كان ثمّة اقتراحات من الجانب المناهض للنظام أنّ ضمانات محدّدة يجب أن تُمنح للعلوّيين، لطمأنتهم على مستقبلهم ولتحاشي المزيد من الاستقطاب الطائفيّ، وكذلك لتحفيزهم على النأي بأنفسهم عن النظام. ولكن، بقي السؤال الكبير المطروح حول إذا ما كان العلويّون سيثقون بتطمينات مماثلة، ومَن هي الجهّة المخوّلة تقديم ما يسمّى ضمانات لهم، وتحديداً كيف يمكن ذلك طالما أنّ الحرب السوريّة المصبوغة بالطائفيّة مستمرّة؟

في تمّوز/يوليو 2011 كتبَ بيتر هارلينغ وروبرت ماللي:

> نظام الأسد يتّكل غريزيّاً على الطائفيّة للبقاء، وهو واثق أنّ الجنود العلويّين – حتّى لو كانوا مرهقين بالعمل وبرواتب ماليّة غير كافية – سيحاربون بضراوة حتّى آخر رمق. ولكنّ أغلبيّتهم قد ترى أنّ مواصلة القتال أمر صعب، وأنّهم اكتفوا ممّا وقع من عنف جنونيّ. كما أنّ النهج الغرائزيّ الذي اعتمدته قوّات النظام قد يؤتي نتائج معاكسة.

لقد عاش العلويّون قروناً من التمييز والاضطهاد[47] من قِبَل الأغلبيّة السنّيّة، ويعتبرون قراهم في الجبال حيث الوصول صعب نسبيّاً، محميّتهم الحقيقيّة الوحيدة، وقد سبق أن أرسل ضبّاط الأجهزة الأمنيّة عائلاتهم إلى تلك القرى. إذ من الصعب أن يصدّق العلويّون أنّ الأمان متوفّر لهم في العاصمة (التي يشعرون أنّهم فيها كضيوف عابرين)، في ظلّ حماية نظام الأسد (الذي يعتبرونه استثناء تاريخيّاً) أو في ظلّ مؤسّسات الدولة (التي لا يثقون بها). لذا عندما يرى العلويّون أنّ نهايتهم وشيكة، لن يقاتلوا حتّى الرمق الأخير في العاصمة، بل سيلجأون إلى قراهم[48].

47 وضع ستيفان وينتر كتاباً عن تاريخ العلويين وتوصّل في أبحاثه إلى استنتاج أنّ مفهوم «اضطهاد العلويين التاريخي» المنتشر لا يدعمه دليل تاريخي. ووفق ما كتب وينتر في الكتاب:

«التركيز على الفوارق الطائفية... ليس فقط أنّها لا ترضي فضول الباحثين الأكاديميين، بل هي لا تصمد وسط الأساطير الطوائفية المتهالكة على بعضها البعض من سائر الأطراف في الحرب الأهلية في سوريا. إذ بالمقابل، هناك مصادر لا تحصى تؤكّد أنّ العلويين عبر التاريخ قد اندمجوا في المجتمع السوري الأوسع».

لقد ركّز وينتر في دراسته على الحقبة التي سبقت استقلال سوريا عن فرنسا، وفكرة أنّ العلويين قد وجدوا «ملجأً في الجبال» كأقلية مضطهدة كانت خرافة، على الأقل في الماضي. انظر مقدمة كتابه:
Stefan Winter, *A History of the 'Alawis: From Medieval Aleppo to the Turkish Republic* (London, 2016), p. 2,

48 Peter Harling and Robert Malley, 'How the Syrian regime is ensuring its own demise', *Washington Post*, 1 July 2011.

ولكن يجب أن أضيف هنا أنّه حتّى لو كان صحيحاً أنّ أهالي دمشق الأصليّين اعتبروا السكّان العلويّين «ضيوفاً عابرين» (أو أنّهم رغبوا أن يروا العلويّين كذلك)، فلا أظنّ أنّ جيل العلويّين الذي وُلد في دمشق وأمضى حياته فيها سيقبل بهذه الأفكار القديمة. بل على العكس، إنّ سكّان دمشق العلويّين، أبناء الجيل الثاني أو الثالث من الوافدين الأوائل، يعتبرون دمشق «بيتهم» الحقيقيّ، ولن يعودوا حتماً إلى مقرّهم السابق في الجبال، وإن كان سيوفّر لهم الأمان الأكيد في المراحل الصعبة، ذلك أنّهم لم يعتادوا العيش هناك قط. وما يزيد الأمور تعقيداً أنّه في مراحل تاريخيّة سابقة، نزحت أعداد كبيرة منهم الى دمشق في الوقت نفسه مع الوافدين إليها من السنّة والعلويّين والدروز والمسيحيّين والإسماعيلّيين وغيرهم، وباتوا مثلهم دمشقيّين. لذلك نطرح السؤال: ما هو عدد سكان دمشق الأصليّين حاليّاً، إذا استندنا إلى شجرة العائلات؟

إنّ الرئيس بشار الأسد نفسه دمشقيّ. إذ وُلِد في دمشق وعاش معظم حياته فيها. ولكن، قد يُدفن في القرداحة (مسقط رأس والده الراحل حافظ الأسد) وذلك احتراماً للتقاليد. ومن المحتمل جدّاً أنّ تختلف نظرة بشّار الأسد إلى نفسه عن نظرة أهل دمشق الأصليّين إليه[49]. إنّ عوامل الاندماج هذه عقّدت إلى حدّ بعيد الحرب المصبوغة

49 في سنة 1977، أقدم المجاهدون على اغتيال رئيس جامعة دمشق البروفسور محمد الفاضل وكان من الشخصيات العلوية البارزة. واحتار ابنه نبراس إذا كان سيدفنه في دمشق أم في جبال اللاذقية. فدفنه في دمشق. كان هذا عملاً رمزياً مهماً، لأنّه يثبت أنّ للعلويين مكان رسمي في دمشق كباقي السوريين وحتى في ما يتعلّق بالشكليات كمكان الدفن.

بالطائفيّة، ذلك أنّ الجماعات العرقيّة والمذهبيّة كانت قد اختلطت جغرافيّاً في كلّ أنحاء سوريا. وثمّة أحياء داخل دمشق وفي ضواحيها، بما فيها ضاحية الأسد، تقع تحت النفوذ العسكري العلوي الذي يرابط في مواقع استراتيجيّة مناسِبة لحماية النظام[50]. كما أنّ أحياءَ ذات أغلبيّة علويّة انتشرت في ضواحي مدن سوريّة أخرى، مثل حماة وحمص.

نعتقد من الناحية النظريّة، أنّه في حال فرّت أعداد كبيرة من العلويّين إلى «جبال العلويّين»، فسيكون ذلك هرباً من عمليّات تصفية عرقيّة واسعة تؤدّي إلى حركات نزوح كبرى، لا تشمل العلويّين فحسب، بل الجماعات الأخرى أيضاً. وهذه العمليّات ستُحدث تغييراً ديمغرافيّاً في سوريا. وبرأيي، فإنّ الهجرة الداخليّة للسكّان خلال فترات زمنيّة طويلة، وعلى نطاق واسع، لا يمكن إلغاؤها تماماً من الحسابات، بعدما بلغ البعض منها نقطة اللاعودة[51]. أضف أنّ أيّة عمليّات تصفية عرقيّ كبرى وحركات نزوح قهريّة، ستجعل التوصّل إلى حلّ للأزمة السوريّة أمراً مستبعداً أكثر ممّا نتصور. ومع ذلك، لا يمكن نفي إمكانيّة تبلور حلول للأزمة.

50 Fabrice Balanche, 'Go to Damascus my son', in Michael Kerr and Craig Larkin (eds), *The Alawis of Syria* (London, 2015), pp. 90, 103; Kheder Khaddour, 'Assad's Officer Ghetto: Why the Syrian Army Remains Loyal', *Regional Insight*, 4 November 2015, Carnegie Middle East Center. Available at http://carnegie-mec.org/2015/11/04/assad-s-officer-ghetto-why-syrian-armyremains-loyal-pub-61449.

51 يذكر فؤاد عجمي في كتابه عن الثورة أنّ «إعادة إحياء دولة للعلويين غير ممكن. والرؤية التي تقول إنّ نخبة العلويين في دمشق من بارونات وقيادات أمنية سيغادرون ويتّخذون مزارعاً (كذا) في قراهم التي اختفت منها الأراضي الصالحة للزراعة، هي مجرّد وهم».
Fouad Ajami, *The Syrian Rebellion* (London, 2012), pp. 186–7 .

قد يعتقد كثيرون أنّ مناطق العلويّين قد استفادت اقتصاديّاً من النظام، إذ سيطر عدد كبير منهم على مناصب رفيعة في سوريا. إلّا أنّ الحقيقة تختلف، ذلك أنّ مناطق جبال العلويّين عانت الحرمان ولا تزال فقيرة نسبيّاً. وهذا لا يتماشى مع فكرة فرض العلويّين يوماً دولة لهم في مناطقهم الأصليّة.

لقد رأى فابريس بالانش أنّ احتمال انفصال المنطقة العلويّة عن سوريا ليس بدون أساس. وبالانش يرى دلالات على احتمال حدوث ذلك سواء في شبكة المواصلات الحديثة أو في وجود قواعد عسكريّة في مناطق العلويّين تحديداً. وهو يعتبر وجود الشبكة والقواعد ذا أهمية استراتيجيّة للدفاع عن الأراضي العلويّة في الداخل السوري[52].

يمكننا الاستنتاج أنّه ليس ثمّة خطر جدّي من إمكانيّة تفكيك سوريا جغرافيّاً، أقلّه إذا كان قرار هذا التفكيك يعود للشعب السوريّ نفسه. إذ لا يريد أيّ من السوريّين العلويّين أو الدروز أو الاسماعيليّين أو المسيحيّين أو السنّة، تفكيك سوريا. كلّ ما في الأمر أنّ البعض من الأفراد من جماعات طائفيّة، يعتقد أنّ أبناء طوائف أخرى تريد التقسيم. كما ثمّة جماعات من أكراد سوريا يرغبون في نوع من الحكم الذاتيّ الإداريّ والمناطقيّ، وإن كانوا حاليّاً يرغبون في أن يبقى الحكم

52 Fabrice Balanche, *Parcours personnel* (Vol. 2), Diplôme d'habilitation à diriger des recherches. Université Lumière Lyon 2, 2013– 14, pp. 33–5; Fabrice Balanche, *La région alaouite et le pouvoir syrien*, and 'The work of Fabrice Balanche on Alawites and Syrian Communitarianism' reviewed by Nikolaos van Dam, *Syria Comment*, 30 November 2013.

الذاتي ضمن هيكليّة دولة سوريّة موحّدة. ولكنّ موقف «حزب الاتّحاد الديمقراطيّ» الكرديّ يشّذ عن تطلّعات الأغلبيّة، إذ لا يكتفي بحكم إداريّ ذاتيّ لأكراد سوريا، بل يريد لهم حكماً سياسيّاً ذاتيّاً.

أمّا إسرائيل، فهي تريد تفكيك سوريا، لأنّ هذا يتطابق مع رؤيتها لشرق أوسط مقسّم إلى كيانات أساسها الهويّات العرقيّة والطائفيّة، لأنّها بذلك تكون، بحسب رأي إسرائيليّين كثيرين، مرتاحة كدولة يهوديّة[53].

لقد باتت الهويّة السوريّة متجذّرة اليوم، على الرغم من مرور نصف قرن من التلقين الرسميّ للعقيدة القوميّة العربيّة البعثيّة، التي تقول: إنّ الهويّة القوميّة العربيّة هي الأهمّ، وهي أرفع شأناً من الهويّة السوريّة.

لقد لاحظ جون مكهوغو أنّ المعلّقين الغربيّين لا يريدون الظهور وكأنّهم يؤيّدون إعادة ترسيم خريطة الشرق الأوسط، قلّة منهم فقط تفعل ذلك. ويضيف:

53 مراجعة: Mordechai Kedar, 'Assad's grandfather's 1936 letter predicts Muslims' slaughter of minorities, praises Zionists', *The Jewish Press*, 20 September 2012; Shlomo Avineri, Director General of Foreign Ministry, 'Conditions for Achieving Peace in the Middle East: Recognition of its Pluralist Character', Government Press Office (Tel Aviv), 2 August 1976; John Kimche, *The Second Arab Awakening* (London, 1973), p. 238 (with an imaginative map titled 'The Middle East of the 1970s', including a 'Druze Neutral Zone', a 'Kurdish Neutral Zone', a 'Sinai–Israel–Levant Confederation' including parts of Lebanon, and a 'Syrian–Palestine Republic', including Syria, Jordan and a part of the West Bank). Nikolaos van Dam, 'Israel and Arab National Integration. Pluralism versus Arabism', *Asian Affairs*, June 1979, pp. 144–50.

غير أنّ مجرّد طرح احتمال تجزئة سوريا يُستشَف منه أنّهم يشعرون وكأنّه شيء حتمي... وهذا يعيد تفشّي المرض الغربيّ القديم في إعادة رسم خطوط على الخرائط، متوقّعين أنّ شعب سوريا الكبرى سيتوزّع طوعاً وبعناية ضمن جماعات في رقع جغرافيّة معيّنة، تمّ تصنيفها وفق ألوان اختارها لها الخارج. إلّا أنّ الأمور لا تجري على هذا الشكل[54].

في السنة 1936، ذُكرَ أنّ شخصيّات علويّة وقّعت عريضة لفرنسا تحثّ على استمرار المناطق ذات الأغلبيّة العلويّة، ككيان منفصل يبقى تحت الانتداب الفرنسيّ. وكان قد مرّ 14 عاماً على «إنشاء» الدولة العلويّة L'État des Alaouites (ولاحقاً حكومة اللاذقيّة Gouvernement de Lattaquié)، إذ أوجدها الانتداب الفرنسيّ عام 1922. وقيل إنّ هذه العريضة وقّعها سّتة أشخاص (من بينهم جدّ حافظ الأسد، سليمان الأسد)، استعملها مراراً - بل أساء استعمالها - معارضو النظام، بعد مرور 80 عاماً عليها، لتشويه سمعة عائلة الأسد. علماً أنّ حافظ الأسد نفسه كان قوميّاً عربيّاً متحمّساً، ووالده علي الأسد كان حتماً ضدّ قيام دولة علويّة منفصلة.

كما أنّ الفرنسيّين أنفسهم نبشوا هذه العريضة «الانفصاليّة» سنة 2012، للردّ على بشّار الجعفري، ممثّل سوريا الدائم في منظّمة الأمم المتّحدة، عندما أخذ يستعرض تاريخ الانتداب الفرنسي على بلاده. فردّ

54 John McHugo, *Syria: A Recent History* (London, 2015),P. 253–4.

نظيره الفرنسيّ، باسم وزير الخارجيّة لوران فابيوس، مستخدماً العريضة القديمة كحجّة، مؤكّداً من خلالها أنّ الجدّ الأكبر للرئيس بشّار الأسد كان موالياً لفرنسا.

وثمّة وثيقة أخرى كانت مهملة بشكل عام، ولها طابع «وحدويّ»، وقّعها 86 وجيهاً علوياً، بمن فيهم علي سليمان الأسد، والد الرئيس الراحل حافظ الأسد؛ وقد دعت هذه الوثيقة إلى دمج المنطقة العلويّة مع الدولة السوريّة الكبرى، كما عارض موقّعوها بشدّة، أيَّ منحى انفصاليّ مناطقيّ. وطبيعي أن لا يشير معارضو النظام أثناء الحرب السوريّة الحاليّة إلى هذه الوثيقة، لأنّها شهادة إثبات على ميول آل الأسد الوحدويّة خلال ثلاثة أجيال على الأقل.

كذلك عندما نُخضع الوثيقة الأولى «الانفصاليّة» لمجهر البحث العلميّ، نجدها في أفضل الأحوال مفبركة[55]. ولكن حتّى لو كانت

55 لتفاصيل حول الوثائق المزيفة، انظر مقال حسن حسيني وكتاب ستيفان وينتر عن تاريخ العلويين: حسن حسيني، «وثائق الخيانة الطائفية. رسالة سليمان الأسد المزعومة إلى فرنسا، 2-1»،
Available at:
https://www.facebook.com/SVS.Syria/posts/451091191602159;
http://strategic-review.yolasite.com/modern-syrian-history.php,
and:
https: //www.facebook.com/SVS.Syria/posts/450497591661519.
Stefan Winter, *A History of the 'Alawis*, pp. 257–62; Stefan Winter, 'The Asad Petition of 1936: Bashar al-Asad's grandfather was pro-Unionist', *Syria Comment*, 14 June 2016.

ممّا قاله حسن حسيني عن العريضة «الانفصالية» المفترض أنّ سليمان الأسد قد وقّعها: «ضباط فرنسيون يعملون في سوريا هم الذين كتبوها في محاولة للاحتفاظ بامتيازاتهم ومناصبهم في مستعمرات فرنسا لأطول فترة ممكنة». للاطلاع على نص العريضة «الانفصالية» المزعومة. انظر مثلاً بيان حركة أحرار العلويين «هذه خيانة عائلة الوحش مع فرنسا»، المتوفرة على موقع تويتر التالي:
= https://twitter.com/jojohm7/status/737423989908373504

«الوثيقة المزيّفة» أصليّة، فقد يتساءل المرء: «ثمّ ماذا؟ وماذا في ذلك؟» فالآراء السياسيّة لأيّ إنسان، لا تقرّرها أو تشرّعها وجهات نظر والده أو جدّه أو جدّه الأكبر (أو أيّ عضو في العائلة أو من أقربائها)، وما قالوه سابقاً في الماضي البعيد.

ووفق استفتاء أجرته جمعيّة اليوم التالي The Day After Association في العام 2016، حول رأي السوريّين في اللامركزيّة الإداريّة، تبيّن أنّ العلويّين كانوا الأكثر معارضةً لهذه الفكرة، ما يؤكّد أنّهم كانوا أيضاً ضدّ تأسيس دولة علويّة، أو قيام منطقة منفصلة بأغلبيّة علويّة. أمّا المشاركون في هذا الاستفتاء من الأقليّات الدينيّة، فقد عارضوا بدورهم فكرة «الإدارة الذاتيّة الديمقراطيّة»، وفي مقدّمتهم العلويّين والإسماعيليّين، الذين كانوا الأشدّ معارضة لفكرة الحكم الذاتي بنسبة 70.5 بالمئة.

أمّا السبب الأكبر لرفض فكرة الحكم الذاتي، والذي ردّده المشاركون في الاستفتاء، سواء كانوا في مناطق سيطرة المعارضة أو في مناطق سيطرة النظام، فهو «الخوف من التقسيم»[56]. ولقد اختلفت الظروف كما اختلف السياق تماماً في سنة 2016 مقارنة بسنة 1936، وبخاصّة بسبب الحرب

56 *Syria: Opinions and Attitudes on Federalism, Decentralization, and the Experience of the Democratic Self-Administration*, The Day After, 26 April 2016.

السوريّة الدائرة منذ السنة 2011. وسواء كانت فكرة الانفصال مبرّرة أم لا، ربطتها أذهان الناس بصور التصفية العرقيّة المظلمة. ولذلك كان الحكم الذاتيّ مسألة شديدة السلبيّة على العلويّين وسواهم، (حتّى لو كان نصف مليون علويّ ميقمين في دمشق، سيستفيدون من فكرة «الإدارة الذاتيّة الديمقراطيّة»، في حال تمّ تطبيقها).

ولكنّ تطبيق اللّامركزية يعني أيضاً أنّ النظام الذي يهيمن عليه العلويّون سيخسر سيطرته على سوريا. وربما رأى العلويّون بشكل عام أنّ تقلّص سيطرة النظام على البلاد هو خطر على جماعتهم، ما يؤدّي أيضاً إلى خسارة الامتيازات التي يتمتّع بها عدد كبير من العلويّين.

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل الثالث

المواجهة ما بين
جيش النظام والمعارضة

المعارضة المسلّحة

بعد مرور شهرين على انطلاق التظاهرات السلميّة في العام 2011، بدأت التصدّعات[1] تضرب صفوف الجيش السوري والقوّات الأمنيّة. وقد سُجِّل فرار عناصر من الجيش وقوى الأمن بعد رفضهم إطلاق النار على المتظاهرين، فيما كان مصير البعض من المخالفين للأوامر الموت بالرصاص[2]. أمّا المنشقّين الخارجين عن السرب، فقد لاذ البعض منهم بالفرار إلى خارج البلاد سنة 2012، وأبرزهم العميد مُناف طلاس أحد قيادات الحرس الجمهوري. صحيح أنّ طلاس لم يؤدِّ أي دورٍ لاحقاً، غير أنّ النظام أخذ انشقاقَه على محمل الجدّ، نظراً لقربه من بشّار الأسد. قلائلُ هم المنشقّون العلويّون من عناصر الجيش والسبب خوفهم من التداعيات الخطيرة التي قد تلحق بأُسَرهم. وقد شكّلت العقيد زبيدة

---

1 تشارلز ليستر، *The Syrian Jihad*، ص54. لمزيد من التوصيفات الواقعية الحيّة، مراجعة: *Honorable Defection* (Victoria, BC, 2012)، لحسام وفائي.

2 متوفّر على الرابط: https://www.hrw.org/news/2011/07/09/syria-defectors-describe-orders-shoot-unarmed-protesters

الميقي، من الجولان، إحدى الحالات النسائيّة الاستثنائيّة، إثر انشقاقها في تشرين الأول/أكتوبر 2012[3]. كذلك نشطت في منطقتَي اللاذقيّة وطرطوس، الى حين، مجموعة عسكريّة صغيرة معارِضة، غير معروفة من العلويّين، تحمل اسم حركة أحرار العلويّين، لكنّهم قلّصوا نشاطهم أو أوقفوه كليّاً[4].

انحسرت دائرة المعارضة العلويّة بشكلٍ عامّ، علماً أنّ عدداً من أبرز الشخصيّات المعارِضة كانوا من العلويّين، سواء في خارج البلاد (مثل منذر ماخوس وسواه)، أم في داخلها (مثل لؤي حسين وعارف دليلة، وسواهما).

وبقي معظم المنشقّين العسكريّين في الداخل السوري. في البداية اجتمع هؤلاء تحت لواء حركة الضبّاط الأحرار الفضفاض. وفي تموز/يوليو 2011، تمّ الإعلان عن تشكيل الجيش السوري الحرّ بشكل

3 كودي روش، 'Syrian Opposition Factions in the Syrian Civil War'، *Bellingcat*، 13 آب/أغسطس 2016. متوفر على الرابط:
https://www.bellingcat.com/news/mena/2016/08/13/syrian-opposition-factions-in-the-syrian-civil-war/.

4 حركة أحرار العلويين، @jojohm7. تُصوِّر تغريدات حركة أحرار العلويين الصراع داخل الطائفة العلوية، كصراع بين اتحادات قبلية وعشائر. بحيث تنتمي عائلة الأسد وحلفاؤها الأساسيون كآل مخلوف وآل شاليش إلى المذهب الكلازي، بينما يعتبَر أخصامهم من أتباع المذهب الحيدري، والماخوسي، والمرشدي، والجعفري وغيرها من المذاهب. الأمر الذي يخلق التباساً وانطباعاً متقلّباً، غير مُنسجمين. وكما أوردت في كتاب *The Struggle for Power in Syria*، في الصفحتين 124 و125، انتمى الضباط العلويّون الموالون للنظام إلى جميع الاتحادات العشائرية. العشائر القبلية كانت بالغة الأهمية، وكذلك العائلات الممتدّة، لكنّها لم تكن على انسجامٍ سياسي.

رسمي؛ هذا الجيش الذي سرعان ما ذاع صيته كأحد أبرز المنظّمات العسكريّة المعارِضة، غير أنّه لم يصبح الأقوى ولا الأكثر تأثيراً. وقد اعترفت البلدان الغربيّة بالجيش السوري الحرّ كتنظيم معتدل - وأكثر من ذلك كتنظيم علمانيّ في الأساس -، وأبدت استعدادها للتّعاون معه ضدّ النظام، وضدّ تنظيم الدولة الإسلاميّة في وقت لاحق. لم تتمركز قيادة الجيش السوري الحرّ داخل سوريا، بل اتّخذت من جنوب تركيا مقرّاً لها، الأمر الذي شكّل نقطة ضعف، من ناحية الفعاليّة كما من الناحية الشرعيّة. لقد اعتمد الجيش السوري الحرّ إلى حدٍّ كبير على مساعدة عدد من الدولٍ الداعمة. لكنّ هذه الدول لم تقم بالتنسيق في ما بينها بشكل فعّال، ولم توفّر الإمدادات العسكريّة الضروريّة التي من شأنها دعم الجيش السوري الحر بشكل يمكّنه في الدرجة الأولى من الدفاع عن نفسه، ويساعده من جهة ثانية للتغلّب على النظام. وقد يكون، ضعف التنسيق والتعاون بين الدول الداعمة إلى حدٍّ ما، أحد أسباب التشرذم داخل صفوف الجيش السوري الحرّ.

أما لو عزّزت الولايات المتّحدة الأميركيّة والدول الغربيّة الأخرى دعمها للجيش السوري الحرّ في مراحل تأسيسه الأولى، لكان اكتسب حظوظاً أفضل في الارتقاء كعنصر عسكريّ فاعل وأكثر أهميّة[5].

لقد اعتبرت معظم الدول المانحة كلَّ ما يخدم سياساتها الإقليميّة أولويّة، مقدّمة بذلك مصالحها الخاصّة على مسألة إنهاء الصراع. صحيح

5 تشارلز ليستر، *The Free Syrian Army: A Decentralized Insurgent Brand*، مشروع مركز Brookings حول العلاقات الأميركية بالعالم الإسلامي، وثيقة تحليل رقم 26، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، ص3.

أن عدداً كبيراً من المجموعات العسكريّة قاتلت تحت لواء الجيش السوري الحرّ، إلّا أنّ بُنيتها وقدراتها التنظيميّة بقيت ضعيفة نسبيّاً. كما أنّ محاولات تأسيس وتفعيل مجلس عسكري أعلى، ومجالس عسكريّة للمحافظات، ووزارة دفاع، ضمن الحكومة السوريّة المؤقّتة في المنفى في غازي عينتاب، جميعها لم تُكلَّل بالنجاح الفعلي داخل سوريا[6]. لقد أرادت الحكومة المؤقّتة أن يمرّ التمويل وكلّ المساعدات عبر مؤسّساتها، لكنّ الجهات المانحة غالباً ما تردّدت، وفضّلت مدّ المجموعات المعنيّة بالمساعدات المباشرة، ما قوّض شرعيّة الحكومة السوريّة المؤقّتة.

لقد تمّ تأسيس غرفتَي عمليّات عسكريّة، إحداهما في جنوب تركيا تحت عنوان «مركز العمليّات المشتركة» (MOM)، دعماً لمجموعات المعارَضة المسلّحة المتمركزة في شمال سوريا، والأخرى في عمّان - الأردن، وتحمل اسم «قيادة العمليّات العسكريّة» (MOC). وكان الهدف منها توجيه الدعم العسكري إلى المجموعات المعارِضة في جنوب سوريا. ومع أنّ الدول الأعضاء في غرفتَي العمليّات MOM وMOC (ومن ضمنها البلدين المضيفين تركيا والأردن، بالإضافة إلى الولايات المتّحدة، والمملكة العربيّة السعوديّة، وقطر، والإمارات العربيّة المتّحدة، وبريطانيا، وفرنسا وغيرها) وجّهت دعمها العسكري إلى مجموعات معارِضة مختلفة، لكنّها لم تشهد تنسيقاً واضحاً في ما بينها. فلو كان التنسيق موجوداً، لعزّز قوّة المجموعات المعارضة المسلّحة ككلّ. إلّا أنّ كلّ بلدٍ تصَرَّف بطريقة منفردة مستقلّة عن باقي البلدان، وتبع أولويّاته

6 تشارلز ليستر، *The Syrian Jihad*، ص210.

الخاصّة. ونتيجةً لذلك، لم يؤدِّ ضعف التنسيق هذا إلى ظهور الفصائل المتمرّدة وتكاثرها فحسب، بل بالأكثر إلى عجز الجيش السوري الحرّ عن تشكيل تهديد حقيقي في وجه النظام السوري.[7] وبالتالي لا يمكن تبرير النقد الغربي الموجّه إلى المعارضة المسلّحة بحجّة غياب التنسيق بين فصائلها، إذ هو نتيجة طبيعيّة لغياب التنسيق العسكري الغربي أساساً.

من جهة أخرى، استخلص «توماس بييري» أنّه «مهما أغدقت الدول الراعية من موارد ماليّة على شركائها من الفصائل المتمرّدة، لن تتمكّن من إنجاح فصيلة ثوريّة إذا كانت قيادتها عاجزة، ولا من فرض التوحيد الدائم على المجموعات المتمرّدة، بما يتناقض مع ديناميّتها المركزيّة المتأصّلة[8]».

وأشار الصحافي «باتريك كوكبورن» بالاستناد إلى أحد مصادره، أنّه لطالما حضر اجتماعات المجلس العسكري للجيش السوري الحرّ، ممثّلون عن أجهزة الاستخبارات السعوديّة، والإماراتيّة، والأردنيّة، والقطريّة، بالإضافة إلى استخباراتيّين أميركيّين وبريطانيّين وفرنسيّين. وأفاد:

> في إحدى هذه الاجتماعات، توجّه نائب وزير الدفاع السعودي الأمير سلمان بن سلطان إلى الحضور طالباً من قادة المعارضة السوريّين قائلاً: من لديه مخطّطٌ لمهاجمة

7 المرجع نفسه، ص2.

8 توماس بييريه، 'States sponsors and the Syrian insurgency: The limits of Foreign influence'، في كتاب *Inside Wars: Local Dynamics of Conflict in Syria and Libya* (European University Institute, 2016)، ص22-28.

مواقع الأسد، فليتقدّم بطلب حاجته من الأسلحة والذخيرة والمال.

وبحسب «كوكبورن»، يتراءى للمراقبين أن «الحركة المعارضة تخضع لسلطة وكالات الاستخبارات العربيّة والغربيّة بشكل كامل[9]».

حتّى أنّ الدول المانحة (كالولايات المتّحدة وتركيا) كانت تعطي تعليمات متناقضة أحياناً لقادة القوّات السوريّة المسلّحة في معاركهم ضدّ تنظيم الدولة الإسلاميّة، مهدّدةً بوقف الدعم العسكري في حال عدم الالتزام بتلك التعليمات. كما اشتكى البعض من القادة السوريّين من نقص الاستخبارات العسكريّة اللازمة، التي كان على داعميهم الأجانب توفيرها في الوقت المناسب. كذلك تذمّروا من نقص الذخيرة الكافية (التي وصفوا تأمينها أحياناً «بالقطّارة»). لقد شعر قادة المعارضة بالخيانة والطعنة بالظهر.

ومن المهم تسليط الضوء على الرواتب التي كان يتقاضاها مقاتلو المعارضة. فقد انتقل البعض من جنود الجيش السوري الحرّ إلى جبهة النصرة أو إلى تنظيم الدولة الإسلاميّة، لسبب وحيد، هو أنّهم كانوا يتقاضون رواتب أفضل، وهم في أمسّ الحاجة إليها لإعالة أُسَرِهم[10].

كان نفوذ «الدول الداعمة» في جنوب سوريا أضعف من شمالها، حيث فرضت السلطات الأردنيّة تدابير صارمة في مراقبة أمن الحدود.

---

9 باتريك كوكبورن *The Jihadis Return*، ص72.

10 سامي مبيّض، *Under The Black Flag*، ص81.

وإلى جانب مركز العمليّات المشتركة (MOM) وقيادة العمليّات العسكريّة (MOC)، أدّى التمويل الخاصّ غير القانوني دوراً مهمّاً، آتياً من مصادر سعوديّة وقطريّة وكويتيّة في الغالب، ومن دول خليجيّة أخرى.

بالإضافة إلى الجيش السوري الحرّ، بدأت حركات تمرّد أخرى تبصر النور. فمن بين أهم التنظيمات المعارِضة العسكريّة، والأكثر تنظيماً من الجيش الحرّ، كانت المنظّمات الإسلاميّة كأحرار الشام، وجيش الإسلام؛ والمنظّمات الجهاديّة كجبهة النصرة (المتّصلة بالقاعدة وبتنظيم القاعدة في العراق)؛ ووحدات حماية الشعب الكرديّة. وتفوّقت التنظيمات الإسلاميّة من ناحية تنظيم صفوفها، كما تمتّعت بمصادر دعم خارجيّة أكثر استدامة وثقة من تلك المتوفّرة للجيش السوري الحر، وبخاصّة من دولة قطر. أمّا تركيا والأردن فكان لهما التأثير الأبرز في طريقة توزيع الدعم وتخصيص فئة من المجموعات أكثر من غيرها بالنصيب الأوفر، وذلك بسبب إمساكهما بالحدود.

في نيسان/أبريل 2013، ظهرت مجموعة نافذة في سوريا تحمل اسم «الدولة الإسلاميّة في العراق والشام». وكان هذا التنظيم ناشطاً في العراق منذ السنة 2006 تحت اسم «الدولة الإسلاميّة في العراق»، وقد استقطب عدداً كبيراً من الجهاديّين. في تموز/يوليو 2014، اختزل التنظيم تَسمِيَته إلى «الدولة الإسلاميّة»، ما أنذر بتوسيع نطاق نشاطه، ليشمل جميع المسلمين من دون التقيّد بأيّة حدود جغرافيّة. وأعلنت الدولةُ الإسلاميّةُ الرقّةَ عاصمةً لها، كما عيّن زعيمُها العراقي أبو بكر البغدادي نفسه الخليفة الجديد، معلناً عن ضمّ جبهة النصرة إلى الدولة الإسلاميّة (علماً أن روابط تنظيميّة كانت تجمعهما سابقاً من خلال

القاعدة في العراق) بدون إبلاغها مسبقاً. لكنّ جبهة النصرة رفضت الانضمام. وفي سنة 2014، أعلن التنظيمان الحرب في ما بينهما[11].

أطلقت الجهات الخارجيّة على الدولة الإسلاميّة في العراق والشام، التي أمست في ما بعد الدولة الإسلاميّة، تسمية «داعش»، بهدف الانتقاص منها والحطّ من قدرها (فالدولة الإسلاميّة تمقت هذه التسمية)، مع أنّها ليست سوى اختزال للأحرف الأولى من التسمية العربية[12] يقابلها كمختصر للاسم نفسه بالإنكليزية ISIS. وعلى الرغم من عدم وجود كلمة «داعش» في قاموس اللغة العربيّة، إلّا أنّه يمكن ربطها بالفعل «دعس» أي داس.

اشتهرت «الدولة الإسلاميّة» بفرط استخدامها للعنف وعمليّات الإعدام المرعبة. كما اعتبرت الأقلّيّات كالعلويّين والدروز واليزيديّين، كفرة وخوارج ومرتدّين، يُشرّع قتلهم بحسب الأسس الدينيّة. وقد اقتبس المتطرّفون الإسلاميّون عن المجتهد الحنبلي ابن تيميّة (القرن الرابع عشر ميلادي)، فتوًى تشرّع قتل العلويّين. وقد سبق لمجاهدي الإخوان المسلمين في أواخر السبعينيّات وأوائل الثمانينيّات، استخدام الفتوى عينها كتبرير لاغتيال العلويّين. علماً أن فتاوى ابن تيميّة لم تكن موجّهة بشكل واضح ضدّ العلويّين تحديداً (كما بدا أنّ معرفته بالعلويّين كانت منقوصة، إذ أخطأ بينهم وبين الإسماعيليّين)، ولكن ذلك لم يردع من استخدموها كذريعة ومبرّر[13]. معتبرين أنّ تحليلهم

11 تشارلز ليستر، *The Syrian Jihad*، ص XII.

12 يسمّى الأفراد المنتمون إلى داعش بالدواعش (جمع داعش).

13 يارون فريدمان، *The Nusayri-Alawis: An Introduction to the Religion*،

=

الخاصّ ونظرتهم الشخصيّة أكثر أهمّيّة من الواقع التاريخي الدقيق.

لقد أخضعت «الدولة الإسلاميّة» المسيحيّين وسواهم لشرائع وقوانين قاسية، وفرضتها عليهم كما لو أنّها منبثقة من صلب الإسلام. كما أُجبِرَ المسلمون السُنّة على اتّباع هذه الممارسات القاسية بحرفيّتها. أيضاً في مجال التعليم، تعرّض الأطفال في مدارس المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم «الدولة الإسلاميّة» للتلقين العقائدي المتشدّد، وفقاً لمناهج تنظيم الدولة الإسلاميّة. وهذا الأمر بحدّ ذاته كفيل بترك أثر عميق قد لا يُمحى، في نفوس الأطفال. كما لم يكتفِ تنظيم «الدولة الإسلاميّة» بالتشكيك بشرعيّة دور «القاعدة» الريادي في حركة الجهاد الإجماليّة، بل طرح نفسه بديلاً شرعيّاً ومحقّاً لها[14].

ونظراً لضلوع «الدولة الإسلاميّة» في هجمات إرهابيّة في الغرب، اعتبرتها البلدان الغربية تشكّل تهديداً خطيراً لها. لذلك، جعلت محور أولويّاتها محاربة هذا التنظيم أكثر من مواجهة نظام الأسد. كما طُلِبَ من عددٍ من المجموعات المعارِضة السوريّة المسلّحة تغيير مسار سياساتها وفقاً لتلك المتغيّرات. لكنّ الصراع ضدّ نظام الأسد بقي بالنسبة إلى الكثيرين، يضاهي بأهميّته - بل يفوق أهمّيّة - الصراع ضدّ تنظيم «الدولة الإسلاميّة».

= *History and Identity of the Leading Minority in Syria* (Leiden, 2010)، ص62–64، ص146، ص99–188؛ وستيفان وينتر، *A History of the 'Alawis*، ص56-61؛ مراجعة كتاب باتريك كوكبورن أيضاً، *The Jihadis Return*، ص83-84، كمرجع لإعدام سائقي الشاحنات العلويين على يد الدولة الإسلامية في العراق والشام، وعلى أساس طائفي.

14 تشارلز ليستر، *The Syrian Jihad*، ص216؛ سامي مبيّض، *Under the Black Flag*، ص142-144.

كانت لدى البعض قناعةً بأنّ نظام الأسد هو سبب وجود «الدولة الإسلاميّة» في سوريا، ولولاه لما وُجدت أصلاً. ولكن في الواقع، إنّ تنظيم «الدولة الإسلاميّة» انبثق من العراق، من تنظيم «القاعدة» تحديداً، عقب سقوط الرئيس صدّام حسين (على أثر الاحتلال الأميركي - البريطاني للعراق سنة 2003)، وكان من المرجّح أن يتوسّع باتّجاه سوريا، بصرف النظر عن وجود الأسد. وقد عبّدت الحرب السوريّة الطريق أمام «تنظيم الدولة» لاختراق البلاد.

من جهة أخرى، تقدّم الذين أرادوا منح الأولويّة للصراع ضدّ الأسد، بحجّة أنّ عدد الضحايا الذين أَزهق تنظيمُ «الدولة الإسلاميّة» أرواحَهم، هو أقلّ بكثير من الخسائر البشريّة التي تسبّب بها نظام الأسد. لكنّ تدنّي نسبة الضحايا لا يعني تدنّي درجات استخدام العنف والوحشيّة، إذ ارتكب تنظيم «الدولة الإسلاميّة» خروقات فادحة لحقوق الإنسان، من إعدامات جماعيّة، وتسجيلات دوريّة لعمليّات قطع الرؤوس والإعدام العلني. ووفقاً للشبكة السوريّة لحقوق الإنسان، اعتُبِر نظام الأسد مسؤولاً عن حوالى 90% من الضحايا المدنيّين في الحرب السوريّة[15].

15 من أجل مقارنة عدد القتلى الذين سقطوا بسبب قوات الحكومة، أعمال المعارضة المسلحة، القوات الروسية، الدولة الإسلامية، قوات تحالفات دولية غير محددة الهوية، القوات الكردية المستقلة، جبهة فتح الشام، ومجموعات غير معروفة، العودة إلى الشبكة السورية لحقوق الإنسان، «الأطراف الستة الأكثر قتلاً للمدنيين في سوريا وتوزيع حصيلة القتلى على كل منها من آذار/مارس 2011 لغاية تشرين الثاني/نوفمبر 2016». متوفّر على الرابط:http://sn4hr.
bmetrack.com/c/v?e=A54204&c=9DF04&t=0&l=48F63B57&e-mail=lQsadv0Y9rbPEXJUHKvlzxaIw4W6c2hcNyIeD9VsXLU%3D
لكنّ تيم أندرسون يعارض بشدّة بالأرقام التي قدّمتها الشبكة، *The Dirty War on Syria: Washington, Regime Change and Resistance*، Global Research (Montreal 2016)، مراجعة ص9 - 11، ص19، ص60، ص64-65.

أمّا «كريستوفر فيليبس» فأفاد أنّ لتنظيم الدولة الإسلاميّة «أولياء أمْر كُثر»، وإذا كان نظام الأسد يتحمّل مسؤوليّة أفعال تنظيم الدولة الإسلاميّة، فكذلك يتحمّل أعداؤه الدوليّون المسؤوليّة عينها. ويقول: «لقد أدّت كلّ من الدول الغربية وتركيا وقطر والمملكة العربيّة السعوديّة دورها، من خلال اتّخاذ الخطوات غير المدروسة والقصيرة الأمد، واتّباع السياسات غير المباشرة والمتعمّدة». لولا الإطاحة بنظام الرئيس العراقي صدّام حسين بعد الاجتياح الأميركي - البريطاني سنة 2003، لما حظِيَ تنظيم «الدولة الإسلاميّة» بأيّة فرصة للبقاء. فبسبب انسحاب القوّات العسكريّة الأميركيّة المبكّر نسبيّاً من العراق في 2011، تُرِك الجيش العراقي يتخبّطُ بضعفه وعدم جهوزيّته، فكان من السهل التغلّب عليه على يد «الدولة الإسلاميّة» في الموصل في سنة 2014، حيث تمكّن التنظيم من مصادرة كمّيّات هائلة من الأسلحة. ونظراً لتمكين الحكومة الشيعيّة الطائفيّة الطابع في بغداد وتعزيزها، بات السُّنّة في موقع ضعف، ما ساهم في خلق أرضٍ خصبة لتنظيم الدولة الإسلاميّة. كما سمحت الحدود التركيّة المفتوحة للمقاتلين الأجانب الراغبين في الالتحاق بالدولة الإسلاميّة بالعبور إلى سوريا بسهولة نوعاً ما. من جهته، وجد النظام السوري في صعود الدولة الإسلاميّة فوائد تصبّ في مصلحته، بصفتها

ندّاً يواجه أعداءها.[16] وبالنسبة إلى الدور السعودي، ترتكز إيديولوجيّة تنظيم «الدولة الإسلاميّة» بشكل جوهري على الفكر الوهّابي السعودي، ما يشكّل حلقة وصل بين عقود من الدعاية الدينيّة المموَّلة من قبل السعوديّة، ونهوض الراديكاليّة في العالم الإسلامي[17].

الجدير بالذكر أنّ الولايات المتّحدة الأميركيّة أطلقت برامج تدريب عسكريّة لأطراف المعارضة السوريّة الموجّهة حصريّاً لمحاربة تنظيم الدولة الإسلاميّة، على غرار «برنامج تدريب وتجهيز المعارضة السوريّة». وقد طُلِب من القوى العسكريّة في المعارضة السوريّة التي انخرطت في هذا البرنامج، تكريس جهودها حصريّاً لمحاربة تنظيم الدولة الإسلاميّة. حتّى أنّها مُنِعَت من استخدام الأسلحة الممنوحة لها في معارك ضدّ النظام. ونتيجةً لذلك، فشل برنامج التدريب والتجهيز فشلاً ذريعاً، إذ أرادت المعارضة السوريّة المسلّحة أن تقرّر أولويّاتها بنفسها بدلاً من أن تمليها عليها القوى الأجنبيّة.

سنة 2015، انخرط 150000 منشق على الأقلّ ضمن حوالى 1500 مجموعة مسلّحة على مستويات مختلفة من الصراع داخل سوريا.

---

16 كريستوفر فيليبس، *The Battle for Syria: International Rivalry in The New Middle East* (New Haven, 2016)، ص202-206.

17 كريستوفر فيليبس، *The Battle for Syria*، مقتبساً باتريك كوكبورن في *The Rise of the Islamic State: ISIS and The New Sunni Revolution* (London, 2015). باتريك كوكبورن *The Jihadis Return: ISIS and the New Sunni Uprising* (London, 2014)، ص83 – ص97.

كان البعض من هذه المجموعات ينضوي في ألوِيَة وجبهات واسعة النطاق، والبعض الآخر يعمل منفرداً باستقلاليّة تامّة.[18] ونظراً لتشعُّب المشهد، بات جَلِيّاً أنّه يستحيل تحديد التقسيم الجغرافي في سوريا ضمن رُقعٍ واضحة المعالم والجبهات[19].

سنة 2016، نشر «توماس فان لينج» رسماً بيانيّاً يحمل عنوان «الثورة السوريّة»[20]، قسّم فيه مجموعات المعارَضة المسلّحة إلى «ثوّار»، ومن ضمنهم الجيش السوري الحرّ وأطراف أخرى متعدّدة؛ و«الثوّار الإسلاميّين»، ومن بينهم أحرار الشام؛ وجيش الإسلام؛ و«الجهاديّين» ومن ضمنهم جبهة النصرة؛ وأخيراً «الروج آفا» الكرديّة[21] في المنطقة ذات الأغلبيّة الكرديّة في

---

18 تشارلز ليستر، *The Syrian Jihad* ، ص390-392. للحصول على مجموع تنظيمات المعارضة المسلحة المفضّلة، مراجعة: *The Syrian Opposition Guide*، تأليف جنيفير كافاريللا وجنفياف كازاغراندي، Institute for the Study of War 7 تشرين الأول/أكتوبر 2015. متوفّر على الرابط:
http://understandingwar.org/backgrounder/syrian-opposition-guide
وعلى الرابط:
https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_armed_groups_in_the_Syrian_Civil_War
حيث تم تسجيل أكثر من 300 مجموعة ووحدة، بما في ذلك تلك التابعة للنظام. كما يمكن مراجعة دراسة كودي روش، "Syrian opposition factions in the Syrian Civil War" *Bellingcat*، 13 آب/أغسطس 2016، الذي يميّز 350 مجموعة معارضة مسلّحة.

19 مراجعة الخرائط التي أنتجها توماس فان لينغ ونشرها بيتر فان أوستايان على الرابط: https://pietervanostaeyen.com/category/maps/ وarabthomness@؛ والخرائط التي نشرها مركز جسور للدراسات على الرابط: http://jusoor.co/

20 متوفّر على الرابط:
http://www.mediafire.com/convkey/04ed/dpwvmuqv8aa7qsqzg.jpg

21 "روج آفا" في اللغة الكردية تعني "غرب كردستان".

الشمال، وتشمل «وحدات حماية الشعب» الكرديّة؛ وغيرها من المنظّمات المقاتِلة في المنطقة تحت لواء «قوّات سوريا الديمقراطيّة».

لقد تعاون قسم من منظّمات «الثوّار» و«الثوار الإسلاميّين» و«الجهاديّين» تحت مظلّة «جيش الفتح»، في محافظة إدلب بشكل أساسي. وفي منطقة حلب انضوت منظّمات أخرى تحت لواء «فتح حلب». كما نشط البعض الآخر في جيش الفتح وفتح حلب في آنٍ واحد، كأحرار الشام. بينما اقتصر نشاط البعض من المجموعات الجهاديّة كجبهة النصرة، في جيش الفتح حصريّاً.

وقد أثار التعاون بين الجهاديّين كجبهة النصرة، والقوّات المعتدلة كالجيش السوري الحرّ، ضمن اللواء نفسه، انتقاد البلدان الغربيّة التي اعتبرت جبهة النصرة منظّمة إرهابيّة نظرًا لارتباطها بتنظيم القاعدة. وفي تمّوز 2016، أعلن قائد جبهة النصرة أبو محمد

الجولاني، وبشكل رسميّ، أنّ منظّمته لم تعد لديها أيّة «تحالفات مع أيّ كيانٍ خارجي أو أجنبي»، وأنّها ستستمرّ تحت اسم «جبهة فتح الشام». لكنّه تابع في الإشادة بقيادة «القاعدة»، ولم يصرّح عن قطع علاقة تنظيمه بالقاعدة. في جميع الأحوال، أبقت الدولُ الغربيّة مجموعةَ الجولاني على قائمة المنظّمات الإرهابيّة، كما كانت قبل تغيير اسمها.

قادت مجموعات المعارضة المسلّحة عمليّاتها في المنطقة نفسها أحياناً؛ وأحسّت في أحيان أخرى بضرورة التعاون في ما بينها لأسباب عمليّة تحت المظلّة عينها، أكان هذا التعاون مؤقّتاً أم طويل الأمد، وبصرف النظر عن الاختلافات الإيديولوجيّة. هذا الواقع أثّر على رغبة

الدول الغربيّة بتقديم الدعم العسكري لتلك المجموعات، وبخاصّة إذا حاربت المجموعات الأكثر اعتدالاً جنباً إلى جنب مع جبهة النصرة ووثّقت التنسيق معها. لكن بالنسبة إلى القوّات المسلّحة، ومن ضمنها الجيش السوري الحرّ، كانت الحقائق على أرض الواقع حاسمة ومصيريّة إذ شكّلت المعركة مسألة حياةٍ أو موت، ممّا لا يتيح ترف رسم الخطوط الفاصلة الدقيقة وفقاً للمعايير العقائديّة والتنظيميّة. ويُفسّر أحد أعضاء المعارضة ذلك بوضوح: «تخيّل أنك تُركت تُحتضَر وحيداً وجاء أحدهم ليمدّ لك يد العون - هل سترفضها إرضاءً لمن تركوك وحيداً؟»[22].

إنّ نقص الدعم الغربي الكافي للمعارضة المسلّحة الأكثر اعتدالاً من المجموعات الأخرى، أتاح للجهاديين العسكريين المجال، وإن بشكلٍ غير مباشر، لتصبح الجهة المهيمنة في سوريا. وكان الباحث تشارلز ليستر قد توقّع هذه الواقعة المظلمة سنة 2015، معتبِراً

> إنّ سوريا ستبقى لسنوات عديدة مركزاً للتشدّد الجهادي، ولن ترخي تداعيات هذه السياسة المحدودة الأفق بظلالها على سوريا والسوريّين فحسب، بل ستؤثّر على العالم ككلّ[23].

قوّات النظام العسكريّة

بعد بدء الثورة السوريّة كثرت السيناريوهات المطروحة حول

22 تشارلز ليستر، *The Syrian Jihad*، ص80، مقابلة مع أمجد الفرخ، كانون الثاني/يناير 2015.

23 تشارلز ليستر، *The Syrian Jihad* ، ص8.

الأحداث المحتملة في سوريا، وتوقّعت إحدى النظريّات حدوث انقلابٍ عسكريّ من الداخل على يد ضبّاطٍ علويّين كانوا من أشدّ المنتقدين لسلوك النظام، بالتعاون مع منشقّين عسكريّين من طوائف أخرى. لكنّ فرَص قيام الانقلاب كانت ضعيفة لأنّه ينطوي على مخاطر كبيرة. فكلّ من سوّلت له نفسه مجرّد التفكير في الانقلاب ومشاركة نيّته بذلك مع آخرين، عرّض نفسه لخطر عقوبة الإعدام الفوري. كما تمتّع النظام السوري بعقودٍ من الخبرة في كيفيّة منع الانقلاب العسكري. خلاصة الأمر، بقيت نواة النظام متماسكةً[24] واتّسمت بالصلابة.

قام هشام بو ناصيف بدراسةٍ حول استياء الضبّاط السوريّين السُّنة المنشقّين، الذين اشتكوا من المعاملة التفضيليّة التي تلقّاها زملاؤهم العلويّون. وقد عبّروا عن امتعاضهم الشديد لِما اعتبروه تمييزاً منهجيّاً ضدّ السُّنّة في المؤسّسات العسكريّة، ممّا جعل فرصة حصولهم على مراكز عسكريّة بارزة غير واردة إن لم نقل مستحيلة. وأفاد الضبّاط خلال المقابلات:

> عانى الضبّاط السُنّة من التمييز في عهد بشّار الأسد بشكل أكبر ممّا كانت الحال عليه في عهد والده. كما أشار الضبّاط الى أنّ حافظ الأسد تفوّق على ابنه في إحكام قبضته على جنرالاته. فقد استطاع الأب قيادة النخبة العسكريّة، بهدف الإبقاء ولو على مظهر خارجيّ من الدمج والشموليّة في صفوف الضبّاط السوريّين، الأمر

24 نيقولاوس فان دام، 'Syrian future scenarios', *Syria Comment*، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2011؛ و'How to solve or not to solve the Syrian crisis', *Orient*, III- 2012، ص31-37.

الذي عجز بشّار عن تحقيقه. في الواقع، تزعزعت مركزيّة النظام في ظلّ حكم بشّار الأسد، بفضل وجود عددٍ من «الأسياد» العسكريّين النافذين، الذين يناورون للحصول على السلطة، ويتنافسون ليوظّفوا مناصريهم العلويّين ويوزّعوهم على مختلف قطاعات الجيش. ونتيجةً لذلك، تقلّصت حصّة السُنّة من المراكز العسكريّة البارزة بشكلٍ أكبر خلال العقود الأخيرة[25].

ويقدّم بو ناصيف جداول مفصّلة بالقادة العسكريّين بحسب انتماءاتهم الطائفيّة، ويبرهن من خلالها أنّ غالبيّتهم انتموا إلى الطائفة العلويّة، خلال حكم بشّار الأسد، وحتّى عشيّة الثورة السوريّة (2000-2011). ومع أنّ هذه النتيجة ليست مفاجِئة، إذ استمرّ عدد الضبّاط العلويّين بالارتفاع طوال نصف قرن تقريباً، لكنّ طريقة توثيق الوقائع تضفي على المسألة المزيد من الوضوح والدقّة. فجميع رؤساء وكالات الاستخبارات السوريّة المنوط بهم قيادة الجيش وقوّاته المسلحة كانوا من العلويّين، وكذلك قادة الحرس الجمهوري، والفرقة الرابعة، وجميع قادة الدرجة الثانية في القوّات الخاصّة[26]. وبحسب الإحصاءات، فإنّ 86% من الضبّاط المعنيّين كانوا علويّين فيما لم يشكّل السُنّة سوى 14%.

---

25 هشام بو ناصيف، "Second-class": ‘The Grievances of Sunni Officers in the Syrian Armed Forces’, *Journal of Strategic Studies*، 5 آب/أغسطس 2015، ص11.

26 من بين قادة الجيش السوري الـ23، عشية ثورة 2011، 20 كانوا من العلويين و3 من السُنة. الرؤساء الثمانية لوكالات الاستخبارات السورية المسؤولة عن قيادة القوات=

ومنذ بداية الثمانينيّات، شكّل العلويّون، وفقاً لدراسة بو ناصيف، ما بين 80 و85 بالمئة من كلّ فوج يتخرّج من الأكاديميّة العسكريّة[27].

وإذا كان من بابٍ لحلٍّ سياسي للنزاع في سوريا، فلن يُفتَح إلّا بإعادة النِّسب «الطبيعيّة» للتمثيل العلوي الذي بات فائضاً في القوّات المسلّحة (بحيث تكون النسبة أقرب إلى عدد العلوّيين في المجتمع السوري وإن لم تكن تعكسه بشكل دقيق).

لقد وافق جميع الضبّاط الـ24 الذين قابلهم بو ناصيف على أنّ جهوزيّة القوّات السوريّة المسلّحة للقتال كانت تشهد تدهوراً مستمرّاً، على الأقلّ منذ أوائل التسعينيّات، وأنّها وصلت إلى الحضيض عشيّة انتفاضات سنة 2011.

«وزادت إشكالية إهمال القوّات المسلّحة على ضوء المعاملة التفضيليّة التي أغدِقَت على الوحدات القتاليّة الخاصّة ذات الغالبيّة العلويّة». وشدّد ضبّاط آخرون أن «الحرسَ الجمهوري والفرقة الرابعة مسؤولون عن حفظ أمن النظام، أمّا الأمن الوطني فهو من مسؤوليّة

= المسلّحة، كانوا من العلويين. قادة الحرس الجمهوري والفرقة الرابعة المدرّعة كانوا سبعة، جميعهم من العلويين. ومن بين قادة القوات الخاصة والقوات الجوية الخاصة، ستّة كانوا من العلويين وواحد سُنّي. ومن بين قادة القوات الجوية والدفاعية الستة، 3 علويين، و3 سُنّة. جميع قادة القوات المسلّحة الفرعيين الـ13 كانوا من العلويين. ومن بين قادة القوات الجوية الخاصة الفرعيين السبعة، 5 كانوا من العلويين، واثنان من السُنة.

27 هشام بو ناصيف، "Second-class": ‘The grievances of Sunni officers in the Syrian armed forces’, *Journal of Strategic Studies*, 5 آب/أغسطس 2015، ص7.

القوات المسلّحة ككل». وأشاروا إلى أنّ «التكتيكات التي تؤخذ حصريّاً داخل «بيت آل الأسد» لم تتغيّر بعد وفاة حافظ الأسد». إذ شملت اللائحة غير المفصّلة لأفراد العائلة المعيّنين في مراكز مرموقة في ظلّ حكم بشّار الأسد: أخاه ماهر القائد الفعلي للفرقة الرابعة؛ وابن عمّته ذو الهمّة شاليش، مسؤولاً عن وحدات أمن الرئيس وعائلته؛ وابن خاله حافظ مخلوف، رئيس الفرع 251 في جهاز المخابرات العامّة، والذي تمّ التداول على نطاق واسع بأنّه القائد الفعلي لهذا الجهاز؛ وكذلك ابن عمّه هلال الأسد، قائد الشرطة العسكريّة في الفرقة الرابعة؛ بالإضافة إلى صهره آصف شوكت، الرجل القويّ في جهاز الاستخبارات إلى حين وفاته في سنة 2012[28].

وما أن يشتبه النظام بأيّ انشقاق، حتّى تتم معاقبته بشدّة. وقد توفّي عدد من الأفراد البارزين في النظام في ظروف غامضة، ومن بينهم اللواء غازي كنعان، وزير الداخليّة والرئيس السابق لجهاز الأمن والاستطلاع للقوّات السوريّة في لبنان (1982-2002)، ومدير الأمن السياسي في سوريا لاحقاً، الذي يُقال إنّه أقدم على الانتحار تحت ظروفٍ يلفّها الغموض في تشرين الأول/أكتوبر 2005[29] كما أحاط اللُّبس وفاة اللواء

28 المرجع نفسه، ص14-15.

29 حازم صاغية، **البعث السوري. تاريخ موجز** (بيروت، 2012)، ص145-146، مذكرات تفيد أن غازي كنعان، وحكمت الشهابي، مع نائب الرئيس عبد الحليم خدّام، كانوا مرتبطين بانقلاب فاشل ضد بشار الأسد. خدّام، الذي كان طامحاً لخلافة حافظ الأسد كرئيس للبلاد، آل به المطاف في المنفى.

رُستم غزالة[30] [رئيس جهاز الأمن السياسي (سُنّي)]، في 24 نيسان/أبريل 2015، بعد تلقّيه العلاج جرّاء إصاباتٍ خطيرة.

وفي 18 تموز/يوليو 2012، دوّى انفجار في مبنى الأمن القومي، أدّى إلى مقتل رئيسه هشام بختيار، والعماد آصف شوكت، نائب وزير الدفاع وصهر بشّار الأسد، بالإضافة إلى وزير الدفاع العماد داود راجحة، ووزير الدفاع السابق حسن تركماني. وبالرغم من تبنّي قوى المعارضة هذا الهجوم، إلّا أنّ الأمر كان محاطاً بالشكوك، إذ يستحيل على أيّة قوّة اختراق قلب النظام حتّى هذا العمق. وفي وقت لاحق، ذكر عدد من المصادر أنّ الهجوم نُفِّذ من الداخل، على يد النظام[31].

لقد أفاد الباحث «آرون لوند» أنّ النّظام السوري خلال فترة حكم بشّار الأسد، كان يضاهي بسرّيّته نظام والده، واصفاً إيّاه «بالعلبة

30 آروند لوند، «The Death of Rustum Ghazaleh», *Syria in Crisis* 30 نيسان/أبريل 2015.
متوفر على الرابط: http://carnegie-mec.org/diwan/59953

31 بحسب ميخائيل وايس وحسان حسان، «*ISIS: Inside the Army of Terror*»، ص107 «ظهرت أدلّة جديدة تفيد بأن هذا الاغتيال قد يكون من الداخل، بإيعاز من المتشدّدين في معاداة شوكت المدعومين من إيران، بعد أن دافع شوكت عن فكرة التفاوض مع المعارضة». لكن يبدو من المستغرب أن تكون إيران، إحدى حلفاء النظام السوري الأساسيين، خلف عمليّة مماثلة. وفقاً لإحساني، كان الفاعل مرتبطاً بالمعارضة، وأبلغت النظام في ما بعد، أنها عازمة على «إقناع الرئيس الأسد وجنرالاته بوجوب التوصل إلى اتفاق سياسي مع المعارضة، ومغادرة سوريا، لأن المعارضة قد تقوم باغتيالهم، تماماً كما فعلت بآصف شوكت». إحساني، 'Is Assad the author of ISIS? Did Iran blow up Assef Shawkat?', *Syria Comment*، 5 كانون الأول/ديسمبر 2016.

السوداء المظلمة غير القابلة للاختراق، والحصريّة لنخبة من العائلة والعشيرة ورجال الأعمال والاستخبارات فقط». علبةً يصعب اختراقها من الداخل السوري، فكيف بالحريّ لمن هم خارج سوريا[32]. ومع أنّ ضربة التفجير كانت قاسية جدّاً، إلّا أنّ ركيزة النظام لم تهتزّ في الواقع، إذ سرعان ما أعيد ببساطة توزيع عدد من الضبّاط الكبار.

وتشير بعض الإحصاءات الى أنّ عديد الجيش السوري بلغ 220 ألف جنديٍّ في سنة 2011، لم يستطع النظام الاعتماد إلّا على 65 ألف جنديٍّ منهم[33]. ففي معاركه ضدّ القوّات المسّلحة المعارضة، فضّل النظام استخدام الوحدات التي اعتبرها جديرة بالثقة أكثر من سواها، والتي تضمّ بديهيّاً نسبة عالية من العلويّين. ونتيجةً لذلك، كانت نسبة الوفيّات في صفوف الجنود العلويّين مرتفعة نسبيّاً. وقد شكّلت هذه المسألة إشكاليّة حسّاسة بالنسبة إلى النظام، بسبب ارتفاع عدد الجنازات التي لا بدّ أن يكون أثرها الاجتماعي عميقاً في القرى العلويّة.

---

32 Arond Lund, 'Mikhail Bogdanov and the Syrian Black Box', *Syria in Crisis*, 18 March 2014.
على الرابط: http://carnegie-mec.org/diwan/55006?lang=en

33 Joseph Holliday, 'The Assad Regime: From counterinsurgency to Civil War', *Middle East Security Report 8*, Washington, DC: Institute for the Study of War, 2013, p27; quoting *The Military Balance 2011*, p330;

يقدّر Cody Roche عديد الجيش السوري بـ 300 ألف قبل بدء الثورة في 2011:
'Assad regime Militias and Shi'ite Jihadis in the Syrian Civil War', *Bellingcat*, November 2016.
متوفّر على الرابط: https://www.bellingcat.com/news/mena/2016/11/30/assad-regime-militias-and-shiite-jihadis-in-the-syrian-civil-war/

وفي 26 تموز/يوليو 2015، اعترف الرئيس الأسد للمرّة الأولى في خطابٍ له، بوجود نقص في الجنود والاحتياطي العسكري. وكاد توازن القوى ينقلب ضدّه. وفي أيلول/سبتمبر 2015، بدأت روسيا بالتدخل العسكري بالنيابة عنه، وعلى نطاقٍ واسع، ممّا قَلَب الدفّة لصالح النظام. كما شكّل انتشار القوّات الإيرانيّة ومقاتلي حزب الله في الداخل السوري دعماً لدمشق. ولعلّ مزاعمَ المعارضة المتكرّرة التي تفيد بأنّ النظام كان قد انهار منذ زمنٍ طويل لولا الدعم الخارجي الذي تلقّاه، مبالَغٌ فيها، لكن ممّا لا شكّ فيه أنّ النظام كان بوضعٍ حرج لجهة عديد جيشه. ولكن بعد التدخل الروسي في سنة 2015، غالباً ما ساندت الطائرات والهليكوبترات الحربيّة الروسيّة هجمات الجيش السوري. كما كان لقوّات إيران وحزب الله في البعض من الهجمات دورٌ داعمٌ وهامّ، إن لم نقل ريادي.

يقوم الجيش السوري على التجنيد الإلزامي، ويعكس بتركيبته إلى حدٍّ كبير صورة المجتمع السوري، وبالتالي فإنّ غالبيّة الجنود هم من السنّة. لقد انشقّ عدد كبير منهم، على الرغم من أنّ النظام كان يُطلق النار على المنشقّ فور اكتشاف أمره، كما كان أقاربه يتعرّضون لتهديدات قاسية، ويُضطرّون لتحمّل التداعيات.

لقد عكس انشقاق الضبّاط السُنّة ابتعادهم عن النظام، بالإضافة إلى رفضهم ذبح المدنيّين الذين هم من أهل السُنّة بغالبيّتهم. في الواقع، بقي الانشقاق ظاهرة سُنّية[34].

34 هشام بو ناصيف، "Second-class": 'The grievances of Sunni officers in the Syrian armed forces', Journal of Strategic Studies، 5 آب/أغسطس 2015، ص19.

لم يكن من تنسيق حقيقيّ بين قوى المعارضة المسلّحة، فتمّ خوض معارك كثيرة في وقت واحد وبشكلٍ متوازٍ في أكثر المناطق السوريّة تنوّعاً. فلم تكن الجبهة الأماميّة سهلة ولا واضحة المعالم، إذ تعدّدت جبهاتها وتوزّعت في جميع أنحاء البلاد، ممتدّة على مساحات ضخمة، بحيث لم يكن الجيش السوري النظامي مستعدّاً لها بشكل جيّد، وذلك اختلافا مثلا مع جبهة الجولان التي تمتد على أقل من 100 كلم فقط.

لقد أدّت قوّات خاصّة متنوّعة تابعة للجيش السوري دوراً إضافيّاً هامّاً في قمع نشاطات المعارضة المسلّحة في مناطق مختلفة، وبخاصةٍ قوّات النمر، تحت قيادة العميد العلوي البارز سهيل الحسن، الذي اكتسب شعبيّة في أوساطه[35]. لقد دُرِّب عناصر هذه القوّة ليكونوا فرقة هجوميّة قادرة على التدخّل بسرعة في معارك في جميع أنحاء سوريا. وقد ضاهتها أهمّيّة فرقةُ صقور الصحراء بقيادة العميد محمد جابر، إذ ارتكزت تدريباتهم على تكتيك الكمائن، واستُخدِموا في مهمّات خاصّة على جبهات مختلفة.

Wولكن على الرغم من انتماء هاتين القوّتين إلى أهمّ مجموعات النظام الهجوميّة، اعتُبِرَتا خصمين لدودين، ما منعهما من مشاركة الجبهات نفسها. كما اتُّهِمَتا بالفساد، وبدفاعهما عن مصالحهما الشخصيّة

35 مقابلة أجراها روبرت فيسك مع سهيل الحسن، «An audience with «The Tiger' – Bashar al-Assad's favourite soldier'، صحيفة *The Independent*، 8 حزيران/يونيو 2014. في تشرين الأول/أكتوبر 2016، أطلقت فرقة النمر طلباً طارئاً لتجنيد متطوعين جدد، مشيرةً إلى وجود نقص في العديد.
راجع الرابط: https://twitter.com/FSAPlatform/status/789792256274362368/

وليس دائماً عن مصالح النظام. كما اشتهر صقور الصحراء بتهريب النفط[36].

وبما أنّ جيش النظام وقوّاته الأمنيّة لم تكن لديهم الفعاليّة الكافية لهزيمة قوّات المعارضة، تمّت الاستعانة بدعمٍ إضافيٍّ من اللجان الشعبيّة الأشبه بالميليشيات، وبقوّات الدفاع الوطنيّ، فتراوح عديد الدعم الإضافي هذا ما بين 50 ألفاً وستين ألفاً في سنة 2013[37]. كما انخرطت في الصراع مجموعات غير نظاميّة كالشبّيحة. وقد نشطت هذه الفرق والمجموعات في القرى والبلدات والمدن لمحاربة قوّات المعارضة[38]. فساعدت في البداية النظامَ ليصمد بشكل أفضل، لكنّها قوّضته أيضاً في وقت لاحق، وأضعفت مكانتَه بسبب سلوكها الفاسد والفردي. إذ مع الوقت، راح البعض من أعضائها يتجاهلون تعليمات القيادة العسكريّة

36 توبياس شنايدر، 'The decay of the Regime is much worse than you think'، *War on the Rocks*، 13 آب/أغسطس 2016. متوفّر على الرابط: https://warontherocks.com/2016/08/the-decay-of-the-syrian-regime-is-much-worse-than-you-think/

37 يزيد الصايغ، Carnegie Endowment for International Peace, 'Syria's strategic balance at a tipping point'، 7 حزيران/يونيو 2013.

38 لدراسة حول المقالات التي تتناول الميليشيات الموالية للأسد، نشرها أيمن جواد التميمي، *Syria Comment,* 30 August 2016، الرابط: http://www.aymennjawad.org/2016/08/bibliography-pro-assad-militias

لدراسة مفصّلة حول ميليشيات الأسد والجهاديين الشيعة في الحرب الأهلية السورية، مراجعة كودي روش، في *Bellingcat*, 30 November 2016، الرابط: https://www.bellingcat.com/news/mena/2016/11/30/assad-regime-militias-and-shiite-jihadis-in-the-syrian-civil-war/

المركزيّة، ويعملون باستقلاليّة أكثر فأكثر في مناطق نفوذهم. حتّى أنّهم بدأوا بتأسيس قواعدهم السياسيّة كأمراء حربٍ، يكتسبون المال من خلال الابتزاز وعمليّات التهريب والاختطاف.

طالت سنوات الحرب، واندثرت مصادر دخل كثيرة، ما دفع بالكثيرين إلى السعي خلف بدائل اقتصاديّة وتعويضات تساعدهم على الصمود. وبالكاد استطاعت الأجور العامّة سدّ جوع المجنّدين أنفسهم، فبدأ رجال الأسد يعيشون من أراضي وأرزاق المدنيّين، وذلك بحسب محلّل سياسة الدفاع «توبياس شنايدر». وبالتالي، لم يعد جزء كبير من الفصائل الموالية يعتمد على النظام لتأمين معظم مداخيله.

وأحياناً، نشبت اشتباكات بين النظام وتلك الفصائل. وكذلك وقعت اشتباكات مع القوّات الخاصّة في الجيش، التي يُفترض بها أن تكون وفيّة للنظام، لكنّها تملّصت من ولائها جاعلة في أحيان أخرى من مصالحها الشخصيّة والاقتصادية أولويّة. ومن التداعيات المهمّة للحرب الطويلة وتدهور الوضع الاقتصادي، ارتفاع نسبة الفساد على نحو مطّرد. الأمر الذي بدأ بتقويض سلطة النظام المركزيّة إلى حدٍّ ما، وعلى يد داعميه الأساسيّين.

ووصف «توبياس شنايدر» في آب/أغسطس 2016 الوضع السوري الميداني بشكل قاتم، مستخلصاً أنّ «انحطاط النظام السوري كان أسوأ بكثير من المعتقد السائد»:

> طوال الثلاث سنوات الماضية، وبالرغم من الدعم العسكري الأجنبي، استمرّ نظام الأسد بالضمور بوتيرة

سريعة لم يشهدها من قبل. وفي حال استمرّ هذا الوضع، سيجد الرئيس السوري نفسه صورةً عن الدائرة المحيطة به ونظيراً لأفرادها، وقاسماً مشتركاً رمزيّاً يجتمع حوله تحالف ضعيف من اللصوص والإقطاعيّين. وبالتالي، مع الانحطاط البطيء الذي أصاب مؤسّسات الدولة والجيش والحزب الحاكم التي كانت يوماً ما تتحلّى بجبروتٍ لا يهتزّ، أمسى شخص بشّار الأسد يجسّد أكثر فأكثر، آخر دعامات «النظام» (وليس الدولة) وحربه الوحشيّة ضد مواطنيه...

وبالفعل، بعد خمسة أعوام من الحرب، لم تعد بنيةَ سلطةِ النظام تختلف بشكل كلّي عن بنية قوّة ميليشيات المعارضة. ومع أنّ الحكومة تلقّت من الهيكل اللوجستي المتبقّي للجيش العربي السوري دعماً أفضل، إلّا أن قوّة قتالها اليوم تمثّل مجموعة مذهلة من الميليشيات المحلّية الضيّقة النطاق، والمصطفّة إلى جانب مزيج من الفصائل، والجهات الراعية المحليّة والأجنبية، وأمراء الحرب المحليّين...

اليوم، في حين تُظهِر الخرائط التوضيحيّة لوناً أحمر ممتدّاً على طول المحافظات الغربيّة في سوريا، لا بدّ أن تميّز عشرات لا بل مئات الإقطاعيّات الصغيرة الموالية للأسد إسميّاً فقط. ففي معظم أنحاء البلاد، تعمل القوى الأمنيّة الموالية للنظام كمشروع ابتزازٍ ضخم: وهي تشكّل في الوقت عينه

سبباً لانهيار الدولة على المستوى المحلّي، ونتيجةً له[39].

خلال كل ذلك، بقي الجدل قائماً حول ما إذا كان النظام لا يزال يسيطر محكِماً قبضته الحديديّة، أو أنّ الحرب الطويلة قطعت أنفاسه فتهالك وأصبح على شفير الانهيار.

مال معارضو النظام إلى إعطاء انطباع أنّ النظام كان أوهن ممّا هو عليه فعليّاً، في حين فعل النظام العكس، وأراد أن يوحي بأنّه أقوى ممّا هو عليه على أرض الواقع (وهذا أمر طبيعيّ في الحروب).

في كلّ الأحوال، بدا أنّ النظام السوري، وبمساعدة داعميه العسكريّين (الأجانب والمحلّيّين)، تحلّى بالقوّة الكافية لقول الكلمة الأخيرة واستعادة مدينة حلب في كانون الأول/ديسمبر 2016.

الأمر الذي شكّل نقطة تحوّل مهمّة في حرب سوريا، لصالح النظام.

وفقاً لـ«كودي روش»، بدا جليّاً أن الميليشيات السوريّة الموالية كانت تؤدّي دوراً يزداد توسّعاً في القتال إلى جانب نظام الأسد، ومن 2015 إلى 2016، تكاثر عدد القوى السوريّة الموالية التي تحوّلت إلى ميليشيات، واكتسبت حجماً وقوّةً. ويزعم «روش» أن ذلك يعود إلى الأسباب الأساسيّة المتداخلة التالية: انحلال الجيش العربي السوري وإرهاقه، والصعوبات الاقتصاديّة التي واجهها النظام، والوضع الاقتصادي الأليم في سوريا عموماً. وقد ساهم العامل الأخير وبشدّة في جعل الميليشيات المحلّيّة الخاصّة المتعدّدة أكثر استقطاباً للرجال الذين هم بحاجة ماسّة لتأمين لقمة العيش لأُسَرِهم وإعالتها. وبما أنّ

39 توبياس شنايدر، 'The decay of the Regime is much worse than you .think'

تلك الميليشيات كانت محلّية، فهذا يعني أنّهم سيتمكّنون من البقاء إلى جانب عائلاتهم (فالصراع السوري تمحور محلّياً في جميع الاتجاهات). كما سيتمكّنون من الاستفادة من العفو الذي منحه النظام للمتهرّبين من الخدمة العسكريّة الإجباريّة.

ويناقش «روش» وجهة النظر القائلة إن «الجيش السوري العربي أصبح بالكاد موجوداً»، مع انتقال القتال إلى أيدي الميليشيات الأجنبيّة المختلفة والقوى العسكريّة التي انضمّت للقتال بالنيابة عن النظام. لكن يجب عدم الاستهانة بأهميّة تلك القوى، بحسب «روش»: فقد أدّت القوى العسكريّة الأجنبيّة أدواراً أساسيّة إلى جانب النظام، بما في ذلك قيادة عدد من الهجمات المهمّة. بقي الجيش العربي السوري موجوداً، وإن كانت «بنيته الصلبة استحالت قشرة ضعيفة، وقد حشد تحت جناحه أقلّ من نصف القوى التي كانت لديه قبل الحرب الأهليّة»[40].

أمّا من جهة الـ 1500 مجموعة أو أكثر من المعارضة، فقد بدت كظاهرة مماثلة لأمراء الحرب الساعين خلف مصالحهم الشخصيّة، التي لا تتوافق بالضرورة مع مصالح الثورة السوريّة في مواجهة النظام.

لم تكن الحرب السوريّة حرباً تقليديّة بين جيشين نظاميّين أو أكثر. في البداية شكّلت الحرب مواجهة عنيفة بين القوّات العسكريّة السوريّة النظاميّة، تساندها القوّات الأمنيّة من جهة، وخصومهم من جهة

40 مراجعة المقالة المفصّلة لكودي روش، 'Assad regime Militias and Shi'ite Jihadis in the Syrian Civil War'.

أخرى، الذين كانوا أساساً مدنيّين مسالمين، لكن انضمّت إليهم تدريجيّاً مجموعات مسلّحة فاقتهم قوّة مع الوقت، بفضل الدعم الخارجي. وبدأ الإسلاميّون والجهاديّون يصعدون من بين صفوف القوّات العسكريّة المعارضة، ليهيمنوا تدريجيّاً، ما أدّى إلى نموّ التطرف الإسلامي واكتسابه بُعداً كبيراً في المعارضة. أما المعارضة الجهاديّة فكانت بحكم تعريفها سُنّيّة طائفيّة راديكاليّة معادية للعلويّة.

خلال الحرب لاستعادة حلب في آب/أغسطس 2016، سمّت جبهة فتح الشام هجومها العسكري على كلّية المدفعيّة في حلب، الراموسة جنوبي المدينة، تيمّناً باسم النقيب إبراهيم اليوسف، الذي كان مسؤولاً عن مجزرة طلّاب الحربيّة العلويّين هناك سنة 1979. لقد عبّرت رسالة الجهاديّين بوضوح عن نيّتهم القضاء على قوّات النظام العلويّة تحديداً. بالإضافة إلى ذلك، شكّل المتطرّفون الإسلاميّون ثلاث كتائبَ تحمل أسماء المرتكبين الأساسيّين لمجزرة المدرسة المدفعيّة في حلب، وتمثّلت الكتائب الثلاث بكتيبة إبراهيم اليوسف، وعدنان عقلة، وحسني عابو، الذين قُتلوا جميعهم في غضون السنة التي أعقبت مجزرة حلب[41].

وكان الجولاني، قائد جبهة النصرة، قد أعلن في وقتٍ سابق، أنّه «سيحمي العلويّين الذين يسلّمون أنفسهم من تلقاء نفسهم ويتبرّؤون من النظام ويعبّرون عن ندمهم لارتكاب الشرك ويعلنون عودتهم إلى الإسلام»[42]. وبالتالي، وجد العلويّون أنفسهم مضطرّين للتخلّي عن

41 مراجعة الفصل الأول.

42 مقابلة أجرتها **الجزيرة** مع الشيخ أبو محمد الجولاني، في 27 أيار/مايو 2015.

ديانتهم حتّى يُقبَلون. وكان من الواضح أنّه لم يتبع علويٌّ واحد نصيحة الجولاني، إذ لم يثقوا به. لقد أرادت جبهة النصرة فرض الشريعة على جميع المناطق التي تغزوها وتسيطر عليها.

لكن لا بد من التركيز على أنّ ما سلف لا يعني أنّ المجموعات العسكريّة المعارضة الأخرى كانت تميل إلى الطائفيّة على غرار النصرة، إذ كان عدد كبير منها غير طائفي، لكنّ هذه المجموعات لم تكن تتمتّع بالسلطة النافذة.

بعد الهزيمة الشنعاء التي أُلحِقَت بمجموعات المعارضة المسلّحة في حلب، أسّست جبهة فتح الشام (المعروفة بالنصرة سابقاً) هيئة تحرير الشام في كانون الثاني/يناير 2017، بهدف ضمّ العدد الأكبر من المجموعات الجهاديّة والإسلاميّة العسكريّة المعارِضة، ودمجها لتكتسب قوّة قادرة على التصدّي للنظام. لكنّ جماعة أحرار الشام رفضت الانضمام إلى هيئة تحرير الشام، وشكّلت كيانها البديل الذي يحمل اسمها الأصلي. انشقّ عددٌ كبير من مقاتلي أحرار الشام المتمرّسين، لينضمّوا إلى هيئة تحرير الشام، مع أنّ ذلك يضعف تنظيمهم الأم. ونجح كلّ من «أحرار الشام» و«هيئة تحرير الشام» في تجنيد عدد من المجموعات العسكريّة الأخرى (معظمها صغيرة الحجم نسبيّاً، وأحياناً مجرّد جزء منها)، لكنّ العداوة بينهما قلّصت من قدراتهما العسكريّة، مع تفوّق هيئة تحرير الشام على أحرار الشام حينذاك. وقد قوّضت النزاعات الداخليّة بين الجهاديّين والإسلاميّين وفصائل الجيش السوري الحرّ، موقع المجموعات المعارِضة المسلّحة ككل. كما أثّر الدمج الحاصل

بين الجهاديّين والإسلاميّين على استعداديّة البلدان الغربيّة والإقليميّة للاستمرار في دعم المجموعات المعنيّة، وبخاصّة بسبب ارتباطها بتنظيم القاعدة من خلال هيئة تحرير الشام، وضبابيّة الخطوط الفاصلة بين الجهاديّين المتطرّفين والإسلاميّين. فالبعض من فصائل الجيش السوري الحرّ – التي كانت تُعتَبَر معتدلة – انتقلت إلى هيئة تحرير الشام وإلى أحرار الشام زاعمة أنّها لم تتلقَّ الدعم الغربي والإقليمي الكافي. وقد صبّ تشذم المجموعات المعارضة المسلّحة في مصلحة النظام السوري. ومن العوامل التي صعّبت ترتيب وقف إطلاق النار بين النظام وفصائل المعارضة غير الجهاديّة، عامل الاختلاط الجغرافي بين الجهاديّين والإسلاميّين وفصائل الجيش السوري الحر، وذلك يعود إلى وجود هيئة تحرير الشام وغيرها من الجهاديّين بينهم.

تغيّر التحالفات العسكريّة

خلال الحرب السوريّة، تغيّرت التحالفات العسكريّة، لا بل «زيجات المصلحة» العسكريّة، في مناسبات كثيرة، بحسب ما اعتبرته الأحزاب المعنيّة أكثر فائدة أو أقلّ ضرراً في لحظة محدّدة. كما كانت الأنظار قد توجّهت نحو التعاون بين المجموعات المسلّحة الأكثر اعتدالاً، وجبهة النصرة أو غيرها من الحركات الجهاديّة المتطرفة. ولم تملك المجموعات المنخرطة في الصراع سوى القليل من القواسم المشتركة التي تجمعها من الناحية الإيديولوجيّة، لكنّها تعاونت أحياناً، وذلك بهدف الحفاظ على بقائها والتمكن من الفوز فقط. بشكل عام، لم يكن التنسيق والتعاون إلّا مؤقّتاً.

واتُّهِم النظام في أكثر من مناسبة، بالتعاون مع الدولة الإسلاميّة، أو بالتغاضي عن انتصاراتها، كما حدث في مدينة تدمر التاريخيّة الصحراويّة في أيار/مايو 2015.

بدا الواقع أكثر تعقيداً. فمن الأساس، كان باستطاعة القوّات الجوّيّة الغربيّة المتحالفة منع الدولة الإسلاميّة من الاستيلاء على تدمر، لو أنّها هاجمت أرتالها العسكريّة الظاهرة بوضوح، والمكشوفة في عرض الصحراء، وهي في طريقها إلى تلك المدينة التاريخيّة. ولكن ما زال مجهولاً سبب تغاضي القوّات العسكريّة الغربيّة عن هذا الهدف العسكري السهل نسبيّاً. لعلّ أحد الأسباب يكمن في عدم رغبتها بالظهور كمُدافعٍ عن النظام. فقد أرادت القضاء على الدولة الإسلاميّة منفردةً، وليس بالتعاون مع النظام. لكنّ هذه الحجّة تمّ رفضها. وبعد عددٍ من المعارك، استعاد الجيش السوري مدينة تدمر، بدعمٍ عسكريّ روسي.

لقد شكّلت الدولة الإسلاميّة عدوّاً لدوداً للنظام أيضاً، لكنّها كانت تعود بالفائدة عليه طالما هي مستمرّة في محاربة خصومه في أنحاء أخرى من البلاد، لأنّها قد توفّر عليه استنزاف قدراته العسكريّة التي يحتاجها بشدّة في معاركه المندلعة في أماكن أخرى. ما أن زال خطر المجموعات المسلّحة الأخرى، حتى فضّ «زواج المصلحة» مع الدولة الإسلاميّة.

وفي مناسباتٍ أخرى، اتُّهِم النظام بالتهديد بعدم الدفاع عن البعض من البلدات ضدّ الدولة الإسلاميّة، كالسلميّة شرقي حماة. بل وادُّعيَ أنه سيغضّ النظر عن احتلال تلك البلدات على يد الدولة الإسلاميّة، إذا رفض سكّانها المحلّيون ضمّ مجنّدين جُدداً إلى الجيش. كان عدد كبير من

سكان السلميّة من الإسماعيليّين، وقد اعتُبِرَت البلدة لفترة طويلة معقلاً معارضاً للنّظام. وبما أنّ تنظيم الدولة الإسلاميّة اعتبر الإسماعيليّين كفرة وزنادقة، فكان سيَرتكب بحقّهم مجازر وحشيّة إن تمكّن من احتلال السلميّة.

كما توجّهت أصابع الاتهام إلى النظام بحجّة تعاونه غير المباشر مع وحدات حماية الشعب الكرديّة (YPG)، وحزب الاتّحاد الديمقراطي الكردي (PYD)، في مواجهة قوّات المعارضة الأخرى. في الواقع كان حزب الاتّحاد الديمقراطي الكردي عدوّ النظام بسبب أهدافه الطامحة إلى إنشاء حالة كرديّة مستقلّة في شمال سوريا، الأمر الذي اعتبره النظام البعثي لعنةً ترافقه، وبخاصّةٍ أنه يدعو إلى دولة عربيّة موحّدة.

في آذار/مارس 2016، أعلن حزب الاتّحاد الديمقراطي الكردي تأسيس نظامٍ حكومي فيدرالي في «فيدرالية شمال سوريا - روج آفا». ندّدت غالبيّة الأحزاب الكرديّة الأخرى بهذه المبادرة، وكذلك استنكرها النظام بشدّة. لكن في ما يخصّ الحرب السوريّة، استخدم النظامُ حزبَ الاتحاد الديمقراطي كميزان قوى في مواجهة المجموعات المعارضة المسلّحة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلاميّة.

في البداية، لم تمانع تركيا انخراط حزب الاتّحاد الديمقراطي في القتال ضدّ النظام أو ضدّ الدولة الإسلاميّة، لكن حين صبّت التطوّرات في مصلحة الحزب، لدى نجاحه في غزو أكبر أجزاء من سوريا الشماليّة، سرعان ما اعتبرته أنقره خطراً أمنيّاً داهماً يتهدّد تركيا.

وشكّل ذلك أحد أهمّ العوامل التي حثّت أنقره على تعديل

سياساتها في سوريا بشكل جذري في نهاية 2016، والاستعداد لبدء التعاون السياسي مع روسيا وإيران للمساعدة على إنهاء الصراع. في 23 - 24 كانون الثاني/يناير 2017، أطلقت روسيا، وتركيا وإيران سلسلة من الاجتماعات الدوليّة حول الحرب السوريّة في الأستانة - كازاخستان، في محاولة لفتح باب المحادثات بين النظام السوري، وعدد من مجموعات المعارَضة المسلّحة، لمحاولة الوصول إلى وقف إطلاق النار والمساهمة في إعادة تفعيل العمليّة السياسيّة التي ترعاها منظّمة الأمم المتحدة[43]. لكن لم تفضِ تلك المحادثات إلى أيّة مفاوضات مباشرة وجهاً لوجه، ولم يتمّ التوصّل إلى أيّة مساحةٍ للتنازل أو المساومة. وقد تمّ وضع الولايات المتّحدة على الهامش هذه المرّة، ولم تحضر إلّا كمراقب.

أما تركيا فأتيح لها أن تؤدّيَ دوراً أساسيّاً بسبب تحكّمها بالإمدادات العسكريّة الموجّهة إلى المجموعات المعارِضة المسلّحة في سوريا، على امتداد الحدود التركيّة - السوريّة. وقد اعتبرَت حزب الاتّحاد الديمقراطي بمكانة حزب العمّال الكردستاني (PKK)، الذي وضعته أنقرة على لائحة المنظّمات الإرهابيّة. غير أنّ حزب الاتّحاد الديمقراطي

43 صّرح ريموند هنيبوش أنه حتى لو تم التوصل إلى وقف إطلاق نار، فإن الحقد الطائفي، وانعدام الثقة بعد سنواتٍ من القتل، سيشكلان عائقاً عسيراً أمام التشارك في السلطة، فلا بد من خلق حالة استقرار كافية لتخطي المعضلة الأمنية، في دولة عاجزة كسوريا. «جميع الأجيال الجديدة التي وُلدت وكبرت في ظل الحرب الأهلية اعتمدت هويات طائفية، ومن المستبعد أن يقاوم السياسيون المتخاصمون إغراء استخدام النعرات الطائفية لحشد الدعم كلٌّ لمصلحته». ‘The sectarian revolution in the Middle East’, *Revolutions: Global Trends & Regional Issues*, 4/1 (2016)، ص120-152.

نجح في السيطرة على أكبر جزءٍ من ثلاث مناطق ذات أغلبيّة كرديّة في شمال سوريا، اثنتين منها محاذيتين شرقاً (القامشلي وكوباني)، والثالثة غرباً (عفرين). كما لم يتوقّف عند هذا الحد، بل أراد ربط بعضها بالبعض الآخر جغرافيّاً، عبر احتلال المنطقة الحدوديّة بين كوباني وعفرين[44]. وهذا ما أرادت تركيا منعه بأيّ ثمنٍ، لما رأت فيه من تداعيات سلبيّة محتملة على الأمن في المنطقة الكرديّة في جنوب شرق تركيا. في الوقت نفسه، دعمت الولايات المتّحدة الأميركيّة حزب الاتّحاد الديمقراطي، خلافاً لرغبات حليفها التركي، لأنها اعتبرته قوّة فعّالة في الحرب ضدّ الدولة الإسلاميّة، الأمر الذي شكّل أولويّة أميركيّة أساسيّة. أمّا في حال نجاح النظام في هزيمة المجموعات المعارِضة الأخرى في الشمال، فإنّه من دون شكّ، لن يستمرّ في التغاضي عن إعلان حزب الاتحاد الديمقراطي عن منطقة حكم ذاتي، وسيسعى إلى القضاء عليه.

تلقّى النظام السوري الدعم من ميليشياتٍ شيعيّة عراقيّة في صراعه ضدّ المعارضة السوريّة المسلّحة، بما في ذلك الصراع في الأماكن الشيعيّة المقدّسة[45]. وشكّل هذا التحالف أحد الأمثلة على التحالفات المستغربة. تعاونت الحكومات الغربيّة مع النظام ذي الغالبيّة الشيعيّة في العراق

---

44 مراجعة خرائط المناطق ذات الأكثرية الكردية في *The Kurds of Syria* (London, 2015)، تأليف هاريت ألسوب؛ وفي: *'Syria's Kurds: History, Politics and Society'* (London, 2011)"، تأليف جوردي تيجيل.

45 من أجل البحث في المجموعات الشيعية المقاتلة إلى جانب النظام السوري، مراجعة 'Assad regime Militias and Shi'ite Jihadis in the Syrian Civil War' تأليف كودي روش.

فقط، في صراعه ضدّ تنظيم الدولة الإسلاميّة، فيما اعتبرت أيّ تعاونٍ مع نظام الأسد ضدّ الدولة الإسلاميّة من المحرّمات. لكنّ النظام العراقي سمح أو على الأقل، تغاضى عن قتال المقاتلين العراقيّين الشيعة إلى جانب الأسد في حربه ضدّ مجموعات المعارضة السوريّة المسلّحة، التي كانت بدورها مدعومة من قبل البلدان الغربيّة عينها. أما الميليشيات الشيعيّة العراقيّة فقد تلقّت الدعم من إيران، أحد أبرز خصوم البلدان الغربيّة. اتّسمت شبكة التحالفات بالغرابة والتناقض، مع أنّ جميع تلك العلاقات والروابط كان لها تفسيرها الخاص.

عُقِدَت جميع تلك التحالفات بشكل مؤقّت، بحسب الأولويّات العسكريّة والسياسيّة اليوميّة، وبالتالي من الأفضل أن تعتبر «كزيجات مصلحة» وقتيّة، تهدف إلى منع تدهور التطورات من السيّئ إلى الأسوأ بالنسبة للأحزاب المعنيّة.

ويبقى السؤال الأكبر: أي طرف سيفرض سيطرته على الأراضي التي كانت خاضعة لسيطرة الدولة الإسلاميّة بعد هزيمتها؟ أهو النظام، أم مجموعات المعارضة المسلّحة كالجيش السوري الحر، وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، والقوّات الإسلاميّة والجهاديّة، أم سواها؟ أمّا الإجابة فمرهونة بتوازن القوى العسكريّة على الميدان، والتداعيات السياسيّة بعيدة المدى.

الفصل الرابع

النهج الغربي المتناقض
في التعامل مع الأزمة السوريّة

منذ البداية، هيمنت درجةٌ عالية من التفكير الرَغْبيّ (Wishful Thinking) على النهج الغربي في التعامل مع الانتفاضة السوريّة، إذ أُعطيت الأسبقيّة لا للواقعيّة السياسيّة بل لما يُفترض أنّها المُثُل الأخلاقيّة والديمقراطيّة. وعلى ما يبدو، استند ساسة غربيّون كثيرون في مواقفهم، إلى ردود أفعالهم اليوميّة على صعيد السياسة المحليّة، بدلاً من الاستناد إلى رؤية طويلة الأمد وإلى براغماتيّة تتمحور حول تحقيق الأهداف، وهي براغماتيّة كان لا بدّ منها للعمل في سبيل المساعدة فعلاً على فضّ النزاع. وفي المراحل المبكّرة، ركّز معظم الساسة الغربيّين على فكرة أنّ السبيل الوحيد لحلّ النزاع هو إزالة الرئيس الأسد من السلطة. وظنّ كثيرون بالفعل أنّ النظام سيسقط خلال فترة قصيرة نسبيّاً. وتوقّع البعض أن يرحل الأسد بحلول صيف سنة 2012. لقد استخفّوا تماماً بقوّة النظام، ونتج هذا الاستخفاف جزئيّاً من الجهل بالنظام السوري وقلّة المعرفة به، إضافةً إلى وجود تفاؤل في غير محلّه[1]. كما خاطر الذين توقّعوا أنّ نظام

1 انظر أيضاً: إميل حُكيّم، **انتفاضة سوريا وتقسيم بلاد الشام**، إصدار كيندل (لندن،

=

الأسد لديه فرصة واقعيّة للاستمرار لفترة أطول في أن يُتّهموا بأنّهم من مؤيّدي الأسد، أو بالأكثر بأنّهم مناهضون للديمقراطيّة. وأحياناً طغت الحجج الأيديولوجيّة على تلك الواقعيّة.

تبيّن أنّ الإبلاغ الموضوعي عن التطوّرات في سوريا مسألة حسّاسة. وبات من السهل جداً أن يُصنَّف الأكاديميّون أو الصحافيّون أو الساسة، أو أن يُتّهموا بأنّهم مؤيّدون للنظام[2] أو مناهضون له. كذلك اتُّهمت الأمم المتّحدة ومبعوثوها الخاصّون إلى سوريا، من حين لآخر، بأنّهم ميّالون إلى أحد الأطراف، عند الإقدام على أبسط خطوة يمكن وسمها بالانحياز، سواء أكان ذلك صحيحاً أم لا.

لاحظ أكاديميّون وصحافيّون خلال المرحلة المبكرة من الثورة السوريّة، أنّ المعارضة لم تكن سلميّة بحتة خلال الأحداث الدمويّة، بل لجأت إلى العنف أحياناً، وهاجمت القوى الأمنيّة والجيش مستخدمة الأسلحة. غير أنّ هؤلاء واجهوا نقداً لاذعاً من المعارضة وسواها، لما قد

= 2013)، المواقع 2629، 2643، 2673، 2689. يقتبس حُكيّم قول المسؤول الأميركي المرموق (الذي ينمّ كلامه عن معرفة بالحالات الأخرى) فريد هوف في كانون الأوّل/يناير 2011 إنّ «الأسد رجل ميّت يمشي».

2 عندما علّق الأكاديمي الفرنسي فابريس بالانش خلال مقابلة في فرنسا سنة 2011 على الوضع في سوريا قائلاً إنّ النظام لم "ينضج" ليسقط، وأنّ الدولة متّجهة مباشرة نحو حرب أهليّة، جرى تصنيفه كشخص "يدافع عن نظام الأسد". وعندما بقي يُعلن في منتصف سنة 2012 أنّه ينبغي عدم توقّع أن يسقط النظام قريباً، نُشرت مقابلته تحت عنوان "*L'interview qui fâche*" (أي المقابلة التي تثير الغضب)؛ انظر: «عمل فابريس بالانش حول المجتمعيّة العلويّة والسوريّة المنقّح من قبل نيقولاوس فان دام»، مدوّنة *Syria Comment*، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

يمنحه ذلك من مصداقيّة لرواية النظام بأنّه يُهاجَم من قِبَل مَن أسماهم «إرهابيّين مسلّحين»؛ إضافةً إلى أنّ ذلك قد يساهم في تحطيم صورة المعارضة السلميّة بالكامل. وقد أضفت هذه السلميّة على المعارضة نوعاً قوياً من الشرعيّة الأخلاقيّة.

ثمة مسألة أخرى، وهي ميل كثير من الأشخاص الى الخلْط بين ما يُسمّى تفكيراً موضوعيّاً وبين التفكير الرغبيّ. علاوة على ذلك، لم يرغب الغربيّون عموماً - أقلّه في حالة سوريا اليوم - بأن يُظَنَّ أنّهم يقدّمون أي تحليل قد يُفسَّر أنّه معاد، أو أنّه نقد لهؤلاء السوريّين الشجعان، أصحابِ النوايا السلميّة الصادقة، الذين يعارضون نظام الأسد الديكتاتوري، والذين لم ينجحوا بعد في تحقيق أهدافهم ببناء سوريا أكثر ديمقراطيّة. وبكلّ بساطة اعتُبر النقد الموجّه إلى المتطرّفين الإسلاميّين العنيفين، الذين بدأوا يغطّون على معارضي النظام السلميين، نقداً للمعارضة ككل، بما في ذلك الأشخاص السلميّين فيها.

كانت أفكار الساسة الغربيّين عموماً واضحة بشأن ما يرفضون، لكنّهم لم يمتلكوا أفكاراً واقعيّة أو واضحة عن النظام الذي يريدونه كبديل لنظام الأسد؛ فقد أرادوا أن تخضع سوريا لنظام ديمقراطي معيّن. لكن ليس من الواقعي توقّع أن تؤول الإطاحة بالأسد على نحو عنيف، إلى إقامة نظام ديمقراطيّ سلمي كما أرادوا.

إنّ معظم القرارات التي توصّلت إليها الدول الغربيّة، أو المواقف التي اتخذتها، جاءت متأخرة ومحدودة جدّاً. ولم يواكب الساسة دائماً الحيثيّات على الأرض، إذ استمرّوا في استخدام الشعارات «الصحيحة

سياسياً»، ولكنّ الأحداث على الأرض لم تعد تبرّرها بشكل كامل. لقد أعربت المعارضة السوريّة في الأساس عن مطالب معتدلة ومتواضعة؛ وظلّت توصَف بالسلميّة والديمقراطيّة حتّى بعد أن قطعت الحرب السوريّة أشواطاً، وحتّى بعد فترة طويلة من ظهور القوى المتطرّفة، بمن فيها من إسلاميّين وجهاديّين سلبوا المعارضة منبرها. بالتالي، لم يعد مفهوم المعارضة السلميّة كما كان معروفاً في بداياته، بل بات أقرب إلى الأساطير منه إلى الواقع.

أشار سامي مبيّض إلى أنّ شخصيّات بارزة في المعارضة السوريّة ارتابت من جبهة النصرة لدى إنشائها في أوائل سنة 2012، وسعت جاهدة حينها

> لإثبات أنّ جماعة المتمرّدين السوريّين لم تضمَّ إسلاميّين، بل مجرّد جنود علمانيّين انشقّوا عن الجيش السوري. لكن، في حال كانت جبهة النصرة حقيقيّة، فذلك ينسف كلّ ما عملت المعارضة على تحقيقه منذ آذار/مارس 2011.[3]

سيطرت قوى المعارضة المسلّحة على الداخل السوري بشكل عامّ، أمّا خارج سوريا، فغلب حضور مجموعات معارضة مدنيّة متنوّعة كانت ناشطة سياسيّاً. وخلال فترة طويلة، لم تحترم مجموعات المعارضة المسّلحة عموماً المعارضة المدنيّة خارج الدولة، ولم تعتبر أنّ مجموعات المعارضة خارج سوريا تمثّلها. واستغرق الأمر سنوات من الصراع لتحسين التواصل بين المعارضة المدنيّة خارج سوريا وتلك المسلّحة داخلها، وبدء

3 سامي مبيّض، **تحت الراية السوداء: على حدود الجهاد الجديد**، ص70.

التنسيق السياسي بينهما. فضلاً عن أنّ مؤتمر الرياض للمعارضة السوريّة، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير عام 2015، آل إلى تحسين التواصل إلى حدٍ بعيد، بين مجموعات المعارضة المدنيّة والمسلّحة.

توقّعات الغرب الخاطئة

أغلقت معظم الدول الغربيّة سفاراتها في دمشق سنة 2012، كرسالة إدانة بأعلى درجة، موجّهة إلى الأسد من الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي ودول غربيّة أخرى. لكن من المرجّح أنّ انسحاب المجتمع الغربي من سوريا لم يؤرق الرئيس السوري، الذي كانت تشغله أولويّات أخرى، أبرزها بقاء النظام. كما أنّه من المؤكّد أنّ سحب السفراء لم يساهم في المساعدة على التوصّل إلى حل، بل العكس. إذ - على ما يبدو - غدا التوصّل إلى حلّ لصراع خطير، من دون قنوات تواصل ملائمة، أكثر صعوبة. كما أنّ العزل ليس أسلوباً مفيداً بشكل عام.

لا يعني كلّ ذلك أنّ النجاح كان مضموناً لو كانت الجهود الغربيّة للتحاور مع النظام السوري جديّة أكثر في مرحلة مبكّرة. لكنّ كمية الدماء التي سُفكت سنة 2011، كانت أقلّ بكثير (فقد ناهز عدد القتلى في البداية المئات «فقط»، ولكنّه وصل لاحقاً إلى مئات الآلاف). لذا يمكن القول إنّ التوصّل إلى تسوية حينها كان أقلّ صعوبة ممّا أصبح عليه في وقت لاحق. وكانت الدول الغربيّة المعنيّة قد برهنت عندها أنّها تتمتّع «بضمير سياسي أنقى»؛ ولكن، على ما يبدو، ضاعت فرصة كان

لا بدّ من استغلالها، أقلّه في ظلّ الظروف الخطيرة، وما ترتّب عليها من مسؤوليّات كبيرة.

لاحظتُ سنة 2011 أنّ الاستمرار في الإصرار على محاكمة الحرس القديم في نظام الأسد، وتحقيق عدالة فعليّة (قبل التوصّل إلى أيّ حلّ سياسي) سيزيد في الغالب من إصرار النظام على البقاء. كذلك سيساهم في زيادة احتمال اندلاع حرب طائفيّة مدمّرة، تحصد أرواحاً أكثر بكثير، من دون ضمان أن تجعل سوريا أفضل وأكثر ديمقراطيّة نتيجةً لها. وبالطبع كان من الأسهل بالنسبة إلى الساسة الأجانب أن يزيدوا من العقوبات، ويطالبوا بتحقيق العدالة، كجزء من الممارسات السياسيّة اليوميّة. ومع أنّ ذلك يزيد من شعبيّتهم على المدى القصير، إلا أنّهم يتحمّلون جزءاً من المسؤوليّة أيضاً في استمرار سفك الدماء ووقوع ضحايا، خاصّة إذا لم يسعوا للتوصّل إلى حلّ بنّاء ومُجدٍ. عندها فقط يمكننا طرح السؤال: كيف يمكن إنهاء النظام الديكتاتوري، ومساعدة سوريا للتوصّل الى مستقبل أفضل، كما تستحقّ، وفي الوقت نفسه للحفاظ على أكبر عدد ممكن من أرواح السوريّين؟[4]

نستنتج الآن، بعد ما جرى من أحداث، أن لا جدوى على الأرجح من إجراء حوار جدّي مع نظام الأسد، كما فعلت تركيا والسعوديّة والجامعة العربيّة وسواها، حيث لم يتم التوصّل إلى أيّة نتائج مُجدية.

---

4 نيقولاوس فان دام، **سيناريوهات مستقبل سوريا**، مدوّنة *Syria Comment*, 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. محاضرة أمام حلقة النقاش حول مستقبل سوريا، برلين، أكاديميّة كونراد أديناور، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

عند التحدّث عن فشل كلّ الجهود الساعية لإقناع النظام باعتماد حلّ سياسي عوض اللجوء إلى حلّ عسكري، نستنتج بشكل بديهيّ أنّ البديل الأساسي في تلك الحال هو إخضاع النظام، وذلك بهزيمته عسكرياً. لكنّ المعارضة لم تتلقَّ الدعم الكافي من حلفائها لتحقّق هذه الغاية، ما أدّى إلى استمرار الحرب، وإراقة هذا الكمّ الهائل من الدماء، إضافةً إلى أنّه لم يُطرَح جدّياً موضوع التدخّل العسكري الأجنبي[5].

وفي ظلّ اجتماع هذين العاملين (عدم تلقّي المعارضة دعماً عسكريّاً كافياً، وعدم إقدام الخارج على تدخّل عسكري مباشر)، حُكم على الثورة السوريّة بالفشل. بخاصّة أنّ النظام يحصل على ما يكفي من المساعدات

5 أعلن السفير البريطاني الموفد إلى سوريا من 2003 إلى 2006 بيتر فورد خلال مقابلة مع شبكة البي بي سي في 21 كانون الأوّل/يناير 2016 أنّ سياسة بريطانيا تجاه سوريا كانت «خاطئة في كلّ مرحلة من المراحل».

> فَوِفقاً لفورد زادت المملكة المتّحدة «الطين بلّة لأنّها لم تنشر قوّات على الأرض، بل شجّعت مجموعات متمرّدة على شنّ حملة محكوم عليها بالفشل... وأدّى الوضع إلى مئات آلاف الإصابات في صفوف المدنيين، وكان يمكن توقّع ذلك».

وقال فورد إنّه كان يجدر بالمملكة المتّحدة أن تنشر قوّات على أرض المعركة أو أن تمتنع عن تشجيع إطلاق حملة معارضة. وأشار:

> «جعلنا الوضع أسوأ... وكان من الممكن أن يتوقّع ذلك أي شخص لم يُعْمِ التفكير الرغبي عينيه».

وإذا ما كان نشر قوّات أجنبيّة على أرض المعركة سيحلّ الصراع أو يجعله أسوأ (وهذا رأيي)، فهذه مسألة أخرى. ومؤكّد أنّ دولاً مختلفة لديها خبراء ممتازون مختصّون بسوريا، لكنّ القرار يعود إلى السياسيين في النهاية. انظر: نيقولاوس فان دام، «(عدم) الاعتداد بالبحث الأكاديمي خلال وضع السياسات الخارجيّة»، في إصدار جان مايكل أوتو وهانا مايسون، **مناظرات دقيقة حول الإسلام** (لايدن، 2011)، ص9-31.

العسكريّة من حلفائه الروس والإيرانيّين ومن حزب الله، هذا عدا تدخّلهم العسكريّ المباشر في سوريا. كلّ ذلك أدّى إلى تغيير ميزان القوى العسكري لصالح النظام. أمّا بالنسبة إلى الدول المؤيّدة للثورة السوريّة، فلم يشكّل ما سبق حافزاً لتغيير سياساتها، أو مبادئها، حيال التعامل مع النزاع في سوريا.

وأشار «ريتشارد هاس» في هذا الصدد إلى أنّه

> «لا بدّ من أخذ درس مفيد، وبجدّيّة، من السنوات الخمس والنصف سنة الماضية: على أولئك الذين يزوّدون سوريا بعزيمة واهية ووسائل محدودة، تحديد أهداف محدّدة إذا أرادوا تحقيق أيّة فائدة».[6]

لكن، حتّى بعد حرب دمويّة دامت لأكثر من نصف عقد، وحصدت ما يزيد عن 400 ألف قتيل، ظلّ التفكير الرّغبيّ يعمي قسماً كبيراً من الساسة الغربيّين، ولذلك استمرّوا في التعامل مع الصراع في سوريا من منطلق أخلاقي مزعوم؛ ورفضوا الإقرار بالمبدأ الأساسي المذكور آنفاً، والقائل إنّه بعزيمة واهية ووسائل محدودة يمكن تحقيق أهداف محدودة ليس أكثر. لكنّهم إمّا تجاهلوا هذه الأسس أو تظاهروا بأنّهم يجهلونها.

لقد ساهم سياسيّون غربيّون وعرب كُثر، وبصورة غير مباشرة، في استمرار الحرب، مع ما تخلّفه من ضحايا وتهجير ودمار، وذلك من خلال الحفاظ على وجهات نظر حول العدالة، يُزعم أنها مناسبة أخلاقياً

---

6 ريتشارد هاس، **الدروس المنبّهة المستفادة من حلب**، موقع: *Project Syndicate* **صفحة الرأي العالميّة**، 23 كانون الأوّل/يناير 2016.

وسياسياً؛ لكنّهم لم يوفّروا المقدّرات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف. وأكّد كُثر أنّهم يرغبون في مساعدة المعارضة السوريّة؛ لكن، في الواقع، اتّخذ إصرارُهم المبدئي ومواقفُهم السياسيّة، التي زعموا أنّها مناسبة، بعداً غير أخلاقي. ومع أنّ هذه الأطراف لم تتحلَّ بالبراغماتيّة الكافية لتحقيق مبادئها المزعومة، إلّا أنّها ضمنت بمواقفها الاستمرار المحتّم لسفك الدماء، والدمار المتعدّد الأوجه «عوض التقدير الأفضل للأوضاع».

كان يمكن أن يساهم الموقف البراغماتي في التوصّل إلى حلّ سياسي، ويضفي قيمة أخلاقيّة تفوق المواقف السياسيّة، التي تدّعي الأخلاقيّة نظرياً، لكنّها في الواقع لم تحقّق غير استمرار الحرب الدمويّة.[7]

كلّ ذلك في ظلّ قناعة بدت راسخة، بأنّ المعارضة، مفضّلة بالنسبة إليهم على الأسد. في كلّ الأحوال، لقد تغاضت دول غربيّة كثيرة عن أنّ حكم الأسد يلقى تأييد جزء من السكّان السوريين يناهز نحو 30%، من ضمنها جزء من الأقلّيّات الناطقة بالعربيّة (مثل العلويّين والمسيحيّين والدروز). لكن ينبغي ألّا يُفسَّر هذا التأييد على أنّه تعاطف حقيقي مع النظام، بل هو في الواقع شعور سائد بين كثيرين بأنّ النظام البديل قد يكون أسوأ. لذا فضّل سوريّون كثيرون الحفاظ على سُبُل عيشهم في

7 انظر أيضاً: نعوم تشومسكي وإيلان بابي، عن فلسطين (لندن، 2015)، ص78، وفيه يقول تشومسكي:

> لا بدّ من أن تسأل ما الذي سيساعدهم [أي المعارضة السوريّة في هذه الحالة]، لا ما الذي سيحسّن من شعوري. ويمكنك أن تصف هذا التصرّف بالبراغماتي إن شئت، لكنّني أدعوه تصرّفاً أخلاقياً. وهو أن تقلق من تأثير تصرّفاتك حيال الأشخاص الذين تتضامن معهم.

ظلّ الديكتاتوريّة القائمة، بدلاً من أن تُدمَّر متاجرُهم وممتلكاتُهم (إن وُجدت)، ويُقضى على مصادر الدخل البديلة لديهم نتيجة الحرب الداخليّة، ناهيك عن إمكانيّة أن يُقتلوا هم وعائلاتهم أو يُدفعوا إلى اللجوء. وانتاب الكثيرين القدر نفسه، أو ضعفه، من الخوف والريبة ممّا قد يؤول إليه انتصار المعارضة، وهو يوازي ما انتابهم في الماضي من خوف تجاه أسلوب حكم النظام.

ووفقاً للسفير السوري السابق د. سامي الخيمي الذي يعيش في المنفى:

> نملك اعتقاداً راسخاً بأن متفاوضي الطرفين في جنيف لا يحظون بدعم غير مشروط سوى من 30% من الشعب السوري. أمّا غالبيّة السوريّين الواسعة (المجرى السائد أو التيّار العام Mainstream والتي توصف دون وجه حق بالرماديّة، فهي ليست أكثريّة صامتة بل تنقسم إلى مجموعتين أساسيّتين: المجموعة الأولى (يتوقّع أن تكون الأكبر) لا تريد النظام ولكنّها تخشى فوضى وقمع المعارضة أكثر، والمجموعة الثانية لا تريد المعارضة ولكنّها تخشى فساد وقمع النظام أكثر.
>
> وغني عن الذكر أنّه في غياب حرية العمل السياسي وحرية التعبير ووسط وضع البلاد المأزوم، فإنّ أي محاولة لإجراء انتخابات ستقود إلى اصطفاف إذعاني (حب - كره) لهاتين المجموعتين الرئيسيّتين إلى جانب طرفي النزاع التقليديّين:

الحكومة والمعارضة. إنّ هذا الواقع يتم استغلاله من الأطراف المتفاوضة حاليّاً لإدّعاء الشعبيّة والتمثيل المشكّك بهما.

إن الاستراتيجيّة البديهيّة هي في إتاحة الفرصة لهاتين المجموعتين الرئيسيّتين لقيادة المجتمع إلى السلام، من خلال تمثيل فعلي يُعبّر عن وزنهما الحقيقي. أمّا الفريقان المفاوضان في جنيف فسيلتحقان بحكم الواقع (de-facto) بعملية السلام في مرحلة لاحقة[8].

فهل لا يزال أمام الدول الغربيّة خيارات للمساعدة في حلّ النزاع؟

لقد بدا أنّ التدخّل العسكري الغربي بنشر قوّات على الأرض، خارج النقاش، فلم يكن من رغبة سياسيّة بذلك، ولا سيّما عند أخذ التجارب السابقة بعين الاعتبار، مثل أفغانستان والعراق وليبيا. وعندما جرى التبليغ عن استخدام النظام السوري أسلحة كيميائيّة في صيف 2013، متخطياً بذلك ما سُمّي «بالخطوط الحمر» التي رسمها الرئيس أوباما، لم تُقدِم الولايات المتّحدة ولا بريطانيا على ردٍّ فعلٍ عسكري بالرغم من الإيحاء بأنّهما ستفعلان، ما قوّض المصداقيّة الغربيّة إلى حدٍ بعيد، وأظهر أنّ التهديدات الغربيّة غير مُلزمة. وفي وقت لاحق، عندما جرى الإبلاغ عن استخدام الأسلحة الكيميائيّة مرّة أخرى، اقتصرت ردود الأفعال على إصدار البيانات. لكن في نيسان/أبريل 2017، بعد فترة قصيرة من الإبلاغ عن استخدام النظام السوري أسلحة كيميائيّة خلال هجوم على

8 سامي الخيمي: **فضائل التعيين في أمم التلقين**، حزيران/يونيو 2016.
http://www.salam4syria.org/index.php/ar/nat-conf-ar/1369-2016

مدينة خان شيخون في محافظة إدلب، ردّت الولايات المتّحدة، في ظلّ حكم خلف الرئيس أوباما الرئيس ترامب، بهجوم محدود على قاعدة جويّة سوريّة، باستخدام صواريخ موجّهة.

في أيلول/سبتمبر 2013، أُبرم اتّفاق يقضي بالتخلّص من ترسانة الأسلحة الكيميائيّة التي يملكها النظام السوري بحلول منتصف عام 2014، أي أنّ الدول التي كانت لا تزال تعتبر أنّ الأسد فاقدٌ للشرعيّة، اعتبرت أنّه عاد ليتمتّع «بالشرعيّة» من جديد، أقلّه خلال الفترة المذكورة. وفي الوقت نفسه، بدا أنّ احتمال أيّ تدخّل عسكري غربي لم يكن وارداً. ومع ذلك، يمكن الاستنتاج أنّ الاتّفاق على التخلّص من ترسانة الأسلحة الكيميائيّة تحقق بسبب التهديد باستخدام القوّة العسكريّة. وربّما ما كانت الضربات العسكريّة بحدّ ذاتها لتحقّق انتزاع الأسلحة الكيميائيّة، إلّا في حال أدّت إلى إسقاط النظام.

أعلنت الدول الغربيّة عن اعتزامها تسليح المعارضة، ما يعزّز فرصها في إجبار النظام على دخول مفاوضات سياسيّة، أو حتّى فرصها في الفوز في الحرب. إلّا أنّه تبيّن أنّ تسليحها اتّسم في الواقع بشيء من المحدوديّة. فعندما رفع الاتّحاد الأوروبي حظر السلاح عن سوريا عام 2013 بضغط من بريطانيا وفرنسا، لم تجرِ الأمور حسب المتوقّع، ولم يطرأ تغيير كبير على تزويد المعارضة بالأسلحة. وتبيّن أنّه ما من نيّة سياسيّة لتسليح أيٍّ فريق من المعارضة، ولا حتّى الفريق الذي تغلب عليه العلمانيّة، لدرجة أن يحوز فرصة حقيقيّة للفوز في المعارك ضدّ النظام. وطُرحت أسئلة كثيرة عن أيٍّ من مجموعات المعارضة الكثيرة ينبغي تسليحها،

وعن الغاية من ذلك، إذ من الواضح أنّ الدول الغربيّة أرادت تجنّب احتمال قيام ديكتاتوريّة إسلاميّة متطرّفة. لكن هل من ضمان ألّا ينتهي المطاف بالأسلحة التي يُزوّد بها الآخرون بأن تصبح في أيدي الإسلاميّين والجهاديّين؟ وهل هدفت الأسلحة فعلاً إلى الإطاحة بنظام الأسد؟ أم أنّ المعارضة زُوّدت بالأسلحة لمجرّد مساعدتها للدفاع عن نفسها؟ أم لقتال داعش وجبهة النصرة ومنظّمات جهاديّة أخرى بشكل أساسي؟ هل كانت بادرة إنسانيّة؟ الأمر الوحيد الواضح من السياسة الأميركيّة أو الأوروبيّة هو اعتبار هزيمة داعش أولويّة. مع الوقت باتت المجموعات الإسلاميّة الأكثر تطرّفاً أقوى من الجيش السوري الحرّ، ومنها أحرار الشام، والجبهة الإسلاميّة (الجيش الإسلامي لاحقاً)، وجبهة النصرة وداعش والقاعدة. وقد ركّزت دول مثل السعوديّة وقطر على دعمها ودعم المنظّمات الإسلاميّة المسلّحة، مثل أحرار الشام وجيش الإسلام.

من الواضح أنّ الغرب أراد أن يخلف الحكم نظام ديمقراطي معتدل، علماني تعدّدي، لكنّ هذا الاحتمال لم يكن واقعياً، ولا سيّما على المدى المنظور. أمّا بالنسبة إلى الفصائل العلمانيّة المسلّحة في الجيش السوري الحرّ، فقد اتّجهت نحو التطرّف أكثر فأكثر نتيجة الحرب الدمويّة المطوّلة. واشتدّ التيّار الإسلامي في سوريا خلال الحرب هناك، وفي المقابل تضاءل شيوع العلمانيّة.

قيل إنّ تزويد المعارضة التي غلب عليها الطابع العلماني بالأسلحة (طالما بقيت موجودة)، قد يشكّل ثقلاً موازناً للنظام، ما قد يجعل هذه المعارضة قويّة بما يكفي لفرض تسوية تفاوضيّة.

لكن كان أمراً غير مؤكّد افتراضُ أن يُظهر النظام استعداداً للتفاوض نتيجة لفرضِ قدْرٍ كافٍ من الضغوط، إذ مثّلت الحرب صراعاً بين الحياة والموت كان البقاء الهدف الأساسي للنظام فيه، وليس مشاركة السلطة مع آخرين على نحو يجعله آيلاً للسقوط. ووفقاً لباتريك سيل، «يبدو أنّ تسليح المعارضة لم يساهم في تقدّم قضيّتها، بل يظهر أنّه برّر للنظام سحقها»[9].

استنتج «ديفيد و. لِش» أنّ السوريّين (أي النظام) لم يحبّذوا «أن يُملى عليهم ماذا يفعلون أو حتّى أن يُقدَّم لهم اقتراح بإصرار» ولا سيّما من قِبَل قوى خارجيّة.

> «كذلك رفض نظام حافظ وبشّار الأسد بشكل دائم تقديم تنازلات تجعلهما في موقع ضعف، لذا لا يقدّمان تنازلات إلّا ممّا يُظهرهما في موقع قوّة. وبالتالي فإنّ التضييق على المتظاهرين كثيراً وتقديم إصلاحات سياسيّة في الوقت نفسه، هما وجهان لعملة واحدة؛ وهذا هو الأسلوب المتّبع في سوريا في ظلّ حكم آل الأسد[10].

---

9 باتريك سيل، **قيم آل الأسد. كيف تعلّم الابن من والده كيف يسحق ثورة**، مجلّة *Foreign Affairs*، 20 آذار/مارس 2012.

10 ديفيد و. لِش، **سوريا: سقوط بيت الأسد**، ص143 و213. في مقابلة مع ريس إرليخ سنة 2006، أشار الرئيس بشار الأسد أيضاً أنّ ممارسة الضغط الأجنبي على سوريا بغية تشجيع النظام على السماح بتشكيل أحزاب معارضة سيؤول إلى نتائج عكسيّة.
ريس إرليخ، **داخل سوريا: خلفيّة حربهم الأهليّة وما الذي يمكن أن يتوقّعه العالم** (نيويورك، 2016)، ص74.

تكمن المشكلة في أنّه بالرغم من أنّ بشار الأسد كان في موقع قوّة نسبيّاً عام 2011، إلا أنه رفض التفاوض، أقلّه إذا كان سيؤدّي ذلك إلى مشاركة السلطة الحقيقيّة مع المعارضة. ومع ذلك، كانت المفاوضات المشتركة الخيار الأفضل، أو الخيار الأقلّ سوءاً إذا أخذنا الموت والتدمير بعين الاعتبار. لكن بقي السؤال إذا ما كان الطرف الذي ظنّ أنّه قادر على الفوز بالمعارك سيُظهر استعداداً للتفاوض، وذلك لأسباب تكتيكيّة ربّما.

في غضون ذلك، استمرّ الساسة الغربيّون بتقديم تأييد كلامي إلى المعارضة، التي اعتبروا أنّها علمانيّة الطابع في الأغلب. لكن، طالما لم يزوّدوا المعارضين بالسبل اللازمة لاستحواذ موقع الأفضليّة في المعركة، لم يكن لدعمهم المعنوي أيّة قيمة في الحسم على أرض المعركة. وربّما أراحوا «ضميرهم السياسي» من خلال إظهار تأييدهم للمعارضة، لكنّهم في الواقع ساهموا عن غير قصد في إطالة الحرب وفي مساعدة الأسد على أن يتقدّم نحو نصر جزئي (أو كلّي)، ولا سيّما بعد أن بدأت روسيا تتدخّل عسكرياً لصالح النظام في أيلول/سبتمبر 2015.

لقد دعا القادة الغربيّون في عدّة مناسبات إلى اتّخاذ إجراءات ضدّ النظام السوري، وكان في استطاعتهم أن يعرفوا مسبقاً أنّها لن تُطبّق. لكن بالنسبة إلى الحكومات الديمقراطيّة، ليس مقبولاً من منظور سياسي ألّا تحرّك ساكناً أو ألّا تُقدِم على أيّ ردّ فعل. ومع ذلك يمكن القول منطقيّاً، إنّه في البعض من الحالات كان من الأفضل ألّا تحرّك هذه الحكومات ساكناً، عوض أن تتّخذ إجراءات خاطئة تؤدّي إلى عواقب وخيمة.

توقّع الناس من الساسة «أن يقوموا **بخطوة ما**». وانتشرت عبارات

مثل «ألا يجدر بنا التدخّل هناك؟» أو «كيف يمكنكم أن تجلسوا مكتوفي الأيدي، وتتفرّجون على الناس في سوريا يُقمعون ويُذبحون؟»، لكن لم تؤخذ إجراءات عمليّة كثيرة لتغيير حال السكّان السوريّين على الأرض.

أشار «بيتر هارلينغ» في هذا الصدد إلى أنّ «كلّ كلام سياسي بشأن «ماذا نفعل؟» سيبقى كلاماً فارغاً إلى أن يعني «ماذا يسعنا أن نفعل لمساعدة ملايين السوريين؟» وليس «ماذا يسعنا أن نفعل لكي نتخلّص من هذه المشكلة؟[11]».

تمحور تركيز عدّة بلدان غربيّة بدايةً حول رحيل الرئيس الأسد، فبدأت تدعم المعارضة. وبعدها تمحور تركيزها حول داعش، الذي مثّل بالنسبة إلى هذه الدول خطراً أكثر من الذي مثّله النظام عامّة، وذلك بسبب هجمات داعش الإرهابيّة في الغرب. وفي آخر المطاف بدأت التركيز على مشكلة توجّه كثير من اللاجئين السوريّين إلى أوروبا. وبالطبع، كانت كلّ هذه المسائل مرتبطة. لكن، للتمكّن من حلّ مشكلة اللاجئين مثلاً، كان لا بدّ أوّلاً من التعامل مع المشكلة الأساسيّة التي سبّبت الحرب السوريّة.

دعا القادة الغربيّون في عدّة مناسبات إلى فرض **منطقة حظر جوّي في سوريا**، وذلك لحماية المعارضة والسكّان من هجمات النظام الجويّة. لكن دعواتهم لم تؤدِّ الى نتيجة. أحد أسباب هذا الأمر، هو أنّ فرض منطقة حظر جوّي تعني مواجهة عسكريّة مباشرة مع النظام السوري،

---

١١ بيتر هارلينغ، **الصدمة السوريّة**، شبكة *Synaps*، 28 أيلول/سبتمبر 2016. متوفّرة عبر: http:// www.synaps.network/the-syrian-trauma

ولم تعتزم أيّة دولة غربيّة فعل ذلك (كما عنى ذلك بعد أيلول/سبتمبر 2015 مواجهة عسكريّة مع روسيا).

كذلك اقتُرح غير مرّة إنشاء **ملاذات آمنة** في منطقة حدوديّة ما، إلّا أنّ ذلك ينطوي على احتلال أراضٍ سوريّة، ما يؤول إلى مواجهة عسكريّة مع النظام السوري. وبالتالي، لم تفرض القوى الغربيّة إنشاء ملاذات آمنة أيضاً.

كما دعا القادة الغربيّون في عدّة مناسبات، لإنشاء **ممرّات إنسانيّة** لمنح السكّان إمكانيّة الحصول على مساعدات غذائيّة. لكنّ ذلك أيضاً لم ينجح.

في شباط/فبراير 2014، أقرّ مجلس الأمن في الأمم المتّحدة القرار رقم 2139، مطالباً جميع الأطراف أن تسمح بتقديم مساعدة إنسانيّة، وأن تتوقّف عن حرمان المدنيّين من الطعام والدواء اللذين لا غنى عنهما لبقائهم، وأن تسمح بإخلاء جميع المدنيّين الذين يرغبون بالرحيل على نحو سريع وآمن وخالٍ من العواقب. وطالب أن تحترم جميع الأطراف مبدأ الحياد الطبّي، وأن تسهّل المرور الحر أمام الكوادر الطبيّة والمعدّات ووسائل النقل إلى جميع المناطق.

رحّب الأمين العام للأمم المتّحدة بان كي مون بتبنّي هذا القرار، غير أنّه علّق عليه قائلا: «لا يُفترض أن يكون ضرورياً» [بما يعني أنه أمر حتميّ لا يحتاج إلى قرار]، إذ إنّ المساعدة الإنسانيّة «ليست مسألة للتفاوض بل أمراً يُسمح به بموجب القانون الدولي». ولقي هذا القرار نجاحاً على الورق فقط، إذ كان من الواضح أنّه لن يمكن إنشاء الممرّات

الإنسانيّة إلّا من خلال فرضها على النظام السوري من خلال مواجهة عسكريّة مباشرة. ومرّة أخرى، كما كان متوقّعاً، لم تظهر أيّة دولة استعداداً للإقدام على ذلك.

وفي 2016، حدّدت عدّة دول (بما يشبه الإنذار النهائي)، اليومَ الأوّل من أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، موعداً نهائياً للبدء بإنزال مساعدات غذائيّة من الجو داخلَ سوريا، في حال لم يفكّ النظام، بحلول ذلك الموعد، الحصارَ الذي يمنع مرور المساعدات الإنسانيّة والغذائيّة إلى عدّة مناطق سوريّة، ولا سيّما تلك الخاضعة لسيطرة المعارضة. لكنّه كان تهديداً فارغاً، إذ خاطرت الطائرات الأجنبيّة جدّيّاً بأن يتمّ إسقاطها في حال حلّقت في سماء سوريا لهذه الغاية من دون إذن الحكومة المركزيّة. ولو كان من المفترض أن تصل المساعدات الإنسانيّة جواً، لسُمح بوصول قوافل المساعدات براً، إذ كان ذلك فعّالاً أكثر وكلفته أقل. وفي وقت سابق من العام 2016، أُنزلت المساعدات الغذائيّة من الجو استثنائياً فوق محافظة دير الزور، إذ كانت المنطقة في حينه خاضعة لسيطرة النظام إلى حدٍّ ما. وبالتالي كان من مصلحة النظام أن يسمح بذلك في هذه الحالة تحديداً.

كانت معظم الإجراءات التي اتّخذتها الدول الغربيّة تفاعليّة، لا تقع في إطار خطّة محدّدة أو هدف مرسوم بوضوح، أبعد من إزاحة الرئيس الأسد ونظامه عن السلطة. وغياب هذا النوع من التحليل غريب، ولا سيّما أنّه قد يتبيّن أنّ النظام المستقبلي يوازي بسوئه النظام الحالي، في حال أَخذ شكل ديكتاتوريّة إسلاميّة متطرّفة مثلاً.

كانت معظم السياسات الغربيّة محض إعلانيّة، ولم تعطِ إلّا القليل من النتائج الإيجابيّة الملموسة، التي قد تؤول إلى حلّ سياسي بالنسبة إلى المعارضة على الأرض. وبشكلٍ عام، لم تَتبع النوايا الحسنةَ، المعبَّر عنها على نطاق واسع، إجراءاتٌ ملموسة حاسمة. فقد قيّدت البلدان الغربيّة نفسها إلى حدٍ بعيد، بسبب السياسة المحليّة والدوليّة.

طُرح سؤال في النقاشات حول الأزمة السوريّة: هل يجب تحقيق العدالة؟ وكانت الإجابة: نعم بالطبع، لكن بأيّ ثمن؟ فكان من السهل القول مثلاً، إنّه لا بدّ من محاكمة الرئيس الأسد لارتكابه جرائم بحقّ الإنسانيّة، في المحكمة الجنائيّة الدوليّة في لاهاي. غير أنّ ذلك لم يساهم في التوصّل إلى حل. ومن غير الواقعي بتاتاً أن يتمكّن الأسد من الخروج من سوريا حيّاً، للمثول أمام المحكمة في قضيّة كهذه. حتّى أنّ البعضَ تخيّل أن يبدأ الرئيس الأسد بالتصرّف والتفكير على نحو مختلف، حين يعي أكثر احتمالَ أن يَمثُلَ أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة. لكن تبيّن أنّ كلّ ذلك تفكير رغبيّ ومحض تمنّيات.

إنّ الدعوة إلى تحقيق العدالة مبادرة جيّدة بحدّ ذاتها، وكذلك توثيق جرائم الحرب التي ارتُكبت. وبالطبع كان لا بدّ من فعل ذلك، لكن ليس على نحو يفوق ويتخطّى الجهود، للعمل استباقياً للتوصّل إلى حلّ ووضع حدٍ لسفك الدماء، الذي لا شكّ في أنّه سيستمر إذا لم يُسهَّل إجراء مفاوضات جدّية بين مختلف الفصائل المتناحرة في سوريا. وكان لا بدّ من أن تمثّل الدعوة إلى تحقيق العدالة، جزءاً من جهود أوسع نطاقاً لإحلال السلام، بدلاً من التركيز على تحديد المذنب

بالجرائم المرتكبة بحقّ الشعب السوري في الماضي القريب. فلا بدّ من التوصّل إلى حلّ سياسي قبل تحقيق العدالة، ولا يمكن الإقدام على أحدهما قبل الآخر.

كانت توقّعات الغرب خاطئة في الواقع، ما أعطى المعارضة أملاً في أن تتلقّى مزيداً من الدعم الغربي، الذي لم يقدّمه الغرب في نهاية المطاف.

ربّما كان تصنيف الدول الغربيّة لنظام الأسد بغير الشرعي صحيحاً، لكنّه كنتيجة، أَحبط على نحو مبكر أيّة فرصة أمامها لأن تضطلع بدور بنّاء في التوصّل إلى حلّ سياسي للأزمة. وهنا نتساءل إن كان يجب إعطاء الأولويّة لأن تأخذ الدول الغربيّة موقفاً صحيحاً أخلاقياً، أم أن تساعد في التوصّل إلى حلّ.

اعتُبرت العوامل السياسيّة المحليّة أكثر أهمّيّة على ما يبدو. وأُفيد أنّ السفير الأميركي روبرت فورد عارض رحيل الأسد قائلاً: «إنّ الولايات المتّحدة لن تتمكّن من تحقيق ذلك». لكن لم يؤخذ برأيه[12].

12 كريستوفر فيليبس، **المعركة من أجل سوريا: التنافس الدولي في الشرق الأوسط الجديد** (نيو هيفن، 2016)، ص 79 و249، في مقابلة مع روبرت فورد في آذار/مارس 2015.

يقتبس تشالرز غلاس، في **سوريا تحترق: داعش وموت الربيع العربي**، إصدار كيندل (لندن، 2015)، ص 1117، قول السفير الأميركي السابق روبرت فورد خلال مؤتمر في واشنطن سنة 2015: «لم يكن الأشخاص الذين دعمناهم أقوياء بما يكفي للصمود في وجه جبهة النصرة». وورد أنّ فورد أضاف أنّه في حال لم تتمكّن الولايات المتّحدة من تحقيق أهدافها في سوريا، «علينا الرحيل إذاً وقول إنّه لا يمكننا فعل شيء حيال سوريا». وعلى ما يبدو استغرق الأمر وقتاً قبل أن يبعد روبرت فورد نفسه علناً عن سياسات الولايات المتّحدة الرسميّة التي أُجبر على الدفاع عنها سابقاً مع أنّه ربّما لم يوافق على هذه السياسات شخصياً (كما حدث عند المطالبة على نحو مبكر برحيل الرئيس بشار الأسد).

ووفقاً لكريستوفر فيليبس: «اعتُبر أنّ الكلفة المحليّة لعدم الدعوة إلى رحيل الأسد باتت مرتفعة جدّاً» في الولايات المتّحدة:

> «طُرحت مسألة أنّه لا بدّ من أن تعود الولايات المتّحدة إلى «الجانب الصحيح من التاريخ»، وخشي البعض الإحراج الناتج من سقوط نظام الأسد قبل أن يدعو أوباما إلى رحيله...
>
> كان من المنطقي إلى حدٍ ما أن تفرح المعارضة السوريّة وداعموها الإقليميّون، وأن يتوقّعوا تلقّي المساعدة مستقبلاً... فتبدأ قطر وتركيا والسعوديّة بالتحرّك داخل سوريا، على افتراض أنّ الولايات المتّحدة ستنضمّ في النهاية إلى هذه الجهات الفاعلة عند اللزوم أو عند الإمكان... لكن استند ذلك في معظمه إلى معرفة محدودة أو قدرة محدودة على إسناد الخطاب القوي بخطوات عمليّة، مثل مطالبة أوباما برحيل الأسد من دون اعتزام فرض ذلك. غير أنّ هذا الموقف ساهم في توسيع الشرخ بين الفئات المنقسمة في سوريا، لاعتقاد كلّ جانب أنّ الرعاة الخارجيّين له يساندونه. وبدلاً من نزع فتيل النزاع، ساهمت الجهات الخارجيّة في صبّ الزيت على نيران الحرب»[13].

13 كريستوفر فيليبس، **المعركة من أجل سوريا**، ص80-82.

من وجهة نظر غربيّة، اعتُبرت الزيارة التضامنيّة، التي قام بها السفير الأميركي روبرت فورد ونظيره الفرنسي إريك شيفاليير إلى المعارضة في حماة في تمّوز 2011، تعبيراً عن التعاطف معها. لكنّها في الواقع قضت على احتمال أن تضطلع الولايات المتّحدة أو فرنسا أو غيرهما بدور وساطة في النزاع. وبدلاً من ذلك بثّت هذه الزيارة بين صفوف المعارضة أملاً كاذباً بأنّ الدعم الغربي الضروري آت. لكن، في النهاية، ما كان ليصل في الآجال التي أُشيعت.

وبدا الوضع في بعض جوانبه شبيهاً بما حصل في جنوب العراق سنة 1991، عندما شجّعت الولايات المتّحدة وغيرها المجتمعَ الشيعي على أن يثور على حكم الرئيس صدّام حسين، لكنّها لم تحرّك ساكناً لمساعدتهم عندما أُخمدت انتفاضتهم دمويّاً.

لقيت تصرّفات فورد مديحاً عامّاً في الولايات المتّحدة وأماكن أخرى من الغرب، حيث اعتُبرت «خطوة شجاعة لفتت الانتباه إلى محنة المحتجّين، وبذلك حالت دون ما توقّعه البعض: وقوع مجزرة مماثلة لتلك التي شهدتها حماة سنة 1982»[14]. لكن من المرجّح أكثر أنّ أفعال هذه الدول كانت تحقق عكس ذلك.

اعتقد الغرب أنّه يمكن الضغط على النظام السوري الديكتاتوري لئلّا يستخدم العنف ضدّ من اعتبرهم أعداءه الداخليّين، وذلك من خلال إظهار عدد من السفراء تضامنهم مع المعارضة السوريّة. ولكنّ هذا الاعتقاد ينمّ عن شيء من السذاجة في التفكير الغربي.

---

14 ديفيد و. لِش، **سوريا: سقوط بيت الأسد**، ص155.

بعد مرور أكثر من خمس سنوات، أعاد النظام السوري السيطرة على القسم الشرقي من مدينة حلب في كانون الأوّل/يناير 2016 – بعد أن خضع لسيطرة قوّات المعارضة المسلّحة لأكثر من أربع سنوات (وتحوّل إلى شبه أنقاض نتيجة لذلك) –. ولم يقوَ الجزء الأكبر من المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان الغربيّة وبلدان الخليج العربيّة التي دعمت معظم قوّات المعارضة المسلّحة، إلّا على البقاء متفرجاً، وإصدار بيانات تحمل أشدّ الإدانة والاستنكار أخلاقيّاً تجاه ما بُلّغ عنه من سفك دماء وأعمال وحشيّة. ولم تستطع هذه البلدان التدخّل سياسياً أو عسكريّاً، لأنّها سبق واستبعدت احتمال التدخّل عسكرياً في سوريا قبل عدّة سنوات، ولم تملك أيّ تأثير فعليّ على النظام السوري (الذي كانت قد قطعت العلاقات به قبل سنوات)، ولا على حلفائه روسيا وإيران لتغيّرا سياساتهما تجاه سوريا. فضلاً عن أنّه، على ما يبدو، لم تزوّد البلدان الغربيّة مجموعات المعارضة المسلّحة بما يكفي من الدعم العسكري لتتمكّن من الفوز بمعركة حلب. وحذّر عددٌ من الساسة الغربيّين، قبل عدّة أشهر من إعادة سيطرة النظام على حلب، من احتمال وقوع «رواندا» أو «سريبرنيتسا» أخرى؛ نذكر منهم على سبيل المثال وزير الشؤون الخارجيّة الهولندي بيرت كوندرز، الذي حذّر مثلاً في 31 تمّوز 2016

> من أنّه ليس بعيداً عمّا حدث في رواندا وسريبرنيتسا، من المحتمل جدياً أن يغدو اسم «حلب» مرادفاً لفشل العالم في التحرّك. ولا يمكن تجنّب وقوع كارثة إلّا من خلال ممارسة الضغط الدولي. وعلى الأمم المتّحدة ومجموعة

الدعم الدوليّة لسوريا ودول أخرى، أن تنادي على نحو أوضح برفع نظام الأسد الحصار[15].

لكن عملياً، وفي كلّ الأحوال، لم يكن في يد المجتمع الدولي حيلة ليغيّر الوضع على الأرض، إذ كانت روسيا، التي تشارك في رئاسة مجموعة الدعم الدوليّة لسوريا، تقاتل إلى جانب النظام، وأرادت أن تخدم مصالحها الاستراتيجيّة الخاصّة. ولن يساهم أيّ بيان تصدره الأمم المتّحدة أو سواها في تغيير ذلك.

من الواضح أنّ سياسات «الغضب والسخط» أو «التشهير والفضح» لم تكفِ بتاتاً للمساهمة في حلّ الأزمة. واقترح المرشّح للانتخابات الرئاسيّة الفرنسيّة فرانسوا فيون بديلاً، وذلك خلال حملته الانتخابيّة في منتصف كانون الأوّل/يناير 2016، بعد هزيمة المعارضة المسلّحة في حلب، ومفاده أنّه على أوروبا الإقدام على مبادرة دبلوماسيّة، بأن تجمع على طاولة الحوار كلّ جهات الصراع السوري، القادرة على وضع حدٍ له، من دون استثناء. وخالف ذلك السياسة الفرنسيّة التقليديّة، المتّبعة منذ مراحل الصراع الأولى، والتي تقضي برفض الفرنسيّين أيّ تواصل مباشر مع الرئيس السوري، بل استمرّوا بالمطالبة برحيله. وعلّق فيون أنّه على أوروبا أن تختار، وأنّه «لا يسعها أن تستمرّ في سخطها... فلا يتحمّل الأوروبيّون مسؤوليّة الجرائم اتي ارتُكبت في سوريا، لكن في يوم ما سيقول التاريخ إنّهم مذنبون لعدم أخذهم أي خطوات لوضع

15 بيرت كوندرز، «يجب ألّا تغدو حلب مرادفاً للتراخي العالمي»، صحيفة **الإندبندنت**، 31 تمّوز 2016.

حدٍ لها»[16]. لكن لم تلقَ تصريحات فيون بدايةً ردود فعل إيجابيّة بشكل عام، وبقيت المواقف الأخلاقيّة لمن ينتقدونه، ومبادئهم السياسيّة، تطغى على البراغماتيّة اللازمة للمساهمة في التوصّل إلى حلّ للصراع.

وقد سبق أن ذهب النظام والمجموعات المعارضة الأساسيّة إلى جنيف عدّة مرّات، بهدف التفاوض برعاية الأمم المتّحدة، إلّا أنّ مفاوضات حقيقيّة لم تُجرَ. تُعتبر مبادرة فيون جديدة من نوعها، إذ هدفت إلى توسيع نطاق الاتّصالات الأوروبيّة لتشمل نظام الأسد، بغية التأثير في سياسات دمشق.

سنة 2012 استمرّت شخصيّات بارزة في المجلس الوطني السوري، مثل برهان غليون وبسمة قضماني، في الحديث عن تفضيلهم الإقدام على تدخّل عسكري، وكأنّه احتمال واقعي. وأشار كريستوفر فيليبس إلى أنّ

> الثوّار أنشأوا ميليشيات، واستندت استراتيجيّاتُ كثيرٍ منها إلى السيطرة على ما يكفي من الأراضي، لا لهزيمة الأسد بل لإقناع الولايات المتّحدة بالقضاء عليه... ولم يدحض حلفاء الثوّار المحليّون هذا الافتراض، بل العكس، شجّعوا المعارضة بشكل فاعل، على أن تتوقّع تدخّل الولايات المتّحدة عسكرياً.

وكما ذكرت بسمة قضماني لاحقاً، «كانت القوى الإقليميّة أكيدة تماماً من أنّ التدخل حتمي... وأذكر جيداً أنّها كانت دائماً تطمئن

16 تريستان كينالت مابويل، **سوريا: فيون يريد إجلاس نظام الأسد إلى طاولة المفاوضات**، صحيفة **لو فيغارو**، 15 كانون الأوّل/يناير 2016.

المعارضة بالقول: «سيحدث ذلك حتماً، سيجري التدخّل لا محالة»[17]. وأنبأ كلّ ذلك بالتناقض في النظرة إلى القوّة الأميركيّة في المنطقة فقد: «رفض القادة الإقليميّون ببساطة الإقرار بإمكانيّة أنّه بعد عقود من استعراض العضلات، قد لا تتدخّل الولايات المتّحدة في نهاية المطاف»[18].

واستغرقت المعارضة وقتاً طويلاً لتُدرك بشكل قاطع، أنّها وقعت ضحيّة توقّعات خاطئة من صنع داعميها الودودين، الذين رفضوا مواجهة المعارضة، أو حتى مواجهة أنفسهم، صراحةً بواقع الوضع.

17 كريستوفر فيليبس، **المعركة من أجل سوريا**، ص171، مقابلة مع بسمة قضماني، 2015.

18 المصدر نفسه.

الفصل الخامس

محادثات سوريّة - سوريّة
لكن لا مفاوضات

مبادرات الأمم المتّحدة وجامعة الدول العربيّة:
مَهَمَّة كوفي عنان

في شباط/فبراير 2012، فشل مجلس الأمن للأمم المتحدة في تبنّي قرار يدعم خطّة جامعة الدول العربيّة للمساعدة في حلّ الأزمة في سوريا، إذ استخدمت كلّ من روسيا والصين حقّ النقض ضدّه. ودعت خطّة جامعة الدول العربيّة كما أظهرت المسودّة إلى:

> الشروع في عمليّة انتقاليّة سياسيّة بقيادة سوريّة نحو نظام سياسي ديمقراطي تعدّدي، يتمتّع المواطنون بموجبه بالمساواة بغضّ النظر عن انتماءاتهم أو قوميّاتهم أو معتقداتهم، وذلك من خلال إطلاق حوار سياسي جدّي بين الحكومة السوريّة والمعارضة السوريّة بمختلف أطيافها، برعاية جامعة الدول العربيّة، ووفقاً لجدول زمنيّ تضعه الأخيرة[1].

---

1 النص متوفر على الموقع التالي: http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID= 41144&Cr=Syria&Cr1

وجّهت روسيا نقداً إلى عدد من أعضاء مجلس الأمن، إذ اعتبرت أنّهم قوّضوا على نحو فاعل فرص التوصّل إلى تسوية، من خلال إصرارهم على تغيير النظام. ولقي الفيتو الروسي تنديداً دولياً شديداً، على اعتبار أنّ الوضع في سوريا كان ليتغيّر جذرياً نحو الأفضل لولا استخدام روسيا (والصين أيضاً) حق النقض. وفي أي حال، سواء أجَرى تبنّي قرار مجلس الأمن أم لا، استمرّ سفك الدماء بلا هوادة. وكان من غير الواقعي توقّع أن يختلف فجأة الوضع الداخلي في سوريا بشكل كبير، لولا استخدام روسيا والصين حقّ النقض الفيتو. وقد تبنّت روسيا موقفاً سياسياً جعلها تكون إحدى الدول القليلة جداً التي تجمعها علاقة ودّيّة بنظام الرئيس بشّار الأسد، وبالتالي حافظت على ما أمكن من قنوات التأثير على النظام، كذلك لأنّها رفضت أن تناقش أيّ سياق يهدف إلى تغيير النظام. واضطرّت لاحقاً عدّة بلدان غربيّة لأن تستخدم القناة الروسيّة للضغط على الأسد، لأنّها فقدت هي نفسها معظم أو كل الإمكانات لفعل ذلك. وكان من الممكن أن تُعتبر إيران، حليفة سوريا، قناةً محتملة للتأثير في سلوك سوريا وموقفها، لكنّها استُبعدت أساساً بسبب الصراع حول القضيّة النوويّة بين الغرب وطهران الذي كان لا يزال قائماً حينها.

في آذار/مارس 2012، أعلن مجلس الأمن في بيان صادر عن مكتب الرئيس، أنّه يقدّم الدعم الكامل لجهود المبعوث الخاصّ المشترك للأمم المتّحدة وجامعة الدول العربيّة، الأمين العام السابق للأمم المتّحدة كوفي عنان، لوضع حد للعنف في سوريا. ويبدو أنّ مهمّة عنان كانت في تلك المرحلة، الخيارَ الواقعي الأخير المتبقّي للمساهمة في حلّ الأزمة من خلال

الحوار والسبل السلميّة. وبالرغم من توجيه الكثيرين نقداً شديداً لخطّة عنان تحت عنوان خطّة النقاط الست[2]، لاعتبارهم أنّها خطّة فاشلة منذ البداية، إلّا أنّها بقيت وقتها «الخيار الوحيد المتاح» للمساهمة في التوصّل إلى حلّ سلمي.

اتّفاق جنيف 1 وبيان جنيف

في 30 حزيران/يونيو 2012، شرع المبعوث الخاصّ المشترك للأمم المتّحدة وجامعة الدول العربيّة لسوريا كوفي عنان، في اجتماع «مجموعة العمل من أجل سوريا» في جنيف (الذي سُمّي لاحقاً مؤتمر جنيف 1، بشأن الأزمة السوريّة). وقد حضره الأمينان العامّان للأمم المتّحدة وجامعة الدول العربيّة، ووزراء خارجيّة الدول الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، وهم تركيا والعراق والكويت وقطر والاتّحاد الأوروبي.

كما اعتُبر بعدها بيان جنيف الصادر عن المؤتمر بتاريخ 30 حزيران/يونيو 2012، الحجر الأساس لأيّ مفاوضات لاحقة. وتبنّى كلّ الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بيان جنيف. لكن لا بدّ من الإشارة الى أنّه لم يجرِ تمثيل النظام والمعارضة في هذا المؤتمر الخاص بسوريا، بالرغم من أنّ بيان جنيف ينصّ على أنّه جرى التشاور مسبقاً مع «مجموعة واسعة من الأطراف السوريّين».

---

2 للمزيد من التفاصيل بشأن خطة النقاط الست المذكورة، يرجى زيارة الموقع التالي: http:// www. un.org/News/Press/docs/2012/sc10583.doc.htm

اتّفقت مجموعة العمل من أجل سوريا على عدد من المبادئ والتوجيهات التي تنظّم العمليّة الانتقاليّة بقيادة سوريّة. وأشار أحد أهم التوجيهات إلى أن العمليّة الانتقاليّة السياسيّة ممكنة من خلال

> إقامة هيئة حكم انتقاليّة باستطاعتها أن تُهيّئ بيئة مُحايدة تتحرّك في ظلّها العمليّة الانتقاليّة. ويترتّب على ذلك أن هيئة الحكم الانتقاليّة ستُمارس كامل السلطات التنفيذيّة. ويمكن أن تضمّ أعضاء من الحكومة والمعارضة الحاليتين ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تشكَّل على أساس الموافقة المتبادلة.

بات الموقع الذي سيحتلّه الرئيس بشّار الأسد ورموز نظامه في «هيئة حكم انتقاليّة تُمارس كامل السلطات»، مسألةً خلافيّة أساسيّة. فبينما اقترحت وزيرة الخارجيّة الأميركية هيلاري كلينتون أنّه لا يمكن للرئيس الأسد أن يشارك في هيئة الحكم الانتقاليّة، نفى وزير الخارجيّة الروسي سيرغي لافروف ذلك. أمّا المعارضة السوريّة عموماً، فرفضت أن يضطلع الرئيس الأسد بأيّ دور خلال «المرحلة الانتقاليّة». وبالنسبة إلى النظام السوري بحدّ ذاته، يعود القرار في مسائل كهذه إلى الرئيس الأسد، لا إلى المعارضة ولا الى دول أجنبيّة.

بعد اجتماع حزيران/يونيو 2012، جرى تعيين وزير الخارجيّة الجزائري السابق صاحب الخبرة الدوليّة الكبيرة، الأخضر الإبراهيمي، مبعوثاً خاصاً جديداً للأمم المتّحدة لسوريا، خلفاً لكوفي عنان. وفي تعاون وثيق بينه وبين روسيا والولايات المتّحدة، بدأ بالتحضير لمؤتمر

دولي جديد لوضع حدٍّ للحرب في سوريا، وفي هذه المرّة سيشارك فيه وفدان سوريّان يمثّلان الحكومة والمعارضة على حدٍ سواء. وفي تلك الأثناء، تواصلت الحرب الدمويّة في سوريا بلا هوادة.

جنيف 2

استغرقت التحضيرات عاماً ونصف العام قبل بدء مؤتمر جنيف 2 في 22 كانون الثاني/يناير 2014 في بلدة مونترو السويسريّة. وخلال المؤتمر أدلى وزراء خارجيّة نحو 40 دولة بتصريحات، كذلك نقل وزير الخارجيّة الأميركي جون كيري وجهة نظر الولايات المتّحدة، باستحالة استعادة الرئيس بشّار الأسد الشرعيّة ليحكم سوريا مستقبلاً بعد كلّ ما جرى. ودعا رئيس الائتلاف الوطني السوري أحمد الجربا، الذي قاد وفد المعارضة، الحكومة السوريّة إلى تسليم مقاليد السلطة فوراً إلى هيئة حكم انتقاليّة تتمتّع بسلطات تنفيذيّة كاملة، بما يتماشى مع بيان جنيف.

غير أنّ وزير الخارجيّة السوري وليد المعلّم صرّح بأنّ لا أحد في العالم، إلّا السوريين أنفسهم، يمتلك حقّ منح الشرعيّة إلى رئيس أو دستور أو قانون، أو حقّ سحبها منهم. فتولّي بشّار الأسد الرئاسة مسألة غير قابلة للتفاوض. كما رأى النظام السوري أنّ أيّ نقل للسلطة من دون موافقته، انتهاك صارخ وغير مقبول.

بعد جولتين من المحادثات، لم يجر التوصّل إلى نتائج ملموسة، ولم تُعقد أيّة مفاوضات حقيقيّة. وبالتالي كان سيجري التخطيط إلى جولة ثالثة من التفاوض. أمّا الأخضر الإبراهيمي، فاستقال من منصب

المبعوث الخاصّ للأمم المتّحدة إلى سوريا في أيّار 2014، إذ اتّضح أنّ جهوده الهائلة للمساعدة على إحلال السلام في سوريا، بُذلت في سبيل «مهمّة مستحيلة» (Mission Impossible). وخلفه في تمّوز 2014 الدبلوماسي والمسؤول المرموق في الأمم المتّحدة صاحب الخبرة الواسعة: ستيفان دي ميستورا.

مجموعة الدعم الدوليّة لسوريا

أُنشئت عدّة مجموعات دوليّة سعياً للمساعدة في حلّ الأزمة السوريّة. فأنشأت فرنسا في 2012 «مجموعة أصدقاء سوريا»، التي ضمّت بدايةً من 70 إلى 114 دولةً تقريباً شاركت في أوّل أربعة اجتماعات في 2012. وجرى الحدّ من العضويّات لاحقاً، لتقتصر على مجموعة أساسيّة تضم 11 بلداً، وسُميت بـ«مجموعة لندن» 11 بعد أن اجتمعت الدول الإحدى عشرة في لندن عام 2013، وهي: مصر وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والأردن وقطر والسعوديّة وتركيا والإمارات العربيّة المتّحدة والمملكة المتّحدة والولايات المتّحدة. وسعت هذه المجموعات والمؤتمرات بشكل أساسي إلى مساعدة المعارضة والسكّان السوريين عامّةً[3].

3 في العام 2013، ما عادت مصر مقبولة من جانب البلدان الأعضاء في مجموعة«لندن 11»، بسبب علاقاتها بالنظام السوري التي اعتُبرت وثيقة جداً. وفي ظلّ مواجهة التمرد الحاصل في شبه جزيرة سيناء بقيادة الدولة الإسلامية، بدأت مصر تنظر إلى سوريا كشريك منطقي في حربها على الإرهاب، وسعت بالتالي إلى التعاون مع الجيش السوري. راجع إصدار نور سماحة، «**السعي إلى البقاء في الاستراتيجية السورية**»، تقرير سوريا، مؤسسة سنتيوري، 8 شباط/فبراير 2017.

بعد أن باءت مبادرات دوليّة عدّة بالفشل، أُنشئت «مجموعة الدعم الدوليّة لسوريا» في فيينا عام 2015 لتضم نحو 20 بلداً مشاركاً ومنظّمات دوليّة. وتكمن أهميّة مجموعة الدعم الدوليّة في أنّها كانت المرّة الأولى (خارج الأمم المتّحدة) التي يشارك فيها مؤيّدو النظام السوري ومعارضوه، ما عزّز إمكانيّة التوصّل إلى حلّ بصورة أكبر إلى حدٍ ما. وضمّت المجموعة كلّ الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، إضافةً إلى معظم البلدان المتورّطة في الصراع السوري بالوكالة، ومنها البلدان الأعضاء في مجموعة لندن 11. كذلك شاركت إيران هذه المرّة، لكن لم يُدع وفد سوري للمشاركة.

في البيان النهائي الذي أصدرته مجموعة الدعم الدوليّة في 14 تشرين الثاني 2015، جرت الإشارة إلى بيان جنيف، وقيل إنّ المشاركين سيبحثون إلى جانب الأمم المتّحدة، في طرائق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وفي تطبيقه، على أن يبدأ في تاريخ محدد، وبالتوازي مع استئناف العمليّة السياسيّة في فيينّا. وأكّد البيان على أنّ وحدة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها وطابعها العلماني عوامل أساسيّة، كذلك جرى التأكيد على أن تكون العمليّة السياسيّة بقيادة السوريين ومُلكاً لهم، وعلى أنّ الشعب السوري هو من يحدّد مستقبل سوريا.

في الواقع، وُضعت هذه المبادئ في فيينّا بالنيابة عن السوريين، الذين كانوا غير ممثَّلين في المؤتمر. أمّا بالنسبة إلى المعارضة السوريّة، فلم ترغب بأن تكون سوريا علمانيّة الطابع، وبالتالي رفضت ما خرج به مؤتمر فيينّا.

في كانون الأوّل/يناير 2015، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتّحدة

«بيانات فيينّا»، سعياً لتطبيق بيان جنيف كاملاً، لكي يمثّل الأخير أساساً لعمليّة انتقاليّة سياسيّة تكون مُلكاً للسوريين وبقيادتهم، بهدف وضع حدٍّ للصراع في سوريا. وطلب مجلس الأمن أن يجمعَ المبعوثُ الخاصّ للأمم المتّحدة إلى سوريا، ممثّلي الحكومة السوريّة والمعارضة في إطار مفاوضات رسميّة، وحدّد بداية كانون الثاني/ يناير 2016 موعداً للشروع في المحادثات. كذلك أقرّ مجلس الأمن دور مجموعة الدعم الدوليّة، التي مثّلت منصّة وسطيّة قدّمت تسهيلات لجهود الأمم المتّحدة، في سبيل التوصّل إلى تسوية سياسيّة مستدامة في سوريا.

مؤتمر الرياض للمعارضة

حتّى سنة 2015، لم تكن مجموعات المعارضة السوريّة عموماً تتعاون في ما بينها إجمالاً، من أجل المساهمة في التوصّل إلى حلّ، بل انقسمت إلى فئات مختلفة – كانت تتنافس أحياناً. وكان الائتلافُ الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة (أو الائتلاف الوطني السوري) الذي اتّخذ من اسطنبول مقرّاً له، منظّمةَ المعارضة التي حظيت بالاعتراف الدولي الأوسع. زعم الائتلاف بدايةً أنّه «الممثّل الشرعي الوحيد للشعب السوري»، واعترفت به أكثر من مئة دولة مختلفة، وإن تفاوت مستوى الاعتراف بين «الممثّل الشرعي الوحيد» و«الممثّل الشرعي»، وبين مجرّد «ممثّل» أو «ممثّل شرعي لتطلّعات الشعب السوري».

أسفر «الائتلاف الوطني السوري» في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، عن توحيد لمجموعات معارضة مختلفة، و«المجلس الوطني السوري»

الذي أُنشئ في المنفى في آب/أغسطس عام 2011. وكان أعضاء كُثر في الائتلاف الوطني السوري شخصيّات سوريّة بارزة، ومنهم مفكّرون معروفون جداً في المعارضة السوريّة داخل سوريا، وقد اشتهر عدد منهم قبل بداية الثورة السوريّة بكثير (مثل هيثم المالح وميشال كيلو ورياض سيف وأنور البنّي وعارف دليلة)، إضافةً إلى آخرين اشتهروا بعد عام 2011. وقد عانى كثير منهم من السجن على يد النظام، وبالتالي لا يمكن لومهم على الإطلاق لكونهم «ثوّار صالونات» يعيشون حياة رخاء خارج سوريا. وأدّى البعض منهم دوراً في ربيع دمشق؛ كما شارك قسم آخر على نحو بارز، في التجمّعات الحواريّة (المنتديات) التي أُنشئت بعد تولّي بشّار الأسد الرئاسة (مثل منتدى جمال الأتاسي الذي أنشأته سهير الأتاسي). غير أنّ هذه المنتديات سرعان ما قُمعت لمطالبتها بمزيد من الحريّة. ووقّع البعض منهم على «بيان الـ99» في أيلول/سبتمبر 2000، مطالبين بحريّة التعبير وإنهاء العمل بقانون الطوارئ. وتلاه «بيان الـ1000» الذي دعا إلى استبدال حكم الحزب الواحد بديمقراطيّة متعدّدة الأحزاب.

ومع ذلك، وجّه البعض من مجموعات المعارضة داخل سوريا، ولا سيّما المسلّحة منها، نقداً للائتلاف الوطني السوري خارج البلاد، بأنّه لا يمثّل الثورة داخلها. ففي النهاية، شكّل أعضاء الائتلاف منظّمة في المنفى خارج سوريا، وانتخبوا قيادة من دوائرهم، وزُعم أنّهم لم يحصلوا على ما يكفي من الشرعيّة من داخل سوريا. واعتبر البعض من المنافسين أنّ قيادة «الائتلاف الوطني السوري» هيئةً عيّنت نفسها بنفسها.

لقد غادر أعضاء في «الائتلاف الوطني السوري» المنظّمة من حين لآخر، اعتراضاً على صفته التمثيليّة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أطلقت مجموعة تضم نحو 170 مفكراً سورياً «نداء من أجل سوريا»، موجّهين نقداً إلى الائتلاف الوطني السوري بسبب (افتقاره) إلى صفة التمثيليّة، وطالبوا بمراجعة لكلّ هيكليّته لكي يمثّل الثورة السوريّة فعلاً. وأشار الموقّعون - ومنهم شخص بارز هو ميشال كيلو، الذي كان لغاية ذلك الحين عضواً في اللجنة السياسيّة للائتلاف الوطني السوري - إلى أنّ الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة، اختلق فوارق مصطنعة بين القوى «الثوريّة» في الميدان العسكري و»قوى المعارضة» في الخارج. من كان «ثورياً» ومن انتمى إلى «المعارضة»؟ كانت هذه ظاهرة غريبة لا بدّ من توضيحها أو تغييرها. وأشار الإعلان إلى أنّ الوثيقة التأسيسيّة للائتلاف الوطني السوري لم تذكر تحديداً المبادئ التي يستند إليها الائتلاف، وكيف يجري اختيار أعضائه ومن أيّة منظّمات، ولا كيف تُوزّع المناصب. وبدا أنّ المناصب تُوزّع على خلفيّة إثنيّة طائفيّة، ووفق الأحزاب والمناطق والعائلات، بدلاً من الاستناد إلى «الخدمات المقدّمة إلى الشعب السوري». وقد عُيّن مؤسّسو الائتلاف الوطني السوري بصفتهم «شخصيّات وطنيّة». كذلك عبّر الائتلاف عن نفسه بأنّه «الممثّل الشرعي الوحيد للشعب السوري»، وحظي باعتراف دولي واسع النطاق. غير أنّ الموقّعين طالبوا بإعادة انتخاب هيئة عامّة، بالاستناد إلى معايير واضحة بما يمثّل الشعب السوري فعلاً، بمدنيّيه والفصائل المسلّحة فيه. كذلك طالبوا بحلّ «برلمان» الائتلاف الوطني السوري، الذي ناهزت فترة عمله في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 أربع سنوات،

ونادوا بانتخاب برلمان جديد بالاستناد إلى معايير اقترحوها بأنفسهم[4].

بالطبع بقي غياب فرص تنظيم انتخابات حرّة وتمثيليّة بالفعل، داخل سوريا وخارجها على حدٍ سواء، عقبة، وبالتالي بقي تشكيل هيئة تمثّل جميع الأطراف مشكلة حقيقيّة. غير أنّه كان من الممكن تحسين قسم من العيوب. وبالفعل، بذل الائتلاف الوطني السوري جهداً جديّاً لتضمين شخصيّات من معظم المجموعات السكّانيّة ومن المجتمعات الأصغر أيضاً.

تجسّد ذلك أيضاً في مؤتمر المعارضة في الرياض الذي عُقد في كانون الأوّل/ يناير 2015، إذ دُعي إليه «عرب وأكراد وآشوريّون وتركمان وسريان وشراكسة وأرمن وغيرهم». أمّا حول إمكانيّة اعتبار أنّ كلّ المدعوّين «يمثّلون» شعب سوريا، فمسألة أخرى. فليس بالضرورة أنّ الممثّلين التركمان أو الآشوريّين مثلاً في مؤتمر الرياض يمثّلون «التركمان» أو «الآشوريّين» في سوريا، إذ استحال إجراء انتخابات شاملة في ظلّ ظروف الحرب. علاوة على أنّه لم يتوفّر نظام حصص لمجموعات سكانيّة معيّنة (وهو الأمر الذي رفضه كثيرون). غير أنّه ترتّب على الائتلاف الوطني السوري ومؤتمر الرياض تدبّر الأمر بما هو ممكن، في ظلّ هذه الظروف الغاية في الصعوبة، من أجل تحقيق أفضل نتائج ممكنة.

اتّهم أعضاءُ «الائتلاف الوطني السوري» مجموعاتِ المعارضة المدنيّة داخل الدولة السوريّة، بأنّهم مرتبطون بالنظام بشكل أو بآخر. أمّا

4 «عشرات المثقفين السوريين يطلقون مبادرة «نداء من أجل سوريا»: لتمثيل حقيقي للثورة وإعادة هيكلة الائتلاف»، **السلطة الرابعة**، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. النص متوفر على الموقع التالي: .http://alsultaalrabi3a.com/2016/11/8381. html

منظّمات المعارضة داخل سوريا، مثل هيئة «التنسيق الوطنيّة لقوى التغيير الديمقراطي» و«تيّار بناء الدولة السوريّة»، فوجّهت نقداً إلى منظّمات المعارضة خارج سوريا، لعدم تحلّيها بما يكفي من الواقعيّة والبراغماتيّة لتتمكّن من المساهمة في التوصّل إلى حلّ سياسي. وكان أحد الاختلافات الأساسيّة بينهما هو موقفهما تجاه دور الرئيس بشّار الأسد خلال المرحلة الانتقاليّة، والمفاوضات التي أُجريت لهذه الغاية.

اعتبرت منظّمات المعارضة الفاعلة داخل سوريا (مثل هيئة التنسيق الوطنيّة لقوى التغيير الديمقراطي وتيّار بناء الدولة السوريّة) أنّ منظّمات المعارضة خارج سوريا، التي انتقدتهم، كانت في موقع مريح نسبياً، واستطاعت من هذا الموقع التحدّث بكلّ بساطة عن المعارضين الفاعلين داخل سوريا، من دون أن تأخذ في الاعتبار الظروف الصعبة جداً التي اضطرّوا للعمل في ظلّها بوجود النظام. وقال البعض إنّه بعد كلّ ما حلّ من دمار، وكلّ الدماء التي سُفكت، بات إنقاذ سوريا والحفاظ عليها أهمّ من إسقاط نظام الأسد.

نفت «هيئة التنسيق الوطنيّة لقوى التغيير الديمقراطي» و«تيّار بناء الدولة السوريّة» الاتّهامات بأنّهما مقرّبان من النظام. ووفقاً للقيادي في هيئة التنسيق الوطنيّة لقوى التغيير الديمقراطي أحمد العسراوي، ناضلت الهيئة ضدّ النظام منذ بداية الثورة، وسُجن أربعة وستّون من أعضائها، فأدّوا معاً عقوبة تزيد عن 500 سنة في السجون السوريّة، وهذا في رأيه خير دليل على موقفهم تجاه النظام (وموقف الأخير تجاههم). كذلك سُجن رئيس «تيّار بناء الدولة السوريّة» لؤي حسين عدّة مرّات[5]. فمن

5 لاحقاً، في نيسان/أبريل 2015، أقرّ لؤي حسين ونائبه الدكتور منى غانم من سوريا، بعد فقدان الأمل، بقدرتهما على تغيير الوضع السياسي من داخل البلاد.

الواضح أنّ توجيه نقد إلى النظام من خارج الدولة أسهل بكثير من توجيهه من داخلها.

بعد انطلاق الثورة السوريّة، قُتل الآلاف من السجناء، إمّا إعداماً أو جرّاء تعذيب شديد أو بطرق أخرى في سجون القوى الأمنيّة السوريّة (المخابرات)، كما أظهرت آلاف الصور التي هرّبها خارج البلاد سنة 2013 مصوّر أشعّة رسمي، انشقّ[6] عن الشرطة العسكريّة ولُقّب بـ«القيصر». وأصدرت منظّمة العفو الدوليّة تقريراً سنة 2017، مشيرة إلى أنّه في سجن صيدنايا العسكري وحده، نظّمت السلطات السوريّة على نحو ممنهج قتل آلاف الأشخاص الذين في عهدتها[7].

استاءت منظّمات المعارضة داخل سوريا من أنّ الائتلاف الوطني السوري حاز معظم اهتمام المجتمع الدولي، بعدما اعترفت به أكثر من مئة دولة. وقيل إنّ البعض من حكومات المبعوثين الخاصّين إلى سوريا لم تسمح لهم حتّى بالتواصل مع «هيئة التنسيق الوطنيّة» لقوى «التغيير الديمقراطي» و«تيّار بناء الدولة السوريّة».

اجتمعت في الرياض معظم مجموعات المعارضة، المسلّحة منها

6 هيومن رايتس واتش، «لو قدر الموق على الكلام. قتل جماعي وتعذيب في المعتقلات السورية»، 16 كانون الأول/ديسمبر 2015. راجع كذلك الإصدار المُعَنْوَن **"هو كسر للإنسان": التعذيب والأمراض والموت في السجون السورية**، منظمة العفو الدولية، 18 آب/أغسطس 2016.

7 راجع الإصدار المُعَنْوَن «**المسلخ البشري: شنق وإبادة جماعية في سجن صيدنايا**»، **سوريا**، منظمة العفو الدولية، 7 شباط/فبراير 2017.

والمدنيّة، والفاعلة داخل سوريا وخارجها، ليضم المؤتمر الذي عُقد في 9 و10 كانون الأوّل/يناير 2015 نحو 116 شخصاً، حضروا بدعوة من الحكومة السعوديّة. وللمرّة الأولى تخطّى هؤلاء اختلافاتهم وخلافاتهم إلى حدٍ بعيد، وتبنّوا موقفاً مشتركاً من المفاوضات المستقبليّة مع النظام. ويُعدُّ هذا بحدّ ذاته إنجازاً كبيراً.

وفقاً للبيان الختامي لمؤتمر الرياض، عَقدت «قوى الثورة والمعارضة السوريّة» اجتماعاً موسّعاً، شارك فيه رجال ونساء مثّلوا الفصائل المسلّحة ومجموعات المعارضة السوريّة الفاعلة في سوريا وفي الخارج على حدٍّ سواء، «مع تمثيل كافة مكوّنات المجتمع السوري»، بما فيه من عرب وأكراد وتركمان وآشوريّين وسريان وشراكسة وأرمن وغيرهم. وذلك بهدف توحيد صفوف القوى، وإلى التوصّل إلى حلّ سياسي تفاوضي للصراع السوري، يتماشى مع بيان جنيف لسنة 2012 ومع القرارات الدوليّة ذات الصلة، لكن من دون التخلّي عن «مبادئ الثورة السوريّة وثوابتها».

أعرب المشاركون عن التزامهم بوحدة الأراضي السوريّة، وعن إيمانهم بالطابع المدني للدولة السوريّة، وبسيادتها على جميع الأراضي السوريّة بالاستناد إلى مبدأ اللامركزيّة الإداريّة. كذلك عبّروا عن التزامهم بآليّة الديمقراطيّة، وذلك من خلال إنشاء نظام تعدّدي، تتمثّل فيه جميع المجموعات السوريّة بما فيها من رجال ونساء، من دون تمييز ولا إقصاء على خلفيّة دينيّة أو طائفيّة أو إثنيّة، وعلى أن يستند إلى التطبيق المتساوي على الجميع لمبادئ حقوق الإنسان، والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

تعهّد المشاركون بالعمل للحفاظ على مؤسّسات الدولة السوريّة، مع الإشارة إلى ضرورة إعادة هيكلة مؤسّسات الدولة الأمنيّة والعسكريّة.

طالب أعضاء المعارضة الأمم المتّحدة والمجتمع الدولي بإجبار النظام على أخذ تدابير لتأكيد حسن نواياه قبل الشروع بالمفاوضات. ووفق البيان الختامي، تضمّنت هذه الإجراءات إطلاق سراح المساجين والمعتقلين، ورفع الحصار عن المناطق المحاصَرة، والسماح للقوافل الإنسانيّة بالوصول إلى المحتاجين، وعودة اللاجئين ووقف الهجرة القسريّة فوراً، ووضع حدٍّ لاستهداف المناطق المدنيّة بالبراميل المتفجّرة وغيرها من الوسائل. فضلاً عن أنّ المشاركين أكّدوا على مطالبتهم بتنحّي بشّار الأسد وحلقة نظامه الداخليّة عن مناصبهم في بداية المرحلة الانتقاليّة.

جرى الاتّفاق في نهاية مؤتمر الرياض على إنشاء الهيئة العليا للمفاوضات لقوى الثورة والمعارضة السوريّة (الهيئة العليا للمفاوضات)، وأن تتّخذ من الرياض مقراً لها. وكان على الهيئة العليا للمفاوضات أن تختار فريقاً ليتفاوض مع ممثّلي النظام السوري. وتوجّب على وفد المفاوضات ألّا يتصرّف على نحو مستقلّ، بل بالتشاور مع الهيئة العليا للمفاوضات التي ستبقى مرجعيّته[8].

اختار مؤتمر الرياض هيئة عليا للمفاوضات تألّفت من 34 عضواً، برئاسة د. رياض حجاب[9] (وهو رئيس مجلس الوزراء السابق في سوريا، الذي فرّ من البلاد في آب/أغسطس 2012 ليلتحق بالمعارضة).

8 النص متوفر على الموقع التالي: http://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/syria/ events/article/final-statement-of-the-conference-of-syrian-revolution-and-opposition-forces

9 النص متوفّر على الموقع التالي: http://www.newscenter.news/ar/news/view/15040.html. القائمة الكاملة تضمنت: أحمد الجربا (الإئتلاف السوري)، أحمد العسراوي (لجنة التنسيق الوطني)، وبشار منلا وبكور سالم وجورج صبرا =

كانت أحزاب المعارضة الأساسيّة الفاعلة داخل سوريا وخارجها على حدٍ سواء، ممثّلة في الهيئة العليا للمفاوضات: الائتلاف الوطني السوري وهيئة التنسيق الوطنيّة لقوى التغيير الديمقراطي وتيّار بناء الدولة السوريّة، إضافةً إلى منظّمات مسلّحة، مثل الجيش السوري الحرّ وأحرار الشام (لبيب نحّاس) وجيش الإسلام (محمد علوش) وأشخاص مستقلّين. غير أنّ التباين كان واضحاً في موقف أحرار الشام، فبعد أن وقّع ممثّل الحركة لبيب نحّاس البيان الختامي لمؤتمر الرياض، واجهه مقاتلو الحركة داخل سوريا بالنقد.

أمّا الأكراد، فمثّلهم في الرياض رئيس المجلس الوطني الكردي د. عبد الحكيم بشار. وقد أُنشئ هذا المجلس في تشرين الأوّل عام 2011 وجمع معظم الأحزاب الكرديّة تحت لواء واحد[10]، غير أنّ الحزب

=

وحسام حافظ وحسن إبراهيم وخالد خوجة (رئيس الإئتلاف السوري)، ورياض حجاب ورياض نعسان آغا وزياد وطفة وسالم المسلط وسمير حبوش وسهير الأتاسي وصفوان عكاش وعَبد الحكيم بشار (المجلس الوطني الكردي)، وَعبَد العزيز الشلال وَعَبَد اللطيف الحوراني وفاروق تيفور (الإخوان المسلمون)، ولبيب نحاس (أحرار الشام)، ولؤي حسين (بناء الدولة السورية)، ومحمد جمعة عبد القادر وحسن الحاج علي ومحمد حجازي ومحمد مصطفى علوش (جيش الإسلام)، ومحمد منصور ومعاذ الخطيب ومنذر ماخوس ومنير بيطار وهند بقوات ووليد الزعبي ويحيى قدمتني وإياد أحمد. أشاع معاذ الخطيب (الرئيس الأول للإئتلاف السوري)، الذي ذُكر اسمه في القائمة أيضاً، أنه يجب ألا ينظر إليه كعضو في اللجنة العليا للمفاوضات. وآخرون، مثل لؤي حسين (الجمعية السورية البريطانية)، انسحبوا لاحقاً من اللجنة العليا للمفاوضات لعدم موافقتهم على سياساتها وأعضائها. وقد اعتذر بعض المدعوين مثل هيثم المناع عن الحضور.

10 هاربيت ألسوب، **أكراد سوريا** (لندن، 2015)، ص201-204.

الكردي الوحيد الذي يتمتّع بقوّة عسكريّة حقيقيّة، وهو حزب الاتّحاد الديمقراطي بقيادة صالح مسلم، لم يحضر المؤتمر. كذلك شارك في المؤتمر ممثّلون عن «مجموعة القاهرة».

وعُقد مؤتمران آخران للمعارضة بالتزامن مع مؤتمر الرياض، وزعمت المؤتمرات الثلاثة أنّها تمثّل الشعب السوري. كما عُقد أحد هذين المؤتمرين في دمشق، بينما عُقد الآخر في شمال سوريا، الذي يغلب عليه الحضور الكردي[11]. وجرى تنظيم اللقاء في دمشق بشكل أساسي، من أجل نزع الشرعيّة عن لقاء الرياض، ولم يشبه التجمّعات الذاتيّة للقوى المستقلّة المعارضة للحكومة. أمّا اللقاء الآخر، فعُقد في مدينة ديريك (الحسكة) شمالي سوريا، حيث يحظى حزب الاتّحاد الديمقراطي بتمثيل قوي. وقد شارك فيه الناشط في مجال حقوق الإنسان هيثم المنّاع، كونه يقيم خارج المنطقة.

عيّنت الهيئة العليا للمفاوضات وفداً كان من المقرّر أن يتفاوض مع النظام في جنيف، وطالبت أن يكون وحده مخوّلاً للمشاركة في المفاوضات، وليس أيّة مجموعة أو أيّ حزب آخر. ورُفضت المحاولات الروسيّة لإضافة مجموعات أخرى تضم أعضاءً من «مجموعة موسكو» الخاصّة بها.

تألّف وفد المفاوضات من العميد أسعد الزعبي (الجيش السوري

11 أروند لوند، «مؤتمرات المعارضة السورية: النتائج والتوقعات»، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، **سوريا في أزمة**، 11 كانون الأول/ديسمبر 2015.
النص متوفر على الموقع التالي:
http://carnegie-mec.org/diwan/ 62263?lang=en

الحر) رئيساً للوفد، وجورج صبرا نائباً للرئيس، إضافةً إلى كبير المفاوضين محمد علوش (جيش الإسلام)، و13 عضواً آخرين من عسكريّين ومدنيّين. وكان ثلاثةٌ أعضاء في وفد المفاوضين، هم جورج صبرا ومحمد علوش وسهير الأتاسي، أعضاءً في الهيئة العليا للمفاوضات وفي وفد المفاوضات في آن معاً[12].

جنيف 3

استغرق الأمر حتّى شباط/فبراير 2016 للشروع في المحادثات السوريّة - السوريّة في جنيف. ولم يدعُ المبعوث الخاص للأمم المتّحدة ستيفان دي ميستورا وفدَي الحكومة السوريّة والهيئة العليا للمفاوضات فحسب، بل كذلك طلب مشورة ممثّلي «مجموعة موسكو» و«مجموعة القاهرة»، إضافةً إلى مشورة «شخصيّات مستقلّة»؛ وفي مرحلة لاحقة مشورة «حزب الاتّحاد الديمقراطي»، الذي كان قد استُبعد من مؤتمر الرياض (2015). وتماشت هذه الإجراءات مع بيان فيينّا، الذي نصّ على «جمع أوسع نطاق ممكن من قوى المعارضة». وبينما لم ينتمِ الأشخاص الذين جرت استشارتهم إلى أي من فريقَي المفاوضات، مثّلوا «منصّات» قد تساهم في المساعدة على التوصّل إلى حلّ.

أنشأ دي ميستورا أيضاً هيئة استشارية للمرأة السوريّة، بهدف تعزيز

12 تألف وفد المفاوضات الكامل من: جورج صبرا ومحمد علّوش وسهير الأتاسي وأسعد الزعبي ومحمد الصبرا وأحمد الحريري وفؤاد عليكو وعبد الباسط طويل ومحمد عبود وبسمة قضماني وعبد الماجد هامو وخلف داهود ومحمد عطور ونذير حكيم وأليس مفرج وخالد المحاميد.

دور المرأة في العمليّة السياسيّة. وكانت هذه الهيئة الوحيدة التي ضمّت أعضاءً من المعارضة ونساءً مقرّبات من النظام على السواء، ما جعلها فريدة من نوعها.

عارض رئيس الهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب، أيَّ جهود لإضافة أطراف أخرى إلى فريق مفاوضات الهيئة العليا. فإذا أراد حزب الاتّحاد الديمقراطي الانضمام إلى المفاوضات، أشارت الهيئة العليا إلى أنّ عليه الانضمام إلى وفد النظام، إذ اعتبرته حليفاً للنظام. فوفقاً للرئيس بشار الأسد، زوّد النظام حزب الاتّحاد الديمقراطي بالأسلحة «لمحاربة داعش»،[13] ما جعل حزب الاتّحاد الديمقراطي حليفاً للنظام. علاوةً على ذلك، شنّ حزب الاتّحاد الديمقراطي هجوماً عسكرياً على الجيش السوري الحرّ، ووحداتٍ أخرى تتلقّى دعماً من الهيئة العليا للمفاوضات. فلذلك ولأسباب أخرى أيضاً، اعتُبر خصماً للهيئة العليا للمفاوضات.

عزم مجلس الأمن على التوصّل إلى إصدار قرار بوضع حدٍّ للأعمال العدائيّة خلال المفاوضات المرتقبة، على أن يستمرّ في تلك الأثناء القتال ضدّ داعش وجبهة النصرة وغيرهما من المجموعات المرتبطة بالقاعدة، التي صُنّفت جميعها إرهابيّة على نحو رسمي. لكن، لم تتوقّف الأعمال العدائيّة بين النظام والمعارضة المسلّحة بشكل كامل، بل تضاءلت حدّتها لفترة قصيرة نسبياً.

دعا مجلس الأمن في قراره رقم 2254 (الصادر في 18 كانون

13 مقابلة الرئيس بشار الأسد مع صحيفة **كوسمومولسكايا برافدا**، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

الأوّل/يناير 2015)، أطرافَ النزاع إلى السماح للوكالات الإنسانيّة بالوصول إلى المناطق السوريّة على نحو سريع وآمن وغير مقيّد، من خلال المرور بالطرق الأقصر؛ ونادى بالسماح فوراً بوصول المساعدات الإنسانيّة إلى جميع المحتاجين، وبالإفراج عن أي أشخاص معتقلين تعسّفاً، ولا سيّما النساء والأطفال. كذلك طالب مجلسُ الأمن جميعَ الأطراف بالتوقّف فوراً عن شنّ أيّ هجمات على المدنيّين، وكلِّ ما يحمل صفةَ الأهدافِ المدنيّة، بما في ذلك مرافق القطاع الطبّي وموظّفيه؛ فضلاً عن وقف أي استخدام عشوائي للأسلحة، كالقصف والقصف الجوّي. ورحّب مجلس الأمن بالتزام مجموعة الدعم الدوليّة لسوريا بالضغط على أطراف النزاع في هذا الصدد، وطالب أيضاً بأن تمتثل جميع الأطراف فوراً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

أصرّ رئيس الهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب ووفد المعارضة، على أن يلتزم النظام السوري أوّلاً بقرار مجلس الأمن رقم 2254، ولا سيّما بالفقرتين 12 و13، حول إمكانيّة وصول المساعدات الإنسانيّة والإفراج عن السجناء، والهجمات ضدّ المدنيين، بما في ذلك استخدام النظام البراميل المتفجّرة. وأشار وفد المعارضة إلى أنّه ينبغي ألّا تُعتبر مطالبهم في هذا الصدد شروطاً مسبقة لبدء المفاوضات، إذ إنّ هذه المطالب إلزاميّة، وعلى النظام أن يمتثل لها بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2254. حتّى أنّ رياض حجاب اعتبر تطبيق القرار 2254 «وعداً»، وعلى المجتمع الدولي أن يفي به. مع ذلك، استمرّ النظام بمنع وصول المساعدات الإنسانيّة، ولم يُطلق سراح المساجين كما طُلب منه، وبقي يستخدم البراميل المتفجّرة بلا هوادة.

نتيجةً لذلك، لم تجرِ مفاوضات حقيقيّة، بل مجرّد محادثات بالوكالة، أجراها المبعوث الخاص للأمم المتّحدة دي ميستورا.

أراد رئيس وفد النظام السوري د. بشّار الجعفري، أن يُشارَ إلى وفده باسم وفد «الجمهوريّة العربيّة السوريّة»، لا بصفة وفد «النظام». وفي المقابل رفض أعضاء وفد المعارضة أن يُنعتوا بالإرهابيّين، واستمرّوا بالحديث عن «النظام الديكتاتوري لبشّار الأسد وزمرته، الذين تورّطوا بارتكاب جرائم شنعاء ولُطّخت أيديهم بدماء السوريّين».

أرادت جميع الوفود أن يُشار إليها بصفتها الرسميّة، غير أنّ الخصوم من الطرفين لم يلتزموا بذلك، إذ ينطوي ذلك على اعتراف رسمي بشكل من الأشكال بالطرف الآخر. لكن رفضَ كلُّ طرف الاعتراف بالآخر، بغضّ النظر عن ضرورة التفاوض معه.

وجّه الجعفري نقداً أيضاً إلى تشكيل وفد المعارضة، ولا سيّما اختيار محمد علّوش كبيراً للمفاوضين، بالرغم من انتمائه إلى تحالف إسلامي هو جيش الإسلام. كذلك وجّه الجعفري نقداً إلى علّوش، لقوله إنّه لا يمكن الشروع بالمرحلة الانتقاليّة إلّا «برحيل بشّار الأسد أو موته»، وإنّه لا يمكن إجراء عمليّة انتقاليّة في ظلّ بقاء هذا النظام ورئيسه. علاوة على ذلك، اعتبر النظام السوري جيش الإسلام تنظيماً إرهابياً[14].

اتّخذ رياض حجاب موقفاً صارماً في ما يتعلّق بإجبار النظام على

14 مقابلة قناة «البي بي سي نيوز» مع بشار الجعفري، 16 آذار/مارس 2017. المقابلة متوفرة على الرابط التالي: http://www.abc.net.au/news/2016-03-16/interview:-dr-bashar-jaafari,-syrian-ambassador-to/7252962

أن ينفّذ قرار مجلس الأمن رقم 2254 أوّلاً. ونظراً إلى أنّ حجاب شغل منصب رئيس مجلس الوزراء في السابق في ظلّ حكم الرئيس بشار الأسد، ربّما كان أكثر شخص في الهيئة العليا للمفاوضات قادراً على تقييم ما يمكن أن يُتوقّع من النظام تنفيذه، وما لا يمكن توقّع تنفيذه.

خلال أحد الاجتماعات في جنيف في آذار/مارس 2016 بين الهيئة العليا للمفاوضات والمبعوثين الخاصّين إلى سوريا، سأل محمد علّوش المبعوثين الذين مثّلوا الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، كيف ستساهم بلادهم في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2254، ولا سيّما الفقرتين 12 و13. وفي النهاية، أيّدت بلادهم القرار تماماً. وتمثّل ردّ فعلهم بالقول، إنّهم «ملتزمون تماماً» بالقرار، وأنّهم «سيمضون فيه». لكن في الواقع، لم تستطع هذه الدول فرض تطبيق القرار الذي تبنّته، لأنّها قد استبعدت احتمال التدخّل العسكري المباشر.

أدركت المعارضة، شيئاً فشيئاً، أنّ الدعم الذي توقّعت الحصول عليه من الدول الغربيّة وبلدان الخليج العربي، ولا سيّما مجموعة أصدقاء سوريا، لم يتعدَّ عموماً الدعم السياسي والمعنوي؛ لكنّ ذلك، إضافةً إلى الدعم العسكري (المعتَبَر) الذي حصلوا عليه، لم يكفِ لإجبار النظام على إجراء التغييرات المتوقّعة. وقد توقّع أعضاء كُثر في المعارضة أن يحقّقوا تقدّماً حقيقياً بمساعدة بلدان قويّة كهذه، مثل الولايات المتّحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا، غير أنّ الواقع اختلف كلّ الاختلاف. فلم تكفِ النوايا الحسنة للدول المنخرطة في المسألة. وقلّما ساهمت البيانات والتصريحات الإيجابية على أرض الواقع.

بدأت المعارضة تشعر بالخيانة، وبأنّه جرى التخلّي عنها بسبب التوقّعات الخاطئة، التي أطلقها داعموها الغربيّون بحسب نظرتها للأمور.

انسحب محمد علّوش في مرحلة لاحقة من وفد مفاوضات الهيئة العليا، اعتراضاً على عدم تحقيق إلّا القليل القليل، غير أنّه بقي عضواً في الهيئة العليا للمفاوضات بحدّ ذاتها. وربّما كان ذلك أهمّ من عضوّيته في وفد المفاوضات، الذي توجّب عليه اتّباع سياسات التفاوض التي توافق عليها الهيئة العليا للمفاوضات.

قدّم وفد النظام ورقة إلى دي ميستورا تحت عنوان: العناصر الأساسيّة للحلّ السياسي في الجمهوريّة العربيّة السوريّة. واحتوت على عشرة بنود تضمّنت:

> احترام سيادة سوريا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدة أراضيها وشعبها، وعدم جواز التخلّي عن أيّ جزء منها؛ إضافة إلى العمل لاستعادة الجولان السوري المحتل حتّى خط 4 حزيران/يونيو 1967؛ ورفض أي شكل أو نوع من التدخّل الأجنبي المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخليّة السوريّة؛ ووحدهم السوريّون هم من يحدّدون مستقبل بلدهم من خلال سبل ديمقراطيّة، وعبر صناديق الاقتراع، ووحدهم من يملك الحق الحصري باختيار شكل نظامهم السياسي، بعيداً عن أي صيغة مفروضة لا يقبل بها الشعب السوري.

كذلك أشارت الوثيقة إلى:

أنّ سوريا دولة علمانيّة ديمقراطيّة قائمة على التعدّديّة السياسيّة وسيادة القانون واستقلال القضاء والتساوي بين السكّان في الحقوق والواجبات، فضلاً عن الوحدة الوطنيّة والتنوّع الثقافي بين المجتمعات المحليّة في سوريا، وحماية الحريّات العامّة.

بالإضافة إلى:

محاربة الإرهاب ونبذ التعصّب والتطرّف وكلّ الأيديولوجيّات التكفيريّة، وهو ما يُعدّ واجباً وطنياً، إضافةً إلى دعم الجيش والقوّات المسلّحة الفاعلة في محاربة الإرهاب[15].

بدا الحال إيجابياً للوهلة الأولى، أقلّه على الورق، لكنّ الواقع السياسي في الجمهوريّة العربيّة السوريّة كان مختلفاً تماماً. فلم تكن سوريا يوماً في ظلّ الحكم البعثي «دولةً علمانيّة ديمقراطيّة قائمة على التعدّديّة السياسيّة وسيادة القانون واستقلال القضاء». فضلاً عن أنّ النظام اعتَبر كثيراً من مجموعات المعارضة المسلّحة مجموعات «إرهابيّة».

كذلك لم يعتبر النظام وجود قوّات روسيا وإيران وحزب الله المسلّحة في سوريا تدخّلاً في شؤونها الداخليّة، إذ هم موجودون هناك بناءً على طلب الحكومة في دمشق.

لم يتطرّق اقتراح النظام بتاتاً إلى نقاش «الانتقال السياسي» ولا إلى

15 متوفر على الموقع التالي: http://syrianobserver.com/EN/News/30748/Geneva_ Regime_Delegation_Sidesteps_Political_Transition_Demands_ Recovery_of_Golan; http://www.alhayat.com/m/story/14620254

قرار مجلس الأمن رقم 2254، وبالتالي لم يلتفت كثيراً إلى القيمة العمليّة في المحادثات السوريّة - السوريّة في جنيف.

علّق محمد علّوش لاحقاً على مسألة «استعادة الجولان المحتل» قائلاً:

> إنّ مقاتليه لا يعتزمون خوض حرب مع إسرائيل... إذا قارنّا كلّ القتل في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، سنرى أنّ النظام السوري ارتكب جرائم أكثر بكثير ممّا ارتُكب خلال الصراع بأسره. لذا نهدف الآن إلى التخلّص من نظام الأسد[16].

في ظلّ غياب أبسط الإشارات إلى أنّ النظام سيمتثل لأيٍّ من أجزاء قرار مجلس الأمن رقم 2254، هدّد وفد الهيئة العليا للمفاوضات بترك محادثات جنيف وتعطيلها بعد ثلاثة أيّام من بدايتها. لكن، وقبل أن تصل الأمور إلى هذا الحد، قرّر دي ميستورا في 4 شباط/فبراير 2016 الإعلان عن وقف المحادثات السوريّة - السوريّة مؤقتاً، إذ كان لا يزال أمامهم «الكثير ممّا لا بدّ من القيام به».

جرى استئناف المحادثات في نيسان/أبريل 2016، لكنّها هي الأخرى لم تأتِ بنتائج إيجابيّة، وبالتالي عُلّقت حتّى إشعار آخر، من دون تحديد تاريخ استئنافها. وأنشأت مجموعة الدعم الدوليّة لسوريا

16 «**ذا تاور**»، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2016. متوفر على الموقع التالي:
http://www.thetower.org/syrian-rebels-leader-assad-is-the-main-enemy-not-israel/

فريق عمل، يهدف إلى المساهمة في وضع حد للأعمال العدائيّة، وفريق عمل للمساعدات الإنسانيّة، لكي يحصل الناس في المناطق المحاصرة على الإمدادات الضروريّة. وعلى غرار مجموعة الدعم الدوليّة لسوريا، يخضع الفريقان لقيادة روسيّة أميركيّة مشتركة، لكن في النهاية كانت النتائج المرجوّة بعيدة المنال، إذ استمرّت الحرب في سوريا بكلّ ضراوتها.

في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس 2017، أُجريت جولتان أخريان من المحادثات السوريّة - السوريّة في جنيف. وتمثّل الهدف المعلن للمبعوث الخاص للأمم المتّحدة دي ميستورا، بالترويج لمحادثات حول فحوى ثلاثة مواضيع هي: «الحكم ووضع دستور جديد والانتخابات»، كما صيغت في قرار مجلس الأمن رقم 2254. وأُضيف بالتماشي مع رغبات النظام السوري موضوع الإرهاب، كجزء من سلّة رابعة تحت عنوان: «محاربة الإرهاب والحوكمة الأمنيّة وإجراءات بناء الثقة». ووفقاً لدي ميستورا، ليس من الممكن أن يؤيّد أيّ من المندوبين السوريّين الإرهاب، وبالتالي من المفترض ألّا توجد أسباب تحول دون نقاش المسألة. لكن كانت المشكلة أنّ المعارضة والنظام واصَلا تراشق الاتهامات «بالانتماء للجماعات الإرهابيّة» وبدعم «الإرهاب». وطالما لم يعتزم النظام والمعارضة بتاتاً تشارك السلطة الأساسيّة معاً، بدا أنّه من المبكّر مناقشة المواضيع المقترحة في العمق، إلّا لداعي إجراءات بناء الثقة. غير أنّ الجانبين لم يثق أحدهما بالآخر. وانعدام الثقة هذا ما كان إلّا ليتعزّز مع مواصلة الحرب الدمويّة في سوريا بكلّ ضراوتها. وكما هو الحال في السابق، لم تجرِ مفاوضات مباشرة بين الأطراف السوريّة في جنيف، بل

كلّ ما جرى محادثات جانبيّة مستقلّة بين كلّ طرف ودي ميستورا بصفته الوسيط.

أشار رئيس وفد النظام بشار الجعفري، إلى أنّ عقول ممثّلي المعارضة «خضعت لسيطرة وَهْمٌ واحد، وهو تسليمهم مقاليد سوريا والسلطة فيها».

كرّر كبير مفاوضي الهيئة العليا للمفاوضات نصر الحريري، أنّ مطلب الانتقال السياسي هو جوهر العمليّة السياسيّة، وهو الانتقال بعيداً عن النظام. ووفقاً للهيئة العليا للمفاوضات «على بشّار الأسد وزمرته الذين تلطّخت أيديهم بدماء الشعب السوري التنحّي فوراً، ليمثّل تنحّيهم هذا أساساً تُبنى عليه العمليّة الانتقاليّة».

استمرّ وفد الهيئة العليا للمفاوضات المعارض بتكرار موقفه السابق، بأنّه لا يمكن التوصّل إلى حلّ سياسي إلّا من خلال إنشاء هيئة حكم انتقاليّة لا يضطلع الرئيس بشّار الأسد بأي دور فيها، ولا في الفترة الانتقاليّة ولا في مستقبل سوريا. كذلك أشاروا إلى أنّهم لن يستريحوا قبل محاكمة مرتكبي الجرائم في سوريا.

أعرب نصر الحريري عن أسفه لأنّ المعارضة تتعامل مع نظام «لم يرغب بالتوصّل إلى حلّ سياسي». غير أنّ المعارضة لم تتمتّع بالقوّة العسكريّة اللازمة لفرض رغبتها السياسيّة على النظام.

في الواقع، أراد الجانبان التوصّل إلى «حلّ سياسي»، لكن حصراً وفقاً لشروطهما الخاصّة. وبدا في الوقت الراهن أنّه لا يمكن التوفيق بين موقفي النظام والمعارضة البتّة. وبذلك وصلت الأمور إلى حائط مسدود كما حصل في السابق.

العروبة مقابل التعدّديّة والقوميّة الكرديّة

في أيلول/سبتمبر 2016، قدّمت الهيئة العليا للمفاوضات اقتراحاً يتألّف من 22 صفحة بعنوان: **الإطار التنفيذي للحلّ السياسي، يستند إلى بيان جنيف الصادر عام 2012**[17].

تطلّب وضع اقتراح سياسي أكثر تفصيلاً جهداً جدياً. أمّا النظام فلم يضع يوماً اقتراحاً مفصّلاً، بل التزم أكثر بالأفكار الأساسيّة والعامّة، على أن يُترك كلّ شيء ليُناقش في مرحلة لاحقة.

وكانت الاحتمالات ضئيلة بأن يُظهر النظام استعداداً للتفاوض بالاستناد إلى وثيقة الهيئة العليا للمفاوضات، إذ ذكرت مرّة أخرى أنّ «تشكيل هيئة الحكم انتقاليّة تستوجب رحيل بشّار الأسد وزمرته الذين تورّطوا بارتكاب الجرائم الشنعاء بحق الشعب السوري». وأشارت الوثيقة أيضاً إلى أنّ:

> سوريا جزء لا يتجزّأ من الوطن العربي، واللغة العربيّة هي اللغة الرسميّة للدولة، وتمثّل الثقافة العربيّة الإسلاميّة معيناً خصباً للإنتاج الفكري والعلاقات الاجتماعيّة بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم الإثنيّة ومعتقداتهم الدينيّة،

17 متوفر على الموقع التالي:
http://etilaf.org/images/reports/hnc.geneva2012.pdf,
وعلى الموقع التالي:
https://gallery.mailchimp.com/91f7a2c8b39d32e7ac9968d75/files/HNC_Executive_Summary_English.pdf

حيث تنتمي أكثريّة السوريين إلى العروبة، وتدين بالإسلام ورسالته السمحاء التي تتميّز بالوسطيّة والاعتدال...

يقوم نظام [الشعب السوري] السياسي على أساس الممارسة الديمقراطيّة والتعدّديّة، والمواطنة التي تساوي بين جميع السوريين في الحقوق والواجبات، من دون تمييز على أساس اللون أو الجنس أو اللغة أو القوميّة أو الرأي أو الدين أو المذهب...

اعتبار القضيّة الكرديّة قضيّة وطنيّة سوريّة، والعمل على ضمان حقوق [الأكراد] القوميّة واللغويّة والثقافيّة دستوريّاً...

تعتمد الدولة السوريّة مبدأ اللامركزيّة الإداريّة في إدارة شؤون البلاد، بما يمنح أهالي كلّ محافظة ومنطقة دوراً في إدارة شؤونهم المحليّة: الاقتصاديّة والمجتمعيّة والحياتيّة، ولا يؤثّر سلباً على وحدة البلاد...

منع كافّة أشكال التدخّل الخارجي، ونبذ سياسات التبعيّة والانحياز التي رسّخها النظام، وإخراج كافّة المقاتلين غير السوريّين، من ميليشيات طائفيّة وجماعات مسلّحة ومرتزقة وقوّات عسكريّة أو شبه عسكريّة تابعة لدول أجنبيّة، من كافّة الأراضي السوريّة.

اختلف، إلى حدٍّ ما، الإطار التنفيذي للحلّ السياسي، الذي وضعته الهيئة العليا للمفاوضات، عن بيان مؤتمر الرياض الذي جرى تبنّيه

قبل تسعة أشهر. ففي هذه المرّة، جرى التأكيد على طابع سوريا العربي - والطابع العربي للثقافة الإسلاميّة - وإيلائهما اهتماماً خاصاً، لكن مع الإشارة إلى أنّه ينبغي عدم التمييز على أساس الدين والقوميّة. أمّا في الرياض (2015)، فلم يجرِ التطرّق حتّى إلى البُعد العربي لسوريا، ولم يُؤتَ على ذكر الإسلام. فضلاً عن أنّه لم تتمّ الإشارة في الرياض إلى المسألة الكرديّة، بينما تمّ التطرّق إليها الآن على نحو صريح كونها «قضيّة وطنيّة سوريّة»، تتطلّب العمل من أجل ضمان حقوق الأكراد القوميّة واللغويّة والثقافيّة في الدستور.

تمحور الحديث في الرياض حول بناء «دولة ديمقراطيّة من خلال نظام تعدّدي يمثّل كلّ المجموعات السوريّة من دون أي تمييز»، وبالتالي أُعطيت جميع المجموعات الأهميّة نفسها. وكانت تلك الصيغة أفضل بالنسبة إلى الأكراد، إذ أرادوا أن يُعتبروا متساوين تماماً مع سائر المجموعات القوميّة أو الدينيّة في سوريا.

خلال اجتماعات المسار الثاني بين السوريّين خارج سوريا[18]، تبيّن أنّ ممثّلين مختلفين قد وافقت منظّماتهم على بيان مؤتمر الرياض، لم يؤيّدوا تماماً المبادئ والأفكار التي طُرحت حول مسائل أساسيّة. فرفضوا مثلاً أن يكون المجتمع تعدّدياً يستوي فيه جميع السوريّين، بل فضّلوا أن يغلب على المجتمع الطابعين العربي والإسلامي، لكن أن يحترم

18 اجتماعات المسار السوري الداخلي الثاني جمعت بين شخصيات مختلفة من المعارضة السورية، بتنظيم من منظمات مثل: مركز بروكينغز الدوحة مع سلمان شيخ (لاحقاً مجموعة شيخ)، ومركز كارتر، ومركز الحوار الإنساني وجهات أخرى في ستوكهولم وإسطنبول وزوريخ وجينيف وأمستردام ومناطق أخرى.

الأقليّات في الوقت عينه. وأرادوا أن تنتمي سوريا صراحة إلى العالمين العربي والإسلامي. أمّا الأكراد، ففضّلوا صيغة الرياض لمجتمع تعدّدي، لا تُعطى فيه أيّة مجموعة قوميّة أو دينيّة أهميّة أكثر من الأخرى، وحيث تتقدّم الهويّة السوريّة على سائر الهويّات. كذلك قالوا إنّ الثقافة الإسلاميّة ليست عربيّة بحتة، بل أدّت مجموعات قوميّة أخرى دوراً مهمّاً فيها[19].

أراد عدد من المشاركين في اجتماعات المسار الثاني فصلاً تاماً بين الدين والدولة، إذ كان النظامُ العلماني كفيلاً بتحقيق المساواة بين السوريّين والحياد بينهم. وفي المقابل أصرّ آخرون أن يكون للهويّة الإسلاميّة (السنيّة) مكانٌ مركزيٌّ في الدولة السوريّة ودستورها. وأعربوا عن أنّ أقلّ ما يمكنهم المطالبة به هو أن تتمتّع «سوريا الجديدة» بطابع إسلامي، إذ كان الإسلام، على حدّ قولهم، جزءاً لا يتجزّأ من هويّتهم. ورأوا أنّ الحرب السوريّة ستكون من دون جدوى إذا لم تحمل «سوريا الجديدة» هذه الهويّة الإسلاميّة على الأقل. أيضاً خلال اجتماعات المسار الثاني بين السوريّين، أشار المشاركون الأكراد إلى أنّه سبق أن وافق الأطراف في الرياض على أنّه لا بدّ من العمل بالديمقراطيّة من خلال نظام تعدّدي، تُمثَّل فيه جميع المجموعات السوريّة من دون أيّ تمييز. كذلك أكّدوا أنّه لا بدّ أن تأتي الهويّة السوريّة أولاً بالنسبة إلى جميع السوريّين، بينما تأخذ الهويّات الأخرى موقعاً ثانوياً تبعيّاً. ورفضوا أن تُعتبر سوريا بشكل صريح، جزءاً من هويّة شاملة تتخطّى حدودها، كهويّة العالم

19 على سبيل المثال، نذكر أن القائد المسلم الشهير صلاح الدين الأيوبي كان كردياً من تكريت.

العربي مثلاً. وردّ الأكراد السوريّون على المطالبة بأن تُعطى الهويّة العربيّة الإسلاميّة الموقع الأبرز بالقول: إنّهم مخوّلون أيضاً بأن يطرحوا أنّهم جزء من كيان أكبر عابر للحدود، ولا سيّما دولة كرديّة أكبر تضمّ أكثر من 50 مليون شخص (موزّعين في العراق وتركيا وإيران وسوريا).

من أجل التعبير رسمياً عن المساواة بين جميع السوريين، بغضّ النظر عن خلفيّاتهم القوميّة، أراد المشاركون الأكراد تغيير اسم الدولة من «الجمهوريّة العربيّة السوريّة» إلى «الجمهوريّة السوريّة»، على غرار العراق الذي يُسمّى «جمهوريّة العراق»، من دون الإشارة إلى أيّة مجموعة قوميّة أو لغويّة. لكن رَفَضَ معظم أعضاء المعارضة العرب هذه الفكرة بشدّة.

كانت الوثيقة الجديدة التي وضعتها الهيئة العليا للمفاوضات في أيلول 2016، إشارة واضحة إلى أنّه جرت تلبية متطلّبات الأعضاء الإسلاميّين العرب في المعارضة.

بغضّ النظر عمّا تتبنّاه المعارضة من بيانات وإعلانات، يمكن السؤال: ما الذي سيحصل في ظلّ هذه الاختلافات في الرأي، في حال تشاركت الأحزاب نفسها السلطة يوماً؟

أيّدت الأحزاب الكرديّة، الممثَّلة في الهيئة العليا للمفاوضات خلال مؤتمر الرياض، فكرةَ اللامركزيّة الإداريّة. أمّا حزب الاتّحاد الديمقراطي الكردي (الذي لم يحضر مؤتمر الرياض)، فهدف إلى الحصول على حكم ذاتي سياسي إقليمي، الأمر الذي رفضه الآخرون، بمن فيهم النظام. فقد اعتُبر الحكم الذاتي الذي طالب به حزب الاتّحاد الديمقراطي، تهديداً قد

يقوّض وحدة الدولة السوريّة وسلامة أراضيها، وحتّى أنّه قد يؤول إلى نوع من الانفصاليّة. فضلاً عن أنّ الحكم الذاتي بالنسبة إلى مجموعات سكانيّة معيّنة، اعتُبر غير واقعي، بما أنّ معظم الأقلّيّات تضم أشخاصاً كثراً منتشرين في جميع أنحاء سوريا. ومع أنّ الأكراد قد يمثّلون الأغلبيّة في ثلاث مناطق جغرافيّة في شمال سوريا، إلّا أن الكثيرين منهم يعيشون أيضاً في دمشق (في حي الأكراد مثلاً) أو في حلب، أو في غيرهما من المدن الأكبر مساحةً كحماة وحمص. كذلك لا يعيش العلويّون في «جبال العلويين» فحسب، أو في منطقتي اللاذقيّة وطرطوس، بل نزحت أعداد كبيرة منهم إلى دمشق وسواها. وفي دمشق ومدن أخرى مثل حماة وحمص، أحياءٌ أغلبيّةُ سكّانِها من العلويّين. وفي عام 2015، شارف عدد العلويّين على نحو سريع أن يبلغ نصف المليون[20]. ومن المعروف أنّ الدروز لا يعيشون في جبل الدروز فقط؛ ومثلهم الإسماعيليّون الذين لا يقتصر وجودهم على السلميّة ومصياف.

منذ عدّة عقود، انحصرت الحركات القوميّة الكرديّة في العراق وتركيا وإيران وسوريا بشكل أساسي، في كلّ بلد على حدة. فلم تجمع الأكراد حينها حركة قوميّة كرديّة عابرة للحدود، تربط الأكراد أحدهم بالآخر عبر الحدود الدوليّة. ولم يهتمّ الأكراد فعلاً إلّا بالقضايا الكرديّة في بلادهم[21].

20 فابريس بالانش، «اذهب إلى دمشق يا بني»، في إصدار مايكل كير وكريغ لاركين، **العلويون في سوريا** (لندن، 2015)، ص90.

21 مقابلة الكاتب مع زعيم الحزب الكردي الديمقراطي مصطفى بارزاني، الحاج عمران، العراق، 15 آب/أغسطس 1971.

خلافاً للعراق وإيران وتركيا، لا يعيش أكراد سوريا في منطقة واحدة متّصلة جغرافياً وتقطن فيها أكثرية كرديّة. فقبل الستّينيّات، سكنت أغلبيّة كرديّة عدّة مناطق حدوديّة شمال سوريا، لكن بعد ذلك بات السكّان العرب في تلك المناطق أكثر كثافة، بعد أن انتقلوا إليها كجزء من سياسة بعثيّة، لتعريب المناطق الحدوديّة في شمال سوريا التي تُسمّى «الحزام العربي». ولا داعي للقول: إنّ إلغاء العمل بمخطّطات التعريب هذه بعد تطبيقها بنصف قرن، لن يكون ممكناً من دون صراع جدّي. وخلال الحرب السوريّة، مارس حزب الاتّحاد الديمقراطي «التطهير العرقي» بفعالية ضدّ قسم من السكّان العرب في الشمال.

قد يبقى أكراد العراق إلهاماً لأكراد تركيا وسوريا وإيران في رغباتهم بالتمتّع بالمزيد من الحكم الذاتي، أو حتّى بالاستقلال.

الأغلبيّات والأقليّات

خلال عدّة اجتماعات، وجّه الأعضاء الإسلاميّون في المعارضة على وجه التحديد، نقداً شديداً للاهتمام الخاصّ الذي أولته الدول الغربيّة عموماً للأقليّات، من دون إظهار اهتمام كافٍ للأغلبيّة العربيّة السنيّة أيضاً.

بالطبع، لدى الدول الغربيّة ميل للتركيز على الأقليّات الدينيّة والقوميّة أكثر بكثير من الأغلبيّات الدينيّة أو القوميّة في دولة ما. غير أنّ تصنيفات الأقليّات العرقيّة مختلفة عمّا يمكن اعتباره «أغلبيّات سياسيّة»[22].

22 في الأدبيات الأكاديمية، تُعرّف الأقليات عموماً على أنها المجموعات الخاضعة لهيمنة مجموعات أخرى ضمن الدولة الواحدة. وهي تختلف عموماً عن المجموعة المهيمنة =

في ما يتعلّق بالأقليّات والأغلبيّات، من المفترض أنّه أمر بديهي أنّ تعداد «الطائفة» الدينيّة ليست العامل الحاسم الوحيد. فإذا كانت الأغلبيّة في الحكم الديكتاتوري أشخاصاً من مجموعة سكانيّة تمثّل أقليّة مثلاً، يمكن الاستنتاج بسهولة أنّ الحكم «حكم أقليّة» بشكل من الأشكال. وفي المقابل، إذا كانت الأغلبيّة في الحكم الديكتاتوري أشخاصاً من مجموعة سكانيّة تمثّل أكثريّة عدديّة بين السكّان، يُعتبر الحكم غالباً بما يتناسب مع الوضع، نوعاً من «حكم الأغلبيّة».

على سبيل المثال، وصف الكثيرون حكم الرئيس صدّام حسين في العراق بأنّه «حكم أقليّة»، لأنّه كان عربيّاً سنّيّاً، ولم يشكّل العرب السنّة أكثريّة في العراق. لكن، هل يعني ذلك أنّ العراق خاضع اليوم لحكم أغلبيّة كون معظم الحكّام من الطائفة الشيعيّة التي تمثّل أغلبيّة؟ يمكن اعتبار الحكمين شموليّين، وبالتالي، كما ينمّ تعريف هذا الوصف، لا يمثّلان أغلبيّة السكّان. فليس بالضرورة أن يعني انتماء الذين يتولّون الحكم إلى أغلبيّة دينيّة أو قوميّة أنّهم يمثّلون هذه الأغلبيّة، وبالطبع ينطبق ذلك على الأنظمة الشموليّة[23].

=

من الناحية الثقافية (قد يكون الاختلاف الأكبر سياسياً و/أو لغوياً). عادة، تكون هذه المجموعات أقل عدداً من المجموعة المهيمنة، لكن ليس دائماً. وتسعى عادة في علاقتها مع المجموعة المهيمنة إلى التخلص من انعدام المساواة بحقها. راجع إصدار ل. بيغل، («**الأقليات في الشرق الأوسط**») (أمستردام، 1972)، ص13-19.

23 نيقولاوس فان دام، «الصور النمطية السياسية في الشرق الأوسط: الحكم التكريتي والسني في العراق؛ الحكم العلوي في سوريا. تقييم نقدي»، **أورينت**، 1/21 (كانون الثاني/يناير 1980).

إذا طرحنا مثال تنظيم داعش الخاضع بالكامل إلى هيمنة عربيّة سنيّة، يغدو من الواضح أنّ هؤلاء لا يشكّلون «حكم الأغلبيّة»، الذي يمثّل الأغلبيّة العربيّة السنيّة في المناطق السوريّة الخاضعة لسيطرة التنظيم (ولا «الأقليّة» العربيّة السنّيّة في العراق).

أشار الكاتب السوري المعارض ياسين الحاج صالح إلى أن:

> الأكثريّة الجديدة في سوريا لا تعني الأكثرية العربيّة السنّيّة، بل هي بالضرورة تعني أكثريّة اجتماعيّة عابرة للجماعات الأهليّة.

ويقول:

> الحل العادل في سوريا يقوم على بناء أكثريّة سياسيّة جديدة في البلد، تتعرّف فيها أكثرية متّسعة من السوريّين على تمثيلها السياسي، فتقطع مع الحكم الأقلّي (الأوليغاركي)، وتُؤسّس لسورية جديدة بنظام سياسي استيعابي. وهو ما يقتضي التخلّص من الحكم الأسدي، ومن «داعش» وأي مجموعات سلفيّة جهاديّة، والمساواة السياسيّة والثقافيّة للكرد دون سيطرة قوميّة، والتأسيس لسوريا ديمقراطيّة قائمة على المواطنة[24].

ومع ذلك، يتمثّل الاتّجاه حتّى الآن، في تطبيق هذه التصنيفات التي تُعدّ مناسِبة لمزاعم كلّ شخص.

---

24 ياسين الحاج صالح، «ما هو الحل في سوريا؟»، **الجمهوريّة**، 15 آب/اغسطس 2016.
http://aljumhuriya.net/en/syrian-revolution/majoritarian-syria-justice-in-conflict-resolution.

العقبات أمام التسوية السوريّة - السوريّة

من أجل جعل أبسط البدايات لحلّ سياسي ممكنة، كان لا بدّ من أن يُظهر النظام استعداداً للتوصّل إلى تسوية من نوع ما، غير أنّه لم يظهر أيّة بوادر إيجابيّة مهما كانت بسيطة، في جنيف. ولم يستجب النظام بما يكفي إلى دعوات مجلس الأمن بالسماح بوصول المساعدات الإنسانيّة إلى جميع المحتاجين، وإطلاق سراح المعتقلين تعسّفاً (الذين ناهزوا الآلاف)، ووقف الهجمات على الأهداف المدنيّة، كما الوقف الفوري للاستخدام العشوائي للأسلحة. وفي الواقع، لم تستدعِ كلّ هذه العوامل أن يُصدر مجلسُ الأمن قرارات ليتمّ تطبيقها، لأنّها إلزاميّة بالفعل بموجب القانون الدولي، (والأمر سيّان بالنسبة إلى قرار مجلس الأمن رقم 2139 بتاريخ شباط/فبراير 2014). وطالما لم يُظهر النظام أيّة بوادر على أنّه مستعد للامتثال إلى إلزامات كهذه، اعتَبرت المعارضة أنّه لا داعي للمشاركة في محادثات أو مفاوضات إضافيّة. فإذا لم يُظهر النظام استعداداً للتنازل في صدد هذه النقاط، ما الذي يمكن للمعارضة توقّعه طالما أنّ سقف التوقعات سيبقى منخفضاً؟

ما احتاجته المعارضة هو أن تَظْهَرَ على النظام إشارة واضحة على الأقل، تُنبئ باستعداده للتنازل في ما يتعلّق بعدد من النقاط الأساسيّة.

من وجهة نظر العدالة، كانت المعارضة، الفاعلة تحت مظلّة الهيئة العليا للمفاوضات، بقيادة الرئيس السابق لمجلس الوزراء في سوريا رياض حجاب، تتحدّث على نحو صحيح، إذ طالبت بحلّ سياسي تفاوضي، بالاستناد إلى بيان جنيف الصادر عام 2012 والقرارات

الدوليّة ذات الصلة. لكن ليس بالضرورة أن يضمن كون المعارضة محقّة، أن تحصل على الحقوق المُقابلة أيضاً. ففي النهاية، ما يهم هي النتائج، التي يحدّدها إلى حدٍّ بعيد توازن القوى العسكري على الأرض. وفي هذا الصدد، أرادت روسيا وإيران على حدٍّ سواء، من خلال حضورهما العسكري المكثّف في سوريا، أن تحافظا على حليف استراتيجي في دمشق، وبالتالي استمرّتا كلتاهما بدعم نظام الأسد.

وتماماً مثل النظام، تبنّت المعارضة موقف «المنتصر يحصل على كلّ شيء»، استناداً إلى قناعتهم بأنّ الحقّ معهم تماماً. غير أنّ أصدقاء سوريا عجزوا عن دعم المعارضة السوريّة أو لم يكونوا مستعدّين لمساعدتها لدرجة أن تحصل على هذه الحقوق وتتمتّع بها.

قامت شخصيّاتٌ ومنظّمات مختلفة بإعداد خططٍ بشأن مستقبل سوريا السياسي، البعض منها مفصّل إلى حد كبير. وبذل مختلف المبعوثين الخاصّين للأمم المتّحدة إلى سوريا، وهم كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي وستيفان دي ميستورا، جهوداً جديّة للمساعدة في التوصّل إلى حلّ سياسي، عبر وضع الخطط ومحاولة التوسّط بين الجهات المتناحرة الأساسيّة. ووضعت مجموعة العمل من أجل سوريا بيان جنيف (2012)، الذي تبنّاه الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، كذلك توصّلت مجموعة أصدقاء سوريا إلى أفكار إضافيّة. ووضعت مجموعة الدعم الدوليّة لسوريا مقترحات، وروسيا وإيران أيضاً، وكذلك الولايات المتّحدة، فضلاً عن أنّ مختلف المنصّات والمجموعات المعارضة قدّمت أفكاراً. ووضعت الهيئة العليا للمفاوضات الإطار التنفيذي

للحلّ السياسي، واقترح النظام عدداً من الأفكار العامّة. كذلك أنشأ عدد من شخصيّات المعارضة المعروفين مشروع اليوم التالي، إضافةً إلى خطط السفير السوري السابق سامي الخيامي تحت عنوان Virtues of Nomination in Indoctrinated Nations [فضائل الترشيح في الدول العقائديّة]، ومبادرة وزير الاقتصاد والتجارة السابق نضال الشعّار تحت عنوان: «نحن سوريا»، ومبادرة «وطني سوريا» التي أطلقها رياض سيف الذي كان عضواً في البرلمان سابقاً، وترأّس لاحقاً الائتلاف الوطني السوري؛ كذلك ابتكرت شخصيّات معارِضة عدّة أفكاراً خلال اجتماعات المسار الثاني بين السوريّين، إضافةً إلى مبادرات أخرى.

استند معظم هذه الخطط إلى افتراض أنّه لا بدّ من التوصّل إلى حلّ سياسي يستند إلى المفاوضات مع النظام. غير أنّ كثيراً من هذه المساعي تداعى، لأنّ الشخصيّات الأساسيّة في النظام لم ترغب بأن تُناقَش مسألة رحيلها، كما طالبت معظم قوى المعارضة وسواها.

وامتلكت معظم الأحزاب هدفاً واضحاً، لكن عموماً لم تصحب هدفها خطّة واضحة حول كيفيّة تحقيقه عبر سبل سلميّة.

الآفاق على المدى الطويل

بدا أنّ التفاوض هو الخيار الأفضل أمام النظام والمعارضة على حدٍّ سواء. لكن تبيّن أنّ نظام الأسد ليس جادّاً في شأن المفاوضات طالما ستؤول إلى تشارك حقيقي في السلطة.

وفي رأي بيتر هارلينغ:

السوريّون منساقون تماماً خلف أوهامهم، الوهم الثوري السامي الذي لا يزال يدفع الكثيرين منهم بعد خمس سنوات، لكنّه تدهور تدهوراً ليس من بعده إصلاح. وفي المقابل، على الجانب الآخر، يدرك «الموالون» في أعماق نفوسهم، أنّ النظام اقترف ما لا يمكن إصلاحه ولا غفرانه، مندفعاً في طريق لا تراجع فيه. ويعرفون، على الرغم من أنّهم لا يستطيعون الاعتراف بما يعرفونه، أنّ ما تبقّى من الدولة زيفٌ وخداع. ومع ذلك، يستمرّون جميعاً ببذل تضحيات هائلة في سبيل قضيّة، بغضّ النظر عن فسادها. ويبدو أنّه ما من طريق للعودة بعد الآن[25].

اعتزم الأسد أن يتغلّب على الثورة وأن يفوز بالمعركة من أجل سوريا، مهما كان الثمن. وكلّما ارتفعت التكلفة، ازدادت الإرادة لإكمال النضال، كي لا تذهب أقلّه أرواح كلّ من لقي حتفه سدى. وينطبق ذلك على النظام والمعارضة على حدٍ سواء، طالما لم يعانِ أي منهما إنهاكاً جرّاء الحرب بالتأكيد. وجرى تنفيذ الشعار الذي رُفع في السابق: «الأسد أو نحرق البلد» إلى أبعد حدود. وبقي الصراع حرباً بين الحياة والموت، تكاد تخلو من أي مجال للتسويات.

25 بيتر هارلينغ، «الصدمة السورية»، *Synaps*، 28 أيلول/سبتمبر 2016. النص متوفر على الموقع التالي: http://www.synaps.network/the-syrian-trauma.

خلاصات

عناصر الصراع السوري الأساسيّة

منذ ثورة 2011

قد يكون الصراع في سوريا شديد التعقيد، لكنّ عناصر أساسيّة كثيرة تبقى ثابتة على حالها، ويتمّ التغاضي عنها أو تجاهلها أحياناً. وقد يكون من المفيد مراجعتها والتوقّف عند البعض منها، كسبيل للتوصّل إلى خلاصة نهائيّة.

النزاع في سوريا هو صراع حياة أو موت بين النظام السوري من جهة والمجموعات المعارضة المتنوّعة. علماً أنّ النظام ليس مستعدّاً للتفاوض على رحيله، أو سقوطه، أو نهايته.

أما المجموعات المعارضة الأساسيّة، من الجهة الأخرى، فسيُكسِبها الحلّ السياسي الكثير: بحيث تتقاسم السلطة مع أعضاءٍ من النظام داخل هيئة حكم انتقاليّة، وفقاً لبيان جنيف الرسمي الصادر في 30 حزيران/يونيو 2012.

ويضع بيان جنيف التصوّر التالي:

> إقامة هيئة حكم انتقاليّة باستطاعتها أن تهيّئ بيئة مُحايدة تتحرّك في ظلّها العمليّة الانتقاليّة. ويترتّب على ذلك أن

هيئة الحكم الانتقاليّة ستُمارس كامل السلطات التنفيذيّة. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة والمعارضة الحاليّتين ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تشكّل على أساس الموافقة المُتبادلة.

وتعني «الموافقة المتبادلة» أنّ الانتقال السياسي لا يمكن حدوثه إلّا بموافقة النظام السوري أيضاً، وإن كانت تلك الموافقة مستبعدة وصعبة المنال. وشكّل مفهوم انتقال السلطة لعنةً بالنسبة إلى النظام السوري، لأنّه قد يمهّد إلى سقوطه النهائي. ويرفض النظام انتقال السلطة من خلال المفاوضات السياسيّة.

وبالتالي، كان لا بدّ من إيجاد تسوية. حتى ذلك الحين، لم تبدِ أيٌّ من الجهتين أيّة رغبة بتقديم تنازلاتٍ فعليّة.

في الإجمال، يجب أن تنتهي المفاوضات بتسويةٍ لا تمنح أيّاً من الطرفين كلَّ ما يريده من مطالب. فإذا أراد أحد الطرفين المتفاوضَين تحقيق جميع مطالبه بالكامل، تاركاً الفُتات للطرف الآخر، فإنّ التسوية شبه مستحيلة.

أصرّت المجموعات المعارضة الأساسيّة مراراً وتكراراً على رفضها مشاركة السلطة مع الرئيس بشّار الأسد ومناصريه، الذين تلطّخت أيديهم بدماء السوريّين. وبالتالي، فإنّ التسوية التي تقضي باحتفاظ النظام السوري بالجزء الأكبر من سلطته كانت مرفوضة بالنسبة إليها. أمّا بالنسبة للمعارضين الذين وافقوا على بيان جنيف، فقد كانت التسوية قبولَ مشاركة أفراد من النظام لم تتضرّج أيديهم بالدماء، في هيئة الحكم الانتقالية. ومن وجهة نظرهم، يجب استبعاد المنتمين إلى صلب النظام، من هيئة الحكم

الانتقاليّة، الأمر الذي رفضه النظام في دمشق، الذي اعتبر أنّ التسوية تقوم على ضمّ **البعض** من أعضاء المعارضة إلى «حكومة وحدة وطنيّة»، بدون إعطائهم أيّة صلاحيّات من شأنها زعزعة موقع النظام. ما دام الرئيس الأسد في السلطة، فهو صاحب الكلمة الأخيرة في المفاوضات، بالنسبة إلى النظام. فيما يشدد المعارضون من جهتهم، على أنّ هدفهم الأساسي هو إسقاط الرئيس الأسد ونظامه.[1] هذا الطلب المباشر جعل التفاوض مع نظام الأسد مستحيلاً.

عادةً، لا تُفاوض الأطراف المشاركة في المحادثات على إلغاء وجودها، إلّا إذا عاد عليها الأمر بفائدة أكبر. لكن في حالة المفاوضات السوريّة، أرادت المعارضة زوال نواة القيادة الموالية للنظام بحلول نهاية المفاوضات (وبداية «الفترة الانتقاليّة»)، مع الإبقاء على إمكانيّة محاكمتهم في وقت لاحق، لا بل وتنفيذ حكم الإعدام بحقّهم. تلك البنود بدت بعيدة عن الواقع.

أمّا نظريّة استعداد النظام السوري للتفاوض بعد وضعه تحت ضغوطاتٍ كافية، فقد بدت منطقيّة، لكن سيتبيّن أنّها عارية عن الصحّة، إذا ما عدنا إلى أرض الواقع. فالنظام أراد كلّ شيء (تقريباً) أو لا شيء. قد يوافق على عدد من التعديلات الشكليّة، في ما يخصّ صلاحيّاته وسلطته، لكنّ إرادته لا يمكن كسرها إلّا بالهزيمة العسكريّة، وحينذاك لن يعود للمفاوضات (مع النظام) أيّة ضرورة.

---

1 مقابلة **قناة الجزيرة** مع رياض حجاب، في 30 أيلول/سبتمبر 2016.

إذا كان الهدف إخضاع النظام للضغوطات، فإنّ الاستمرار في تسليح المعارضة لن يأتي بالنتيجة المبتغاة. إنّ إلحاق الهزيمة العسكريّة بالنظام هو الحلّ الوحيد لتحقيق انتقال «سياسي» حقيقي، أو تغيير النظام. غير أنّ السيطرة على الوضع بعد إسقاط النظام قد تبدو مستعصية، لأنّ عدداً كبيراً من المجموعات المختلفة قد يزعم أنّ لديه الحق بتولّي السلطة بدلاً من المجموعات العلمانيّة المعتدلة، التي دعمتها الدول الغربيّة منذ البداية. وليس مستبعَداً إحلال بديل استبدادي إسلامي متطرّف مكان نظام الأسد، إذا ما أُخِذت بعين الاعتبار سيطرة المجموعات الإسلاميّة والجهاديّة المعارضة، بالإضافة إلى التمدّد الإسلامي المتنامي في صفوف المجموعات المعارِضة الأخرى. لقد أدّت الحرب إلى تفاقم التطرّف والراديكاليّة. فبدا مستقبل سوريا مظلماً في ظلّ حكم بشّار الأسد، لكن بدونه أيضاً، لم تبدُ آفاق المستقبل أقلّ ظلمةً.

على أيّ حال، لا بدّ من اتّخاذ القرارات السياسيّة والخطوات اللّازمة بشأن المستقبل السوري.

في 2013، عندما زُعِم أنّ النظام شنّ هجماتٍ بالأسلحة الكيميائيّة على مناطق معارِضة في دمشق، كان من المتوقّع أن تقود الولايات المتّحدة الأميركيّة ضدّه هجمات عسكريّة مباشرة، لأنّ الرئيس أوباما كان قد حذّر من استخدام الأسلحة الكيميائيّة، معتبراً أنّه «غير مقبول»، وأنّ الإقدام على خطوة مماثلة لن يمرّ «بدون عواقب» وسيتحمّل الأسد مسؤوليّتها. غير أنّ الرّد الأميركي العسكري لم يتحقّق، ولو نُفِّذ، لكان قد زعزع النظام، وأحدث خللاً في توازنه. أمّا لو شُنّت الهجمات الأميركيّة كعقابٍ ظرفيٍّ محدود لا يقود إلى إسقاط النظام، لكان النظام قد نفض عن نفسه

الغبار ووقف من جديد، لا بل واعتبر صموده انتصاراً (تماماً كما فعل بعد هزيمة جيشه على يد إسرائيل في 1967)[2].

أمّا التدخل العسكري الشامل في سوريا فما كان ليكون حكيماً، إذا ما أخِذَت عواقبه الوخيمة بعين الاعتبار (كما حصل في العراق بعد التدخّل الأميركي - البريطاني العسكري في 2003، وفي ليبيا سنة 2011، وفي أفغانستان). لكنّ التهديد والوعيد بالتدخّل العسكري، وإن كان بطريقة غير مباشرة، وعدم تحريك ساكن في ما بعد، أدّى إلى إفقاد مصداقيّة الولايات المتّحدة تحديداً، والبلدان الغربية عموماً، كما أوحى للنظام بأنّه قد ينجو بأيّ فعل يرتكبه.

اتّبع الرئيس دونالد ترامب خطّاً مختلفاً عن سَلَفِه الرئيس أوباما. فبعد مرور وقت وجيز على اتّهام النظام السوري باستخدام الأسلحة الكيميائيّة في هجومٍ على خان شيخون في محافظة إدلب، في نيسان/أبريل 2017، جاء ردّ الرئيس ترامب سريعاً، عبر قصف صواريخ كروز على مطار الشعيرات العسكري، الذي اتُّهِم النظام باستخدامه لشنّ هجماته. والهدف المعلن للردّ الأميركي هو «منع النظام السوري من استخدام الأسلحة الكيميائيّة مجدَّداً». لكنّ النظام السوري وروسيا نفَيَا مسؤوليّتهما عن الهجوم غير متبنّيين استخدامهما للأسلحة الكيميائيّة، وزعما أنّ القوّات الجويّة السوريّة كانت قد قصفت مخزناً محليّاً للأسلحة الكيميائيّة يعود إلى المعارضة.

---

2 العودة إلى ص209 – 217 من كتاب *The Wisdom of Syria's Waiting Game: Foreign Policy under the Assads* (London, 2013)، للمؤلّف بنتي شيلر.

صعّد الهجوم الأميركي الاحتقان بين روسيا والولايات المتّحدة وأذكى حدّة التوتّر بينهما.

ولم يكن النظام مستعدّاً لتطبيق الإصلاحات الجذريّة التي طالبت بها المعارضة، لأنّها قد تؤدّي إلى سقوطه، وهذا أحد الأسباب التي ثنته عن السير قدماً في ترسيخ «حكومة الوحدة الوطنيّة»، بما في ذلك ضمّ البعض من أفراد المعارضة المقبولين لدى النظام. ترفض المجموعات المعارضة الأساسيّة أن يفرض عليها النظام، أو المجتمع الدولي، أيّ «حلٍّ» سياسي تعتبره غير عادل. كما ترى أنّه من غير المقبول استمرار النظام الحالي وما يرتكبه من ظلم. وبالتالي، بدا التوصّل إلى تسوية مقبولة لدى جميع الأطراف، مهمّةً صعبة، إن لم تكن مستحيلة.

ويرفض الكثير من السوريّين القاطنين في مناطق خاضعة للنظام (وإن لم يكونوا من الموالين)، بالاستناد إلى المبدأ القومي، أيّ «حل» تفرضه القوى الأجنبيّة، معتبرين أنّ مصير سوريا ومستقبلها يقرّره السوريّون، والسوريّون فقط[3].

ومن أجل التوصّل إلى تسوية سياسيّة، لا بدّ من انخراط جميع الأطراف المعنيّة، وبخاصّة تلك التي تمارس السلطة في الداخل السوري. (لا بدّ من استبعاد المنظمات المتّصلة بالدولة الإسلاميّة، والقاعدة، مثل هيئة تحرير الشام. لكن، على أيّ حال، لم تكن تلك المنظّمات مستعدّة

3 نور سماحة، «Survival is Syria's Strategy»، *Report Syria*، The Century Foundation، 8 شباط/فبراير 2017. لأسباب مماثلة رفضت اقتراحات أجنبية مختلفة (بما فيها روسيا) لدستور سوري جديد، بسبب أصلها الأجنبي.

للتفاوض). إنّ الشرط المسبق الذي يقضي بإقصاء الرئيس بشّار الأسد، سيوصد أيّ باب للتسوية السياسيّة. فعلى الأقل تبقى الحاجة لتعاون الأسد في المساعدة على إيجاد حلّ طالما أنّه في السلطة، أمّا إذا اشتُرِط تخلّيه عن منصب الرئاسة، فمن المؤكّد أنّه لن يتعاون، وسيرفض هذا الخيار رفضاً قاطعاً.

إنّ الإعلان عن عدم شرعيّة رأس الدولة (أو عن فقدانه الشرعيّة)، والمطالبة باستقالته كشرط مسبق للتوصّل إلى أيّ حلٍّ سياسي مع نظامه، أمرٌ فريد من نوعه، ومصيره الفشل المحتّم منذ البداية. سواء كان الإعلان عن عدم شرعيّة بشار الأسد مبرَّراً أم غير مبرّر، لم يؤدِّ إلّا إلى تمديد النزاع وإطالته. ارتكز الموقف الغربي على التفكير الغارق بالتمنّي أنّ الأسد سيترك منصبه بمبادرة شخصيّة (وهذا تقييم غير مستند إلى أيّة معلومات أو معرفة بالواقع السوري). كما لم تُشِر أيّة تقارير موثوقة إلى أنّ الأسد أبدى أيّة نيّة بالتخلّي عن منصبه والمغادرة.

صحيح أن الأسس الأخلاقيّة تبرّر لأطرافٍ كثيرة، اعتبارها الرئيس بشّار الأسد فاقداً للشرعيّة، نظراً للتطوّرات الدامية في سوريا. لكن، إذا ما اتّبعنا مبدأ **الواقعيّة السياسيّة**، فإنّ هذا التوجّه بعيد عن الواقعيّة إذا ما كان الهدف النهائي هوّ التوصّل إلى حلّ سلمي. في نهاية المطاف، كان الأسد يمسك زمام السلطة في الجزء الأكبر من سوريا، وكان من المتوقّع بقاؤه في موقعه لفترة طويلة، إلّا في حال حدوث انقلاب ضدّ نظامه، أو مجيء خلفٍ له يُعيَّن أو يُختار بطريقة شرعيّة ودستوريّة. لكنّ تسلُّمَ بديلٍ للأسد موقعَ الرئاسة لن يكون كفيلاً بحلّ النزاع.

ونتيجةً لإعلان عدم شرعيّة الرئيس، ظهر شيء من التناقض، ولفّ الغموض أجواء المشهد السياسي؛ إذ سيكون من المستهجن بدء المفاوضات مع شخصيّة تمّ الطعن بشرعيّتها. لكنّ الدول الغربيّة دعمت (عن وجه حق) الحوار بين السوريّين في مؤتمر جنيف للسلام، تحت رعاية المبعوثين الخاصّين للأمم المتّحدة إلى سوريا. وبالتالي دعمت البلدان الغربيّة مفاوضات المعارضة السوريّة مع رئيسٍ، كانت قد اتّهمته كلّ من الدول الغربيّة نفسها والمعارضة بعدم الشرعيّة. لا بل طالب البعض منهم، كرئيس الهيئة العليا للمفاوضات رياض حجاب، وعدد من القادة السياسيّين الغربيّين، تقديم بشّار الأسد إلى العدالة، ومحاكمته أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة. ومع صعوبة حدوث الاحتمال الأخير، لم تساهم تلك التناقضات في تحريك عجلات حلّ النزاع السياسي.

في المقابل، وصف النظام البعض من أعضاء وفد مفاوضات الرياض بالإرهابيّين، وبالتالي لم يرغب في التفاوض معهم.

وقف التركيز على رحيل الأسد حاجزاً جدّيّاً في وجه إمكانية التوصل إلى حلّ للنزاع. ولم يتم التمعّن في دراسة خيارات الشخصيّات البديلة، التي قد تمسك زمام السلطة السوريّة، لعدم وجود خيارات واضحة يمكن تمييزها. أمّا الأسماء التي اقتُرِحَت – كالعماد علي حبيب، والعماد داود راجحة – فسرعان ما أخرجها النظام من المعادلة، أو طبع على خدّها «قبلة الموت»[4].

4 في 29 نيسان/أبريل 2011، أصدرت شخصيات المعارضة إعلاناً تفيد فيه أن «المؤسسة الوحيدة القادرة على قيادة المرحلة الانتقالية ستكون عسكرية، وبخاصة وزير الدفاع الحالي العماد علي حبيب ورئيس هيئة الأركان داود راجحة». **سوريا حرية**، 30 نيسان/أبريل 2011. اغتيل راجحة في تموز/يوليو 2012، وأفيد عن مقتل حبيب في آب/أغسطس 2011، لكن المعارضة تزعم أنه غادر البلاد. تفيد التقارير أن المعارضة تقبّلت حبيب آنذاك، لأنه كان ضد استخدام العنف في وجه المظاهرات السلمية.

صُرِف النظر عن حقيقة مفادها أنّ حلّ النزاع ليس مرهوناً برحيل بشّار الأسد والموالين له الأكثر نفوذاً. واستمرّت المعارضة في المطالبة برحيل جميع أعضاء قيادة النظام الذين تلطّخت أيديهم بالدماء. ما يعني رحيل مئات، لا بل آلاف الناس، إذا ما أخذنا المستويات الأخرى في أسفل الهرم (كالقوى الأمنيّة على سبيل المثال) بعين الاعتبار. جميع هؤلاء سيُتوَقّع أن يدافعوا بشراسة عن مواقعهم ومصالحهم في هذه الحالة، ولن يكونوا على استعداد للمغادرة بملء إرادتهم، لعلمهم أنّهم سيدفعون الثمن غالياً، ويخضعون لأشدّ العقوبات التي قد تصل إلى الإعدام.

وإذا طُرِحَ اقتراح رحيلهم، فلا بدّ من مواكبة هذا الاقتراح بالبديل الذي سيحلّ مكانهم، وأيّة مؤسسات يجب إصلاحها أو إلغاؤها كلّياً. بالنسبة إلى المعارضة، يجب تخفيض عدد المؤسّسات الأمنيّة الفائض (الذي لا يقلّ عن 15) إلى الحدّ الأدنى، وإعادة تنظيمها بشكل جذري. كما لا بدّ من معالجة الهيمنة العلويّة على السلك العسكري كجزء من الحلّ الأشمل.

استخفّ عدد كبير من السياسيّين الغربيّين وسواهم، بطريقة منهجيّة، بسلطة النظام وقوّته. ويُعزى ذلك إلى المغالاة في التفكير الإيجابي من جهة، وإلى نقص المعرفة حول نظامٍ يحمل تاريخاً يمتدّ إلى أكثر من نصف قرن من الخبرة، في كيفيّة البقاء في السلطة بالطرق الأكثر تجرّداً

من المبادئ. عمد النظام إلى تعيين مناصرين موالين أوفياء له في مراكز الدولة الأساسيّة والأكثر دقّة، وإلى إلغاء كلّ من اشتُبِه بمعارضته له (عبر اغتياله أو سجنه)، وهذا ما عزّز موقعه في السلطة وبقاءه لفترة طويلة.

وغالباً ما حصل المقرّبون من النظام المتحدّرون من مناطق قادته، أو من عائلاتهم أو مذاهبهم (وبخاصّة من المذهب العلوي)، على معاملة تفضيليّة، علماً أنّ هؤلاء بدورهم لن ينجوا من الموت الهمجي إذا ما اتّضح أنهم يعارضون النظام، أو اتّهموا بذلك مجرّد اتّهام.

من هذه الناحية، كانت أوجه الشبه كثيرة بين النظام السوري، ونظام الرئيس صدّام حسين البعثي في العراق. في المقابل، تلاقى النظام في التشابه مع عدد من الأنظمة العربيّة التي اندلعت فيها الثورات ضمن ما سُمِّي بالربيع العربي، مثل مصر أو ليبيا أو تونس. ومع أنّ التوقّعات بحتميّة سقوط النظام السوري بعد سقوط نظامَي الرئيس المصري مبارك، والقائد الليبي القذّافي، لم تكن مبنيّة على أيّة أدلّة حسّيّة، إلّا أنّها لم تمنع المعارضة السوريّة من الاستلهام من التطوّرات الثورويّة في المنطقة. وقد شجّعتها الدول الغربيّة في هذا الإطار. ممّا لا شكّ فيه أنّ النظام السوري كان مختلفاً بأوجهٍ كثيرة، لا بل كان فريداً من ناحية بُنية السلطة، وسيطرة الأقلّيّة العلويّة، وشبكة من العلاقات القويّة الطائفيّة والمناطقيّة والعائليّة.

بما أنّ مؤسّسات الدولة القمعيّة، كوحدات الجيش النخبويّة، والقوى الأمنيّة، والشبّيحة وغيرها من مؤسسات النظام، كانت ذات أغلبيّة علويّة واضحة وقويّة (وإن كانت تلك المؤسّسات تضمّ أفراداً من غير العلويّين

أيضاً)، كان لا بدّ للحرب السوريّة من أن تتّخذ منحًى طائفياً مُدَمِّراً، أدّى إلى تفاقم الاستقطاب الطائفي بين العلويّين والسُّنة بشكل عام (الأمر الذي شجّعته الدوائر الإسلاميّة والجهاديّة السنّيّة في السابق أيضاً، من خلال الاغتيالات التي ارتُكِبت بحقّ العلويّين في أواخر السبعينيّات وأوائل الثمانينيّات، والتي أدّت إلى مجزرة حماة في 1982).

نتيجةً لذلك، شعر عدد كبير من العلويّين بضرورة تأييد النظام، خوفاً من اضطهاد المجموعات الإسلاميّة المعارِضة ذات الأغلبيّة السُّنّيّة في «يوم تصفية الحسابات».

فلا بدّ لأيّ حلّ سياسي من أن يمنح المشاكل الطائفيّة (التي تمتدّ جذورها إلى ما قبل الثورة السوريّة) اهتماماً جدّيّاً.

من الواضح أنّ الحرب في سوريا تحوّلت إلى حرب بالوكالة، مع تدخّل عدد من البلدان (وبخاصّةٍ الولايات المتحدة، وتركيا، والمملكة العربيّة السعوديّة، وقطر، وبريطانيا، وفرنسا) في الشؤون الداخليّة السوريّة، عبر دعم مجموعات مختلفة من المعارضة المسلّحة. أمّا روسيا وإيران فلديهما مصالح استراتيجيّة في سوريا، وقد كانتا حاضرتين عسكريّاً بشكل واضح، ولم تشاءا التخلّي عن النظام، لأنّ ذلك سيفقدهما حليفاً استراتيجيّاً استثمرتا فيه الكثير. ولعلّ شخص الرئيس بشّار الأسد ما كان ليحمل أهمّيّة كبرى بالنسبة إلى إيران وروسيا، لو لم يكن رحيله يؤدّي إلى انهيار النظام؛ وهذا ما لم ترغب الدولتان في المجازفة به، وبالتالي فضّلتا بقاء الأسد على رأس السلطة في سوريا. علماً أنّ رحيل الأسد سوف يؤدّي إلى المطالبات الإضافيّة والفوريّة برحيل النظام ككل.

أمّا المقاربة الغربيّة للأزمة السوريّة فقد ارتكزت في كثير من المناسبات على التمنّيات والمغالاة في الإيجابيّة غير المبرّرة، بحيث أُعطِيَت الأولويّة للمبادئ الإيديولوجيّة الديمقراطيّة والأخلاقيّة على حساب الواقعيّة السياسيّة. ولم يحسب الكثير من السياسيّين الغربيّين حساب إمكانيّة بقاء بشّار الأسد في السلطة لفترة أطول، متّكلين على تنحّيه السريع من منصب الرئاسة. وعلى ما يبدو، كانوا مقتنعين أنّه يمكن استبدال نظام الأسد الديكتاتوري بآخر ديمقراطي، من خلال المفاوضات السلميّة، لما يحمل هذا التوجّه من تبريرات أخلاقيّة تصبّ في مصلحة سوريا. لكنّ الأحداث على أرض الواقع اختلفت تماماً، واستصعب الكثير من السياسيّين الغربيّين الاعتراف بعدم نضوج مواقفهم المبكّرة وعدم واقعيّتها، حفاظاً على ماء الوجه.

جاء الدعم الغربي والإقليمي للمعارضة السوريّة شحيحاً ومتأخّراً في معظم الأحيان، ولم يكن كافياً لمنح المعارضة فرصة جدّيةً في التغلّب على النظام. واستمرّت الدول الغربيّة والإقليميّة في بثّ التوقّعات الخاطئة مراراً وتكراراً في صفوف المعارضة؛ توقّعات مفادها أنّ الدعم المؤكّد قادم، مساهمين في تأجيج الحرب، بدلاً من المساعدة على حلّ النزاع. ولم يترافق الدعم المعنوي بما يكفي، مع الدعم المادي والعسكري، والضغط السياسي الفعّال. بعد قطع الدول الغربيّة علاقاتها بدمشق، وجدت نفسها فاقدةً لوسائل التأثير على النظام السوري. وحدهما روسيا وإيران امتلكتا القدرة على ذلك إلى حدٍّ ما، علماً أنّ إمكانيّاتهما للتأثير الحقيقي على النظام كانت محدودةً أيضاً.

وعلى غرار الدول الغربيّة الداعمة لها، لم ترَ المعارضة (أو لم تُرِد أن ترى) سبب عدم واقعيّة توقّعاتها في معظم الأحيان، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ميزان القوى العسكري ميدانيّاً، والدعم (المحدود) الذي كانت البلدان الغربيّة على استعداد لتقديمه. ولعلّ نوايا دول الغرب كانت طيّبة وصادقة في دعم المعارضة، لكنّها لم تتّسم بالمصداقيّة التامّة لجهة عدم توضيحها للمعارضة بأنّ قدراتها الفعليّة في التأثير على الوضع في الميدان، كانت أضعف بكثير ممّا ادّعته في تصريحاتها. في الواقع، انخرطت الدول الغربيّة في سوريا بإرادة ضعيفة ووسائل محدودة، لكنّها لم تكن مستعدّة لتكييف أهدافها مع إمكانيّاتها تلك، وبالتالي لم تتمكّن من تحقيق أهدافها المزعومة.

شعرت المعارضة السوريّة بأنها تُركت لتتخبّط وحدها في ساحة المعركة، وبأن البلدان الغربيّة خدعتها. لكن، لم يعد لها حول ولا قوّة، في ظلّ محدوديّة، لا بل انعدام، الخيارات البديلة المتاحة أمامها.

ومع ضآلة الدعم الغربي للمعارضة، تزايدت فرص روسيا وإيران في أن يكون لهما اليد الطولى في سوريا. كما تفاقم سوء وضع المعارضة إثر التدخّل الروسي العسكري في أيلول 2015.

وفيما قد يساهم تكثيف الدعم لقوى المعارضة المسلّحة في تصعيد الاشتباكات وإطالة الحرب، لن يؤدّي بالضرورة إلى هزيمة النظام.

اعتمدت عوامل كثيرة على مدى استعداد الدول الأجنبيّة (المنخرطة في الصراع بالوكالة) لإغراق سوريا في الحرب التي وجدت نفسها فيها أكثر فأكثر.

أثار مختلف مفهوم «الواقعيّة» الكثير من الجدل واتّسم بالدقة والحساسية. فقد مالت أطراف الصراع إلى اعتبار مواقفها ووجهات نظرها «واقعيّة»، لكنّها لم تأخذ بعين الاعتبار إمكانيّة تطبيق تلك الآراء، أكان من خلال المفاوضات أو القتال العسكري. وفي هذا المجال، اعتمدت التطوّرات على توازن القوى العسكري، وعلى مَن مِنَ الأطراف سيفوق الآخرين قوّةً ليفرض سلطته، بدعمٍ من القوى الأجنبيّة الداعمة له.

ما وُصِف «بالمُحقّ» و«العادل» من الناحية المبدئيّة، غالباً ما اعتبرته الجهة التي اتّبعته «واقعيّاً»، حتّى لو استحال تطبيق تلك المبادئ على أرض الواقع، مع أخذ عاملٍ حاسم بعين الاعتبار، وهو ميزان القوى العسكري.

من جهة أخرى، لا بدّ من لفت الانتباه إلى أنّ الاقتراحات الأولى خلال المفاوضات، لا تبقى على حالها بعد انتهاء المفاوضات، أقلّه إذا أريد التوصّل إلى تسوية فعليّة. أراد النظام أن تخفّض المعارضة سقف توقّعاتها إلى حدٍّ هامشي، في حين أرادت المعارضة من النظام أن يقبل الإطاحة بذاته.

طالب القادة الغربيّون في عدّة مناسبات، بتدابير كانوا يعرفون مسبقاً أنّها لن تُطبَّق، لأنّها ستُوجب حصول مواجهة عسكريّة مع النظام والجهات الداعمة له. ومن بين تلك المطالبات غير القابلة للتطبيق: فرض مناطق حظر جوّي، ومناطق وممرّات إنسانيّة آمنة. إنّ تلك المطالبات أدّت إلى فقدان الثقة بقوّة الدول الغربيّة. وانعكس الأمر عينه على عددٍ

من قرارات مجلس الأمن المقرّة بالإجماع، والتي لم تُطبَّق، لأنّه تبيّن أنّها غير قابلة للتنفيذ، بسبب غياب الإرادة العسكريّة في القتال؛ فالتدخّل العسكري على نطاق واسع، قد يزيد الوضع سوءاً. ولعلّ نقص إرادة التدخّل العسكري بدت مبرَّرة بسبب العواقب الكارثيّة المرجّح حصولها.

وأدّى اعتماد قرارات مجلس الأمن التي لم تُطَبّق في ما بعد، إلى فقدان ثقة المعارضة السوريّة أكثر فأكثر بالمجتمع الدولي.

استُخدِم مفهوم «ممارسة الضغوطات» بدون مبرّر في سوريا. وعند التساؤل حول الوسائل المتاحة المحسوسة التي من شأنها فعلاً أن تضع الطرف الآخر تحت الضغط، تبيّن أنّها في الواقع محدودة جدّاً. انقطع اتّصال الدول الغربيّة مع النظام في دمشق بشكل نهائي، وبالتالي لم يعد لديها أيّة قدرة للضغط عليه عن طريق الحجّة والإقناع. وفي ظلّ غياب التواصل المباشر، كان لا بدّ من الاستعانة بأطراف أخرى للوساطة، مثل إيران وروسيا. لكنّ مسائل أخرى أرخت بظلالها على العلاقات مع هذين البلدين، كمسألة أوكرانيا، أو مسألة قدرات إيران النوويّة وطموحاتها الإقليميّة. وبما أنّ روسيا وإيران كانت لديهما مصالحهما وأهدافهما الخاصّة في سوريا، لم تُبدِيا جهوزيّتهما لاتّباع جدول أعمال مختلف الدول الغربية. ولأسباب مماثلة، كان التأثير الأميركي على روسيا وإيران محدوداً جدّاً.

وفي حين لم تكن أيّة دولة غربيّة مستعدّة للتدخل العسكري المباشر في سوريا ضدّ النظام (عبر إنزال جنودها على أرض المعركة)، فقد حصلت تدخّلات عسكريّة كثيرة غير مباشرة، على يد دُوَلٍ زوّدت المجموعات

المعارضة المسلّحة بالأسلحة وموّلتها، ومنها: الولايات المتّحدة الأميركيّة، والسعوديّة، وقطر، والإمارات العربيّة المتّحدة، وتركيا، وبريطانيا، وفرنسا وغيرها. ومن جهة النظام، سُجِّلَ وجود عسكري لكلّ من روسيا، وإيران وحليفها اللبناني حزب الله. بعد التدخل الروسي العسكري الذي بدأ في أيلول 2015، بات التدخّل العسكري الغربي في الداخل السوري أكثر تعقيداً، لأنّه قد يؤدّي إلى مواجهة عسكريّة مباشرة مع روسيا.

وإذا اتُّخِذ تهديد الشعوب كمعيار للتدخل على أساس مبدأ «المسؤوليّة عن الحماية»، الذي أقرّته الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة عام 2005، فإنّ سوريا تتمتّع حتماً بالأهليّة للاستفادة من هذا المبدأ. لا بل إنّ حاجتها إليه تفوق الحاجة إليه عندما تعرّض جزء من الشعب الليبي للتهديد على يد القذّافي. لكنّ التدخّل الأخير تبيّن أنه كارثي، وقد يعود السبب جزئيّاً إلى عدم وجود رعاية جدّيّة بعد إسقاط النظام الليبي. أمّا في سوريا، فرعاية مماثلة قد تقتضي بقاء القوى المتدخّلة لعقدٍ من الزمن أو أكثر، بدون أيّة ضمانات بأنّ الوضع سيتحسّن بعد انسحابها من البلد. وبالتالي، لم يكن من إرادة سياسيّة، ناهيك عن قدرةٍ عسكريّة، لتطبيق مبدأ «المسؤوليّة عن الحماية» في ما يخصّ سوريا.

بشكل عام، غالباً ما ولّدت التدخّلات العسكريّة مشاكل إضافيّة معقّدة وصعبة الحل، كما تسبّبت بخسائر بشريّة طائلة.

حتّى في حال انتصار الأسد في الحرب الحاليّة في سوريا، فذلك لن يضع نهاية للمسألة. لأنّه، على ما يبدو، لا مفرّ من حتميّة عودة قوى

المعارضة أو أعداء النظام لتصفية حساباتهم، بسبب ما ارتكبه النظام وداعموه من أعمالٍ وحشيّة. وبالتالي، تُعتبَر المفاوضات الجدّيّة بين النظام والمعارضة الحلَّ الأمثل للطرفين. وكان من المفترض السعي لاقتناص أيّة فرصة في هذا الاتجاه، لكنّ ذلك لم يحصل.

لا بدّ من وجود حلٍّ سياسي، لا عسكري. لكن، طالما أنّ أطراف النزاع غير مستعدّين للتفاوض على أساس الشروط المقبولة بشكل متبادل، فمن الواضح أنّهم سيلجأون إلى فرض شروطهم وأفكارهم بقوّة السلاح. وهذا حال معظم بلدان المنطقة، في التاريخ القديم والحديث. لذلك يمكن التكهّن أنّه: إذا ما أُخِذَت المعطيات المذكورة بعين الاعتبار، يُتَوَقّع سير التطوّرات في سوريا باتجاه «الحلّ» العسكري.

ليست الخيارات المطروحة بكثيرة:

1. تستمرّ الحرب لفترة غير محدّدة، فتسبّب المزيد من الخراب والموت والتدمير؛
2. ينتصر النظام ويستمر في الحكم القمعي الديكتاتوري. (يبقى ذلك معلّقاً بقبول الدول الغربيّة ودول الخليج الداعمة للمعارضة بأمرٍ واقعٍ مماثل، أو باستمرارها في دعم المعارضة في محاولةٍ لتغيير النظام)؛
3. تنتصر مجموعات المعارضة، مع احتمال تأسيس المنظّمات الإسلاميّة ديكتاتوريّة إسلامية. (وهذا مرتبط باستعداد حلفاء النظام السوري للسماح بحدوث أمر مماثل أم لا)؛

4. مزيج، تُقسَم من خلاله البلاد (بشكل مؤقّت أو دائم) إلى مناطق تحكمها فصائل متفاوتة استبداديّاً، وتسيطر عليها؛
5. التوصّل إلى تسوية سياسيّة، وهو الأمر الأفضل في جميع الأحوال.

إنّ مهمّة توثيق جميع جرائم الحرب التي ارتُكِبَت في سوريا هي مهمّة بالغة الأهمّيّة، ويجب عدم إهمالها، لكنّ إيجاد حلّ سياسي يحتلّ المرتبة الأولى في سلّم الأولويّات. لا بدّ من التوصّل إلى حلّ سياسي أولاً، من ثمّ يتمّ إحقاق الحقّ والعدالة، والعكس ليس صحيحاً.

ينصّ بيان جنيف (2012) على استمراريّة المؤسّسات الحكوميّة، ومواصلة الموظّفين الكفوئين أعمالهم. البعض من هذه المؤسّسات، وبخاصّة الجيش وقوى الأمن، مليء بمؤيّدي النظام. وتترابط مؤسّسات الدولة بالموالين للنظام، لدرجة أنّ تغيير النظام قد يؤدّي إلى انهيار تلك المؤسّسات على وجه الخصوص، وهي التي لطالما اعتمد عليها النظام ليستمرّ في السلطة (كالجيش والقوّات الأمنيّة، ووزارتي الدفاع والداخليّة)، إلّا إذا كان النظام راغباً بالتعاون الكلّي، وهو أمر مشكوك في صحّته. في حال الإطاحة بالنظام، لن تبقى مؤسّسات الدولة الأساسيّة ذات الصلة بالسلطة على حالها، وقد تحتاج للوقت لتستعيد نشاطها كاملاً، بعد خضوعها لإعادة تنظيم جذريّة.

خلال الحرب في سوريا، بات الناس أكثر تشدّداً وتطرّفاً نظراً للظروف القاسية. كما تبدّل قسم من التحالفات المعتدلة، لتمسي أكثر تطرّفاً وراديكاليّة. ففيما كانت الدول الغربيّة قد أبدت دعمها قوى المعارضة السلميّة والعلمانيّة فقط، وسّعت دعمها في ما بعد ليشمل

مجموعات إسلاميّة مسلّحة متنوّعة، كأحرار الشام وجيش الإسلام، وذلك بعد قبول تلك التنظيمات بفكرة التوصّل إلى حلّ سياسي، كما نصّ إعلان هيئة المفاوضات العليا في الرياض (2015). لكن يُستبعد أن تطبّق التنظيمات الإسلاميّة ما التزمت به من مبادئ في الرياض، إذا أرادت الاستيلاء على السلطة. فتطبيق مبادئ الرياض مرهونٌ تحديداً بالاستعداد الجدّي للأطراف الموقّعة للمشاركة في السلطة، عندما تُتاح الفرصة لها.

عَقَد عدد من الدول الغربيّة، على أسسٍ عمليّة وبهدف محاربة الدولة الإسلاميّة، تحالفات عسكرية مع قوًى راديكاليّة كحزب الاتّحاد الديمقراطي الكردي. علماً أنّ تلك التحالفات ما كانت لتُعقَد في ظروفٍ مغايرة.

طالما أنّه لم يتمَّ التوصّل إلى تسوية سياسيّة، فلا مفرّ من استمرار الحرب السوريّة، وقد تُقسَّم سوريا إلى مناطق نفوذ مختلفة، إلى حين ظهور حلٍّ سياسي.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أعلن بشّار الأسد أنّه ينوي البقاء في سدّة الرئاسة حتى 2021، أي حتّى انتهاء ولايته الثالثة (كلّ ولاية رئاسيّة مدّتها سبع سنوات). كما أفاد أنّه سيُبطِل أيَّ تغيير سياسي يستجد، قبل الفوز بالحرب[5]. إذا أُخِذ هذا التصريح على محمل الجدّ - ويجب عدم الاستهتار به -، فإنّه يَفترض عدم حدوث أيّة مفاوضات جدّيّة بين النظام والمعارضة في المستقبل المنظور، ويفترض أيضاً أنّ التطوّرات متّجهة

5 *New York Times*، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

إلى الحلّ العسكري؛ إلّا إذا تمكّن داعمو الأسد وخصومُه (المحليّون والأجانب) من إقناعه بتقديم عدد من التنازلات الضروريّة.

لا بدّ من المضيّ قُدماً بالجهود الجدّيّة الساعية إلى الحلّ السياسي. فلا تَطرقُ العجائبُ إلّا أبوابَ المؤمنين بها.

المراجع العربيّة

عبده، سمير، **ترييف المدينة ومدننة الريف** (دمشق 1989).

عفلق، ميشال، «في ذاكرة الرسول العربي»، **في سبيل البعث** (بيروت، 1963)، ص50-61.

الأحمد، عبدالله، «إلى السفير نيقولاوس فان دام»، **السفير**، 8 حزيران/يونيو 1995.

العربية نت، 9 تشرين الأول/أكتوبر 2015، «موت رجل الأسدَين العماد شفيق فيّاض».

العلي، محمّد إبراهيم، **حياتي والإعدام**، 3 أجزاء (دمشق، 2007).

البيطار، صلاح الدين، **الإحياء العربي**، (باريس، 1979-80).

فيّاض، شفيق، **حدث معي**، (مخطوطة غير منشورة) (دمشق، 2009).

الفيلم الوثائقي، «**بصمات الدم الأولى» - مجزرة مدرسة المدفعيّة في حلب.** متوفّر على .https://youtube.com/watch?v=0TxhsOm0raE&feature=youtu.be

حبش، مروان، «حول اللجنة العسكريّة»، في **قضايا وآراء** (دمشق، 2010)، ص17-20.

---، «محاولة عصيان الرائد سليم حاطوم في السويداء يوم 8 أيلول/سبتمبر 1966»، في **البعث وثورة آذار/مارس** (دمشق، 2011)،

ص243-264.

حزب البعث العربي الاشتراكي، القطر السوري، القيادة القطريّة، **أزمة الحزب وحركة 23 شباط/فبراير وانعقاد المؤتمر القطري الأخير** (دمشق، 1966).

حسيني، حسن، «وثائق الخيانة الطائفيّة. رسالة سليمان الأسد المزعومة إلى فرنسا»، ، 1-2 أيلول/سبتمبر 2012. متوفّر على

https://www.facebook.com/SVS.Syria/posts/451091191602159

جلّود، عزيزة، **إبراهيم اليوسف وصفحات من تاريخ الطليعة المقاتلة في سوريا. مسيرة وسيرة وحقائق تكشف المستور.** لا ناشر، 2016.

الجندي، سامي، **البعث** (بيروت، 1969).

الخليفة، مصطفى، **القوقعة، يوميّات متلصّص،** لا تاريخ، لا ناشر.

الخير، الشيخ عبد الرحمن، «**عقيدتنا وواقعنا نحن المسلمين الجعفريين العلويّين،** الطبعة الثالثة (دمشق، 1992).

---، **من تراث الشيخ عبد الرحمن الخير: تاريخ العلويّين** (دمشق، 1992).

---، **من تراث الشيخ عبد الرحمن الخير: رسالة تبحث في مسائل مهمّة حول المذهب الجعفري: (العلوي)** (دمشق، 1994).

المعهد الدولي للدراسات السوريّة، **البعث الشيعي في سورية (1919-2007)**، لا تاريخ، لا ناشر.

المكتب الإعلامي للإخوان المسلمين، **حماه، مأساة العصر.** لا تاريخ، لا ناشر.

مرشد، نور المضيء، **لمحات حول المرشديّة (ذكريات ومشاهدات ووثائق)** (بيروت، 2008).

مصطفى، خليل (الاسم المستعار لخليل بريّز)، **سقوط الجولان** (عمّان، 1969).

---، **من ملفّات الجولان** (عمّان، 1970).

النذير، نشرة الطلائع المقاتلة، 1980.

الرزّاز، منيف، **التجربة المرّة** (بيروت، 1967).

صادق، محمود، **حوار حول سورية** (لندن، 1993).

صفدي، مطاع، **حزب البعث: مأساة المولد ومأساة النهاية** (بيروت، 1965).

صاغيّة، حازم، **نواصب وروافض: منازعات السنّة والشيعة في العالم الإسلامي اليوم** (بيروت، 2010).

---، **البعث السوري: تاريخ موجز** (بيروت، 2012).

صالح، ياسين الحاج، «الطائفيّة والسياسة في سورية»، في حازم صاغية (تحرير)، **نواصب وروافض: منازعات السنّة والشيعة في العالم الإسلامي اليوم** (بيروت، 2010)، ص51-81.

الشرع، فاروق، **الرواية المفقودة** (الدوحة، 2015).

السلطة الرابعة، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، «**عشرات المثقّفين السوريين يطلقون مبادرة 'نداء من أجل سوريا' للتمثيل الحقيقي للثورة وإعادة هيكليّة الائتلاف**».

تدمر، المجزرة المستمرّة، لا ناشر، الطبعة الثانية (1984).

طلاس، مصطفى، **مرآة حياتي، العقد الأوّل، 1948-1958**، الطبعة الثانية (دمشق، 1991).

---، **مرآة حياتي، العقد الثاني، 1958-1968** (دمشق، 1995).

---، **مرآة حياتي، العقد الرابع، 1978-1988** (بيروت، 2004)، طبعة ثانية (دمشق، دار طلاس، 2007).

زرقة، محمّد علي، **قضيّة لواء الاسكندرونة. وثائق وشروح**، 3 أجزاء (بيروت، 1993-4).

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

المراجع الأجنبية

Ajami, Fouad, The Syrian Rebellion (Stanford, 2012). Allsop, Harriet, The Kurds of Syria (London, 2015).

Amnesty International, 'It Breaks the Human': Torture, Disease and Death in Syria's Prisons, 18 August 2016.

———, Humanitarian Slaughterhouse: Mass Hangings and Extermination at Saydnaya Prison, Syria, 7 February 2017.

Anderson, Tim, The Dirty War on Syria: Washington, Regime Change and Resistance, Global Research, Montréal, 2016.

Avineri, Shlomo, Director General of Foreign Ministry, Conditions for Achieving Peace in the Middle East: Recognition of its Pluralist Character, Government Press Office (Tel Aviv), 2 August 1976.

Balanche, Fabrice, La région alaouite et le pouvoir syrien (Paris, 2006).

———, Parcours personnel (Vol. 2), Diplôme d'habilitation à diriger des recherches. Université Lumière Lyon 2, 2013–14.

———, 'Go to Damascus my son', in Michael Kerr and Craig Larkin (eds), The Alawis of Syria (London, 2015).

Batatu, Hanna, 'Some observations on the social roots of Syria's ruling military group and the causes for its dominance', Middle East Journal 35/3 (Summer 1981).

———, Syria's Peasantry, the Descendants of Its Lesser Rural Notables, and Their Politics (Princeton, 1999).

Behnstedt, Peter, Sprachatlas von Syrien, 2 Vols (Wiesbaden, 1997).

Biegel, Leonard C., Minderheden in het Midden-Oosten ('Minorities in the Middle East') (Amsterdam, 1972).

Bosworth, Clifford Edmund, The New Islamic Dynasties: A Chronological and Genealogical Manual (Edinburgh, 1996).

Bot, Bernard, Achteraf Bezien. Memoires van een Politieke Diplomaat (Amsterdam, 2015).

Böttcher, Annabelle, Syrische Religionspolitik unter Asad (Freiburg, 1998).

Bou Nassif, Hicham, ' "Second-class": The grievances of Sunni officers in the Syrian armed forces', Journal of Strategic Studies, 5 August 2015.

Cafarella, Jennifer and Genevieve Casagrande, The Syrian Opposition Guide, Institute for the Study of War, 7 October 2015.

Chomsky, Noam and Ilan Pappé, On Palestine (London, 2015). Cockburn, Patrick, The Jihadis Return: ISIS and the New Sunni Uprising,

Kindle edn (London, 2014).

Cooke, Miriam, Dancing in Damascus: Creativity, Resilience, and the Syrian Revolution (London, 2016).

Dam, Nikolaos van, De Rol van Sektarisme, Regionalisme en Tribalisme in de Strijd om de Politieke Macht in Syrië (1961-1977). (Amsterdam, 1977).

———, 'Israel and Arab National Integration. Pluralism versus Arabism', Asian Affairs, June 1979, pp. 144–50.

———, 'Middle Eastern political clichés: "Takriti" and "Sunni rule" in Iraq; "Alawi rule" in Syria. A critical appraisal', Orient, 21/1 (January 1980).

———, 'Dutch unifying colonialism', The Jakarta Post, 3 December 2007.

———, Book review of Language Atlas of Syria by Peter Behnstedt, Sprachatlas von Syrien, Wiesbaden, 1997, in ALL4SYRIA, 17 June 2008; Syria Comment, 19 June 2008.

———, 'Syria: The dangerous trap of sectarianism', Syria Comment, 14 April 2011.

———, 'Syrian future scenarios', Syria Comment, 27 November 2011.

———, 'The (ir)relevance of academic research for foreign policy mak-

ing', in Jan Michiel Otto and Hannah Mason (eds), Delicate Debates on Islam (Leiden, 2011), pp.31–9.

———, The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Asad and the Ba'th Party, 4th edn (London, 2011).

———, 'How to solve or not to solve the Syrian crisis', Orient, III–2012.

———, 'The work of Fabrice Balanche on Alawites and Syrian Com- munitarianism', Syria Comment, 30 November 2013.

Day After, The, Syrian Opinions and Attitudes Towards Sectarianism in Syria – Survey Study, 22 February 2016.

———, Syria: Opinions and Attitudes on Federalism, Decentralization, and the Experience of the Democratic Self-Administration, 26 April 2016.

———, Local Truces and Demographic Change in Syria, 31 January 2017.

Ehrlich, Reese, Inside Syria: The Backstory of Their Civil War and What the World Can Expect (New York,2016).

Ehsani2, 'Who is to blame for Syria's nightmare?', Syria Comment, 31 July 2016.

———, 'How will the Syrian crisis end?', Syria Comment, 10 October 2016.

———, 'Is Assad the author of ISIS? Did Iran blow up Assef Shawkat?', Syria Comment, 5 December 2016.

Fisk, Robert, 'Inside Daraya – how a failed prisoner swap turned into a mas- sacre', The Independent, 29 August 2012.

———, 'An audience with "the Tiger" – Bashar al-Assad's favourite sol- dier', The Independent, 8 June 2014.

———, Interview with General Jamil Hasan: 'Tougher tactics would have ended Syrian war, claims the country's top intelligence gen- eral', The Independent, 27 November 2016.

Ford, Peter, 'Britain "got Syria wrong every step of the way" ', Interview with the BBC, 23 December 2016.

Friedman, Thomas, From Beirut to Jerusalem (London, 1989). Friedman, Yaron, The Nusayri-Alawis: An Introduction to the Religion, History and Identity of the Leading Minority in Syria (Leiden, 2010).

Glass, Charles, Syria Burning: ISIS and the Death of the Arab Spring, Kindle edn (London, 2015).

Haass, Richard, 'Aleppo's sobering lessons', Project Syndicate – The World's Opinion Page, 23 December 2016.

Haddad, Bassam, Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience (Stanford, 2012).

Harling, Peter, 'The Syrian trauma', Synaps, 28 September 2016. Available at http://www.synaps.network/the-syrian-trauma.

Harling, Peter and Robert Malley, 'How the Syrian regime is ensuring its own demise', Washington Post, 1 July 2011.

Hinnebusch, Raymond H., 'Class and State in Ba'thist Syria', in Richard T. Antoun and Donald Quataert (eds), Syria: Society, Culture and Polity (New York, 1991), pp. 29–47.

———, 'The Sectarian Revolution in the Middle East', Revolutions: Global Trends & Regional Issues, 4/1 (2016), pp. 120–52.

Hokayem, Emile, Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant, Kindle edn (London, 2013).

Holliday, Joseph, 'The Assad Regime: From counterinsurgency to Civil War', Middle East Security Report 8, Washington DC: Institute for the Study of War, 2013.

Hourani, A.H. Minorities in the Arab World (London, 1947).

Human Rights Watch, If the Dead Could Speak: Mass Deaths and Torture in Syria's Detention Facilities, 16 December 2015.

Jastrow, Otto, Die mesopotamisch-arabischen qeltu-Dialekte, 2 Vols (Wiesbaden, 1978–81).

Jusoor for Studies, 26 December 2016, 'The Displacement Agreement from

Aleppo. How it happened? And how it has been done?' Avail- able at http://jusoor.co/content_images/users/1/contents/312.pdf.

———, December 2016. 'Study of the document of Alawi initiative'. Available at http://jusoor.co/content_images/users/1/contents/315. pdf.

Kedar, Mordechai, 'Assad's Grandfather's 1936 letter predicts Muslims' slaughter of minorities, praises Zionists', The Jewish Press, 20 September 2012.

Kennedy Jr, Robert F., 'Why the Arabs don't want us in Syria',

Politico.eu, 16 September 2016.

Khaddour, Kheder, 'Assad's Officer Ghetto: Why the Syrian Army remains loyal', Regional Insight, 4 November 2015, Carnegie Middle East Center.

Khalifé, Moustafa, La Coquille: Prisonnier politique en Syrie (Paris, 2012).

Khatib, Line, Islamic Revivalism in Syria: The Rise and Fall of Ba'thist Secularism (London, 2011).

Khiyami, Sami, Virtues of Nomination in Indoctrinated Nations, June 2016 (unpublished).

Khoury, Philip S., Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920–1945 (London, 1987).

Kimche, John, The Second Arab Awakening (London, 1970).

Koenders, Bert, 'Aleppo must not become synonymous with global inaction', The Independent, 31 July 2016.

Lammens, Henri, La Syrie. Précis Historique, 2 Vols (Beirut, 1921). Leenders, Reinoud, 'Repression is not "a stupid thing"', in Michael

Kerr and Craig Larkin (eds), The Alawis of Syria (London, 2015), pp. 245–73.

Lefèvre, Raphaël, Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria (London, 2013).

Lesch, David, Syria: The Fall of the House of Assad (London, 2012).

Lister, Charles R., The Syrian Jihad: Al-Qaeda, The Islamic State and

the Evolution of an Insurgency (London, 2016).

———, The Free Syrian Army: A Decentralized Insurgent Brand, The Brookings Project on U.S. Relations with the Islamic World, Analysis Paper | No. 26, November 2016.

Lugt, Father van der, 'Bij defaitisme is niemand gebaat', Mediawerkgroep Syrië, 13 January 2012. Available at https://mediawerkgroepsyrie. wordpress.com/2012/01/13/bij-defaitisme-is-niemand-gebaat/.

Lund, Arond, 'Mikhail Bogdanov and the Syrian black box', Syria in Crisis, 18 March 2014.

———, 'The death of Rustum Ghazaleh', Syria in Crisis, 30 April 2015.

———, 'Syria's opposition conferences: Results and expectations', Carnegie Middle East Center, Syria in Crisis, 11 December 2015.

———, 'A voice from the shadows', Syria in Crisis, Carnegie Middle East Center, 25 November 2016.

Maleh, Haytham Al, Syria: Legalizing Crime, n.p. (2012).

Martin, Kevin W., Syria's Democratic Years (Bloomington, Indiana, 2015).

Maupoil, Tristan Quinalt, 'Syrie: Fillon veut mettre le régime d'Assad autour de la table des négociations', Le Figaro, 15 December 2016.

McHugo, John, Syria: A Recent History (London, 2015).

Moubayed, Sami, Damascus Between Democracy and Dictatorship (Lanham, Maryland, 2000).

———, Syria and the USA: Washington's Relations with Damascus from Wilson to Eisenhower (London, 2012).

———, Under the Black Flag: At the Frontier of the New Jihad (London, 2015).

Mousa, Mounir Mushabik, Etude sociologique des 'Alaouites ou Nusaïris (Thèse Principale pour le Doctorat d'Etat) (Paris, 1958).

Mouzahem, Haytham, 'Are Syria's Alawites turning their backs on Assad?', Almonitor, 25 April 2016.

Owen, Roger, The Rise and Fall of Arab Presidents for Life (London, 2012).

Phillips, Christopher, The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East (New Haven, 2016).

Pierret, Thomas, Religion and State in Syria: The Sunni Ulama from Coup to Revolution (Cambridge, 2013).

———, 'States sponsors and the Syrian insurgency: The limits of foreign influence', Inside Wars: Local Dynamics of Conflict in Syria and Libya, European University Institute, 2016.

Roche, Cody, 'Syrian opposition factions in the Syrian civil war', Bellingcat, 13 August 2016.

———, 'Assad regime Militias and Shi'ite Jihadis in the Syrian civil war', Bellingcat, 30 November 2016. Available at https://www.bellingcat. com/news/mena/2016/11/30/assad-regime-militias-and-shiite- jihadis-in-the-syrian-civil-war/.

———, 'Battle "Break the siege of Aleppo" ' [July 2016 – December 2016]. Available at https://medium.com/@badly_xeroxed/battle- break-the-siege-of-aleppo-final-atgm-statistics-c56c6b83084f#. il6k7isxu.

Saleh, Yassin Al-Haj, 'Majoritarian Syria: Justice in conflict resolu- tion', al-Jumhuriya (English), 20 October 2016. Available at http://aljumhuriya.net/en/syrian-revolution/majoritarian-syria-justice- in-conflict-resolution.

Salibi, Kamal, A House of Many Mansions: The History of Lebanon Reconsidered (London, 1988).

Samaha, Nour, 'Survival is Syria's strategy', Report Syria, The Century Foundation, 8 February 2017.

Sayigh, Yezid, Carnegie Endowment for International Peace, Syria's Strategic Balance at a Tipping Point, 7 June 2013.

Scheller, Bente, The Wisdom of Syria's Waiting Game: Foreign Policy under the Assads (London, 2013).

Schneider, Tobias, 'The decay of the Regime is much worse than you think', War on the Rocks, 31 August 2016.

Seale, Patrick, The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics (1945–1958) (London, 1965).

———, Asad: The Struggle for the Middle East (London, 1988).

———, The Struggle for Arab Independence: Riad al-Solh and the Makers of the Modern Middle East (Cambridge, 2010).

———, 'Assad family values. How the son learned to quash a rebellion from his father', Foreign Affairs, 20 March 2012.

Shaaban, Bouthaina, Damascus Diary: An Inside Account of Hafez Al-Assad's Peace Diplomacy, 1990–2000 (London, 2013).

Shami, Leila Al-, and Robin Yassin-Kassab, Burning Country: Syrians in Revolution and War, Kindle edn (London, 2016).

Shehadah, Lamia Rustum, 'The name of Syria in ancient and modern usage', Al-Qantara, 1 January 1994, pp. 285–96.

Starr, Stephen, Revolt in Syria: Eye-Witness to the Uprising (London, 2012).

Steele, Jonathan, 'Syria: Massacre reports emerge from Assad's Alawite heartland', Guardian, 2 October 2013.

Tamari, Steve, 'Territorial consciousness in the 17th century: Bilad al-Sham among Syrian Christians and Muslims', Cohabitation et conflits dans le Bilad al-Cham à l'époque ottomane (Beirut, 2009).

Tamimi, Aymenn Jawad Al-, 'Survey of articles on pro-Asad militias', Syria Comment, 30 August 2016.

Tejel, Jordi, Syria's Kurds: History, Politics and Society (London, 2011).

Wafaei, Husam, Honorable Defection (Victoria, BC, 2012).

Wedeen, Lisa, Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria (Chicago, 1999).

Weiss, Michael and Hassan Hassan, ISIS: Inside the Army of Terror (New York, 2015).

Weulersse, Jacques, Le Pays des Alaouites (Tours, 1940).

———, Paysans de Syrie et du Proche Orient (Paris, 1946).

Wieland, Carsten, Syria – A Decade of Lost Chances: Repression and

Revolution from Damascus Spring to Arab Spring (Seattle, 2012).
Winter, Stefan, A History of the 'Alawis: From Medieval Aleppo to the Turkish Republic (Princeton, 2016).
———, 'The Asad Petition of 1936: Bashar al-Asad's grandfather was pro-Unionist', Syria Comment, 14 June 2016.
Yassin-Kassab, Robin, 'Revolutionary culture', Critical Muslim | 11, Syria, July–September 2014.
Yazbek, Samar, A Woman in the Crossfire: Diaries of the Syrian Revolution (London, 2012).

تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90